UNHCR

المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام 2021:

# تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها

المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

هذه الوثيقة مخصصة للتوزيع العام. جميع الحقوق محفوظة. يُسمح بنسخ هذه الوثيقة وترجمتها، ما عدا للأغراض التجارية، بشرط الإشارة إلى المصدر.

تم تطوير المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى بدعم سخيّ من مكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة (BPRM).

استفادت هذه المبادئ التوجيهية من الإسهامات والملاحظات المقدمة من موظفي المفوضية، وشركائها، ونظرائها من جميع أنحاء العالم. وتم ادراج قائمة بمن نوجه لهم الشكر والعرفان في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى.

صورة الغلاف: © المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / راسل فريزر، 2018

الإخراج الفني: Rec Design

© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2021

القسم الأول

القسم الثاني

القسم الثالث

القسم الرابع

القسم الخامس

المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام 2021:

# تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها

# جدول المحتويات


تعريف المصطلحات الرئيسية وتفسيرها 9

حول المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى 13

المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى: نظرة عامة والجمهور المستهدف 13
الجمهور المعني بالمبادئ التوجيهية 15

الجزء الأول: الخلفية، والنظرية، والإطار القانوني لإجراءات المصالح الفضلى 17

مقدمة الجزء الأول 18

1. القسم 1: نطاق إجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية وتاريخها 19

1.1. المفوضية والمصالح الفضلى للطفل 19

ملخص القسم 19
1.1.1 ولاية المفوضية 19
1.1.2 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107 21
1.1.3 إطار حماية الطفل التابع للمفوضية 22

1.2 نطاق إجراءات المصالح الفضلى 23
ملخص القسم 23
1.2.1 إجراءات المصالح الفضلى في بيئات مختلفة 23

1.3 تاريخ المفوضية: تفعيل مبدأ المصالح الفضلى 27
ملخص القسم 27
1.3.1 مبدأ المصالح الفضلى في المفوضية 27
1.3.2 المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى للطفل لعام 2008 27
1.3.3 المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى لعام 2021 28

2. القسم 2: الإطار القانوني والسياسي لمبدأ المصالح الفضلى وإجراءاته 31

2.1 الإطار القانوني الدولي 31
ملخص القسم 31
2.1.1 اتفاقية حقوق الطفل 31

2.1.2 استخدام مصطلح "المصالح الفضلى" في اتفاقية حقوق الطفل 32
2.1.3 التعليق العام رقم 14 للجنة حقوق الطفل 32
2.1.4 المصادر القانونية الأخرى لتحقيق المصالح الفضلى للطفل 34

**2.2 إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل 35**
ملخص القسم 35
2.2.1 إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل 36

**2.3 الضمانات الإجرائية في إجراءات المصالح الفضلى 43**
ملخص القسم 43

**2.4 موازنة الحقوق المتنافسة عند اتخاذ القرار 47**
ملخص القسم 47
2.4.1 الاعتبارات المتعلقة بصنع القرار 47
2.4.2 تحليل العوامل الأربعة 49

## الجزء الثاني: إطار عمل المفوضية لإدارة حالات حماية الأطفال: إجراءات المصالح الفضلى 55

## مقدمة الجزء الثاني 56

## 3. القسم 3: إجراءات المصالح الفضلى: إدارة حالات الأطفال اللاجئين 57

**3.1 نطاق إجراءات المصالح الفضلى 57**
ملخص القسم 57
3.1.1 إدارة حالات حماية اللاجئين 57
3.1.2 تطبيق مبدأ المصالح الفضلى للأطفال بشكل عام أو لمجموعات محددة من الأطفال 60
3.1.3 تطبيق مبدأ المصالح الفضلى للأطفال الأفراد 61
3.1.4. المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى 63

**3.2 إجراءات المصالح الفضلى خطوة بخطوة 65**
ملخص القسم 65
3.2.1 الضمانات الإجرائية في إجراء تحديد المصالح الفضلى 74
3.2.2 التحديد 75
3.2.3 تقييم المصالح الفضلى 77
3.2.4 خطة الحالة 78
3.2.5 تنفيذ خطة الحالة 78
3.2.6 المتابعة والمراجعة 81
3.2.7 إغلاق الحالات ونقلها 82
3.2.8 الاستجابة للأطفال في المواقف المختلفة من خلال إجراءات المصالح الفضلى 83

**3.3 مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى** **87**
**ملخص القسم** **87**
3.3.1 اعتبارات عامة لمشاركة الأطفال 88
3.3.2 طلب آراء الطفل 90
3.3.3 طلب آراء أفراد أسرة الطفل والأشخاص الآخرين المقربين من الطفل 92

**3.4 تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى** **93**
ملخص القسم 93
3.4.1 شراكات إجراءات المصالح الفضلى 93
3.4.2 تطوير إجراءات عمل موحدة لإجراءات المصالح الفضلى 99
3.4.3 التوظيف وتوفير الموارد لتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى 101
3.4.4. الرصد لضمان تحقيق جودة إجراءات المصالح الفضلى 107

**3.5 إدارة المعلومات الخاصة بعملية إجراءات المصالح الفضلى** **110**
ملخص القسم 110
3.5.1 حماية البيانات 110
3.5.2 التحقق من صحة المعلومات المتوافرة عن الطفل 113
3.5.3 جمع المعلومات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى 114
3.5.4 تخزين المعلومات 115
3.5.5 مشاركة المعلومات 116
3.5.6 تحليل البيانات من أجل برامج إجراءات المصالح الفضلى 125

**3.6 الشباب وإجراءات المصالح الفضلى** **126**
ملخص القسم 126
3.6.1 نظرة عامة 127
3.6.2 الإجراءات المتعلقة بالأطفال الذين بلغوا سن 18 عامًا خلال فترة إجراءات المصالح الفضلى 128
3.6.3 الإجراءات المتعلقة بالشباب المعرضين للخطر 128
3.6.4 تقييم العمر 130
3.6.5 الأطفال الذين يسعون لتعديل سنهم المُسجَّل 131

**3.7 إجراءات المصالح الفضلى في حالات الطوارئ** **131**
ملخص القسم 131
3.7.1 إجراءات المصالح الفضلى للأطفال العابرين 131
3.7.2 إجراءات المصالح الفضلى في أماكن الإجلاء 132
3.7.3. إجراءات المصالح الفضلى في البيئات ذات الوصول المحدود 133

**3.8 النظر في خيارات رعاية الطفل في إطار إجراءات المصالح الفضلى** **134**
ملخص القسم 134
3.8.1 تتبُّع أثر الأسرة وجمع شملها وإجراءات المصالح الفضلى 135
3.8.2 الرعاية البديلة وإجراءات المصالح الفضلى 137
3.8.3 العمل مع الأوصياء 143

## 4. القسم 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى 142

### مقدمة 142

**4.1. إيجاد الحلول الدائمة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم 144**
ملخص القسم 144
4.1.1 الغرض من عملية تحديد المصالح الفضلى 145
4.1.2 متى يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟ 146
4.1.3 متى يجب البدء بتحديد المصالح الفضلى 148
4.1.4 الإعادة الطوعية إلى الوطن 150
4.1.5 الدمج المحلي 152
4.1.6 إعادة التوطين 152
4.1.7 المسارات التكميلية لقبول اللاجئين في البلدان الثالثة 154

**4.2 الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية 157**
ملخص القسم 157
4.2.1 الهدف من تحديد المصالح الفضلى 157
4.2.2 متى يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟ 158
4.2.3 متى يجب البدء بتحديد المصالح الفضلى 158
4.2.4 حالات استثنائية متعلقة بجمع شمل الأسرة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم 159
4.2.5 الأوضاع الاستثنائية للرعاية المؤقتة 162
4.2.6 الحلول الدائمة للأطفال الآخرين المعرضين للخطر 163
4.2.7 الأوضاع الاستثنائية الأخرى للأطفال المعرضين للخطر 165

**4.3 إمكانية فصل الطفل عن والديه رغماً عنهما وقضايا الحضانة 166**
ملخص القسم 166
4.3.1 الهدف من تحديد المصالح الفضلى 167
4.3.2 متى يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟ 167
4.3.2 وقت بدء عملية تحديد المصالح الفضلى 168
4.3.3 التعرض لأذى شديد من الوالدين 169
4.3.4 انفصال الوالدين وحقوق حضانتهما 170

## 5. القسم 5: عملية تحديد المصالح الفضلى واتخاذ القرارات 176

### مقدمة 176

**5.1 الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعملية تحديد المصالح الفضلى 176**
ملخص القسم 176
5.1.1 مشرف تحديد المصالح الفضلى 177
5.1.2 منسق تحديد المصالح الفضلى 177

5.1.3 مسؤول مراجعة تحديد المصالح الفضلى 178
5.1.4 أخصائيو الحالات 178

**5.2 لجنة تحديد المصالح الفضلى 179**
ملخص القسم 179
5.2.1 دور لجنة تحديد المصالح الفضلى 179
5.2.2 تشكيل لجنة تحديد المصالح الفضلى 180
5.2.3 إجراءات لجنة تحديد المصالح الفضلى 185
5.2.4 تشكيل لجان تحديد المصالح الفضلى في أماكن متعددة 186

**5.3 إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى 178**
ملخص القسم 178
5.3.1 متى يجب تطبيق إجراءات اتخاذ القرار المُبسَّطة 178
5.3.2 وضع إجراءات مُبسَّطة 188

**5.4 إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى 190**
ملخص القسم 190
5.4.1 مراجعة قرار تحديد المصالح الفضلى 191
5.4.2 إجراءات إعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى 191

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / شابيا مانتوه

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / جوردي ماتاس

# تعريف المصطلحات الرئيسية وتفسيرها

يمكن أن يشير المصطلح **"طالب اللجوء"** إما إلى فرد لم تُحدّد السلطات وضعه كلاجئ ولكن طلبه للحصول على الحماية الدولية يمنحه حالة معينة من الحماية على أساس أنه قد يكون لاجئًا، أو إلى أشخاصٍ ضمن تدفقٍ واسع النطاق لجماعاتٍ مختلطة من الناس في وضع يستحيل فيه تحديد وضع اللجوء لكل فرد منهم. ولأغراض تطبيق هذه المبادئ التوجيهية، تنطبق نفس المبادئ والإجراءات على الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء، حيث تقع كلتا الفئتين في إطار صلاحيات المفوضية، وذلك بحسب الاختصاص الشخصي للمفوضية.[1]

تُشير **"إجراءات المصالح الفضلى"** (BIP) إلى إطار المفوضية لإدارة حالات الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد تُطبّق هذه الإجراءات أيضًا على غيرهم من الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية في ظروف معينة. وتتضمن إجراءات المصالح الفضلى الخطوات الرئيسية لإدارة حالة حماية الطفل بالإضافة إلى عملية تحديد المصالح الفضلى (BID) الخاصة بالمفوضية. ويتم تطبيق هذه الإجراءات على الأطفال المعرضين للخطر والذين يحتاجون إلى دعمٍ موجّه، ومنظم، ومنهجي، ومستدام، ومنسق. وتسعى هذه الإجراءات إلى ضمان أن تحقق القرارات والإجراءات التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأطفال والتصدي لمخاطر الحماية التي تحيق بهم مصالح الأطفال الفضلى. وتندرج إجراءات المصالح الفضلى ضمن إدارة حالات حماية اللاجئين، وترتبط بها.

وقد أفادت لجنة حقوق الأطفال أن "المصالح الفضلى للطفل" هي قاعدة إجرائية وحقٌّ راسخٌ ومبدأ قانوني أساسيّ وتفسيريّ. وهذا يعني أنه يجب على الجهات الفاعلة المسؤولة وضع ضمانات إجرائية وتنفيذها لضمان أن يكون لحق الأطفال في تحقيق مصالحهم الفضلى اعتبارٌ أوليٌّ في جميع القرارات التي تؤثر عليهم، ويشمل ذلك القرارات غير المتعلقة مباشرةً بإدارة الحالات الفردية. وإن إجراءات المصالح الفضلى، بحسب هذه المبادئ التوجيهية، ما هي إلا مجموعة من الإجراءات، والقواعد، والضمانات التي تُطبّقها المفوضية للامتثال لهذا التوجيه عندما تتولى المفوضية وشركاؤها إدارة الحالات الفردية للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية.

وسوف يُشار إلى الإجراءات التي تُنفذها الجهات الفاعلة الوطنية مثل الجهات التشريعية، والعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية، والسلطات القضائية والسلطات المعنية بالهجرة لتقييم المصالح الفضلى للأطفال وتحديدها على نطاق واسع باسم **"إجراءات المصالح الفضلى الوطنية"**. ويمكن أن تتخذ هذه الإجراءات الوطنية أشكالاً مختلفة، وقد تم توضيح الضمانات الإجرائية الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى الوطنية على النحو الذي نصّت عليه لجنة حقوق الطفل في القسم 2.1: الإطار القانوني الدولي.

ويُشير **"تقييم المصالح الفضلى"** (BIA) إلى الخطوة الثانية من الخطوات الست التي تُشكّل إجراءات المصالح الفضلى الخاصة بالمفوضية (راجع القسم 2.2: إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل)، وغالباً ما يشار إلى هذه الخطوة باسم "التقييم". كما يُطلق على الأداة الإجرائية الخاصة بالمفوضية لتنفيذ هذه الخطوة اسم "تقييم المصالح الفضلى" أيضاً. ويُعدّ تقييم المصالح الفضلى تقييمًا تُجريه المفوضية أو موظفو شركائها عند اتخاذ أي إجراء يتعلق بأي طفل، باستثناء الحالات التي تستلزم القيام بتحديد المصالح الفضلى. وقد تم تصميم تقييم المصالح الفضلى على نحوٍ يولي اعتباراً أساسيّاً لتحقيق المصالح الفضلى للطفل عند القيام بأي إجراء يتعلق به. ويمكن أن يقوم بإجراء التقييم موظفٌ واحد أو قد يُشرك فيه موظفين آخرين ممن لديهم المعرفة المطلوبة، وهو يستلزم مشاركة الطفل.

كما يجب إجراء تقييم المصالح الفضلى للطفل أيضًا في إطار الأنظمة الوطنية. ويمكن أن يتخذ أشكالًا متنوعة وربما لا يطلق عليه بالضرورة اسم "تقييم المصالح الفضلى".

1 المفوضية، مذكرة بشأن ولاية المفوض السامي للاجئين ومكتبه، تشرين الأول/أكتوبر 2013، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/5268c9474.html (مذكرة بشأن ولاية المفوضية).

يصف مصطلح **"تحديد المصالح الفضلى"** (BID) عملية المفوضية الرسمية التي تتبع ضمانات إجرائية صارمة مصممة لتحديد المصالح الفضلى للطفل عند اتخاذ قرارات ذات أهمية خاصة تؤثر على الطفل. وينبغي أن تضمن هذه العمليّة مشاركة الطفل الكافية دون تمييز بحق أي طفل، وأن تُشركَ صانعي القرارات في مجالات المعرفة ذات الصلة، وأن تُوازن بين جميع العوامل ذات الصلة من أجل تقييم الخيار الأفضل وتحديده. وتوضّح هذه المبادئ التوجيهية عملية تحديد المصالح الفضلى الخاصة بالمفوضية. ويجب أيضًا تحديد المصالح الفضلى للطفل من جانب الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل في الأنظمة الوطنية والتي تتخذ القرارات بالنيابة عن الأطفال. ولكن، كما أشرنا أعلاه، يمكن أن تتخذ هذه العملية أشكالًا مختلفة وقد لا يُطلق عليها بالضرورة اسم "تحديد المصالح الفضلى".

**"مقدم الرعاية"** هو شخص يقوم برعاية الطفل وحمايته والإشراف عليه يوميّاً. ولا يُشير ذلك ضمنياً بالضرورة إلى مسئولية قانونية. وحيثما أمكن، ينبغي أن يكون من يقدم للطفل الرعاية اليومية شخصاً ثابتاً تربطه بالطفل علاقة مستمرة. ومقدم الرعاية المعتاد هو شخص يقبل المجتمع أن يرعى الطفل ويحميه ويشرف عليه يومياً بناءً على التقاليد أو الممارسة المجتمعية المشتركة.

وفي هذه المبادئ التوجيهية، تُشير عبارة "مقدم الرعاية" إلى مقدم الرعاية الأساسي المعتاد أو القانوني سواءً كان يقوم بذلك مؤقتاً أو لأجل طويل، وهو شخصٌ آخر غير والدي الطفل، ولذا تم ذكره جنبًا إلى جنب مع "الوالدين"، كقولنا (الوالدين ومقدمي الرعاية) عند الإشارة إلى الأشخاص الذين يقدمون الرعاية للأطفال الأفراد.

**"الطفل"** وبحسب المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".

يُقصد بمصطلح **"الأطفال المعرضين للخطر"** أولئك الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر في بيئة الحماية الأوسع و/أو المعرّضين للمخاطر الناتجة عن ظروف فردية. ويشمل مصطلح الأطفال المعرضين للخطر الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وكذلك الأطفال الآخرين المعرضين أو الذين تعرضوا لخطر العنف، أو الاستغلال، أو الإساءة، أو الإهمال. وقد تم ادراج قائمة غير حصرية للفئات المعرضة للخطر في الفقرة (ج) من استنتاجات اللجنة التنفيذية (ExCom) التابعة للمفوضية، ذات الرقم 7 لعام 2007.[2]

يشمل مصطلح **"الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية"** جميع الأطفال الذين يندرجون ضمن ولاية المفوضية. ويشمل ذلك الأطفال اللاجئين، والأطفال طالبي اللجوء، والأطفال النازحين، والأطفال العائدين، والأطفال عديمي الجنسية.

تُشير عبارة **"إدارة حالة حماية الطفل"** إلى نهجِ تلبيةِ احتياجات الطفل الفرد وأسرته بأسلوب ملائم ومنهجي وفي الوقت المناسب، من خلال الدعم المباشر و/أو الإحالات.[3]

**"المسارات التكميلية"** وهي تلبي احتياجات الحماية الدولية للاجئين عندما لا يمكن تحقيق الحلول الدائمة، وذلك من خلال ضمان إعطائهم حقوقهم، مثل تعلم المهارات الجديدة، والحصول على التعليم، والإسهام كعاملين في سوق العمل. ولا يُقصد بالمسارات التكميلية أن تحل محل الحماية الممنوحة للاجئين بموجب نظام الحماية الدولية، ولكنها تكملها وتعمل بمثابة تعبير عن التضامن العالمي، والتعاون الدولي، وتقاسم المسئولية على نحو أكثر إنصافًا لتلبية احتياجات الحماية للاجئين. ويمكن أن تساعد المسارات التكميلية، التي يجب ألا يتم الخلط بينها وبين إعادة التوطين، في توسيع نطاق الحلول المؤقتة المتوافرة للاجئين عندما تقل احتمالات تحقيق حل دائم، وعلى وجه التحديد في حالات اللجوء الواسعة النطاق التي طال أمدها. وقد تتضمن المسارات التكميلية برامج الدخول الإنساني، وكفالة المجتمعات المحلية، والتأشيرات الإنسانية، ولم شمل الأسر، وانتقال اليد العاملة، والتأشيرات الدراسية.[4]

2 التفاصيل الواردة في استنتاجات اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية 107. الفقرة (ج) https://www.unhcr.org/excom/exconc/4717625c2/conclusion-children-risk.html.

3 تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. المعايير الدنيا لحماية الطفل، طبعة 2019. متوافر على: https://alliancecpha.org/en/system/tdf/library/attachments/cpms_2019_final_en.pdf?file=1&type=node&id=35094.

4 لمزيد من المعلومات عن المسارات التكميلية، راجع https://www.unhcr.org/complementary-pathways.html.

يعني مصطلح **"الموافقة"** أي إشارة مستنيرة وممنوحة بحرية تدل على موافقة شخص ما، وقد تكون مكتوبة أو شفهية أو أي فعلٍ تأكيدي واضح.[5] وينبغي بشكل عام، في حالة الأطفال، الحصول على الموافقة من والد الطفل أو الوصي عليه، وكذلك الموافقة أو القبول من الطفل وفقًا لعمر الطفل ومستوى نضجه. ويقصد بمصطلح "القبول" الرغبة أو الموافقة الصريحة التي يُعرب عنها الطفل. ولا تكون الموافقة من والدي الطفل أو الأوصياء عليه ضرورية عندما لا يكون من مصلحة الطفل الفضلى مشاركة المعلومات مع والديهم أو الأوصياء عليهم أو عندما لا يمكن الوصول إلى الوالدين أو الأوصياء. ويجب أن تكون المعلومات المقدمة والطريقة التي يتم بها الإعراب عن الموافقة أو القبول مناسبة لعمر الطفل وإمكانياته، والظروف الخاصة التي تُقدَّم فيها هذه المعلومات.

**"الأسرة"** هي "... الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو وعافية أفراده والأطفال على وجه الخصوص ..." (ديباجة الاتفاقية).[6] ويجب تفسير مصطلح الأسرة "بمعنى واسع بحيث يشمل الآباء البيولوجيين، أو الآباء بالتبني، أو الحاضنين، أو حيثما ينطبق، أفراد الأسرة الموسعة أو الجماعة وفق ما تنص عليه العادات المحلية (المادة 5)."[7] إن الحق في "وحدة الأسرة" مترسخ في الصكوك المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

يعنى مصطلح **"الوصي"** شخصًا مستقلًا يحمي مصالح الطفل الفضلى وعافيته بكل جوانبها، وهو يُكمّل الأهلية القانونية المحدودة للطفل. ويتولى القضاء الوطني، مثل المحاكم، تعيين الوصي، ويكون الوصيّ ممثلًا قانونيًا للطفل في جميع الإجراءات بنفس الطريقة التي يمثل بها الوالد طفله.[8] وفي حال كان مقدم الرعاية للطفل من غير الوالدين، فيمكن أن يتم تعيينه وصياً على الطفل كما قد لا يتم تعيينه كذلك، إذ يعتمد الأمر على النظام الوطني.

**"النازحون"** هم أشخاص ومجموعات من الأشخاص أُكرهوا أو أُجبروا على الفرار من ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو على مغادرتها، ولم يعبروا الحدود المعترف بها دولياً لدولتهم.

تصف **"التحركات المختلطة"** التنقلات أو الهجرات داخل الحدود الوطنية والدولية وعبرها لمجموعة من الأشخاص ذوي السمات والاحتياجات المختلفة، بما يشمل طالبي اللجوء، واللاجئين، وكذلك المهاجرين.

**"اليتيم"** هو أي طفلٍ يُعرف بأنه توفي كلا والديه.

يقصد بمصطلح **"اللاجئين"** الأشخاص الذين هم خارج بلدهم الأصلي لأسباب تتعلق بالخوف المبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى العِرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب تبني رأي سياسي معين على النحو المحدد في اتفاقية عام 1951، أو بسبب الصراع، أو عموم العنف، أو غير ذلك من الظروف التي أدت إلى اضطراب النظام العام على نحو خطير، ومن ثم أصبحوا يحتاجون إلى الحماية الدولية.

يقصد بمصطلح **"العائدين"** اللاجئين السابقين ممن عادوا إلى بلدهم الأصلي سواء بشكل عفوي أو بطريقة منظمة، ولكن لم تتم (إعادة) دمجهم بشكل كامل. وعادةً ما تعمل المفوضية مع اللاجئين ضمن إطار زمني محدد، ويتمثل هدفها في إحالة المسئولية إلى الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما شركاء التنمية. كما ينطبق هذا المصطلح أيضًا على النازحين الذين عادوا إلى مكان إقامتهم السابق.

**"الأطفال المنفصلون عن ذويهم"** هم الأطفال الذين انفصلوا عن كلا والديهم أو عن مقدم الرعاية القانوني أو الاعتيادي الأساسي، ولكنهم لم ينفصلوا بالضرورة عن الأقارب الآخرين. ومن ثم، قد يشمل هذا المصطلح الأطفال الذين هم برفقة أفراد بالغين من الأسرة.

5 مقتبس من المفوضية، سياسة بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، أيار/مايو 2015، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/55643c1d4.html، الصفحة 9.

6 يحظى حق الطفل في الحصول على الحياة الأسرية بالحماية بموجب الاتفاقية (المادة 16).

7 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، التعليق العام رقم 14 (2013) بشأن حق الطفل في إنجاب الأطفال. تؤخذ مصالحه الفضلى كاعتبار أساسي (المادة 3، الفقرة 1)، 2013، متاح على: https://www.refworld.org/docid/51a84b5e4.html.

8 الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية، الوصاية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية: دليل لتعزيز أنظمة الوصاية لتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال ضحايا الاتجار ، يونيو 2014 ، ISBN 978-92-9239-464-6 ، متاح على: http://www.refworld.org/docid/53b14fd34.html؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، التعليق العام رقم 6: معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدهم الأصلي، 2005، متاح على: https://www.refworld.org/docid/51a84b5e4.html .

يتم التوصل إلى **"حل"** للاجئين عند الحصول على وضع قانوني دائم يضمن الحماية الوطنية لحقوقهم المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. بالنسبة إلى النازحين، يتم التوصل إلى حل عندما لا يكون لديهم أي احتياجات مساعدة أو حماية محددة ترتبط بنزوحهم وعندما يمكنهم التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم دون تمييز بسبب حالة نزوحهم.

يقصد بمصطلح **"عديم الجنسية"** الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطنًا فيها بمقتضى تشريعها. وهذا التعريف ملزم لجميع الدول الأعضاء في الاتفاقية وينطبق على الدول الأخرى نظرًا لأن لجنة القانون الدولي خلصت إلى أنه جزء من القانون الدولي العرفي.[9]

**"الأطفال غير المصحوبين"** هم الأطفال الذين انفصلوا عن كلا الوالدين والأقارب الآخرين، وهم لا يتلقون أي رعاية من أي شخصٍ بالغ يتحمل مسئولية رعايتهم بموجب القانون أو العرف. ولاحظ أنه لا تزال بعض الدول تشير إلى هؤلاء الأطفال بعبارة "قاصرون غير مصحوبين" بمقتضى تشريعاتها وسياساتها؛ بينما تستخدم المفوضية مصطلح "الأطفال غير المصحوبين".

تُعرِّف الأمم المتحدة **"الشباب"** بأنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا. ومع أن هذه المبادئ التوجيهية تستهدف الأطفال بالدرجة الأولى إلا أنها تدرك أنه في ظل ظروف معينة تكون الحماية ضرورية حتى بعد بلوغ الشخص عيد ميلاده الثامن عشر. ومن ثم، يمكن في بعض الحالات، استخدام هذه المبادئ التوجيهية للشباب لما يصل إلى عمر 21 عامًا.[10]

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / ماركل ريدونو

9 راجع https://emergency.unhcr.org/entry/52865/stateless-person-definition.

10 وُضع هذا التعريف أثناء التحضيرات للسنة الدولية للشباب (1985) وأقرته الجمعية العامة (راجع A/36/215 والقرار 36/28، 1981).

# حول المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى

تحمي المفوضية وتعزز حقوق جميع الأطفال الذين يندرجون ضمن ولايتها. ومن أجل تحقيق ذلك، تدعم المفوضية وشركاؤها إنشاء أنظمة حماية الطفل الشاملة وتقويتها؛ تلك الأنظمة التي تتضمن تزويد الأطفال الأفراد المعرضين للخطر بالدعم الهادف، والمنهجي، والمنُسّق، وفي الوقت المناسب بما يخدم مصالحهم الفضلى.

المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المشار إليها إجمالًا فيما بعد بالمفوضية) لعام 2021: ينصب تركيز تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها (المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى) على تكليف المفوضية ذي الأهمية البالغة المتعلق بحماية الطفل. **ويتمثل الهدف الرئيسي من المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى في دعم المفوضية وموظفي شركائها عند عملهم على تحسين النتائج المتوخاة في مجال حماية الأطفال اللاجئين من خلال:**

1. وضع المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين ضمن نظام شامل لحماية الأطفال و
2. تعزيز إدارة حالة حماية الطفل لجميع الأطفال اللاجئين.

وقد صُممت هذه المبادئ التوجيهية بشكل أساسي للأطفال اللاجئين والأطفال طالبي اللجوء. ولتيسير الإشارة إليهم سيُشار إلى كلتا فئتي الأطفال عموماً باسم "الأطفال اللاجئين" في كامل نص المبادئ التوجيهية. وقد تنطبق المبادئ التوجيهية أيضًا على الأطفال الآخرين الذين تُعنى بهم المفوضية في ظروف معينة، ويشمل ذلك الأطفال النازحين، والأطفال العائدين، والأطفال عديمي الجنسية. ولمزيد من المعلومات عن كيفية ارتباط المبادئ التوجيهية بالأطفال الآخرين الذين تُعنى بهم المفوضية، راجع قسم الولاية أدناه.

وتحلّ هذه المبادئ التوجيهية محلّ كلٍّ من المبادئ التوجيهية للمفوضية لعام 2008 بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل والدليل الميداني لتنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى التابعة للمفوضية. وترتكز هذه المبادئ التوجيهية على ممارسة أنظمة حماية الطفل المحلية وأول 13 عامًا من تنفيذ المبادئ التوجيهية للمفوضية لعام 2008 بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل. وتم إصدار هذه المبادئ التوجيهية لأول مرة بشكل مؤقت عام 2018، ثم وُضعت الصيغة النهائية لها بعد مشاوراتٍ داخلية وخارجية عام 2020.

## المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى: نظرة عامة والجمهور المستهدف

تنقسم المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى إلى جزأين مترابطين. يشرح الجزء الأول من المبادئ التوجيهية الأساس التاريخي والقانوني لمبدأ المصالح الفضلى وتطبيقه على الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية. كما يسعى الجزء الأول إلى تحديد الصلة بين مبدأ المصالح الفضلى، وإجراءات المصالح الفضلى، وأنظمة حماية الطفل.

بينما يركز الجزء الثاني من المبادئ التوجيهية على تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى. إذ يؤسسُ الجزء الثاني المبادئ التوجيهية الرئيسية لإجراءات المصالح الفضلى، كما يُقدّم التوجيه المتعلق بالاعتبارات التشغيلية، والنُهج، والمسؤوليات المتعلقة بدعم الأطفال الأفراد أثناء القيام بإجراءات المصالح الفضلى. وهذا يشمل الحالات التي يجب فيها القيام بإجراء تحديد المصالح الفضلى وتنفيذ إجراء تحديد المصالح الفضلى.

الجـدول 1: **المواضيع الرئيسية في المبادئ التوجيهية**

| | |
|---|---|
| **الجزء الأول: الخلفية، والنظرية، والإطار القانوني لإجراءات المصالح الفضلى** | |
| **الفصل 1** | **مخطط نطاق المبادئ التوجيهية ونظرة عامة على تاريخ المفوضية وعملها في مجال تنفيذ مبدأ المصلحة الفضلى وتطوير إجراءات المصالح الفضلى** |
| **الفصل 2** | الإطار القانوني الشامل الذي تستند إليه إجراءات المصالح الفضلى |
| | موجز يوضح الحاجة إلى إدماج إجراءات المصالح الفضلى بأنظمة حماية الطفل وكيفية القيام بذلك |
| | وصف الضمانات الإجرائية المدرجة في إجراءات المصالح الفضلى |
| | نظرة عامة على كيفية الموازنة بين العناصر المختلفة لوضع الطفل من أجل تقييم مصالحه الفضلى وتحديدها |
| **الجزء الثاني: إطار إدارة الحالة التابع للمفوضية: إجراءات المصالح الفضلى** | |
| **الفصل 3** | نظرة عامة على إجراءات المصالح الفضلى، بما يشمل المجالات التأسيسية الرئيسية للعمل والمبادئ، وخطوات إجراءات المصالح الفضلى. |
| | إرشادات حول تفعيل إجراءات المصالح الفضلى، بما يشمل إدارة الموارد، والشراكات وإدارة المعلومات، وبشأن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في تطورات الأوضاع. |
| | إرشادات بشأن العمل مع الأطفال في أوضاع محددة، مثل الأطفال في التحركات المختلطة والأطفال في الرعاية البديلة، وبشأن العمل مع الشباب. |
| **الفصل 4** | إرشادات بشأن السبب وراء تنفيذ تحديد المصلحة الفضلى في أوضاع معينة، وموعده، وكيفيته. |
| **الفصل 5** | إرشادات بشأن الضمانات الإجرائية الصارمة لتحديد المصالح الفضلى، ولماذا وكيف نقوم بإجراء تحديد المصالح الفضلى |

**تقترن هذه المبادئ التوجيهية** بصندوق أدوات[11] متاحٍ عبر الإنترنت والذي سيكون مستودعًا للموارد الإضافية، بما في ذلك صندوق أدوات إجراءات العمل الموحدة (SOP) لإجراءات المصالح الفضلى، والاستمارات، ودراسات الحالات، وقوائم التحقق، والمراجع، وغيرها من الإرشادات.

## الجمهور المعني بالمبادئ التوجيهية

كُتبت المبادئ التوجيهية بالتشارك مع ومن أجل موظفي المفوضية وشركائها العاملين مع الأطفال اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

**داخل المفوضية،** المستخدمون الرئيسيون للمبادئ التوجيهية هم الموظفون العاملون في مجال حماية الأطفال أو العاملين على أيٍّ من إجراءات المصالح الفضلى في أي مسمى وظيفي أو موقع، وعلى أي مستوى. قد يتضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- موظفي حماية الطفل
- موظفي الحماية
- موظفي الحماية المجتمعية
- موظفي التسجيل
- موظفي تحديد وضع اللجوء (RSD)
- الموظفين العاملين على إيجاد الحلول للاجئين
- جميع المديرين المشرفين على الموظفين المذكورين أعلاه[12]

11 يمكن الوصول إلى صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى على: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox .

12 نظرًا لأن إجراءات المصالح الفضلى تندرج ضمن مكونات إدارة حالة حماية اللاجئين الآخرين وترتبط بها (مقدمة الجزء الثاني)، فإن التنسيق والتعاون بين الموظفين العاملين على المكونات المختلفة ممارسة قياسية. هذه المبادئ التوجيهية ذات صلة في هذا الصدد ويمكنها دعم تنسيق وتعاون أكثر فعالية في جميع المكونات.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / أنطوان شنقدجي

وتُعدّ **المنظمات الشريكة** التي تدير حالات الأطفال اللاجئين وتشرف عليها أيضًا من المستخدمين الرئيسيين الذين تستهدفهم هذه المبادئ التوجيهية. وتتضمن المنظمات الشريكة، على سبيل المثال لا الحصر، السلطات الحكومية الوطنية والمحلية الممولة وغير الممولة، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمنظمات الدينية (FBOs)، والمنظمات المجتمعية (CBOs). وبالنسبة إلى المنظمات الشريكة، تستهدف هذه المبادئ التوجيهية جميع الموظفين العاملين على إدارة الحالات، بشكل أساسي أخصائيي الحالات والمشرفين عليهم. وبشكل عام، يمكن أن يشمل ذلك جميع موظفي القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية[13] والمشرفين عليهم الذين يعملون مع الأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية.

لم تُكتب المبادئ التوجيهية لكي يقرأها الأطفال. ومع ذلك، فقد يُطلب من الأطفال وخاصةً الأطفال الأكبر سنًا الاطلاع على المعلومات أو المحتوى الواردين في المبادئ التوجيهية وفهمهما. وعندما يلزم ذلك، يمكن مشاركة المبادئ التوجيهية مع الأطفال في شكلها الحالي مع تعديل الأقسام لتناسب القراء الأصغر سنّاً.

13 يضع التحالف العالمي للقوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية تعريفًا للقوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية بأنها: "مفهوم شامل يشير إلى مجموعة كبيرة من المهنيين وأشباه المهنيين الحكوميين وغير الحكوميين الذين يعملون مع الأطفال، والشباب، والبالغين، وكبار السن، والأسر، والمجتمعات لضمان النمو الصحي والرفاهية. تركز القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية على الخدمات الوقائية، والتعزيزية، وسريعة الاستجابة التي تستنير بها العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعارف الشعوب الأصلية، والمعرفة المتعددة التخصصات والخاصة بالانضباط، والمهارات، وكذلك المبادئ الأخلاقية. يقوم العاملون في مجال الخدمة الاجتماعية بإشراك الأشخاص، والهياكل التنظيمية، والمنظمات لتيسير الوصول إلى الخدمات اللازمة، والتخفيف من وطأة الفقر، ومكافحة التمييز والحد منه، وتعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، ومنع العنف وإساءة المعاملة والاستغلال والإهمال والانفصال الأسري والاستجابة لهم." لمزيد من التفاصيل، راجع: http://www.socialserviceworkforce.org/defining-social-service-workforce.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / مارك هيلين فريني

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / سامانثا ريتش

## الجزء الأول

# الخلفية، والنظرية، والإطار القانوني لإجراءات المصالح الفضلى

# مقدمة

يضع الجزء الأول الأُسس التاريخية، والنظرية، والقانونية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية، ويقدم الاعتبارات الرئيسية بشأن كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية بشكل كامل في سياق محدد. ويقدم الفصل 1: نطاق إجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية وتاريخها معلومات أساسية عن دور المفوضية وولايتها، وكذلك تطور إجراءات المصالح الفضلى في سياسة المفوضية وممارساتها. كما يحدد أيضًا كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى في بيئات مختلفة.

ويُبيّن الفصل 2: الإطار القانوني والسياسيّ لإجراءات المصالح الفضلى الإطار القانوني الدولي لإجراءات المصالح الفضلى بشكل عام. كما يوفر أيضًا إرشادات محددة للمفوضية بشأن كيفية العمل لتقوية إجراءات المصالح الفضلى الوطنية، بما يشمل استخدام هذه المبادئ التوجيهية. ثم في الختام، واستنادًا إلى مبدأ المصالح الفضلى والقانون الدولي وكذلك السياسة الدولية وسياسات المفوضية، يقدم الفصل الثاني توجيهات معيارية هامة بشأن تطبيق الضمانات الإجرائية والموازنة بين الحقوق المتنافسة في عملية صنع القرار عند تطبيق إجراءات المصالح الفضلى.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / جورجينا جودون

# القسم 1: نطاق إجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية وتاريخها

## 1.1. المفوضية والمصالح الفضلى للطفل

### ملخص القسم

- تُكلَّف المفوضية بحماية حقوق الأطفال ممن يندرجون ضمن اختصاصها، ويشمل ذلك الأطفال اللاجئين، والأطفال طالبي اللجوء، والأطفال عديمي الجنسية، والأطفال العائدين، والأطفال النازحين.
- عندما تكون السلطات الحكومية المسؤولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية الحقوق الأساسية للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية بشكل كافٍ، يجوز أن تتخذ المفوضية، في إطار ممارسة تكليف الحماية الدولي، إجراءات القيام بذلك، وقد يكون ذلك من خلال الإشراف على إجراءات المصالح الفضلى وتنفيذها.
- يحدد منشور المفوضية *إطار حماية الأطفال (2012)* إجراءات المصالح الفضلى للأطفال باعتبار ذلك جزءاً من برنامج أوسع نطاقًا لحماية الطفل. وينبغي دائماً دمج إجراءات المصالح الفضلى، سواء التي يتم تنفيذها من جانب المفوضية أو الشركاء أو الحكومات، في أنظمة أوسع نطاقًا لحماية الطفل.

### 1.1.1 ولاية المفوضية

#### اللاجئون

كُلفَّت المفوضية بتوفير الحماية الدولية للاجئين، وبالتعاون مع الحكومات، كُلّفت أيضاً بالبحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. وتلقي الفقرة 8 (أ) من النظام الأساسي للمفوضية وديباجة اتفاقية عام 1951 المسئولية على المفوضية عن الإشراف على تطبيق الاتفاقيات الدولية لحماية اللاجئين. كما يندرج أيضًا طالبو اللجوء ضمن أهلية المفوضية حسب الاختصاص الشخصي، أي حسب طبيعتهم. تنطبق ولاية المفوضية على اللاجئين في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن موقع وجودهم.

يُسند إلى المفوضية، بموجب ولايتها وعلى النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، صراحةً مهمة توفير الحماية الدولية للاجئين، على الصعيد العالمي ودون اعتبار لأي شرط للتصديق على المعاهدات من جانب الدول المضيفة. وفي إطار الوفاء بمسؤوليات الولاية، تُقدم المفوضية أنشطة الحماية من خلال التدخل بالنيابة عن الأفراد أو المجموعات لضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وتعد مسئولية هذه الولاية مستقلة عما إذا كانت المفوضية تقدم أنشطة الحماية مباشرةً من خلال شركائها المموَّلين أو من جانب الأطراف الثالثة المعنية بالأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وعلى أي حال، تظل المفوضية خاضعة للمساءلة، وتنسق أنشطة جميع شركائها وترصدها. وعلى هذا النحو، تتحمل المفوضية مسئولية محددة لحماية الأطفال اللاجئين، بما يتضمن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى الذي تتولى المفوضية اتخاذها في حالة أن الدولة غير قادرة على تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى لجميع الأطفال اللاجئين، أو للقيام بذلك بشكل كافٍ (راجع القسم 2.2.1 إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل).

ومن المهم الإشارة إلى أنه يجب تحقيق الحل المستدام لعمليات الاستجابة للاجئين من خلال التعاون الدولي والإقليمي والوطني، من خلال المسئولية المشتركة والعمل في إطار شراكة مع الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة. ويحدد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR)، القائم على الدروس المستفادة من خلال تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين (CRRF)، إطارًا لتقاسم المسئولية بشكل أكثر إنصافًا. ويمكن أن يشكل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والشراكات اللاحقة القاعدة العريضة للمشاركة من أجل تعزيز إجراءات المصالح الفضلى وتنفيذها في بيئات مختلفة.

في التحركات المختلطة، حيث ينتقل اللاجئون مع المهاجرين، تضطلع المفوضية بالمسئولية عن الحماية الدولية للاجئين، وعلى هذا النحو، ستُطبق أحكام إجراءات المصالح الفضلى (راجع أدناه 3.7.1 إجراءات المصالح الفضلى للأطفال العابرين بشأن تطبيق إجراءات المصالح الفضلى في التحركات المختلطة).

## العائدون

كُلّفت المفوضية بولاية حماية وإيجاد الحلول للاجئين السابقين العائدين إلى بلادهم. وتُقرّ الفقرة (أ) لاستنتاج اللجنة التنفيذية رقم 40، الذي تم التصديق عليه من جانب الجمعية العامة، بدور المفوضية نيابةً عنهم فيما يتعلق بعمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن مع الاعتراف ببواعث القلق المشروعة بشأن عواقب عودة اللاجئين إلى أوطانهم. وقد جرى تنقيح ولاية المفوضية في هذا المجال وتوسيعها، من المقدمات الأولية التي تفيد بإنهاء مسؤوليتها عند عبور اللاجئين الحدود للوصول إلى بلادهم الأصلية، إلى تقديم المساعدة على إعادة الإدماج ورصد معاملتهم بعد العودة. وتبرم المفوضية بشكل منتظم اتفاقًا ثلاثي الأطراف بشأن العودة وإعادة الإدماج مع البلد الأصلي، وبلد أو بلدان اللجوء. ويشمل دور المفوضية أيضًا وضع ترتيبات انتقالية مع الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي لتقديم المساعدة الإنمائية.

## الأشخاص عديمو الجنسية

حددت المفوضية المسؤوليات المنوطة باللاجئين عديمي الجنسية، وفقًا للفقرة 6 (أ) (II) من النظام الأساسي والمادة 1 (أ) (2) من اتفاقية 1951، حيث يشير كل منها بوجهٍ خاص إلى الأشخاص عديمي الجنسية ممن يستوفون معايير اللاجئين. وفي عام 1995، اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجًا شاملًا بشأن منع حالات انعدام الجنسية والحد منها، وحماية الأشخاص عديمي الجنسية، وهو ما أقرته الجمعية العامة. وعزَّز هذا النص تطور ولاية المفوضية بما يتعلق بالأشخاص عديمي الجنسية غير اللاجئين، ومنع حالات انعدام الجنسية والحد منها على نطاق أوسع. واتجهت استنتاجات اللجنة التنفيذية اللاحقة وقرارات الجمعية العامة إلى زيادة تطوير ولاية المفوضية وتنقيحها، وأشارت إلى أربعة مجالات متمايزة يُصرَّح فيها لمكتب المفوضية بالتصرف: تحديد حالات انعدام الجنسية ومنعها والحد منها، وكذلك حماية الأشخاص عديمي الجنسية.

## النازحون

ليس لدى المفوضية ولاية عامة للأشخاص النازحين، ولكن صرحت لها الجمعية العامة بالمشاركة بشكل فعلي في ظل ظروف معينة في تعزيز حماية المساعدة الإنسانية وتقديمها للأشخاص النازحين من خلال القيام بعمليات خاصة. وتتمثل متطلبات أنشطة المفوضية لصالح الأشخاص النازحين في: طلب تصريح خاص من الأمين العام أو الجهاز الرئيسي المختص بالأمم المتحدة؛ وموافقة الدولة أو الكيانات الأخرى المعنية؛ وضمان الوصول إلى النازحين؛ وتوفر الموارد الكافية والخبرة والتجربة الخاصة بالمفوضية؛ والتكامل مع الوكالات الأخرى، وسلامة الموظفين بشكل كافٍ. واليوم، تُعرَّف مشاركة المفوضية مع الأشخاص النازحين إلى حد كبير من خلال نهج التنسيق بين الوكالات في مجال الإصلاح الإنساني وبرنامج التحول، الذي جرى وضعه في سياق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بقيادة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ (ERC)، وإن كانت تعمل في ظل الاحترام الكامل لولايات الكيانات المعنية. وفي هذا الصدد، اتُفق في منتصف عام 2005 على أن المفوضية من شأنها أن تتولى قيادة الكتلة العالمية للحماية والقيادة المشتركة لكتلة تنسيق المخيمات وإدارتها والمأوى في حالات الطوارئ. وعندما يقيم النازحون واللاجئون في نفس المنطقة، يتخذ المفوض السامي للاجئين بالاشتراك مع منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ قرارًا بشأن ما إذا كان يتعين استخدام نهج الكتل (cluster approach) أو نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين. وفي كلتا الحالتين، تنطبق ولاية المفوضية لتنسيق شؤون اللاجئين.

## 1.1.2 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107

يدعو استنتاج اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية رقم 107 (2007) بشأن الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية الدول والمفوضية لاستخدام إجراءات المصالح الفضلى وتقديم أساس وإطار عمل للمشاركة النشطة من خلال المفوضية في إجراءات المصالح الفضلى. ويؤكد الاستنتاج على مشاركة الطفل ودور أنظمة حماية الطفل الوطنية.

### مقتطف من استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107

ز) توصي بأن تعمل المفوضية وغيرها من الوكالات والشركاء ذوي الصلة بتعاون وثيق من أجل **منع تعرض الأطفال لمخاطر مرتفعة**، والاستجابة، حسب الضرورة، من خلال **تدابير الوقاية، والاستجابة، والحلول العامة** الواردة بشكل غير حصري أدناه:

- في إطار أنظمة حماية الطفل المعنية لدى الدول، **الاستعانة بالإجراءات المناسبة لتحديد المصالح الفضلى للطفل** التي تعمل على تيسير مشاركة الطفل الكافية دون تمييز: حيث تُمنح آراء الأطفال الأهمية الواجبة وفقًا لعمرهم ومستوى نضجهم؛ وحيث يُشارك صانعو السياسة ذوو الخبرة في المجالات ذات الصلة؛ وحيث يكون هناك توازن لجميع العوامل ذات الصلة من أجل تقييم الخيار الأفضل؛
- بالنسبة إلى المفوضية، **إجراء عمليات تحديد المصالح الفضلى مع احترام أنظمة حماية الطفل لدى الدول** بالتعاون مع غيرها من الوكالات والشركاء ذوي الصلة؛

ح) وتوصي كذلك بأن تضطلع الدول، والمفوضية، وغيرها من الوكالات والشركاء ذوي الصلة باتخاذ تدابير الوقاية والاستجابة والحل التالية، غير الحصرية، من أجل معالجة عوامل المخاطر البيئية الواسعة النطاق أو عوامل المخاطر الإفرادية:

- تعزيز استخدام إعادة التوطين باعتباره أداة لتوفير الحماية وإيجاد الحلول الدائمة للأطفال المعرضين للخطر، وانتهاج، عند الاقتضاء، نهج مرن حيال وحدة الأسرة، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار الإعداد المتزامن لأفراد الأسرة الكائنين في مواقع مختلفة، وكذا التعرف على أعضاء الأسرة، تسليمًا بأفضلية حماية الأطفال داخل الوسط الأُسري مع كلا الوالدين، وإدراك **دور المفوضية في تحديد المصالح الفضلى للطفل**، من ضرورة إبلاغه بقرارات إعادة التوطين بما في ذلك الحالات التي يُجرى فيها إعادة توطين أحد الوالدين فقط، ومنازعات الحضانة التي تظل دون حل نتيجة لعدم توافر أو عدم إمكانية الوصول للسلطات المختصة، أو بسبب عدم القدرة على الحصول على مستندات رسمية من بلد المنشأ، نظرًا لأن هذا يمكن أن يعرِّض سلامة اللاجئ أو أقاربه للخطر؛

## 1.1.3 إطار حماية الطفل التابع للمفوضية

صيغ *إطار حماية الطفل*، لعام 2012 (المُشار إليه إجمالًا فيما بعد بالإطار)[14]، من استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107، ويقر بكل من الأهمية المحورية لحماية الطفل بالنسبة إلى عمل المفوضية والمجموعة المرتفعة من الممارسة والخبرة في قطاع حماية الطفل على الصعيد العالمي. وقد أسهم الإطار في توسيع نطاق فهم المفوضية ومشاركتها في مجال حماية الطفل. كما طبق أيضًا نهج أنظمة حماية الطفل الذي يشمل الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجهات المسؤولة على جميع المستويات-الأسرة، والمجتمع، المستوى الوطني والعالمي للتخفيف من مخاطر الحماية التي يواجهها الأطفال والاستجابة لها. وأقرَّ الإطار بإشراك الشركاء، أو الوالدين، أو مقدمي الرعاية، أو غيرهم من أفراد الأسرة أو أفراد المجتمع أو غيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة باعتبارها أمرًا أساسيًا لضمان تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في نظام شامل لحماية الطفل.

وتمحور الإطار حول ستة أهداف تلخص التزام المسئولية فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية وتعزيزها، كما يقدم الإطار إرشادات عملية بشأن كيفية تحقيقها.

والأهداف الستة هي التالية:

1. يتمتع الفتيان والفتيات بالأمان حيث يعيشون، ويتعلمون، ويلعبون
2. تمثل مشاركة الأطفال وإمكانياتهم جزءً لا يتجزأ من حمايتهم
3. يمكن للفتيان والفتيات الوصول إلى الإجراءات المناسبة للأطفال
4. يحصل الفتيان والفتيات على الوثائق القانونية
5. يتلقى الفتيان والفتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة الدعم الموجه
6. يتوصل الفتيان والفتيات إلى حلولٍ دائمة فيما يتعلق بتحقيق مصالحهم الفضلى

تدعم إجراءات المصالح الفضلى، سواء يجرى تنفيذها من جانب المفوضية أو الحكومات أو الشركاء، تفعيل عدد من الأهداف، وتؤخذ هذه الإجراءات في الاعتبار تحديدًا في الهدفين 5 و6. ومع ذلك، وعلى النحو الذي تم التشديد عليه في الإطار، ينبغي أن تتطلع المفوضية إلى ضمان تصميم البرامج بحيث تشمل جميع الأهداف وداخل إطار أنظمة حماية الطفل. وفي الواقع، تعد إجراءات المصالح الفضلى أكثر فعالية وكفاءة عند دمجها في برنامج شامل لحماية الأطفال يستهدف جميع أهداف الإطار. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى كل من الخدمات الوقائية وسريعة الاستجابة لتحقيق أفضل نتائج للحماية للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية.

ومن أحد الجوانب الرئيسية الأخرى للإطار تركيزه على دور المجتمع والأسر في حماية الأطفال، بما يشمل اعتبار ذلك جزءً من آليات حماية الطفل القائمة على المجتمع. يمكن أن يساعد النهج القائم على المجتمع لبرامج حماية الأطفال وإجراءات المصالح الفضلى على ضمان أن يكون الأطفال، ووالديهم أو مقدمي الرعاية لهم، والأسر عناصر فعالة في حماية الأطفال وفهم أدوار الموظفين العاملين مع الأطفال، وكيفية الإبلاغ عن المخاوف أو الشكاوى.[15]

14 المفوضية، *إطار حماية الطفل*، 2012، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/4fe875682.html .

15 لمزيد من المعلومات عن الجانب الأساسي لبرامج حماية الطفل، راجع المفوضية، موجز عن *قضية حماية الطفل: آليات حماية الطفل القائمة على المجتمع*، 2013، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/531ec54f4.html .

# 1.2 نطاق إجراءات المصالح الفضلى

## ملخص القسم

- تقدم هذه المبادئ التوجيهية معايير وتحدد متى يلزم من المفوضية وشركائها تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى وكيفية ذلك من أجل تكملة إجراءات المصالح الفضلى الوطنية.
- كُتبت هذه المبادئ التوجيهية لدعم المفوضية وشركائها في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى بشكل رئيسي للأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء.
- بينما تشير هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى في المقام الأول إلى الأطفال اللاجئين، يجب كذلك أن يوجه مبدأ المصالح الفضلى جميع الإجراءات والتدخلات التي تتخذها المفوضية أو شركاؤها بالنيابة عن الأطفال الآخرين الذين تُعنى بهم المفوضية.

## 1.2.1 إجراءات المصالح الفضلى في بيئات مختلفة

تعمل المفوضية في مجموعة كبيرة من البيئات، بما في ذلك مختلف السياقات القانونية، والسياسية، والجغرافية، والاقتصادية، والثقافية. وفي حين وجود أوجه تشابه بين مخاطر الحماية للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية في جميع البيئات المختلفة، إلا أنه يمكن أن يختلف التأثير على الأطفال وتجربتهم مع هذه المخاطر حسب السياق. وبغض النظر عن هذا التباين السياقي، يتعين على موظفي المفوضية وشركائها ضمان أن يستند تقديم الدعم للأطفال الأفراد المعرضين للخطر إلى المصالح الفضلى لكل طفل ويعززها. وقد صُممت هذه المبادئ التوجيهية لتحديد الإجراءات والمعايير الرئيسية التي ستكون قابلة للتكيف مع السياقات المختلفة والبيئة الخارجية المتغيرة مع مرور الوقت.

تواجه المفوضية والموظفون الشركاء يوميًا مواقف حيث يجب أن تسترشد القرارات المتخذة التي تؤثر على الأطفال بمبدأ المصالح الفضلى على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، والإقليمي، والوطني. ويتضمن ذلك القرارات التي لها تأثير على جميع الأطفال بشكل عام، ومجموعات معينة من الأطفال، والأطفال الأفراد. وتقع مسئولية تنفيذ مبدأ المصالح الفضلى من خلال الإجراءات الوطنية المناسبة على عاتق الدولة. وحددت الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية رقم 107 الإجراءات الوطنية "المناسبة" للأطفال المشمولة في ولاية المفوضية، وتتضمن هذه الإجراءات حقيقة أنه ينبغي أن تتيح هذه الإجراءات إمكانية الوصول دون تمييز ضمن ولاية دولة ما (راجع القسم 2.3: الضمانات الإجرائية في إجراءات المصالح الفضلى). في السياقات التي يمكن للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية الوصول إلى الإجراءات الوطنية، ينبغي أن تقدم المفوضية والشركاء الدعم للدول من أجل ضمان أن تتماشى هذه الإجراءات مع مبدأ المصالح الفضلى والمبادئ التوجيهية للإجراءات المناسبة الموضحة أعلاه. ويمكن الاطلاع على الإرشادات بشأن كيفية دعم المفوضية والشركاء لإجراءات المصالح الفضلى الوطنية في الفصل 2: الإطار القانوني والسياسي لمبدأ المصالح الفضلى وإجراءاته. وفي السياقات الأخرى، ستقدم المفوضية والشركاء الدعم للسلطات من خلال تكملة الإجراءات الوطنية وتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى مباشرةً.

**وتركز أغلبية هذه المبادئ التوجيهية على المعايير للمواقف التي يتعين فيها على المفوضية والشركاء تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى لتكملة إجراءات المصالح الفضلى الوطنية.**

**وقد كُتبت هذه المبادئ التوجيهية لدعم المفوضية والشركاء في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى بشكل رئيسي للأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء.** ويُمكن تعديل الإرشادات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية لدعم المجموعات الأخرى من الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية، ويشمل ذلك الأطفال العائدين، والنازحين، وعديمي الجنسية.

## الأطفال اللاجئون

ينبغي أن يوجه مبدأ المصالح الفضلى حماية اللاجئين وتحليلات الحلول، واستراتيجيات المفوضية والشركاء المتعلقة بالأطفال في مجموعات الأطفال العامة والخاصة. وينبغي أن تراعي خطط العمليات القطرية وبرامجها على نحو كافٍ مبدأ المصالح الفضلى واحتياجات الأطفال اللاجئين من مختلف الجنسيات، والنوع الاجتماعي، والقدرات إلى جانب أقرانهم. وكما ذُكر أعلاه، بينما تشمل ولاية المفوضية اللاجئين، وطالبي اللجوء، والعائدين، وكذلك النازحين وعديمي الجنسية. فقد جرى تصميم هذه المبادئ التوجيهية بشكل أساسي للأطفال اللاجئين والأطفال طالبي اللجوء. ولتيسير الرجوع إليها، سيُشار إليهم على نطاق واسع باسم "الأطفال اللاجئين" في الوثيقة بأكملها (راجع تعريفات المصطلحات الرئيسية وشروحها).

بالنسبة إلى الأطفال الأفراد، يجب أن يكون مبدأ المصالح الفضلى اعتبارًا أساسيًا في جميع الإجراءات والقرارات التي تتخذها المفوضية وشركاؤها. قد يشمل ذلك تقييم احتياجات الحماية للأطفال المعرضين للخطر والاستجابة لها، أو ترتيبات الرعاية البديلة لطفل غير مصحوب أو منفصل عن ذويه، أو تحديد حل دائم. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية الإجراءات المحددة لضمان احترام هذا المبدأ العام عند تقديم إدارة الحالة للأطفال اللاجئين.

وعند وجود إجراءات المصالح الفضلى الوطنية ذات الصلة لأطفال المجتمع المضيف، ينبغي أن تدعو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمفوضية وشركاؤها بشكل استباقي إلى إدراج الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء في أنظمة حماية الطفل وإجراءاتها الوطنية الحالية. وينبغي أن تراعي الجهود المبذولة في مجال المناصرة أيضًا إدراجهم في خدمات إدارة الحالة للأطفال المعرضين للخطر وبناء قدرة هذه الأنظمة للاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات جميع الأطفال من ذوي الحاجة، بما يشمل الأطفال اللاجئين (راجع القسم 2.2: إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل).

حيثما لا توجد إجراءات مناسبة تطبقها الدولة لتحديد المصالح الفضلى للطفل، أو لا يمكن الوصول إليها، أو إذا كانت تستبعد الأطفال اللاجئين، أو اعتُبرت غير مناسبة، يجوز للمفوضية، في إطار الشراكة مع السلطات، واليونيسيف، وغيرها من الجهات الفاعلة استخدام هذه المبادئ التوجيهية لوضع إجراءات المصالح الفضلى من أجل اتخاذ قرارات مهمة للأطفال الأفراد. ولمزيد من الإرشادات بشأن تقييم إجراءات الدولة واستكمالها، راجع القسم 2.2: إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل. وبالنسبة إلى المفوضية والشركاء العاملين مع الأطفال اللاجئين، يجب أن تكون المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية المرجع الرئيسي ويمكن استكمالها من خلال المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل.

## المجموعات الأخرى للأطفال المعرضين للخطر

بينما جرى تصميم هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى في المقام الأول من أجل الأطفال اللاجئين، يجب كذلك أن يوجه مبدأ المصالح الفضلى جميع الإجراءات والتدخلات التي تتخذها المفوضية أو شركاؤها بالنيابة عن الأطفال الآخرين الذين تُعنى بهم المفوضية، ويشمل ذلك الأطفال النازحين، أو العائدين، أو عديمي الجنسية. وبالنسبة إلى جميع هؤلاء الأطفال، لن يعتمد مستوى مشاركة المفوضية في إجراءات المصالح الفضلى الوطنية على نظام حماية الطفل الوطني الحالي فحسب، بل أيضًا على طبيعة عمل المفوضية مع الأطفال النازحين، أو العائدين، أو عديمي الجنسية في سياق تشغيلي محدد. وبشكل عام، ينبغي للمفوضية، وأيضاً لشركائها المناصرة من أجل إدراج جميع الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية في أنظمة حماية الطفل الوطنية وإجراءاتها الحالية، بما في ذلك خدمات إدارة الحالات الموضوعة من أجل جميع الأطفال في الدولة المعرضين للخطر وأطفال الأسر الضعيفة. وحيثما توجد إجراءات المصالح الفضلى الوطنية، تدعو المفوضية والشركاء لتطبيق هذه الإجراءات على الأطفال النازحين، والعائدين، وعديمي الجنسية. وفي حالة عدم وجود إجراءات مناسبة لتحديد المصالح الفضلى للطفل أو حيثما تستبعد هذه الإجراءات الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية، يجوز للمفوضية، في إطار الشراكة مع السلطات واليونيسيف والجهات الفاعلة الأخرى، استخدام هذه المبادئ التوجيهية لوضع إجراءات المصالح الفضلى باعتبارها جزءً من نظام حماية الطفل الوطني، وكذلك المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل. ويستخدم الشركاء في هذه البيئات بشكل عام المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن إدارة الحالات والأطفال، ولكن يمكنهم أيضًا الرجوع إلى المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية إن كان ذلك مفيداً.

وينبغي أن تظل إجراءات المصالح الفضلى للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية والتي تم وضعها لاستكمال أنظمة حماية الطفل الوطنية هي الاستثناء. إلا أنه في حال عدم وجود الإجراءات المناسبة لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها أو حيثما تستبعد النازحين وعديمي الجنسية والعائدين، وحيثما تشارك المفوضية في إدارة الحالات التي تتضمن هذه الأفراد، ينبغي أن تستخدم المفوضية المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى لاتخاذ القرارات المهمة للأطفال الأفراد بالتشاور مع السلطات الوطنية وغيرها من الشركاء وذلك حسب الاقتضاء. وسيتحدد ذلك على أساس كل حالة على حدة وسيعتمد على إجراء تحليل للسياق ومدى المشاركة التشغيلية للمفوضية في سياق معين، وخاصة ما إذا كانت المفوضية تشارك مباشرة في إدارة حالات الأفراد أو عن طريق شركاء آخرين يمتلكون القدرة التشغيلية للقيام بذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، توضح الأقسام أدناه بالتفصيل الاعتبارات المحددة للأطفال العائدين وعديمي الجنسية والنازحين والأطفال في التحركات المختلطة.

### الأطفال العائدون

عندما يعود الأطفال اللاجئون إلى بلدهم الأصلي أو مكان إقامتهم المعتادة، ستكون المفوضية بشكل عام جهةً فاعلةً قبل إعادة الأطفال. وفي حين أن اتخاذ قرار إعادة الطفل إلى بلده الأصلي أو مكان إقامته المعتاد أو نقله إلى بلد ثالث يقع ضمن اختصاص الدول، تتولى المفوضية مسئولية إبلاغ سلطات الدول المختصة في حال علمت بوجود أي مخاطر عنف أو استغلال أو إساءة أو إهمال من جانب الدولة أو الجهات الأخرى ويشمل ذلك الوالدين ومقدمي الرعاية وغيرهم من أفراد الأسرة. وسوف يتضمن ذلك العمل مع السلطات لكل من الدولتين المُرسِلة والمُستقبِلة وضمان وجود إجراءات لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها. وحيثما تكون سلطات الدولة المسؤولة غير راغبة أو غير قادرة على تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى الوطنية للأطفال العائدين بما يكفي، يمكن أن تلجأ المفوضية إلى استخدام هذه المبادئ التوجيهية لاتخاذ قرارات مهمة بالنسبة إلى الأطفال الأفراد. وترد إرشادات إضافية حول ذلك في الفصل 4: تحديد المصالح الفضلى.

### الأطفال النازحون

ينبغي أن تتولى اليونيسيف بصفتها القائد العالمي لجهة اختصاص حماية الطفل في إطار كتلة الحماية العالمية قيادة الجهود المبذولة لتقوية الأنظمة الحالية والمناصرة من أجل إدراج الأطفال النازحين بشكل عام. وفي سياقات النزوح، لا سيما عند استخدام نهج كتل التنسيق، قد تحدد مجموعات عمل حماية الطفل القائمة، بالتشاور مع مجموعات عمل بالحماية، ما إذا كان ينبغي استكمال أنظمة حماية الطفل الوطنية بخدمات إدارة حالات حماية الطفل وفي ظل أي ظروف. قد تدعم المفوضية وتُكمل الجهود للقيام بذلك على أساس طبيعة عملها مع الأشخاص النازحين، وخبرتها في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين، ودورها باعتبارها القائدة لكتلة الحماية العالمية. وفي السياقات المختلطة، مثلاً عند وجود لاجئين ونازحين في نفس السياق، قد يكون من المناسب القيام بالمناصرة بالاشتراك مع اليونيسيف وشركائها لإدراج الأطفال اللاجئين والنازحين في إجراءات المصالح الفضلى الوطنية.

### الأطفال عديمو الجنسية

يمكن أن تدعم المفوضية وتكمل الجهود لتعزيز وصول الأطفال عديمي الجنسية لأنظمة حماية الطفل الوطنية على أساس ولايتها للأشخاص عديمي الجنسية وخبرتها في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى الوطنية للأطفال اللاجئين. ومن الأهمية بمكان أن تعمل المفوضية مع السلطات ذات الصلة، واليونيسيف، وغيرها من الشركاء، بشأن مسألة انعدام الجنسية في سياقات معينة. وحيثما تشارك المفوضية في إدارة الحالات الفردية التي تتضمن الأطفال عديمي الجنسية، يمكن تكييف هذه المبادئ التوجيهية لاتخاذ القرارات المهمة بالتشاور مع السلطات المحلية وغيرها من الشركاء.

### الأطفال في التحركات المختلطة

غالبًا ما يكون الأطفال اللاجئون، والأطفال طالبو اللجوء، والأطفال العائدون، والأطفال عديمو الجنسية، والأطفال المعرضون لخطر انعدام الجنسية جزءً من التدفقات المعقدة وغير المنتظمة في التحركات المختلطة والتي تشمل الأطفال المهاجرين ذوي الأوضاع غير النظامية. وعندما يتم تحديد الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية في التحركات المختلطة، تبقى المفوضية مسؤولةً عن الأطفال الذين يندرجون ضمن ولايتها، لا سيما، اللاجئين. ونظرًا للواقع التشغيلي المعقد في هذه البيئات، ينبغي أن تتعاون المفوضية مع الجهات الفاعلة الأخرى لتنسيق الاستجابة

لمختلف الأطفال وتحديد أوجه التعاون والتكامل. وقدر الإمكان، ينبغي للمفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، وغيرها من الجهات الفاعلة القيام بالمناصرة من أجل أن يتم إدماج جميع الأطفال المشاركين في التحركات المختلطة دون تمييز في أنظمة حماية الطفل الوطنية وإجراءات المصالح الفضلى الوطنية وبناء قدرة هذه الأنظمة للاستجابة إلى الاحتياجات المحددة لمختلف الأطفال المعنيين. أما إذا استحال ذلك، فينبغي للمفوضية وضع إجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية بالنسبة إلى الأطفال اللاجئين، وعند الاقتضاء، الأطفال الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية. ويجوز للمفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، في سياقات معينة، وضع الإجراءات المشتركة للأطفال اللاجئين والمهاجرين للتصدي إلى الاتجار بالبشر، والانفصال الأسري، وغيرها من المخاطر الجسيمة الأخرى التي يواجهها الأطفال في الأوضاع المختلطة. وفي البيئات التي يكون فيها الأطفال في حالة عبور بين الدول وفي تنقلات الذهاب والإياب بين الدول، ينبغي تكييف إجراءات المصالح الفضلى لتناسب هذا الوضع (لمزيد من المعلومات بشأن كيفية تكييف إجراءات المصالح الفضلى، راجع القسم 3.7: إجراءات المصالح الفضلى في حالات الطوارئ).

وينطبق مبدأ المصالح الفضلى على جميع الأطفال داخل أراضي الدولة، بغض النظر عن وضعهم. ويشمل ذلك الأطفال الذين تبين، بعد تقييم شكواهم من جانب الجهات المختصة، أنهم ليسوا بحاجة إلى حماية دولية. ومن ثم، ينبغي للمفوضية المناصرة من أجل تطبيق مبدأ المصالح الفضلى في حالة الأطفال الذين تقدموا بطلب اللجوء، ولكن لم يتم الاعتراف بهم كلاجئين.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / ثون بالدوين

# 1.3 تاريخ المفوضية: تفعيل مبدأ المصالح الفضلى

## ملخص القسم

- لدى المفوضية تاريخ طويل في تفعيل مبدأ المصالح الفضلى للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية.
- ومع مرور الزمن، استنارت الدروس المستفادة من تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى بالمبادئ التوجيهية الجديدة والممارسات المعززة. وتعكس هذه المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى كلّاً من الدروس المستفادة من الحالات السابقة والتغييرات في بيئات العمل الخارجية والداخلية لدى المفوضية.

## 1.3.1 مبدأ المصالح الفضلى في المفوضية

تشير وثائق سياسة المفوضية والمبادئ التوجيهية الخاصة بها، بما يشمل الاستنتاجات المقتبسة من لجانها التنفيذية، بشكل منهجي إلى مبدأ المصالح الفضلى للطفل، والحاجة إلى استخدام الإجراءات المناسبة لتقييم مصالح الطفل الفضلى وتحديدها.

في عام 1989، أضفت اتفاقية حقوق الطفل الطابع الرسمي على مبدأ المصالح الفضلى ليصبح اعتباراً رئيسياً في جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال الأفراد أو مجموعات من الأطفال. وقبل ذلك، تمتع مبدأ المصالح الفضلى بتاريخ طويل في مجال النزوح القسري حيث كان أمرًا محوريًا في عمل المنظمة الدولية للاجئين، وهي المنظمة التي سبقت المفوضية. وفي إطار دعم الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم أثناء الحرب العالمية الثانية، استرشدت المنظمة الدولية للاجئين بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الذي أرشدها بما يلي: (1) جمع شمل الأطفال مع أسرهم قدر الإمكان، و(2) فيما يتعلق باليتامى أو الأطفال غير المصحوبين، التشجيع على إعادة الطفل إلى بلده الأصلي إذا كان ذلك في مصالح الطفل الفضلى أو إعادة توطين الطفل إذا كانت إعادته إلى بلده الأصلي لا تتوافق مع مصالح الطفل الفضلى.

في التسعينيات من القرن الماضي، طبقت المفوضية مبدأ المصالح الفضلى في خطة عملها الشاملة لطالبي اللجوء الفيتناميين ومن يعيلونهم، وقد تضمنت الخطة المبادئ التوجيهية بشأن الإجراءات الخاصة بالأطفال غير المصحوبين وغيرهم من الأشخاص ذوي الاهتمام الإنساني الخاص. وكان أحد الإجراءات الأساسية هو تقييم "المصالح الفضلى" للأطفال من أجل تحديد الحلول المناسبة.

وفي أوائل عام 2000، طُبق مبدأ المصالح الفضلى أثناء تقييم الحلول الدائمة لما يسمى "الفتية الضائعون" في السودان الذين كانوا يعيشون في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا. وقد وُضعت مجموعة مبدئية من المبادئ التوجيهية بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل للاستخدام في إثيوبيا (2003 إلى 2004)، حيث أُجريت عمليات تحديد المصلحة الفضلى للأطفال اللاجئين السودانيين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وفي الوقت نفسه، طالبت بعض دول إعادة التوطين بأن تطبق المفوضية الضمانات الإجرائية الكافية لتحديد ما إذا كانت إعادة التوطين تناسب المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين.

## 1.3.2 المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى للطفل لعام 2008

في عام 2004، شرعت المفوضية في صياغة المبادئ التوجيهية بشأن كيفية تفعيل مبدأ المصالح الفضلى. ونتج عن ذلك إصدار صيغة مؤقتة من المبادئ التوجيهية بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل في أيار/مايو 2006. وجرى اختبار هذه المبادئ التوجيهية المؤقتة ميدانيًا في إثيوبيا، وغينيا، وكينيا، وماليزيا، وطاجيكستان، وتنزانيا، وتايلاند؛ ونُشرت النسخة النهائية من *المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل* (المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى لعام 2008) في أيار/مايو 2008.

أظهر وضع المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى لعام 2008 الالتزام المستمر للمفوضية بتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى وبتنفيذ استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107 (2007) بشأن الأطفال المعرضين للخطر.

وفي عام 2011، نشرت المفوضية ولجنة الإنقاذ الدولية *الدليل الميداني لتنفيذ المبادئ التوجيهية للمفوضية لتحديد المصالح الفضلى* (دليل عملية تحديد المصالح الفضلى لعام 2011). وسعى دليل تحديد المصالح الفضلى لعام 2011 إلى إعادة التوازن لتطبيق إجراءات المصالح الفضلى، حيث كانت تقريباً لا تُطبق إلّا في إجراءات إعادة التوطين. وشدَّد الدليل على أنه ينبغي ألا يتم وضع إجراءات المصالح الفضلى بمعزل عن تدابير الحماية الأخرى، بل يجب اعتبارها جزءً من نهج شامل لخدمات حماية الطفل.

وقد أسّست المبادئ التوجيهية للمفوضية لتحديد المصالح الفضلى لعام 2008 ودليل تحديد المصالح الفضلى لعام 2011 تقييم المصالح الفضلى وعمليات تحديد المصالح الفضلى باعتبارها أدوات إدارة حالات حماية الطفل الفردية الخاصة بالمفوضية وذلك لتفعيل مبدأ المصالح الفضلى عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على الأطفال الأفراد. كما حددت المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى لعام 2008 ودليل تحديد المصالح الفضلى لعام 2011 أيضًا الأوضاع التي يتعين فيها على المفوضية وشركائها اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤثر تأثيرًا هامًا وطويل الأجل على الطفل ومن ثم يلزم فيها تطبيق الضمانات الإجرائية لتحديد المصالح الفضلى.

## 1.3.3 المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى لعام 2021

على مدى 13 عامًا منذ نشر المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى لعام 2008، تغيرت سياقات التشغيل الداخلية والخارجية. وجرى إعداد العديد من الوثائق الأساسية التوجيهية، السياسية والقانونية الخارجية والتابعة للمفوضية أو تحديثها خلال هذا الوقت. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت إدارة الحالات في السياقات الإنسانية مجال عمل يتسم بقدر أكبر من المهنية ووُضعت المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات.

شرعت المفوضية عام 2017 في مراجعة المبادئ التوجيهية لتحديد المصالح الفضلى لعام 2008 لضمان استمرار أهميتها في سياق تطوير سياسة الحماية والمبادئ التوجيهية الخاصة بها. وتضمنت عملية المراجعة ما يلي:

**(1)** دراسة استقصائية ميدانية للمفوضية والموظفين الشركاء العاملين في إدارة حالات حماية الطفل؛ و

**(2)** التشاور مع الشركاء، بما في ذلك فريق العمل المعني بإدارة الحالات التابع لتحالف حماية الطفل في العمل الإنساني؛ و

**(3)** الإشراف من جانب المجموعة المرجعية التابعة للمفوضية، التي اضطلع أعضاؤها أيضًا بمهام الصياغة أثناء عملية المراجعة.

أفضت عملية التشاور والتي استنارت بالدروس المستفادة من 13 عامًا من تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد المصلحة الفضلى لعام 2008 إلى تطوير المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية لعام 2021: تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها. وأُصدرت المبادئ التوجيهية بشكل مؤقت في كانون الأول/ ديسمبر 2018 لمدة عام واحد. وأثناء عام الإصدار المؤقت ذلك، اختبرت المفوضية وشركاؤها ميدانيًا الإرشادات والتوصيات المقدمة للتحديثات والتغييرات بناءً على الممارسة في جميع أنحاء العالم من خلال:

**(1)** دراسة استقصائية عبر الإنترنت، و

**(2)** المشاورات الثنائية، و

**(3)** حلقات عمل للخبراء في مجال حماية الأطفال.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / حنا مكنيش

## ما الشيء المختلف في المبادئ التوجيهية لعام 2021 فيما يخص تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها؟

تجمع *المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية لعام 2021: تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها* بين الهيكل المفاهيمي للمبادئ التوجيهية الأصلية لتحديد المصالح الفضلى لعام 2008 والإرشادات العملية لدليل تحديد المصالح الفضلى لعام 2011 من أجل تقديم إطار مرجعي عملي وموحد للموظفين في الميدان. وقد حافظت على الإرشادات الأساسية من المبادئ التوجيهية السابقة مع تقديم إرشادات أقوى تتعلق بالعمل مع أنظمة حماية الطفل الوطنية لضمان الوصول إلى إدارة الحالات والخدمات الشاملة للأطفال المعرضين الخطر؛ مما يعزز من إجراءات المصالح الفضلى باعتبارها أداة إدارة حالات حماية الطفل التابعة للمفوضية للأطفال المعرضين للخطر. كما أنها تُراجعُ أيضًا الأوضاع التي تلزم فيها إجراءات المصالح الفضلى من خلال: (1) التخفيف من المتطلبات اللازمة عندما تلزم إجراءات المصالح الفضلى للحلول الدائمة للأطفال المنفصلين عن ذويهم، و(2) السماح بأوضاع استثنائية إضافية يمكن أن يحتاج الأطفال المعرضون للخطر فيها إلى إجراءات المصالح الفضلى. وفي إصدار 2021 أيضًا تم فصل مرفقات إجراءات المصالح الفضلى لتصبح في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى المتاح عبر الإنترنت مع الأدوات الرئيسية الأخرى للسماح بتحديثها بانتظام حسبما يلزم.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / بيتر هورتون

# القسم 2: الإطار القانوني والسياسي لمبدأ المصالح الفضلى وإجراءاته

يقدم هذا الفصل الإطار القانوني الذي تستند إليه إجراءات المصالح الفضلى وعلى وجه التحديد تطبيق مبدأ المصالح الفضلى. ويقدم نظرة عامة على مبدأ المصالح الفضلى على النحو المستمد من اتفاقية حقوق الطفل والإرشادات الصادرة عن اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من القوانين والمعايير الدولية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يوجز هذا الفصل ولاية المفوضية وإطار السياسات لحماية الطفل من حيث ارتباطه بتنفيذ مبدأ المصالح الفضلى وإجراءات المصالح الفضلى على وجه الخصوص. كما يقدم أيضًا نظرة عامة على العلاقة بين أنظمة حماية الطفل الوطنية وإجراءات المصالح الفضلى الوطنية، ومدى ملاءمة هذه الأنظمة وإمكانية وصولها بالنسبة إلى الأطفال اللاجئين، وكذلك العلاقة بين الأنظمة الوطنية وإجراءات المصالح الفضلى التي تتولى المفوضية اتخاذها. وأخيرًا، يقدم هذا الفصل نظرة عامة على كيفية تفعيل الجوانب الرئيسية لمبدأ المصالح الفضلى باعتبارها جزءً من إجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية، والضمانات الإجرائية، وكيفية الموازنة بين الحقوق المتنافسة عند اتخاذ قرار.

## 2.1 الإطار القانوني الدولي

### ملخص القسم

- يُعتبر مبدأ المصالح الفضلى للطفل مفهومًا ثلاثي الأوجه: فهو حق جوهري، ومبدأ قانوني أساسي تفسيري، وقاعدة إجرائية.
- ينطبق مبدأ المصالح الفضلى على جميع الأطفال دون تمييز، بغض النظر عن وصاية الطفل أو وضعه القانوني. كما ينطبق مبدأ المصالح الفضلى أيضًا على الإجراءات التي تؤثر على الأطفال كمجموعة وعلى جميع الإجراءات التي تتخذها المؤسسات العامة وتؤثر على الأطفال الأفراد.
- يتطلب مبدأ المصالح الفضلى للطفل أن تضع الدول الإجراءات و/أو الآليات التي يتم من خلالها تقييم المصالح الفضلى لجميع الأطفال الخاضعين لولايتها وتحديدها.
- وثمة أهمية للصكوك الدولية والإقليمية الأخرى بشأن حقوق الإنسان، والحقوق الإنسانية الدولية، والصكوك الخاصة بالطفل وقانون اللاجئين في تفسير مبدأ المصالح الفضلى للطفل.

#### 2.1.1 اتفاقية حقوق الطفل

تعد اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، الصك القانوني الأساسي لحماية حقوق الطفل وتجمع حقوق الإنسان للأطفال المنصوص عليها في الصكوك الدولية الأخرى.

وتنص اتفاقية حقوق الطفل على عدد من الحقوق الأساسية التي تشمل، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى الحماية من إساءة المعاملة، والاستغلال، والإهمال، وأهمية النمو البدني والعاطفي والإدراكي للأطفال. حيث تولي اهتمامًا خاصًا لدور الأسرة في توفير الرعاية للطفل، ولاحتياجات الحماية الخاصة للأطفال المحرومين من بيئتهم الأسرية وتلك الخاصة بالأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء. وتم تحديد المواد الأربع التالية على أنها المبادئ العامة التي يجب تطبيقها على جميع المواد الأخرى:

- **لا يمارس أي تمييز** على أساس العرق، أو اللون، أو النوع، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية وغيرها من الآراء، والأصل القومي، أو الأخلاقي، أو الاجتماعي، أو الممتلكات، أو الإعاقة، أو المولد، أو أي وضع آخر (المادة 2).
- وستظل **مصالح الأطفال الفضلى اعتبارًا رئيسيًا** في جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال (المادة 3).
- تقر الدول الأعضاء بأن لكل طفل **الحق الأصيل في الحياة** وتضمن إلى أقصى حد ممكن **بقاء الطفل ونماءه** (المادة 6).
- يُضمن للأطفال **الحق في التعبير عن آرائهم بحرية** في جميع الأمور التي تؤثر عليهم، مع منح آرائهم الأهمية الواجبة وفقًا لعمر الطفل ومستوى نضجه (المادة 12).

## 2.1.2 استخدام مصطلح "المصالح الفضلى" في اتفاقية حقوق الطفل

لا تقدم اتفاقية حقوق الطفل تعريفًا دقيقًا للمصالح الفضلى للطفل، ووضحت لجنة حقوق الطفل أن مفهوم المصالح الفضلى للطفل "يهدف إلى ضمان تمتع الطفل الكامل والفعلي لجميع الحقوق المعترف بها في الاتفاقية ونماء الطفل بصورة شاملة."

تتحدد المصالح الفضلى للطفل من خلال مجموعة متنوعة من الظروف الفردية، مثل العمر، والنوع، ومستوى النضج، والخبرات لدى الطفل. وتحدد العوامل الأخرى أيضًا عافية الطفل، مثل وجود الوالدين أو غيابهم، ونوعية العلاقات بين الطفل وأسرته أو مقدمي الرعاية له، والحالة البدنية والنفسية للطفل ووضع الحماية الخاصة به (الأمن، مخاطر الحماية، وما إلى ذلك). ويجب أن يتوافق مبدأ المصالح الفضلى وتطبيقه مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الأعراف القانونية الدولية، وكذلك مع التوجيهات المقدمة من لجنة حقوق الطفل.

يُستمد مبدأ المصالح الفضلى للطفل من المادة 3، الفقرة 1 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تمنح الطفل الحق في تقييم مصالحه الفضلى وأخذها في الاعتبار بوصفها اعتبارًا أوليًا في جميع الإجراءات أو القرارات التي تخصه، في المجالين العام والخاص: **"في جميع الإجراءات التي تخص الأطفال، سواء تم اتخاذها من جانب مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة، أو الخاصة، أو المحاكم، أو السلطات الإدارية، أو الهيئات القضائية، يولى الاعتبار الأولي للمصالح الفضلى للطفل."**

## 2.1.3 التعليق العام رقم 14 للجنة حقوق الطفل

يقدم التعليق العام رقم 14 للجنة حقوق الطفل شرحًا إضافيًا لتفسير مبدأ المصالح الفضلى وتطبيقه فهو يعرفه بأنه مفهوم ثلاثي الأوجه:

- **حق جوهري:** حق الطفل في تقييم مصالحه الفضلى وإيلائها الاعتبار الأولي
- **مبدأ قانوني:** يعني أنه إذا كان الحكم القانوني مفتوحًا لأكثر من تفسير واحد، يجب اختيار التفسير الأكثر فعالية لخدمة مصالح الطفل الفضلى
- **قاعدة إجرائية:** عند اتخاذ قرار من شأنه أن يؤثر على طفل محدد أو مجموعة أطفال أو الأطفال بشكل عام، يجب أن تتضمن عملية اتخاذ القرار تقييمًا للتأثير المحتمل (الإيجابي أو السلبي) للقرار على الطفل المعني

## على أي الأطفال ينطبق المبدأ؟

ينطبق مبدأ المصالح الفضلى على جميع الأطفال دون تمييز. وهذا يعني أنه ينطبق سواء على الأطفال المواطنين في دولة ما، أو الرعايا الأجانب (ويشمل ذلك طالبي اللجوء أو اللاجئين)، أو عديمي الجنسية. كما ينطبق المبدأ أيضًا على الأطفال سواءً كانوا مع أفراد أسرتهم أو كانوا غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم.

## متى ينطبق المبدأ وعلى من؟

ينطبق المبدأ على "جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال"، أي إنه ينطبق على عموم القرارات، والخدمات، والإجراءات، والخطط التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأطفال. وينبغي أن يتولى تنفيذ المبدأ "مؤسسات الرعاية العامة، أو الخاصة، أو المحاكم، أو السلطات الإدارية، أو الهيئات التشريعية". ويوضح التعليق رقم 14 لاتفاقية حقوق الطفل أنه ينبغي فهمه على نطاق واسع ليشمل جميع المؤسسات التي يؤثر عملها بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوق الطفل. ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية، تتضمن الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومات، والمجتمع المدني، وغيرهم من الجهات الفاعلة مثل:

- سلطات الهجرة واللجوء
- دوائر الأحوال المدنية
- السلطات القضائية، والشرطة، والجهات الأمنية الفاعلة
- الجهات الفاعلة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية
- الأشخاص الذين يتخذون قرارات على أساس يومي للأطفال، مثل الوالدين، والأوصياء، والمدرسين
- السلطات المحلية، أو الإعلام، أو القطاع الخاص

## قاعدة إجرائية

عندما تتخذ الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه قرارات تتعلق بالأطفال الأفراد، ينبغي أن يوجه مبدأ المصالح الفضلى عملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤسس الدول آلياتٍ رسمية ذات ضمانات إجرائية صارمة لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها. وتوضح اللجنة أنه يجب على الجهات الفاعلة التي تتخذ قرارات على أساس يومي، مثل المعلمين، والأوصياء، والوالدين، أن تحترم المصالح الفضلى للطفل، ولكنها غير ملزمة بتطبيق "الضمانات الإجرائية الصارمة" عند اتخاذ هذه القرارات. وعلى هذا النحو، لا يلزم دمج عملية رسمية كاملة في كل إجراء تتخذه الدولة أو الجهات الفاعلة الأخرى لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها. فكلما زاد تأثير أحد القرارات على الطفل وعلى نماء الطفل في المستقبل، زادت صرامة الضمانات الإجرائية التي يتعين تطبيقها عند اتخاذ هذا القرار. وفي سياق هذه المبادئ التوجيهية، يعني ذلك أنه على الجهات الفاعلة التي تعمل مع الأطفال ويشمل ذلك، المشرعين، والقضاة، والسلطات المعنية باللجوء والهجرة، وسلطات الرعاية الاجتماعية والمفوضية أن تطور آلياتٍ تتسم بالشفافية والموضوعية لتقييم مصالح الطفل وتحديدها. يتسم هذا المبدأ بالمرونة للسماح بتطبيقه من خلال الجهات الفاعلة المختلفة والأنظمة الوطنية المتنوعة، وعلى هذا النحو، تقدم اللجنة الإرشادات بشأن الضمانات الإجرائية التي يتعين تطبيقها للقرارات التي تتعلق بالأطفال الأفراد. وتشمل:

- حق الطفل في التعبير عن آرائه
- إثبات الوقائع
- التصور في الوقت المناسب
- المهنين المؤهلين

- التمثيل القانوني
- الاستدلال القانوني
- آليات استعراض القرارات ومراجعتها

من الأهمية بمكان ملاحظة أن اتفاقية حقوق الإنسان لم تُطالب بأن تتخذ هذه الضمانات الإجرائية أشكالًا محددة، بل طالبت باحترام الضمانات الإجرائية المذكورة أعلاه وطالبت بإظهار كيفية تقييمها لمصالح الطفل الفضلى وتحديدها بوضوح (لمزيد من المعلومات، يمكنك الاطلاع على القسم 2.3: الضمانات الإجرائية في إجراء تحديد المصالح الفضلى). وستختلف كيفية تنفيذ مبدأ المصالح الفضلى وإجراءات المصالح الفضلى باختلاف الأنظمة الوطنية: ففي داخل الدولة الواحدة، ستعمل الجهات الفاعلة المختلفة على تفعيل تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها بطرق شتى. وفي العديد من الحالات، لا يُشار إلى الإجراءات التي وضعتها الحكومات باسم إجراءات المصالح الفضلى. بل تتكون من خطوات محددة في عملية صنع القرار أو الإجراء الذي ينبغي أن يتضمن الضمانات الإجرائية المذكورة أعلاه.

### الموازنة بين العناصر والحقوق في عملية صنع القرار.

وضعت لجنة حقوق الطفل قائمة غير شاملة وغير هرمية من العناصر التي يمكن أن يراعيها صاحب قرار يتعين عليه تحديد تلك المصالح. وتتضمن هذه العناصر ما يلي:

- آراء الطفل
- آراء الوالدين أو مقدمي الرعاية، وآراء أفراد الأسرة (حيثما اقتضى الأمر)
- هوية الأطفال، بما يشمل النوع، والتوجه الجنسي، والأصل القومي، والدين والمعتقدات، والهوية الثقافية والشخصية
- البيئة الأسرية، والعلاقات الأسرية، وجهات الاتصال
- رعاية الطفل وحمايته وسلامته، ويشمل ذلك عافية الطفل ونمائه
- حالات الضعف، بما في ذلك المخاطر التي يواجهها الطفل ومصادر الحماية، والمرونة، والتمكين
- حقوق الطفل واحتياجاته فيما يتعلق بالصحة والتعليم

وتُبرز اتفاقية حقوق الطفل العناصر ذات الصلة التي يتعين مراعاتها في عملية صنع القرار وموازنتها بين بعضها البعض. كما تنص الاتفاقية أيضًا على أنه يجب إيلاء الاعتبار الأولي للمصالح الفضلى، ولكن ليس بالضرورة الاعتبار الوحيد، وأنه يجب الموازنة بين المصالح الفضلى للطفل والحقوق الأخرى (لمزيد من المعلومات بشأن موازنة العناصر في عملية صنع القرار، راجع 2.4: موازنة الحقوق المتنافسة عند اتخاذ القرار).

## 2.1.4 المصادر القانونية الأخرى لتحقيق المصالح الفضلى للطفل

عند تحديد المصالح الفضلى للطفل، من المهم مراعاة جميع حقوق الطفل. وبالإضافة إلى الأعراف الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، ثمة أُسس قانونية أخرى ذات صلة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني قد تؤثر على هذه القرارات. ودائمًا ما يجب تطبيق المعيار الأعلى وفقًا للمادة 41 من اتفاقية حقوق الطفل.

وتتضمن الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان العامة، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين، والصكوك الخاصة بالطفل. وتعد القوانين غير المُلزمة، مثل التعليقات العامة سالفة الذكر التي ذكرتها لجنة حقوق الطفل والمفوضية واستنتاجات اللجنة التنفيذية مثل اللجنة التنفيذية رقم 107، مصادر تفسيرية ذات قيمة (راجع القسم 1.1: المفوضية والمصالح الفضلى للطفل).

قد يقدم القانون الوطني والاجتهادات القضائية المحلية إرشادات أكثر تحديدًا بشأن المبادئ العامة المنصوص عليها في الصكوك الدولية. تقليديًا، كان مبدأ المصالح الفضلى المنصوص عليه في القوانين المحلية خاصًا بالنزاعات على الحضانة أو الالتماسات المقدمة للتبني. وأكدَّت لجنة حقوق الطفل باستمرار على أن مبدأ المصالح الفضلى للطفل، إلى جانب المبادئ العامة الأخرى المحددة في اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن ينعكس في التشريعات المحلية ويُطبق على جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال الأفراد أو مجموعات الأطفال، ومن ثم لا يقتصر فقط على القرارات المتعلقة بالحضانة أو التبني. وصرّحت اللجنة أنه ينبغي إدراج المبدأ في جميع التشريعات الوطنية ذات الصلة (التعليم، والصحة، والعدالة، وغير ذلك)، وأنه ينبغي دمجه بطريقة يمكن من خلالها الاحتجاج أمام المحاكم. كما أشارت اللجنة إلى أن التنفيذ الصحيح لاتفاقية حقوق الطفل يتطلب استعراضًا شاملًا للتشريعات المحلية والتوجيهات الإدارية ذات الصلة لتقييم القوانين والتشريعات التي يجب مراجعتها من أجل انعكاس المبدأ على المصالح الفضلى للطفل بشكل أفضل.

عند تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، من الأهمية بمكان فهم كيفية انعكاس مبدأ المصالح الفضلى في التشريعات والسياسات الوطنية. وعند إجراء عمليات تقييم المصالح الفضلى وتحديدها، ينبغي أن تسترشد المفوضية وشركاؤها بالتشريعات الوطنية، بشرط أن تتماشى الأحكام مع القانون الدولي.

## 2.2 إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل

### ملخص القسم

- تقع مسئولية تنفيذ مبدأ المصالح الفضلى، بما يشمل إجراءات تقييم مصالح الطفل الفضلى وتحديدها، أولًا وقبل كل شيء، على عاتق الدولة. وتنشأ هذه المسئولية عن التزاماتها القانونية الدولية.
- نظرًا لأن الدول هي من تؤسس أنظمة حماية الطفل وتنفذها بما يتوافق مع التزاماتها الدولية، تتمثل مهمة المفوضية في تعزيز أنظمة حماية الطفل واستكمالها عند الضرورة. ويجب أن يتمتع جميع الأطفال الخاضعين لولاية دولة ما بالوصول دون تمييز إلى نظام حماية الطفل. ومن ثم، ينبغي أن يكون مبدأ المصالح الفضلى الذي تم وضعه خارج إطار أنظمة حماية الطفل الوطنية هو الاستثناء.
- على أساس ولاية الحماية الأساسية التابعة للمفوضية والمسئولية القانونية للاجئين، فإن المفوضية مسؤولة عن ضمان أن تكون لإجراءات المصالح الفضلى المنطبقة على الأطفال اللاجئين الضمانات الإجرائية اللازمة. كما تجدر الإشارة إلى أن إجراءات الدولة المناسبة لتقييم المصالح الفضلى للطفل قد لا تكون قائمة بذاتها و/أو قد يطلق عليها اسم مختلف. لذا في حالة عدم وجود إجراءات حكومية مناسبة، ينبغي أن تستخدم المفوضية هذه المبادئ التوجيهية لتعزيز الإجراءات القائمة و/أو وضع إجراءات تكميلية للمصالح الفضلى للأطفال اللاجئين.
- سيختلف دور المفوضية في وضع إجراءات المصالح الفضلى و/أو تعزيزها بناءً على السياق وطبيعة إشراك المفوضية مع الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية في هذا السياق التشغيلي المحدد.

## 2.2.1 إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل

### مسئولية الدولة عن مبدأ المصالح الفضلى والإجراءات المرتبطة بها

كما ذكرنا في القسم 2.1 الإطار القانوني الدولي، تتحمل الدولة المسئولية الرئيسية عن تنفيذ مبدأ المصالح الفضلى ووضع الإجراءات لتقييم المصالح الفضلى للأطفال وتحديدها.[16] وإلى جانب ذلك، في أنظمة حماية الطفل، يجب أن تتبع جميع الإجراءات المهمة التي تتخذها مختلف الجهات الفاعلة عملية تقييم وتحديد للمصالح الفضلى للطفل وتحترم الضمانات الإجرائية المحددة. ويركز هذا القسم بشكل خاص على إجراءات المصالح الفضلى الوطنية ضمن نظام حماية الطفل. وتصف المفوضية أنظمة حماية الطفل على أنها تتألف من المهام التي تضطلع بها مجموعة من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية للوقاية من المخاطر التي يواجهها الأطفال، والتخفيف منها، والاستجابة لها، بما يشمل العناصر التالية: الإطار القانوني والسياسي، والمعرفة والبيانات، والتنسيق، والإمكانيات البشرية والمالية، وأنشطة الوقاية والاستجابة، والمناصرة ورفع الوعي.[17]

وترد أدناه الإجراءات الأساسية داخل نظام حماية الطفل لتقييم المصالح الفضلى وتحديدها للأطفال اللاجئين والأطفال الآخرين المعرضين للخطر والذين تُعنى بهم المفوضية. ويمكن الإشارة إلى هذه العناصر أيضًا بشكل إجمالي باسم إجراءات المصالح الفضلى الوطنية وغالبًا ما يُشار إليها أيضاً باسم خدمات حماية الطفل الوطنية:

- **إجراءات إدارة حالة الرعاية الاجتماعية الحكومية والخاصة بالمجتمع المدني** لتقييم الأطفال والأسر وتوفير الدعم الفردي لهم. يمكن تقديم هذه الخدمات من جانب الأخصائيين الاجتماعيين، أو أخصائيي الحالات، أو العاملين في مجال رعاية الأطفال والشباب، أو العاملين في رعاية الصغار، أو غيرهم من ممارسي الخدمة الاجتماعية. وعادةً ما يشار إليها بوصفها خدمات إدارة الحالات ويمكن أن تشمل التنسيق عبر الحدود بين السلطات القضائية أو السلطات المنوطة بالرعاية الاجتماعية

- **الإجراءات والخدمات لرعاية الأطفال المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وحمايتهم**، بما في ذلك تتبع الأسر ولم شملها إضافة إلى الأشكال الأخرى المتنوعة للرعاية البديلة، بما في ذلك الحضانة أو التبني.

- **الإجراءات والخدمات المعنية بمعالجة حالات الأطفال ضحايا العنف**، وعلى وجه التحديد: الرعاية الاجتماعية ذات الصلة، وإجراءات الشرطة، والإجراءات القضائية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أوامر الحماية للحد من وصول الجاني إلى الطفل، ونقل الطفل وإيداعه في مكان أو ملجأ للحصول على رعاية بديلة مناسبة

- **الإجراءات القضائية لتحديد الحضانة**، أو للبت في المسائل الأخرى المتعلقة برعاية الأطفال ورفاههم

- **الإجراءات والخدمات الوطنية الأخرى ذات الصلة** التي تؤثر على حالات حماية الطفل المحددة مثل زواج الأطفال أو غيره من الممارسات التقليدية الضارة، وعمالة الطفل، والأطفال المرتبطين بالجماعات أو القوات المسلحة، أو الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر

وفي حالة الأطفال اللاجئين، ينبغي أن تتوافر أيضاً إجراءات اللاجئين الملائمة للأطفال، والمرتبطة بشكل ملائم بإجراءات المصالح الفضلى وخدمات حماية الطفل. ويجب أن تحترم هذه الإجراءات مبدأ المصالح الفضلى للأطفال. وعلى هذا النحو، ينبغي النظر في **الصلة بين أنظمة حماية الطفل الوطنية وحماية اللاجئين** على نحو يشمل ترتيبات الاستقبال، وإجراءات التسجيل، وإجراءات اللجوء وتحديد وضع اللجوء، كما يجب أخذ الحلول الدائمة في الاعتبار.[18]

16 لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 14 (2013) بشأن حق الطفل في إيلاء الاعتبار الأولي لمصالح الطفل الفضلى (المادة 3، الفقرة 1)، 29 أيار/مايو 2013، CRC/C/GC/14، المتوافر على: http://www.refworld.org/docid/51a84b5e4.html (التعليق العام لاتفاقية حقوق الطفل رقم. 14) واللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة ز (1).

17 ثمة العديد من الطرق المختلفة لوصف أنظمة حماية الطفل، وانتقادات متنوعة لصياغة مفاهيم أنظمة حماية الطفل وتطبيقها. لمزيد من المعلومات، راجع إطار حماية الطفل، 2012، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/4fe875682.html (الإطار).

18 معلومات من: اليونيسف، المبادئ التوجيهية لتعزيز القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية لحماية الطفل، 2019، متوافر على: http://www.socialserviceworkforce.org/system/files/resource/files/Guidelines-to-Strengthen-SSW-Child-Protection.pdf

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن إجراءات المصالح الفضلى إحالة الأطفال إلى الخدمات متعددة القطاعات، بناءً على الاحتياجات الخاصة بالطفل وأسرته. وتتضمن الخدمات والفرص الأساسية ما يلي:

- **الصحة**، بما في ذلك الخدمات الصحية للأطفال ضحايا العنف والاعتداء الجنسي، وكذلك خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، والعلاج من إدمان الكحول والمخدرات
- **التعليم والتدريب المهني** الذي يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية
- **الحماية المجتمعية** والمساعدات النقدية للأسر الضعيفة
- **تسجيل المواليد للأطفال** وخدمات السجّل المدني الأخرى التي قد تؤثر على حماية الأطفال (لاحظ أن تسجيل المواليد عادةً ما يكون جزءً من أنظمة حماية الطفل، ولكن لأغراض هذه المبادئ التوجيهية، لا يعتبر ذلك جزءً من الإجراءات الوطنية المكافئة لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية).
- **السلامة والأمن لحماية الأطفال والأسر**، بما في ذلك خدمات الشرطة، وأمن المخيمات، والملاجئ
- **الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية** بما يشمل فرص الترفيه، والرياضات، والفنون، والمهارات الحياتية، وخدمات الصحة النفسية
- **الأنشطة المجتمعية، والرياضية، والفنية، والدينية**
- المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة

## تقييم وصول الأطفال اللاجئين إلى أنظمة حماية الطفل

نظرًا لأن المفوضية تعمل في مجموعة كبيرة من الأوضاع، ستتباين السياقات التشغيلية. وفي الوضع المثالي، سيحظى الأطفال اللاجئون والأسر بالدعم والمساعدة من خلال نظام حماية الطفل القائم والذي يطبقه موظفون مدربون في مجال الرعاية الاجتماعية و/أو السلك القضائي ممن يتمتعون بالخبرة ذات الصلة، بما في ذلك حماية اللاجئين. وفي بعض الحالات، تتسم أنظمة حماية الطفل، والرعاية الاجتماعية، والعدالة، والتسجيل المدني بالقوة وتشمل الأطفال اللاجئين، في حين أن هذه الأنظمة في حالات أخرى تعاني من نقص الموارد وقد تكون محدودة في القدرات و/أو النطاق الجغرافي. وفي حالات أخرى، تكون سلطات حماية الطفل ذات الصلة غير قادرة أو غير راغبة في توفير الخدمات بشكل كافٍ للأطفال اللاجئين وقد تقع استجابة اللاجئين في مجملها ضمن اختصاص فرع آخر للحكومة. ويمكن أن تكون بعض جوانب النظام الوطني، في كثير من الحالات، متاحة للأطفال اللاجئين، بينما قد لا تتاح لهم جوانب أخرى، وعلى هذا النحو، يجب النظر إلى الحد الذي تكون فيه السلطات راغبة وقادرة على توفير الخدمات على أنه سلسلة متصلة وغالبًا ما يكون ذلك مختلفاً بالنسبة إلى الخدمات أو عناصر محددة من النظام إضافة إلى المواقع الجغرافية المختلفة.

ويمكن تصنيف الجوانب الأساسية لإجراءات المصالح الفضلى الوطنية للأطفال اللاجئين إلى موضوعين رئيسيين: إمكانية الوصول ومدى الملاءمة.

### إمكانية الوصول إلى الإجراءات الوطنية

- قد يكون الوصول إلى الإجراءات الوطنية مقيدًا بالعوامل التالية:
- الحواجز القانونية أو السياسية أو الوثائقية التي تقيد وصول اللاجئين إلى خدمات حماية الطفل
- محدودية توافر الخدمات في المواقع التي يعيش فيها الأطفال اللاجئون وأسرهم
- القدرة المحدودة للخدمات الوطنية على الاستجابة إلى حجم احتياجات الأطفال اللاجئين

### مدى ملاءمة الإجراءات والخدمات

قد يكون مدى ملاءمة الإجراءات والخدمات الوطنية للأطفال اللاجئين مقيدًا بالعوامل التالية:

- الخدمات والإجراءات الحالية غير قادرة على الاستجابة بشكل ملائم للاحتياجات الخاصة بالأطفال اللاجئين، على سبيل المثال بسبب عدم الإلمام بمعايير الأطفال اللاجئين أو مشاكل أكثر عملية مثل نقص خدمات الترجمة أو الوسطاء الثقافيين.
- قد توجد خدمات، ولكنها لا تتماشى تمامًا مع مبدأ المصالح الفضلى (راجع أدناه) أو بدلًا من ذلك لا تستوفي معايير الجودة

وتشمل معايير ما يشكل إجراءً مناسبًا، على النحو الذي تحدده الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية رقم 107[19] واتفاقية حقوق الطفل[20]، ما يلي:

- إجراء يسهل المشاركة الملائمة للطفل دون تمييز
- إجراء يمنح لآراء الطفل الأهمية الواجبة وفقًا لعمر الطفل ومستوى نضجه
- إجراء يتم فيه اتخاذ القرار بمشاركة الأشخاص ذوي الخبرة اللازمة
- إجراء يتم فيه الموازنة بين جميع العوامل ذات الصلة من أجل تقييم أفضل خيار
- إجراء ينطبق فيه مبدأ المصالح الفضلى بطريقة ترمي إلى ضمان تمتع الطفل الكامل والفعلي بجميع الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل

تعد إمكانية الإجراء أو النظام على التعامل مع الحالات الفردية للأطفال في وقت مناسب، على الرغم من عدم إبرازها في الصكوك القانونية، أيضًا اعتبارًا عمليًا مهمًا، حيث يمكن أن تؤثر القرارات المتأخرة تأثيرًا سلبيًا على الطفل

## دور المفوضية وشركائها

ينبغي للمفوضية وشركائها "استخدام الإجراءات الملائمة من أجل [تقييم و] تحديد المصالح الفضلى للطفل" ضمن نظام حماية الطفل[21]. وتتحمل المفوضية المسئولية عن كلّ من تعزيز أنظمة حماية الطفل القائمة واستكمال أنظمة حماية الطفل هذه عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.[22] وتعني ولاية الحماية الأساسية للمفوضية والمسئولية القانونية للاجئين أن المفوضية مسؤولة أيضًا عن ضمان أن يكون للإجراء المطبق على الأطفال اللاجئين الضمانات الإجرائية اللازمة وأن يخدم المصالح الفضلى للأطفال.

ونتيجة لذلك، غالبًا ما تعمل المفوضية واليونيسيف وغيرها من الشركاء في نفس الوقت لتعزيز وصول الأطفال اللاجئين لأنظمة حماية الطفل مع تقديم خدمات حماية الطفل التكميلية. وتتضمن جهود التعزيز، على سبيل المثال، بناء قدرات هذه الأنظمة، و/أو الإصلاح القانوني أو السياسي، و/أو المناصرة، و/أو تقديم الدعم المالي والتقني لتوسيع نطاق الخدمات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، تدعم المفوضية وشركاؤها الخدمات التكميلية لسد الثغرات في الوصول إلى الجودة، وإجراءات المصالح الفضلى الملائمة، وغيرها من الخدمات. وينبغي للمفوضية والشركاء تعزيز أنظمة حماية الطفل ودعمها بروح من الشراكة "من خلال الاستناد إلى الميزات المقارنة لكل طرف فاعل بغية تعزيز الأثر المفيد على حماية الطفل.[23]

19 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة (ز).
20 التعليق العام لاتفاقية حقوق الطفل رقم 14، الفقرة 4.
21 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة (ز).
22 راجع اللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة (ب)، اتفاقية حقوق الطفل، المادة 2.
23 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة ب (3).

وينبغي أن تُجري المفوضية وشركاؤها تقييمًا للإجراءات الوطنية من أجل تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها.[24] وسيعتمد دور المفوضية وشركائها فيما يتعلق بكل جانب محدد من إجراءات المصالح الفضلى على هذا التقييم. وسيحدد هذا التقييم الإجراءات التي يمكن استخدامها، وبناء القدرات و/أو المناصرة التي ينبغي الاضطلاع بها لتعزيز الوصول إلى النظام الوطني وتحسين مدى ملاءمته، كما سيحدد أين ينبغي للمفوضية وشركائها تقديم الإجراءات التكميلية للمصالح الفضلى. وقد تختلف إمكانية الوصول للإجراءات الوطنية ومدى ملاءمتها لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها باختلاف العوامل التالي ذكرها (والتي يجب أن تنعكس في تقييم النظام الوطني):

- **الخدمات أو الإجراءات الوطنية المحددة.** على سبيل المثال، قد يتمكن الأطفال اللاجئون من الوصول إلى خدمات إدارة حالات الرعاية الاجتماعية، ولكن ليس لخدمات الإيداع للتبني الرسمية
- **موقع الأطفال اللاجئين.** على سبيل المثال، قد تتوافر خدمات حماية الطفل الوطنية في العواصم، ولكن غالبا ما يكون لدى المجتمعات المحرومة أو الريفية إمكانية وصول محدودة إلى الخدمات
- **العمر، أو الجنسية، أو الوضع القانوني، أو النوع الاجتماعي، أو غيرها من سمات التنوع لدى الأطفال اللاجئين.** على سبيل المثال، قد تتمتع بعض الجنسيات بمزيد من إمكانية الوصول إلى الأنظمة الوطنية عن غيرها أو قد لا يتمكن النظام الوطني من الوصول إلى الأطفال ذوي الإعاقة أو قد يمارس التمييز ضد الأطفال المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

وسيعتمد نطاق الإجراء التكميلي للمصالح الفضلى بقيادة المفوضية على جوانب النظام الوطني الملائمة للأطفال اللاجئين والتي يمكنهم الوصول إليها. على سبيل المثال، إذا كانت الأنظمة الوطنية لنقل طفل من ترتيب رعاية مؤذية متاحةً أيضاً للأطفال اللاجئين، فلن تحتاج المفوضية إلى تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى لاتخاذ هذه القرارات (القسم 4.3: احتمال فصل الطفل عن الوالدين رُغماً عنهما والمسائل المتعلقة بالحضانة). ومع ذلك، حيثما لا تكون هذه الإجراءات مناسبة دائمًا، يجوز للمفوضية أن تستمر في إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لتحديد ما إذا كانت الإحالة للإجراءات الوطنية تحقق المصالح الفضلى للطفل. وبشكل عام، ومع مرور الوقت، يتمثل الهدف في تعزيز وصول الأطفال اللاجئين إلى إجراءات المصالح الفضلى للطفل وتحسين مدى ملاءمة هذه الخدمات وجودتها، ومن ثم الحد من استخدام الإجراءات التكميلية. وتستغرق هذه العملية وقتًا ويجب أن تكون انتقالًا تدريجيًا، كما يجب رصدها رصدًا دقيقًا، وتعديلها حسب الحاجة. وغالبًا ما تعتمد على عوامل خارجية مثل الموارد، وتنقلات اللاجئين، والسياسات والالتزامات الحكومية.

ويمكن لإجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية والمستندة إلى هذه المبادئ التوجيهية أن تستكمل إجراءات حماية الطفل بالطرق التالية:

- باعتبارها إجراءاتٍ استثنائية تحل محل مسؤوليات الدولة وذلك عندما يتعذر إتاحة الأنظمة الوطنية لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها بشكل معقول أو عندما يصعب وصول الأطفال اللاجئين إليها في منطقة جغرافية محددة أو في فترة زمنية معينة.
- باعتبارها الأداة التي تستخدمها المفوضية لاتخاذ الإجراءات ضمن قيادة المفوضية أو النشاطات التي تقوم بها المفوضية كجزءً من ولايتها الأوسع في حماية اللاجئين، على سبيل المثال، عند اتخاذ قرار بشأن تقديم أو عدم تقديم طفل غير مصحوب لخدمة إعادة التوطين أو لخدمة إعادته طوعاً إلى وطنه الأصلي.
- في الحالات التي يلزم فيها تحديد المصالح الفضلى من جانب السلطات ذات الصلة، على سبيل المثال بناءً على الاتفاقيات بين دول إعادة التوطين الفردية والمفوضية، أو حيثما تؤدي المفوضية دورًا معينًا، بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الدول المعنية، لضمان ممارسة خيارٍ حر ومستنير لإعادة اللاجئين طوعاً إلى وطنهم.[25]

24 تتوافر أداة تقييم إجراءات المصالح الفضلى الوطنية في مجلد أدوات التقييم الخاص بإجراءات المصالح الفضلى:
https://www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/assessment-diagnostic-tools.html

25 المفوضية، قضايا الأمن القانونية في سياق الإعادة الطوعية، 7 حزيران/يونيو 2004، EC/54/SC/CRP.12، متوافر على:
http://www.refworld.org/docid/4ae9acb3d.html

وحتى عندما تقوم المفوضية بإجراءات المصالح الفضلى فإننا نشجع بشدة على إشراك سلطات حماية الطفل المختصة بشرط ألا يزيد ذلك من المخاطر التي يتعرض لها الطفل. وينبغي بذل جميع الجهود الممكنة لإشراك سلطات الدولة المختصة في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، على سبيل المثال من خلال مشاركة العاملين في مجال حماية الطفل أو الحماية المجتمعية الحكومية في لجان تحديد المصالح الفضلى أو في المؤتمرات المنعقدة بشأن هذه الحالات. وكأولوية، يجب أن تُعالج السلطات الحكومية أو على الأقل تُشارك في الحالات التالية، طالما أن ذلك لا يمثل خطرًا على الطفل:

- إجراء تحديد المصالح الفضلى الذي تم القيام به لتوضيح حالات حق الحضانة التي لم تُحسم بعد
- إجراء تحديد المصالح الفضلى الذي تم القيام به للنظر في فصل الطفل المحتمل عن والديه البيولوجيين أو عن وصيه القانوني
- إجراء تحديد المصالح الذي تم القيام به لإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الرعاية البديلة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بترتيبات الرعاية الدائمة. ويمكن أن يمثل ذلك أهمية خاصة في المواقف التي يحتاج فيها مقدم الرعاية إلى سلطة قانونية من أجل تسجيل الأطفال في المدارس أو منح الإذن بالتدخلات الطبية.

## دور المفوضية في تعزيز الإجراءات الملائمة للأطفال اللاجئين والتي يسهل وصولهم إليها

وفقًا لما ذُكر أعلاه، قد يكون من الممكن وصول الأطفال اللاجئين إلى بعض الإجراءات دون غيرها داخل نظام حماية الطفل، وقد يختلف ذلك باختلاف الموقع. وفي الحالات التي أنشأت فيها الدول بعضاً من كل الإجراءات الملائمة المذكورة أعلاه لمراعاة المصالح الفضلى للطفل، أو في حال كانت ترغب في القيام بذلك، سيركز دور المفوضية والشركاء بشكل أساسي على الرصد وبناء القدرات والمناصرة. على سبيل المثال، يمكن أن تقوم المفوضية وشركاؤها بما يلي:

- رصد تطبيق الضمانات الإجرائية على النحو المحدد في اتفاقية حقوق الطفل والقانون الدولي
- بالاشتراك مع السلطات المختصة، واليونيسيف، والشركاء الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الدولة، تحديد الدعم اللازم من المجتمع الدولي من أجل توسيع أنظمة حماية الطفل للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية أو لسد الثغرات الأخرى المحددة
- تعزيز قدرة السلطات الحكومية المسؤولة، بما في ذلك سلطات الرعاية القضائية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل (قد يتضمن ذلك التدريب، وتقديم المشورة بشأن القانون الدولي، وخدمات الترجمة)
- تقديم المشورة بشأن الحالات الفردية، حسب الاقتضاء، و/أو المشاركة في لجان تحديد المصالح الفضلى أو ما يماثلها من اجتماعات إدارة الحالات

## الحالات التي وضعت فيها الدول إجراءات مناسبة لا يمكن وصول الأطفال اللاجئين إليها بشكل كامل

في الحالات التي وضعت فيها الدول جميع الإجراءات المناسبة المذكورة أعلاه أو بعضاً منها ولكن لا يمكن للأطفال اللاجئين أو غيرهم من الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية الوصول إليها بشكل كلي أو جزئي نظرًا للقيود القانونية أو السياسية، ينبغي أن تناصر المفوضية وشركاؤها مع السلطات إلى توفير إمكانية الوصول دون تمييز. وفي هذه الحالة، ينبغي على للمفوضية وشركائها القيام بما يلي:

- المناصرة من أجل إدراج الأطفال اللاجئين والأطفال طالبي اللجوء في الإجراءات والآليات الوطنية المناسبة الحالية التي تم وضعها لإدارة حالات الأفراد ولتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها.

- دعم إصلاح القوانين أو السياسات أو الإجراءات لإزالة الحواجز التي تحول دون إدراج الأطفال اللاجئين في الأنظمة والخدمات الوطنية

وفي حال كانت هذه الإجراءات قائمة ولكن لا يمكن الوصول إليها، مثلا بسبب عدم توافرها في موقع جغرافي يعيش فيه اللاجئون أو بسبب عدم قدرة الخدمات على الاستجابة لحجم الاحتياجات، ينبغي أن تُعطي المفوضية وشركاؤها الأولوية لدعم المجتمع المدني المحلي والسلطات لإتاحة الخدمات في مواقع لا مركزية و/أو زيادة قدرة هذه الخدمات. وبالتوازي مع ذلك، يمكن تكليف المفوضية وشركائها بالقيام بإجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية لاستكمال الخدمات الوطنية القائمة. مثلاً:

- يمكن للمفوضية وشركائها توفير الدعم التقني والمالي لخدمات حماية الطفل الحالية التي تتبع للحكومة أو المجتمع المدني لتوسيع نطاق الخدمات أو زيادة إمكانية الوصول إليها في مواقع معينة.
- حيثما توجد خدمات إدارة حالات حماية الطفل المحلية، على سبيل المثال، في خدمات قطاع الرعاية الاجتماعية التي تقدمها السلطات أو المنظمات غير الحكومية، يُمكن تدريب مقدمي هذه الخدمات على تقديم إجراءات المصالح الفضلى
- وحيثما اقتضت الحاجة، يمكن للمفوضية والشركاء أيضًا دعم إجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية لاستكمال الخدمات سالفة الذكر. وينبغي أن تسترشد الإجراءات والقرارات المتخذة بما يلي:
  - الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات الوطنية حيثما تتماشى مع المعايير الدولية
  - المبادئ التوجيهية هذه والخاصة بإجراءات المصالح الفضلى
- ومع مرور الوقت، يمكن دمج إجراءات المصالح الفضلى الخاصة بالمفوضية وشركائها في نظام حماية الطفل الوطني، فمثلاً، يمكن تأهيل أخصائيي الحالات المعنيين بإجراءات المصالح الفضلى والذين يتلقون تدريبًا ودعمًا ليصبحوا جزءً من العاملين في قطاع الرعاية الاجتماعية الوطني، أو يمكن دعم ترخيص المنظمات غير الحكومية التي تقدم إجراءات المصالح الفضلى لكي تصبح من مزودي خدمات حماية الطفل الوطنية. ويتيح ذلك دمج بناء القدرات في إطار الاستجابة للاجئين تدريجيًا في نظام حماية الطفل الوطنية.
- وفي السياقات التي يجرى فيها تطبيق خدمات حماية الطفل الوطنية وإجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية في نفس الوقت، يمكن وضع خطة انتقالية مشتركة بين الوكالات لزيادة قدرة نظام حماية الطفل الوطني تدريجيًا والحد من استخدام إجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية على مدى عدّة سنوات.

### الحالات التي يمكن الوصول فيها إلى الإجراءات ولكنها غير ملائمة تمامًا، أو في حال لا توجد إجراءات

في الحالات التي توجد فيها إجراءات وطنية ويمكن للأطفال اللاجئين الوصول إليها، ولكنها غير ملائمة تمامًا، سيعتمد دور المفوضية والشركاء على قضايا محددة. ففي حالة وجود الإجراءات الوطنية ولكنها لا تفي بمعايير الجودة العامة لجميع الأطفال، فعندئذٍ، ينبغي للمفوضية وشركائها بناء قدرات هذه الإجراءات الوطنية واستخدامها للأطفال اللاجئين، بشرط ألا يمثل ذلك خطرًا جسيمًا يتعلق بحماية هؤلاء الأطفال. فعلى سبيل المثال، عندما يقوم موظفون ليس لديهم خبرة باحتياجات وحقوق الأطفال اللاجئين بإجراءات المصالح الفضلى الوطنية، ينبغي إعطاء الأولوية لبناء القدرات. وبالمثل، في حالة وجود الإجراءات الوطنية ولكن يتعذر عليها الاستجابة للاحتياجات الخاصة بالأطفال اللاجئين، قد يتمثل الحل في توفير إجراءات المصالح الفضلى التكميلية أثناء بناء قدرة النظام الوطني للاستجابة للاحتياجات الخاصة بالأطفال اللاجئين (على النحو الموضح أعلاه).

وحيثما لا تفي الإجراءات الوطنية بمعايير إجراءات المصالح الفضلى المناسبة على النحو الذي نصت عليه اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية، سيعتمد القرار بشأن استخدام الإجراءات الوطنية الحالية أو إجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية على طبيعة القيود المفروضة. وفي بعض السياقات، يمكن أن يرتبط إشراك السلطات الحكومية المعنية بحماية الطفل في إجراءات المصالح الفضلى بزيادة مخاطر الحماية بالنسبة إلى بعض الأطفال كأفراد أو

لمجموعات من الأطفال وأسرهم.[26] وعند تأسيس إجراءات المصالح الفضلى أو تطويرها في هذه الحالات، فإن مبدأ المصالح الفضلى يقتضى أن يكون التخفيف من مخاطر الحماية اعتبارًا رئيسيًا عند تحديد ما إذا كان ينبغي دمج الأطفال في الأنظمة الوطنية، وإلى أي درجة يجب أن يتم ذلك، كما ينبغي تحديد كيفية دمج الأطفال اللاجئين في الإجراءات الوطنية، أو ما إذا كان ينبغي تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية. فمثلاً يمكن استخدام تحديد المصالح الفضلى بقيادة المفوضية إذا كان قرار الحضانة الوطني سيعرض الطفل لخطر العنف، أو إساءة المعاملة، أو الاستغلال، أو عندما قد يؤدي استخدام الإجراء الوطني إلى الإعادة القسرية للطفل أو أسرته. وقد يعتمد استخدام الإجراء الوطني أو إجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية على الظروف المحددة للطفل وطبيعة الإجراء الوطني. حيث يمكن تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى بقيادة المفوضية في هذه الظروف، وينبغي النظر بعناية في إشراك السلطات الوطنية (راجع الفصل 5: إجراءات عملية تحديد المصالح الفضلى واتخاذ القرارات بشأنها).

**في السياقات التي لا تطبق فيها الدول إجراءات مناسبة لأي طفل،** ينبغي أن يركز دور المفوضية على بناء القدرات وتعزيز الأنظمة وذلك من أجل تأسيس الإجراءات الوطنية في إطار الشراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما اليونيسيف. وبالتوازي مع ذلك، يجب استخدام إجراءات المصالح الفضلى المحددة في هذه المبادئ التوجيهية للأطفال اللاجئين مع النظر في نقلها إلى النظام الوطني ودمجها فيه في أقرب وقت ممكن معقول.

دراسة حالة: **من خلال العمل في إطار شراكة مع الحكومة، قامت اليونيسيف والشركاء الآخرون بدمج الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية في عناصر معينة من نظام حماية الطفل الوطني في شمال مقدونيا.**

في شمال مقدونيا، انصب تركيز المفوضية الأساسي على دعم الحكومة (1) في تعميم مراعاة مسألة حماية الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء في النظام الوطني، و(2) تعزيز إجراءات المصالح الفضلى في الدولة بشكل عام.

وخلال أزمة اللاجئين في أوروبا بين الأعوام 2015-2016، تم إصدار استمارات تقييم المصالح الفضلى واستخدامها من قبل الحكومة والشركاء غير الحكوميين كجزءٍ من عملية صنع القرار الأولية فيما يتعلق بالأطفال المعرضين للخطر. واستمرت هذه الممارسة بعد حالة الطوارئ، ولكن أدرك جميع أصحاب المصلحة الحاجة إلى مزيد من التحسينات في عملية إدارة الحالة وإجراءات المصالح الفضلى. وبعد المسح الأولي لنظام حماية الطفل الوطني، بدأت المفوضية سلسلة من الجلسات الاستشارية مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، واليونيسيف، والعديد من المنظمات غير الحكومية. وقيَّمت هذه المشاورات احتياجات نظام حماية الطفل بما يخص الأطفال اللاجئين والأطفال طالبي اللجوء وحددت نواحي تعزيز نظام إدارة الحالات. وخلص أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات الحكومية المعنية، إلى أنه ثمة حاجة إلى التدريب الأولي بشأن المعايير الدولية وأفضل الممارسات المرتبطة بإجراءات المصالح الفضلى. واشترك في تنظيم ذلك المفوضية ووزارة العمل والسياسة الاجتماعية، بمشاركة الهيئات الحكومية الأخرى المعنية، واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية الرئيسية. ثانيًا، جرى تحديد نقص الأدوات العملية لتقديم إجراءات المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء. وبدأت وزارة العمل والسياسة الاجتماعية وضع الدليل لتحديد المصالح الفضلى بالتنسيق مع معهد الشؤون الاجتماعية، وهي الهيئة التي تم تكليفها بتوفير بناء القدرات والإشراف على تنفيذ جميع خدمات الحماية الاجتماعية في الدولة وبدعم من المفوضية. وتضمن الدليل مجموعة من الأدوات للممارسين وإطار منسق ليتم استخدامه في إطار أنظمة حماية الطفل والحماية الاجتماعية. وتمثل الهدف في ضمان تنفيذ مبدأ المصالح الفضلى في جميع الإجراءات ذات الصلة. واكتمل الدليل في نهاية عام 2019. وتضمنت الخطوات التالية بالنسبة إلى المفوضية العمل مع اليونيسيف لدعم استخدام الحكومات والشركاء للأدوات التي تم وضعها.

26 على سبيل المثال، عندما تتواطأ الحكومة مع الجهات المسؤولة عن الاضطهاد أو حيثما توجد أسباب قوية للاعتقاد بأنهم قد يشاركون معلومات تؤدي إلى مخاطر الأمن والحماية الإضافية للطفل و/أو أسرته.

# 2.3 الضمانات الإجرائية في إجراءات المصالح الفضلى

## ملخص القسم

- الضمانات الإجرائية في سياق إجراءات المصالح الفضلى هي مجموعة من التدابير التي تمتثل للقوانين والمعايير، والتي تحمي الأطفال من التعرض للأذى. وتضمن الضمانات الإجرائية احترام حقوق الأطفال وتعزيزها في جميع العمليات التي تشملهم. وتوفر إجراءات المصالح الفضلى التابعة للمفوضية إرشادات ومعايير مفصلة لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها بما يتماشى مع الضمانات الإجرائية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل (راجع القسم 2.1.3: التعليق العام رقم 14 للجنة حقوق الطفل).
- تتضمن إجراءات المصالح الفضلى ضمانات إجرائية محددة في كل خطوة لضمان احترام مبدأ المصالح الفضلى. وتضمن هذه الضمانات الإجرائية أن القرارات التي تؤثر على الأطفال يتخذها أولئك المؤهلون لاتخاذها وبطريقة تحافظ على السرية، وتعزز حقوق الأطفال، وتراعي رفاههم الفوري وطويل المدى.
- إن تنفيذ الضمانات الإجرائية أمر مهم في جميع خطوات إجراءات المصالح الفضلى. ونظرًا لأهمية القرارات والإجراءات المتخذة من خلال عملية تحديد المصالح الفضلى، تكون الضمانات الإجرائية أكثر صرامة لتحديد المصالح الفضلى مقارنةً ببقية إجراءات المصالح الفضلى.

والضمانات الإجرائية الأساسية لكل من إجراءات المصالح الفضلى الوطنية وإجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية هي التالية:

**حق الطفل في التعبير عن آرائه الشخصية:** يعتبر عنصراً جوهرياً في عملية تحديد المصالح الفضلى للطفل ويشمل تيسير المشاركة الآمنة والمجدية للطفل مما يتيح للطفل التعبير عن آرائه، وتوثيق آراء الطفل بوضوح.[27] (راجع القسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى)، بما في ذلك المعلومات عن الحصول على الموافقة/القبول.

**إشراك الموظفين ذوي الخبرة اللازمة:** يجب أن يقوم بعملية التقييم موظفون يتمتعون بالخبرات والتجارب اللازمة في مجال حماية الطفل والعمل مع الأطفال والمراهقين. وعند تحديد المصالح الفضلى للطفل، فإن إشراك فريق متعدد التخصصات من المهنيين من مختلف القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية (على سبيل المثال، حماية الطفل، وحماية اللاجئين، والخدمة الاجتماعية، والطبيب النفسي) يقدم الضمانات الإضافية بأن التوصيات تستند إلى اعتبار مجموعة كبيرة من الجوانب المتصلة بالحالة وبأنها موضوعية. (راجع القسم 5.2: لجنة تحديد المصالح الفضلى) لمزيد من التفاصيل عن كيفية تفعيل هذا الضمان لتحديد المصالح الفضلى.

**أولوية المعالجة:** يمكن أن يؤدي التأخير وإجراءات صنع القرار المطولة إلى تأثيرات سلبية على الأطفال، خاصةً وأن تصورهم للوقت يختلف عن تصور البالغين. ولذلك، يجب إعطاء الأولوية للقرارات المتعلقة بالأطفال وإكمالها خلال أقصر وقت ممكن، مع الاستمرار في احترام حاجة الطفل لوقت كافٍ لكسب الثقة ودون المساس بالجوانب الإجرائية الأخرى (على سبيل المثال، ضمان الوقت الكافي لإجراء تقييم شامل).

**قرار كتابي معلَّل:** يجب تبرير التوصيات والقرارات المتخذة في سياق إجراءات المصالح الفضلى وشرحها. وبالإضافة إلى ذكر الظروف الوقائعية، يلزم توثيق العناصر والعوامل التي تم النظر فيها، مع الإشارة إلى الأهمية الممنوحة لكل عامل في العملية والأساس المنطقي وراء ذلك. وإذا كان القرار لا يتماشى مع آراء الطفل، يتعين شرح الأسباب وتوثيقها بوضوح.

27 يحق للفتيان والفتيات الذين تُعنى بهم المفوضية أن يتم الاستماع إليهم بشأن المسائل والقرارات التي تؤثر عليهم وأخذ هذه الآراء في الاعتبار وفقًا لعمرهم، ومستوى نضجهم، وقدراتهم المتطورة (راجع الحاشية 79 للاطلاع على مزيد من المعلومات عن القدرات المتطورة للفتيان والفتيات). تنص المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل على الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات. لمزيد من المعلومات عن حق الطفل في الاستماع إليه، راجع لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 12 لاتفاقية حقوق الطفل (2009): حق الطفل في الاستماع إليه، تموز/يوليو 2009، CRC/C/GC/12، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/4ae562c52.html

**نهجٌ مراعٍ للأطفال:** يتعين نقل المعلومات عن غرض إجراءات المصالح الفضلى وآثارها إلى الطفل بطريقة ملائمة لعمر الطفل وبلغة يفهمها. ويجب إجراء المقابلات بطريقة ملائمة للطفل. ويتعين تدريب المترجمين الفوريين المشاركين في إجراء المقابلات مع الأطفال أيضًا على التواصل مع الأطفال. (راجع القسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى لمزيد من المعلومات.)

**مراجعة القرارات:** يمكن إعادة فتح ملف إجراءات المصالح الفضلى في حال وجود تغييرات في الظروف (على سبيل المثال، التتبع الناجح لأفراد الأسرة). كما يمكن مراجعة الحالة بناءً على طلب من والد الطفل أو الوصي القانوني عليه (أو من الطفل ذاته في حالة الطفل غير المصحوب بذويه) بناء على الحقائق والمعطيات الجديدة أو الاعتبارات الأخرى التي قد تؤثر على القرار الأولي. وينبغي أيضًا إيلاء الاعتبار الواجب لطلبات المراجعة من الأطفال المصحوبين بوالديهم أو الأوصياء القانونيين عليهم. (راجع القسم 5.4: إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى لمزيد من المعلومات عن المراجعة بشكل خاص وإعادة الفتح في حالة عمليات تحديد المصالح الفضلى.)

**الممثل القانوني أو الوصي أو الشخص الداعم:** قد يستفيد الأطفال الذين يتم النظر في مصالحهم الفضلى في سياق إجراءات المصالح الفضلى، والذين لا يتلقون الرعاية من آبائهم أو غيرهم من الأوصياء القانونيين عليهم، من وجود محام عنهم أو داعم لمرافقتهم طوال العملية (بالنسبة إلى الأطفال برفقة والديهم، انظر أدناه). وتطبق بعض أنظمة حماية الطفل الوطنية بالفعل تدابير لتوفير الممثلين القانونيين أو الأوصياء للأطفال غير المصحوبين بذويهم (راجع القسم 3.8.2: العمل مع الأوصياء). وفي الحالات التي لا يمكن فيها تعيين هؤلاء الممثلين القانونيين أو الأوصياء أو في حالة عدم توافرهم، عندما تكون المفوضية مسؤولة عن إجراءات المصالح الفضلى، يمكن تحديد شخص داعم تعينه المنظمة أو شخص بالغ موثوق به يختاره الطفل لمرافقة الطفل خلال عملية إجراءات المصالح الفضلى. وفي الحالة الأخيرة، يتعين على أخصائيي الحالات الانتباه بأن يراعي الشخص المرافق أيضًا المصالح الفضلى للطفل وألا يمارس ضغطًا من أي نوع على الطفل وأنه لا يوجد تضارب في المصالح. كما يمكن إعطاء الفرصة للأطفال الذين يعيشون في رعاية والديهم أيضًا بأن يرافقهم ممثل مستقل من خارج الأسرة إن اختاروا ذلك. وإن تحديد الشخص الداعم لا يؤسس لمسئولية قانونية لهذا الشخص تجاه الطفل.

كما تنطبق ضمانات عامة أخرى للتأكد من نزاهة إجراءات المصالح الفضلى وجودتها، بما في ذلك الحاجة إلى توقيع المعنيين على مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمفوضية، أو القيام بإجراء مشابه بالنسبة إلى المنظمة أو الكيان الذين يعملون فيه، إضافة إلى التعهدات المتعلقة بالسرية. وينبغي ألا يشارك موظفو إجراءات المصالح الفضلى في هذه العملية في حال وجود تضارب في المصالح، كما في الحالات التي تتعلق بالأصدقاء أو الأقارب. وأخيرًا، في جميع جوانب إجراءات المصالح الفضلى، ينبغي تذكر أن القرار يجب أن يهدف إلى موازنة الحقوق المتنافسة من أجل تحديد حل يضمن للطفل التمتع بكافة حقوقه (راجع القسم 2.4: موازنة الحقوق المتنافسة عند اتخاذ القرار).

ويوفر الجدول التالي تفصيلًا عن كيفية تطبيق الضمانات الإجرائية الواردة في إجراءات المصالح الفضلى بقيادة المفوضية (ارجع إلى القسم 3.2: إجراءات المصالح الفضلى خطوة بخطوة لمزيد من التفاصيل عن خطوات إجراءات المصالح الفضلى). وتجدر الإشارة إلى أن تقييم المصالح الفضلى لا يتطلب أي إجراءات رسمية، ويُترك لقسم العمليات حرية وضع الاستمارات والأدوات والإجراءات الخاصة به لتفعيل المعايير أدناه. ومن ناحية أخرى، تتضمن عملية تحديد المصالح الفضلى مجموعة من الاستمارات والأدوات والإجراءات الصارمة والموحدة عالميًا، وسترد بمزيد من التفاصيل في الفصل 5.

الجدول 2: **تطبيق الضمانات الإجرائية في مجمل إجراءات المصالح الفضلى**

| الضمان الإجرائي | تطبيق خطوات إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك تقييم المصالح الفضلى | تطبيق عملية تحديد المصالح الفضلى |
|---|---|---|
| **حق الطفل في التعبير عن آرائه** | يجب إجراء مقابلات مع الطفل والتشاور معه بشأن جميع جوانب القرارات التي يتم اتخاذها عند تقييم مصالحه الفضلى، وكتابة خطة العمل، والمتابعة، وإغلاق الحالة. كما يجب أيضًا منح الاعتبار الواجب لهذه الآراء بما يتوافق مع عمر الطفل ومستوى نضجه. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، سؤال الأطفال عن تفضيلاتهم فيما يتعلق بالخيارات المختلفة، وإجراء ممارسات تخطيط تشاركية للحالة. | نفس الضمانات الخاصة بخطوات إجراءات المصالح الفضلى الأخرى. إلا أنه قد يحتاج الموظفون إلى قضاء المزيد من الوقت لضمان أن يكون لدى الطفل فهم حقيقي للقرار وتوابعه، بالنظر إلى أهمية القرارات المعنية. |
| **إشراك الموظفين ذوي الخبرة اللازمة** | يجب إجراء جميع خطوات إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك عمليات تقييم المصالح الفضلى، من جانب الموظفين ذوي الخبرة اللازمة. وبشكل أكثر تحديدًا، ينبغي أن يكون لديهم خلفية تعليمية وخبرة عملية ذات صلة. يجب أن يكون لديهم الحد الأدنى من المهارات والخبرة في العمل مع الأطفال، ومهارات التواصل مع الأطفال، وإدارة الحالة. راجع القسم 3.4.3: التوظيف وتوفير الموارد لمزيد من التفاصيل.<br><br>ينبغي للموظفين الذين يقومون بإجراءات المصالح الفضلى استشارة المهنيين الآخرين ممن لهم صلة بالحالة، بما في ذلك مديريهم، مع أن إشراك الآخرين ليس شرطاً. | الكفاءات المطلوبة من الموظفين العاملين في تحديد المصالح الفضلى هي نفسها المطلوبة للجوانب الأخرى لإجراءات المصالح الفضلى. إلا أنه وبالنظر إلى أهمية القرارات التي يتم النظر فيها، عادةً ما يتم تعيين أخصائيي الحالة الأكثر خبرة لتحديد المصالح الفضلى. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتلقى أخصائيو الحالات التدريب الإضافي بشأن متطلبات تحديد المصالح الفضلى وعملية تحديد المصالح الفضلى.<br><br>تتطلب لجنة تحديد المصالح الفضلى أيضًا إشراك الموظفين ذوي الخبرة اللازمة. ولمزيد من المعلومات عن المؤهلات والحالات المتعلقة بأعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى، راجع القسم 5.2: لجنة تحديد المصالح الفضلى. |
| **أولوية المعالجة** | يجب إعطاء الأولوية لتقييم المصالح الفضلى وغيرها من الإجراءات في الظروف الأكثر خطورة وحساسية للوقت وفقًا لمعايير تحديد الحالات ذات الأولوية الخاصة بالعملية. راجع القسم 3.2.2: تحديد الحالات ذات الأولوية. | لا يوجد جدول زمني محدد لإكمال تحديد المصالح الفضلى. ومع ذلك، ينبغي ألا تؤدي عملية تحديد المصالح الفضلى إلى تأخير إجراء حماية الأطفال ورفاههم دون داعٍ. وتقع مسئولية تحديد أولويات تحديد المصالح الفضلى على عاتق مشرف تحديد المصالح الفضلى. |

| الضمان الإجرائي | تطبيق خطوات إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك تقييم المصالح الفضلى | تطبيق عملية تحديد المصالح الفضلى |
|---|---|---|
| **قرار كتابي معلَّل** | لا توجد استمارات معينة مطلوبة لعملية تقييم المصالح الفضلى أو الخطوات الأخرى في إجراءات المصالح الفضلى – ولذا فقد يستعين قسم العمليات بالأمثلة الواردة في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى (مجلد الاستمارات). كما يمكن لقسم العمليات تطوير الاستمارات الخاصة به أو استخدام الاستمارات المستخدمة عموماً في السياق. وبغض النظر عن شكل الوثائق، ينبغي تفصيل القرار نفسه، وكذلك وقائع وضع الطفل، وآراء الطفل وأولئك المقربون من الطفل، والتحليل اللاحق للمصالح الفضلى للطفل. | يجب توثيق عملية تحديد المصالح الفضلى التي أجرتها المفوضية بموجب هذه المبادئ التوجيهية باستخدام استمارة تحديد المصالح الفضلى الواردة في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى (مجلد الاستمارات). ويتولى مشرف تحديد المصالح الفضلى المسئولية عن جودة المعلومات، والتحليل، والخيارات المقدمة. |
| **النهج الملائم للطفل** | ينبغي استخدام تقنيات إجراء المقابلات الملائمة للطفل (انظر القسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى، لمزيد من التفاصيل). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تصميم تقييم المصالح الفضلى فضلًا عن إجراءات المصالح الفضلى بأكملها من منظور متمحور حول الطفل، بحيث تقدم العملية الدعم والحماية للطفل في جميع الجوانب، وليس فقط في إجراء المقابلة. | وكما هو الحال في تقييم المصالح الفضلى والخطوات الأخرى لإجراءات المصالح الفضلى، ينبغي الاستعانة بتقنيات إجراء المقابلات الملائمة للطفل. ينبغي استخدام منظور متمحور حول الطفل طوال العملية. |
| **مراجعة القرارات** | لا توجد عملية رسمية لمراجعة إجراءات المصالح الفضلى بشكل عام. ويجوز للطفل، أو والديه أو مقدم الرعاية له، أو غيرهم من الموظفين المشاركين في إجراءات المصالح الفضلى لهذا الطفل، طلب القيام بالمراجعة في أي وقت. | يمكن إعادة فتح حالة تحديد المصالح الفضلى في حالة وجود تغييرات في الظروف (على سبيل المثال، التتبع الناجح لأفراد الأسرة). كما يمكن مراجعة الحالة بناءً على طلب من والد الطفل أو الوصي القانوني عليه أو من الطفل ذاته في حالة الطفل غير المصحوب بذويه استنادًا إلى الحقائق والأدلة الجديدة، أو الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على القرارات الأولية. راجع القسم 5.5: إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى للاطلاع على مزيد من التفاصيل. |
| **الممثل القانوني، أو الوصي، أو الشخص الداعم** | ليس ثمة شرط لإشراك الممثل القانوني، أو الوصي، أو الشخص الداعم في إجراءات المصالح الفضلى. في حالة تعيين هذا الشخص بموجب نظام حماية الطفل الوطني، سيكون من المهم استشارته عند تقييم المصالح الفضلى. راجع القسم 3.8.3: العمل مع الأوصياء. | ليس ثمة شرط لتعيين الممثل القانوني، أو الوصي، أو الشخص الداعم في عملية إجراءات المصالح الفضلى. ومع ذلك، يُشجع على إجراء العمليات لاستكشاف كيفية وضع ترتيبات الوصاية، أو الممثل القانوني، أو الشخص الداعم في سياقها. حيثما توجد ترتيبات الوصاية/الممثل القانوني، يجب إشراك الشخص المعين في عملية تحديد المصالح الفضلى. |

# 2.4 موازنة الحقوق المتنافسة عند اتخاذ القرار

## ملخص القسم

- يجب أن تأخذ القرارات المتخذة في إطار إجراءات المصالح الفضلى في الاعتبار النطاق الكامل لحقوق الطفل، ومن ثم تراعي مجموعة متنوعة من العوامل. ونادرًا ما تتحدد المصالح الفضلى للطفل من خلال عامل فردي رئيسي.
- ينبغي أن تضع عملية صنع القرار في إجراءات المصالح الفضلى في الحسبان الطبيعة غير القابلة للتجزئة للحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والترابط بين جميع المواد والحقوق الواردة فيها.
- يتضمن اتخاذ قرار بما يحقق المصالح الفضلى للطفل تحديد أفضل الخيارات المتنافسة المتعددة.
- ينبغي أن تستند قرارات إجراءات المصالح الفضلى في تحليلها إلى العوامل الأربعة التالية:
  - آراء الطفل، أو الوالدين، أو مقدم الرعاية وآراء أولئك المقربين من الطفل
  - وضع الطفل فيما يتعلق بالأسرة والعلاقات المقربة
  - حاجات الطفل المتعلقة بهويته ونمائه
  - الاعتبارات التي تؤثر على سلامة الطفل وحمايته

## 2.4.1 الاعتبارات المتعلقة بصنع القرار

إن اتخاذ قرار بالمصالح الفضلى للطفل أو تحديدها في السياقات التشغيلية للمفوضية عملية معقدة وفي بعض الأحيان صعبة، إذ غالبًا ما يواجه صانعو القرار عددًا محدودًا من البدائل، وقدراً كبيراً من الحيرة بالإضافة إلى ضرورة مراعاة الخيارات والعواقب على المديين القصير والطويل. وفي الغالب لا تكون الحلول "صحيحة" بالمطلق وبلا أي شك، كما قد لا يمكن تنفيذ غيرها من الحلول التي تحقق المصالح الفضلى للطفل بوضوح، مثل لم شمل الأسرة. وفي بعض الحالات، من الضروري تقييم احتمالية وجود خيارات معينة وكذلك تأثيرها المحتمل على الطفل بناءً على المعلومات المتوافرة: على سبيل المثال، ما احتمالية أن تتأخر إجراءات اللجوء وكيف سيؤثر ذلك على ترتيبات الرعاية الموصى بها لطفل غير مصحوب بذويه؟ وفي التحليل النهائي، يتطلب تحديد المصالح الفضلى للطفل حكمًا يراعي مجموعة من العوامل المتنافسة المحتملة ذات الصلة في مجال الاحتمالات القابلة للتحقيق. يتمثل الاعتبار الأولي في صنع القرارات في إطار إجراءات المصالح الفضلى في تحديد الخيارات المتاحة التي تحقق المصالح الفضلى للطفل والخيارات الأنسب لتأمين حقوق الطفل. ويجب الموازنة بين التأثيرات على المدى القصير والتأثيرات على المدى الطويل قبل اتخاذ قرار بالخيار الأنسب لهذه الحالة الفردية. ويجب أن يتمكن أخصائيو الحالات وغيرهم من موظفي المفوضية والشركاء المشاركين في إجراءات المصالح الفضلى، بما يشمل أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى، من موازنة الخيارات وتحديد الخيارات بطريقة تعد مستنيرة وموضوعية على حدٍ سواء، وأيضاً تمنح الاعتبار الواجب للآراء التي يعبر عنها الطفل وأولئك المقربون منه أيضًا.

ومن الضروري أيضًا اتباع نهج موسع وإبداعي للخيارات: وتُعدّ الخيارات المتقابلة، مثل "جمع الشمل أو عدم جمع الشمل"، غير شاملة ولا تعكس حقيقة التدابير المحتملة التي يمكن تنفيذها. ويجب تقديم الخيارات في استمارة مكتملة وتامّة توضح كيف ستساهم هذه الخيارات في تمتع الطفل بحقوقه. وعلى سبيل المثال، في حالة لم شمل الأسرة، ينبغي تقديم الخيارات، مثلاً على النحو التالي: لم شمل الطفل مع والديه في بلدهم الأصلي حالما يُنهي الطفل السنة الدراسية ويعتبر الوضع هناك آمنًا؛ أو إبقاء الطفل في بلد اللجوء في المستقبل المنظور مع دعم التواصل مع الوالدين؛ أو جمع الشمل مع الوالدين في بلد ثالث حيث يمكن ضمان سلامة الطفل وأيضاً فرص استكمال دراسته. ويمكن أن يجمع القرار أيضًا بين الخيارات، حيث يتم اتباع أحد مسارات العمل على المدى القصير، بينما يتم اتباع مسار عمل آخر على المدى الأطول، كما يمكن اتخاذ قرار يستند إلى المعلومات المتوافرة في هذه المرحلة ومراجعة هذا القرار في وقت لاحقٍ في المستقبل.

ويمكن أن يكون صنع القرار (على سبيل المثال المستند إلى تقييم المصالح الفضلى أو تحديد المصالح الفضلى) أمرًا معقدًا: حيث يتعين الموازنة بعناية بين مختلف الوقائع والعوامل والحقوق المتعلقة بالطفل. وستعتمد قيمة القرار على جودة المعلومات التي تم جمعها فيما يتعلق بحالة الطفل ومدى ملاءمتها، بما في ذلك إجراء المقابلات مع الطفل، وكذلك بشأن كمية المعلومات المسجلة ومدى شموليتها. وهذا ما يؤكد مرة أخرى أهمية إشراك موظفي حماية الطفل من ذوي المهارات، والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية، وأعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى (حسب الاقتضاء) ذوي الخبرة في مجال حماية الطفل أو رعاية الطفل، ليكونوا جزءً من إجراءات المصالح الفضلى (راجع القسم 5.2.2: إنشاء لجنة تحديد المصالح الفضلى. لمزيد من المعلومات عن المهارات والكفاءات).

وحيثما اقتضى الأمر، ينبغي أن تسترشد إجراءات المصالح الفضلى وعمليات تحديد المصالح الفضلى بالقرارات التي اتخذتها أو التي ستتخذها سلطات الدولة المختصة، ولا سيما قرارات المحاكم بشأن الحضانة. وفي حين أنه يجب على المفوضية احترام هذه القرارات بشكل عام، قد يكون ثمة دليل على أن القرار لا يستند إلى المصالح الفضلى للطفل. وفي حالة حدوث ذلك، ينبغي أن تسعى المفوضية أولًا إلى تصحيح القرار من خلال سبل الإنصاف المحلية المتاحة حيثما أمكن ذلك.

ومن ثم، يتطلب تحديد المصالح الفضلى للطفل اعتبارًا لجميع الظروف ذات الصلة، مع الوضع في الاعتبار الطبيعة غير القابلة للتجزئة لاتفاقية حقوق الطفل والترابط بين جميع الحقوق المنصوص عليها فيها. وينبغي أن تستند قرارات إجراءات المصالح الفضلى إلى وجود أي ترتيبات لحماية الطفل ورعايته داخل المجتمعات، بشرط أن تتوافق مع المعايير الدولية. ويمكن أن تمثل الموازنة بين مختلف العوامل تحديًا، ويقدم القسم التالي المزيد من التوجيهات.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / فراس الخطيب

## 2.4.2 تحليل العوامل الأربعة

أولًا، إن الأساس الذي يستند إليه صنع القرار في إجراءات المصالح الفضلى هو مجموعات الحقوق الأربع الرئيسية التي يؤخذ بها في تحديد المصالح الفضلى للطفل. وكما هو موضح في الرسم التخطيطي، تتداخل جميع مجموعات الحقوق الأربع الرئيسية التالية:

- آراء الطفل وأولئك المقربين من الطفل
- البيئة الآمنة
- الأسرة والعلاقات الوثيقة
- احتياجات الهوية والنمو

الشكل 1: **مجموعات الحقوق الرئيسية التي تشكل المصالح الفضلى للطفل وأوجه الترابط فيما بينها**

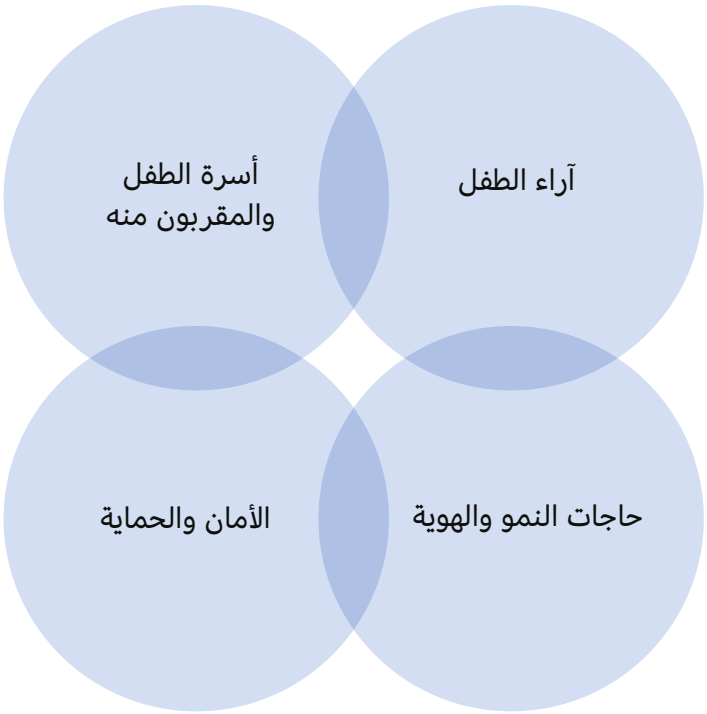


### مراعاة آراء الطفل في صنع القرار

المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل[28] تقتضي بأنه يجب إيلاء آراء الطفل "الاعتبار الواجب وفقًا لعمر الطفل ومستوى نضجه". ويوضّح القسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى كيفية ضمان المشاركة الآمنة والمجدية في إجراءات المصالح الفضلى وكيفية جمع آراء الطفل بطريقة موثوقة وحساسة. وينبغي عند مراعاة آراء الطفل:

- الاستعانة بأسلوب مرن يناسب العمر، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية ومرحلة النمو ذات الصلة.
- مراعاة مستوى النضج، وكذلك عمر الطفل المذكور
- إشراك الخبراء إن لزم الأمر في حالة التعامل مع الأطفال الذين يعانون من الشدّة النفسية الحادّة

28 اتفاقية حقوق الطفل، المادة. 12.

- في حالات جمع شمل الأسرة، تقييم أي إحجام من جانب الطفل أو أسرته عن جمع شمل الأسرة بعناية
- الحذر من أن تكون الآراء التي عبر عنها الطفل نتيجة لتلاعب الآخرين به جزئيًا أو كليًا
- ضمان تزويد الأطفال بكافة المعلومات اللازمة لتمكينهم من تشكيل آرائهم الخاصة والتعبير عنها

## مراعاة العلاقات الأسرية والعلاقات الوثيقة (وآرائهم) في صنع القرار

على النحو الموضح والمشار إليه بالتفصيل في القسم 3.8.1: البحث عن الأسر وجمع شملها في إجراءات المصالح الفضلى فإن الحق في وحدة الأسرة مترسخ في الصكوك المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتُعد الرابطة القائمة مع الأسرة (الموسعة)، ويشمل ذلك الوالدين، والأشقاء، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون أهمية لدى الطفل عاملًا رئيسيًا في اتخاذ قرار بشأن المصالح الفضلى للطفل وتحديدها. وفي حين يجب دائمًا دراسة الظروف الفردية وجودة العلاقات بعناية، ينبغي التركيز على استمرارية علاقة الطفل بالوالدين، والأشقاء، وغيرهم من أفراد الأسرة للأسباب التالية:

- إن استمرارية العلاقة أمر حيوي لشعور الطفل بالأمان
- إن التشبّه بالوالدين أمر ضروري في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يتعلم الطفل القيم والأعراف المجتمعية ويطور القدرة على التعاطف مع الآخرين
- إن استمرارية الطفل في التواصل مع محيطه الخارجي، بما في ذلك الأشخاص والأماكن، تؤثر تأثيرًا نفسيًا هامًا على تنمية الرعاية الاجتماعية والعاطفية للطفل والحفاظ عليها

ومن ثم، باستثناء اعتبارات الأمان المذكورة أعلاه، تستوفى مصالح الطفل على نحو أفضل بشكل عام عندما يظل الطفل مع أسرته أو ينضم إليها. وهذا يعني أنه بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (1) عادةً ما يعتبر جمع شمل الأسرة أمراً يحقق المصالح الفضلى للطفل و(2) ينبغي لإجراءات المصالح الفضلى الاستمرار في العمل على تحقيق لم شمل الأسرة (راجع القسم 3.8.1: البحث عن الأسر وجمع شملها لمزيد من المعلومات عن البحث عن الأسر وجمع شملها) وتقديم الدعم اللازم للأسرة لكي تتمكن بدورها من تقديم الرعاية والحماية للطفل.

ويُمكن أن تكون المعلومات التي جرى جمعها من الأسرة وغيرها من المقربين للأطفال ذات قيمة لإجراءات المصالح الفضلى. وبشكل خاص، غالبًا ما تساعد هذه المعلومات في إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات بين الطفل والآخرين المقربين منه، والأسباب وراء التفضيلات المعينة التي يُعرب عنها الطفل، وكذلك نقاط القوة والمهارات لديه. وينبغي عند مراعاة آراء المقربين من الطفل:

- إبراز قيمة أكبر لآراء أولئك الذين على علاقة أكثر أهمية ونفعًا للطفل.
- الحذر من تضارب المصالح المحتمل، مثلاً عندما توجد دلائل على أن العلاقة قد تكون مؤذية، أو مسيطرة، أو استغلالية.

وفي بعض الحالات، تتجاوز آراء الأشخاص المقربين للطفل مجرد المساعدة في فهم آراء الطفل، بل تشكل عاملًا منفصلًا يمثل أهميته الخاصة. هذه هي الحالة عندما:

- يتعين على قريب أو صديق مقرب من الأسرة التأكيد على استعداده وقدرته على أن يكون مقدم الرعاية لطفل غير مصحوب أو منفصل عن ذويه، حيث لا يمكن تنفيذ ترتيب الرعاية هذا من دون موافقته.
- يتعين اتخاذ القرار حول ما إذا كان الطفل سيبقى مع أحد الوالدين أو كليهما. ويجب توخي الحذر عند إسناد الأهمية لآراء الوالدين بشأن تحديد ما يحقق المصالح الفضلى للطفل.

## مراعاة سلامة الطفل وحمايته عند اتخاذ القرار

تعتبر قضايا الحق في الحياة والتحرر من التعذيب وغير ذلك من المعاملة أو أساليب العقاب القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان[29] معايير مهمة عند القيام بإجراءات المصالح الفضلى. كما تتعلق بعض المواد باتفاقية حقوق الطفل على نحو خاص بحماية سلامة الأطفال، بما في ذلك الحماية من العنف البدني والنفسي، والإساءة، والإهمال، والاستغلال الجنسي، والممارسات التقليدية المؤذية، والاتجار بالبشر والاختطاف، وعمالة الأطفال، والحماية من التهديدات التي يفرضها النزاع المسلح على حياة الأطفال، مثل تجنيد القصر.[30]

ومن ثم، إذا أثبتت إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك عملية تحديد المصالح الفضلى، أن الطفل يتعرض أو من المحتمل أن يتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية من النوع الموضح في الفقرة السابقة وحيثما تتعرض سلامة الطفل لخطر وشيك، من شأن ذلك عادةً أن يفوق أي عامل آخر. ويجب إعطاء نفس الأولوية إلى الحاجة إلى العلاج المنقذ للحياة للأطفال الذين يعانون من أمراض جسدية و/أو عقلية أو الأطفال ذوي الإعاقة. ويجب أن تظل اعتبارات السلامة عاملًا مهمًا ولكنه يجب ألا يفوق العوامل الأخرى بشكل تلقائي في الحالات التي يتم فيها تحديد أن الضرر أقل خطورة.

عند مراعاة سلامة الطفل في القرارات، يجب اتباع الإرشادات التالية:

- يجب إعطاء الأولوية لضمان أن الطفل في أمان من أي خطر وشيك واتخاذ أي إجراء فوري للتخفيف من المخاطر
- عادةً ما تحقق إعادة التوطين المصالح الفضلى للطفل اللاجئ غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه عندما تكون الوسيلة الوحيدة لمنع وقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية في كل من بلد المنشأ وبلد اللجوء.
- فيما يتعلق بالعودة إلى بلد المنشأ، يجب دائمًا التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية. لمزيد من المعلومات عن الإعادة الطوعية إلى الوطن، راجع القسم 4.1.4: الإعادة الطوعية إلى الوطن.
- بالنسبة إلى الطفل الذي يعاني من شدة نفسية شديدة نتيجة أحداث تعرض لها سابقاً، مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوقه الأساسية، لا يمكن اعتبار أي قرار يُسبب المزيد من الشدة النفسية للطفل بأنه يحقق المصالح الفضلى للطفل.

## مراعاة احتياجات الطفل التنموية والمتعلقة بالهوية في صنع القرار

تدعو المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل الدول إلى ضمان الحد الأقصى المحتمل من بقاء الطفل على قيد الحياة ونمائه. ويشمل ذلك النماء البدني، والعقلي، والروحي، والمعنوي، والاجتماعي للطفل، بطريقة تتوافق مع الكرامة الإنسانية.

فالشعور بالرغبة والتقدير أساس حياة عاطفية سليمة. وتتأصل هذه المشاعر في العلاقات الأسرية ويتسع نطاقها بينما ينضج الطفل إلى دوائر أكبر على نحو مرتفع لتشمل الأقارب والأقران والمجتمع المحلي والمجتمع. وتنمو الحاجة إلى الشعور بالتقدير لتصبح الحاجة إلى الشعور بالانتماء لفئات اجتماعية والحصول على مكانة في المجتمع. ولذا، فمن الضروري ألا تقوم إجراءات المصالح الفضلى ولا سيما قرار تحديد المصالح الفضلى باقتلاع الطفل من المجتمع؛ إذ تؤثر استمرارية التواصل مع المحيط الخارجي، بما يشمل الأشخاص والأماكن، تأثيرًا نفسيًا بالغ الأهمية على نماء الطفل وحالته العاطفية والاجتماعية.

وتشمل العوامل المهمة التي يجب مراعاتها عند تحديد احتياجات الطفل التنموية والمتعلقة بالهوية، على النحو المحدد في اتفاقية حقوق الطفل، ما يلي:

- "الحق [...] في الحفاظ على هويته، بما في ذلك الجنسية، والاسم، والعلاقات الأسرية" (المادة 8)

29 راجع على وجه التحديد الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 7؛ الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 10 كانون الأول/ديسمبر 1984، الأمم المتحدة، سلسلة المواثيق، الإصدار. 1465، الصفحة 85، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/3ae6b3a94.html وأيضًا اتفاقية حقوق الإنسان، المادة 37.

30 اتفاقية حقوق الطفل، المواد 19، و34، و35، و36، و37 و38.

- إيلاء الاعتبار الواجب "للرغبة في الاستمرار في تربية الطفل وللخلفية العرقية والدينية والثقافية واللغوية للطفل" (المادة 20)، ويُفهم أن ذلك ينبغي ألا يؤدي إلى قبول الممارسات التقليدية المؤذية وأنه مع نضوج الطفل، يجوز له اختيار الدين الذي سيعتنقه بحريّة
- "حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه" (المادة 24)
- "حق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي" (المادة 27)
- الحصول على التعليم (المادتان 28 و29)
- "حق الطفل في الراحة والترفيه والمشاركة في اللعب، وفي الأنشطة الترفيهية المناسبة لعمره" (المادة 31)

وعادةً ما تستوفى هذه الاحتياجات التنموية على نحو أفضل عندما يظل الطفل مع أسرته أو على اتصال وثيق بهم وببيئته الثقافية والاجتماعية. وينبغي ألا يعطي القرار في إجراءات المصالح الفضلى المتعلق بالحل الدائم الأولوية للوصول إلى خدمات صحية أفضل أو مرافق تعليمية في مكان معين على نحو يفوق احتمالية لم شمل الأسرة في مكان آخر أو اعتبارها أكثر أهمية من الحفاظ على الاستمرارية الثقافية.

وفي الحالات الخاصة، مثل حالة المراهق الذي يعتبر وصوله إلى التعليم العالي أمر أساسياً لاحتياجاته التنموية، يمكن إسناد المزيد من الأهمية للتعليم ومع ذلك، من أجل تحقيق المصالح الفضلى للطفل، يجب توفير الوصول إلى المرافق التعليمية بطريقة لا تقطع الصلة بين الطفل وأسرته وثقافته.

### موازنة حقوق الطفل كفرد مع حقوق الآخرين

قد تتعارض المصالح الفضلى للطفل أحيانًا مع مصالح الأشخاص أو المجموعات الأخرى في المجتمع. وينص المبدأ العام الوارد في المادة 3 (1) من اتفاقية حقوق الطفل على أن المصالح الفضلى للطفل تمثل الاعتبار الأولي في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال. ومع ذلك، لا تستثني اتفاقية حقوق الطفل موازنة الاعتبارات، والتي، في حالة استنادها إلى الحقوق، قد تتجاوز في بعض الظروف اعتبارات المصالح الفضلى.

وبمجرد تحديد المصالح الفضلى للطفل من جانب تحديد المصالح الفضلى، قد يتعين على المفوضية موازنة هذه المصالح مع الشواغل المشروعة المستندة إلى حقوق الأشخاص الآخرين. ويجب تحليل الأوضاع الاستثنائية، التي تقرر فيها المفوضية تجاوز اعتبارات المصالح الفضلى، وتوثيقها بعناية.

الجـدول 3: **تلخيص مجموعات الحقوق الأساسية التي تحدد المصالح الفضلى للطفل: "تحليل العوامل الأربعة"**

| |
|---|
| **1. آراء الطفل** |
| • فهم رغبات الطفل ومشاعره وما إذا كانت قد تم الحصول عليها من الطفل مباشرةً<br>• يتعين إسناد الأهمية لآراء الطفل في ضوء عمره ومستوى نضجه وقدرته على فهم الآثار المترتبة على الخيارات وتقييمها |
| **2. البيئة الآمنة** |
| عادةً ما تمثل السلامة أولوية. عادةً ما يفوق خطر التعرض للأذى أو احتمال التعرض للأذى العوامل الأخرى. لذا، ضع في اعتبارك:<br>• السلامة في الموقع الجغرافي/المنزل قيد النظر<br>• توافر العلاج الطبي المنقذ للحياة بالنسبة إلى الأطفال المرضى<br>• الأذى السابق (معدل التكرار، والأنماط، والتوجهات)<br>• القدرة على المراقبة<br>• ما إذا كانت الأسباب الجذرية للتعرض للإيذاء في الماضي لا تزال قائمة |
| **3. الأسرة والعلاقات الوثيقة** |
| **العوامل العامة** |
| • جودة العلاقة ومدتها ودرجة ارتباط الطفل بكل من: الوالدين، أو الأشقاء، أو أفراد الأسرة الآخرين، أو غيرهم من البالغين والأطفال في المجتمع الثقافي وأي مقدم رعاية محتمل<br>• التأثيرات المحتملة على الطفل المنفصل عن الأسرة أو تغيير مقدمي الرعاية<br>• قدرة مقدم الرعاية الحالي أو المحتمل في المستقبل على تقديم الرعاية للطفل<br>• آراء الأشخاص المقربين من الطفل، حسب الاقتضاء. |
| **العوامل ذات الصلة على نحو خاص بالحلول الدائمة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم** |
| احتمالية لمّ شمل الأسرة (يُفترض عادةً أنها من المصالح الفضلى). لذا، فكِّر فيما إذا:<br>• بدأت عملية تتبع الأسرة<br>• تم بذل الجهود للتواصل مع الوالدين/الأسرة مباشرةً<br>• تم التحقق من علاقة الوالدين/الأسرة بالطفل<br>• كان هناك استعداد لجمع الشمل لدى الطفل والأسرة، وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هي أسباب الإحجام عن ذلك |
| **العوامل ذات الصلة الخاصة بترتيبات الرعاية المؤقتة** |
| • الحفاظ على العلاقات بالأسرة والأشقاء<br>• فرص الرعاية في بيئة عائلية<br>• فرص استخدام أنظمة الرعاية المجتمعية (بشرط أن تكون آمنة وفعالة) |

**العوامل ذات الصلة بفصل الطفل عن الوالدين رغماً عنهما (أمرٌ لا يُنصح به أبداً)**

- آراء كلا الوالدين ومدى ارتباط الطفل بهما
- نوعية العلاقة بين الطفل والوالدين والتأثير المحتمل للانفصال
- قدرة الوالدين على تقديم الرعاية للطفل
- قدرة أفراد الأسرة الموسعة على تقديم الرعاية للطفل
- اعتبارات التناسب في الحالات التي تتضمن الإبعاد عن الأسرة. لذا، ضع في اعتبارك:
- الخيارات المتاحة للتعامل مع المشكلات بطريقةٍ أقل تدخّلاً
- الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية التواصل (على سبيل المثال تحت الإشراف)
- الفصل لأقصر مدة والموعد النهائي المبكر لإجراء المراجعة
- التمتع بالحقوق

**4. احتياجات النمو والهوية**

- شبكة الطفل الثقافية والمجتمعية
- الاستمرارية في الخلفية العرقية، والدينية، والثقافية، واللغوية
- الاعتبارات الأخرى المستندة إلى العمر، والنوع، والقدرة، وغيرها من خصائص الطفل
- الاحتياجات المادية والعاطفية
- اعتبارات الصحة البدنية والعقلية
- الاحتياجات التعليمية
- آفاق الانتقال الناجح إلى مرحلة البلوغ (التوظيف، والزواج، وإقامة أسرة خاصة، وما إلى ذلك)

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / مارتيم غراي بيريرا

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /سيف الحق أومي

الجزء الثاني

# إطار عمل المفوضية لإدارة حالات حماية الأطفال: إجراءات المصالح الفضلى

# مقدمة

تهدف إجراءات المصالح الفضلى إلى توفير معايير إجرائية عالية الجودة للأطفال الأفراد المعرضين للخطر الذين يحتاجون إلى دعم منظم ومنهجي ومستدام ومنسق. وسيكون لعملية إدارة حالات الأطفال الأفراد المعرضين للخطر تأثير كبير فوري وطويل الأجل على ملاءمة وتوقيت وجودة الحماية والحلول الخاصة بهم. لذلك يجب أن تتبنى القرارات والإجراءات نهجًا شاملًا وأن تسترشد بمراعاة المصالح الفضلى للأطفال.

وبناءً على الأسس التي تم وضعها في الجزء الأول، يوفر الجزء الثاني من هذه الإرشادات توجيهات عملية وتشغيلية تتعلق بتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى. وإن إجراءات المصالح الفضلى ما هي إلا إطار عمل المفوضية لإدارة حالات حماية الأطفال وهي تتضمن عملية تحديد المصالح الفضلى. وتُستخدم عملية تحديد المصالح الفضلى عندما تتطلب إجراءات المصالح الفضلى تطبيق ضمانات إجرائية صارمة. ويقدم الفصل 3: إجراءات المصالح الفضلى: إدارة حالات الأطفال اللاجئين إرشادات لكل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى، ويضع إجراءات المصالح الفضلى في صُلبِ إطار إدارة حالات حماية الأطفال واللاجئين. كما يقدم هذا الفصل نصائح عملية لتنفيذ برنامج إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك ما يتعلق بالشراكات، وإجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى الخاصة بالعمليات، والتوظيف، والموارد، والمراقبة، وإدارة المعلومات. كما يتضمن توجيهات عن مشاركة الأطفال والأسر وعن العمل مع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 عامًا. وبالنسبة إلى الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين بذويهم، تم في هذا الفصل أيضًا إدراج اعتبارات محددة تتعلق بالبحث عن الأسر والرعاية البديلة.

لا تكون عملية تحديد المصالح الفضلى مطلوبةً إلا في حالات خاصة، وقد تم تفصيل ذلك في الفصل 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى، وتُطبّق هذه العملية على الأطفال الذين يمكن أن تؤثر عليهم القرارات تأثيراً جسيماً. ويقدم الفصل 5: إجراءات المصالح الفضلى واتخاذ القرارات تفاصيل عن تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى، بما في ذلك ما يتعلق بإجراءات اتخاذ القرارات المُبسّطة والتي يمكن استخدامها في حالات خاصة.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / مارك جويل جان شارل

# القسم 3: إجراءات المصالح الفضلى: إدارة حالات الأطفال اللاجئين

## 3.1 نطاق إجراءات المصالح الفضلى

### ملخص القسم

الأسباب:

- عند العمل مع الأطفال اللاجئين، تُعدّ إجراءات المصالح الفضلى جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة حالات اللاجئين الأوسع نطاقًا.

الكيفية:

- إن إجراءات المصالح الفضلى هي آلية لحماية الطفل من خلال تقييم، وتحديد، وإدارة، وتنفيذ القرارات التي تحقق المصالح الفضلى للأطفال الأفراد. وتُعدّ إجراءات المصالح الفضلى نوعًا خاصاً من إدارة حالات حماية الأطفال، فهي تتضمن معايير وإجراءات خاصة بالأطفال اللاجئين.
- ويتم تطبيق عملية تحديد المصالح الفضلى بشكل متكرر للأطفال الذين ليس لديهم رعاية أبوية أو مقدم رعاية، حيث إن الإجراء الرسمي ضروري لحماية المصالح الفضلى للطفل عندما لا يكون الوالدان أو أفراد الأسرة الموسعة قادرين على اتخاذ هذه القرارات، وللأطفال الآخرين المعرضين لمخاطر مرتفعة في حالات استثنائية.
- ينبغي أن يتماشى تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى مع المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى الموضحة في القسم 3.1.4.

### 3.1.1 إدارة حالات حماية اللاجئين

تعد إدارة حالات حماية اللاجئين جزءًا لا يتجزأ من معظم عمليات المفوضية حول العالم. وتشمل هذه العملية التسجيل، وتحديد وضع اللجوء، وتحديد الحلول الدائمة، ومتابعة مخاوف الحماية التي أثارها اللاجئون الذين يصلون إلى المفوضية وشركائها. ويشمل ذلك المعالجة المنهجية لاستجابة الحماية الفردية للأطفال وأسرهم. عندما تنفذ المفوضية إجراءات المصالح الفضلى، سيكون هذا دائمًا جزءًا من عملية إدارة حالات حماية اللاجئين الأوسع نطاقًا.

وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه في النهج العام، إلا أن إدارة الحالة لكل مكوّن من المكوّنات المختلفة لحماية اللاجئين يكون لها معاييرها وأهدافها وممارساتها الجيدة وإرشاداتها الخاصة بها. ونظرًا لأن إدارة حالات حماية اللاجئين تنظر في جميع جوانب الحماية لواقع الطفل، فمن المهم أن تكون جميع عمليات إدارة الحالات هذه مترابطة مع بعضها البعض بشكل مناسب. في الوقت نفسه، من المهم بشكل خاص إدارة التداخل والعلاقات المتبادلة بين المكونات المختلفة لإدارة حالات حماية اللاجئين وإجراءات المصالح الفضلى، ويُعد ذلك جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية. وقد يكون من الضروري الحفاظ على درجة من الفصل بين إجراءات المصالح الفضلى والمجالات الأخرى لإدارة حالات حماية اللاجئين عند التعامل مع جوانب مختلفة من هذه العملية. وقد يشمل الفصل تدابير مثل ضمان أن يقوم موظفون مختلفون من ذوي التسلسل الإداري الفذّ بإكمال عناصر إجراءات المصالح الفضلى، وضمان أن يقوم موظفو إجراءات المصالح الفضلى بمراجعتها، و/أو ضمان وجود جدران لفصل وحماية المعلومات بين عمليات إجراءات المصالح الفضلى والإجراءات الأخرى. على سبيل المثال، يجب عدم مشاركة المعلومات التي تم جمعها بوصفها جزءًا من برنامج حماية الطفل من قِبل موظفي حماية الطفل في المفوضية مع الموظفين الذين يقومون بتحديد وضع اللجوء دون الحصول على موافقة مستنيرة من الطفل و/أو مقدم الرعاية.

في عام 2017، أصدرت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين تعليقين عامين مشتركين بشأن حقوق الإنسان للأطفال في سياق الهجرة الدولية.. وتتضمن التعليقات عدة نقاط تتعلق بالمصالح الفضلى للطفل في مثل هذه السياقات، وكثير منها يتعلق بالأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء. وعلى وجه الخصوص، تؤكد التعليقات ضرورة أن تكون المصالح الفضلى الاعتبار الأساسي في القرارات المتعلقة بقانون الهجرة وسياساتها وإجراءاتها، حيث يجب تضمينها في قوانين اللجوء وسياساته وإجراءاته. ويشير التعليق العام رقم 22 أيضًا إلى أنه في القرارات المهمة مثل تلك المتعلقة بعودة الأطفال إلى بلدانهم الأصلية، "ينبغي تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى من قِبل جهات فاعلة مستقلة عن سلطات الهجرة بطريقة متعددة التخصصات، مع المشاركة الهادفة من قِبل السلطات المسؤولة عن حماية الطفل وعافيته والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل الآباء والأوصياء والممثلين القانونيين، وكذلك الطفل". كما يُسلط هذا التعليق الضوء أيضًا على أهمية تحديد المصالح الفضلى في أي قرار من شأنه أن يؤدي إلى الانفصال الأسري. وعلاوة على ذلك، يسلط التعليق العام رقم 23 الضوء على أن احتجاز المهاجرين لا يخدم أبدًا المصالح الفضلى للطفل، ويؤكد أنه يجب استخدام البيانات الشخصية للأطفال لأغراض الحماية.

وتفيد هذه الأحكام، والتي تتماشى مع أحكام هذه الإرشادات، في توضيح الروابط بين إجراءات المصالح الفضلى وإجراءات إدارة حالات اللاجئين الأخرى، بما في ذلك تحديد وضع اللجوء وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وبشكل أساسي، وكما تم توضيحه في الفصل 2: الإطار القانوني والسياسي لمبدأ المصالح الفضلى وإجراءاته، من الضروري أن تأخذ المفوضية المصالح الفضلى للطفل بوصفها اعتبارًا أساسيًا في جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال الأفراد فيما يتعلق بالتسجيل وتحديد وضع اللجوء والحلول وغيرها؛ إلا أنه لا يكون التقييم المستقل وتحديد المصالح الفضلى للطفل، وفقًا لهذه الإرشادات، ضروريًا إلا في بعض الحالات. فيما يلي بعض الاعتبارات الخاصة بكل مجال من هذه المجالات عندما تنفذها المفوضية.

## التسجيل

- عندما تضطلع السلطات الوطنية بالتسجيل، يجب على المفوضية تقييم ما إذا كانت السياسات والإجراءات الخاصة بالتسجيل تتضمن ضمانات كافية للأطفال، بما في ذلك مبدأ المصالح الفضلى ذو الصلة والعمل مع السلطات لمعالجة أي ثغرات.
- يجب أن تراعي إجراءات العمل الموحدة للتسجيل المصالح الفضلى للأطفال ومجموعات معينة من الأطفال وأن تتخذ خطوات لضمان تعزيزها في جميع جوانب إجراءات التسجيل.
- لا يشترط عادةً القيام بإجراءات المصالح الفضلى على نحو مستقل من أجل تسجيل الأطفال الأفراد، ما لم تكن هناك مخاطر معينة مرتبطة بالتسجيل يجب تقييمها.
- يجب إكمال إجراءات المصالح الفضلى قبل إضافة طفل أو إزالته من مجموعة التسجيل، إذا كان هذا القرار قد يؤثر على رعايته وحمايته (على سبيل المثال: إضافة طفل إلى مجموعة التسجيل في الأسرة الحاضنة له). عادةً، عندما يتم القيام بإجراءات المصالح الفضلى فيما يتعلق بالرعاية أو الحضانة، يجب أن يتضمن توصيات للتسجيل لتجنب الحاجة إلى تقييمات إضافية.

## تحديد وضع اللجوء

لا يشترط القيام بإجراءات المصالح الفضلى على نحو مستقل لتحديد وضع اللجوء: فتحديد وضع اللجوء لا يتعلق باتخاذ قرار لصالح الطفل (أي الاختيار بين الخيارات المتاحة المختلفة، مثل الحلول المناسبة)، ولكنه يتعلق بتحديد ما إذا كان لاجئًا أم لا، وتذكّر أن تحديد وضع اللجوء هو حكم تفسيري بطبيعته. يعتبر تحديد ما إذا كان الطفل لاجئًا أمرًا يستند إلى الواقع والقانون ولا علاقة له بمسألة ما إذا كان من المصالح الفضلى للطفل الحصول على وضع اللجوء.

في بعض الحالات، قد يتم إكمال تقييم المصالح الفضلى قبل إحالة الطفل لتحديد وضع اللجوء أو إجراءات اللجوء الوطنية الأخرى؛ وفي هذه الحالة، سيكون الغرض من التقييم هو تحديد الدعم المناسب الذي سيحتاجه الطفل في العملية (على سبيل المثال: تعيين وصي، والحاجة إلى التعقب السريع، وما إذا كانت المقابلة الشخصية ضرورية، وما إلى ذلك). من المهم أيضًا ملاحظة، على النحو الموضح في الفصل 2: الإطار القانوني والسياسي لمبدأ المصالح الفضلى وإجراءاته، أن مفهوم المصالح الفضلى للطفل يهدف إلى ضمان التمتع الكامل والفعال بجميع حقوق الطفل وأن حكم أي شخص بالغ على المصالح الفضلى للطفل لا يمكن أن يلغي الالتزام باحترام جميع حقوق الطفل. وعليه فلا يمكن أبدًا استخدام المصالح الفضلى للطفل بوصفها مبررًا لرفض الاستفادة من إجراءات اللجوء.

- يمكن أيضًا إكمال تقييم المصالح الفضلى لتحديد مدى ملاءمة إجراء مقابلة شخصية مع طفل طالب للجوء في سن مبكرة لأغراض تحديد وضع اللجوء، حيث يجب تقييم ما إذا كانت هذه المقابلة ستكون في مصلحة الطفل، اعتمادًا على ظروف الطفل الشخصية وظروفه المحيطة وظروف الحالة. يمكن لإجراءات المصالح الفضلى في هذه الحالة أيضًا أن ترشد إلى اختيار بيئة مقابلة مناسبة وأساليب مقابلة مناسبة للأطفال ومتوافقة مع العمر والجنس و/أو التوصية بوجود شخص داعم لتسهيل عملية الاستماع إلى رواية الطفل.
- ضمن إجراءات تحديد وضع اللجوء، يجب أن تؤخذ المصالح الفضلى للطفل في الاعتبار بالطرق الآتية:

1. يجب أن يأخذ إجراء تحديد وضع اللجوء بعين الاعتبار المصالح الفضلى للطفل وأن يكون مناسبًا للأطفال وفقًا لسن الطفل ونضجه واحتياجاته الخاصة. وهذا يشمل ضمان ما يأتي: تدريب الموظفين الذين يتعاملون مع الأطفال؛ وتوفير المعلومات المناسبة للأطفال؛ ووجود شخص بالغ أو وصي داعم؛ وتمثيل قانوني مستقل؛ والمواعيد النهائية الملائمة وآليات الاستئناف عند الضرورة؛ وتقييم ما إذا كان يمكن إجراء مقابلة مع الطفل، وما إلى ذلك. ومن المهم أيضًا التأكد من طلب آراء الطفل خلال عملية تحديد وضع اللجوء، وأن أي معلومات تتعلق بالطفل تحترم السرية.
2. يجب أن يضمن إجراء تحديد وضع اللجوء أن تكون المصالح الفضلى للطفل هي الاعتبار الأساسي في تقييم الأهلية. وهذا يعني أنه عند تقييم الأهلية، يجب مراعاة المصالح الفُضلى للطفل وإعطائها الوزن المناسب. ويتضمن ذلك النظر (والتوثيق في قرارات مكتوبة)، من بين أمور أخرى، في احتمال ظهور أشكال ومظاهر الاضطهاد الخاصة بالأطفال، ومدى ملاءمة بدائل النزوح الداخلي/إعادة التوطين، وتقييم احتمال إلحاق الضرر بالطفل عند العودة.

## الحلول الدائمة

- يجب أن تراعي إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالعودة إلى الوطن، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساعدة، والاندماج المحلي وإعادة التوطين والمسارات التكميلية، المصالح الفضلى للأطفال ومجموعات محددة من الأطفال وأن تتخذ خطوات لضمان تعزيزها في جميع الإجراءات.
- بالنسبة إلى الأطفال الأفراد، يجب على المفوضية القيام بإجراءات المصالح الفضلى المستقل وفقًا للأحكام الواردة في الفصل 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى لهذه الإرشادات.
- بالنسبة إلى جميع المجالات المذكورة أعلاه، من المهم أيضًا ملاحظة أنه نظرًا لاختلاف الأهداف والنُهج، يجب ألا تتم مشاركة معلومات إجراءات المصالح الفضلى مع عمليات حماية اللاجئين الأخرى إلا إذا كان ذلك ضمن المصالح الفضلى للطفل وبعد الموافقة/القبول من الوالد و/أو مقدم الرعاية و/أو الطفل (لمزيد من المعلومات عن مشاركة المعلومات، راجع القسم 3.5.5: مشاركة المعلومات). وفي حين تشمل جميع جوانب إدارة حالات اللاجئين حماية الطفل باعتبارها هدفًا أساسيًا، من المهم أن تظل جميع الوثائق والنظم والإجراءات التي تهدف تحديدًا إلى تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها مستقلة وموضوعية.

الشكل 2: **عناصر إدارة حالات حماية اللاجئين**

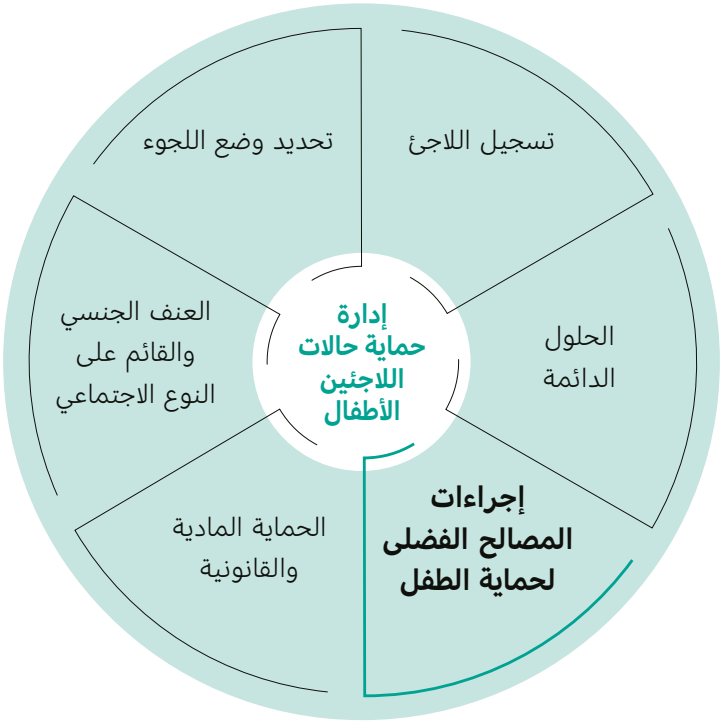


## 3.1.2 تطبيق مبدأ المصالح الفضلى للأطفال بشكل عام أو لمجموعات محددة من الأطفال

بالنسبة إلى الإجراءات التي تؤثر على الأطفال بشكل عام أو مجموعات محددة من الأطفال، مثل إجراءات الحماية المحددة، وجمع البيانات، والتخطيط، وتخصيص الموارد، وتصميم المشروع وتنفيذه، ومراقبة المبادئ التوجيهية، والسياسات الحالية أو مراجعتها أو تطوير مبادئ توجيهية جديدة، فإن المصالح الفضلى للطفل يجب "تقييمها وتحديدها في ضوء الظروف الخاصة لمجموعة معينة من الأطفال و/أو للأطفال بشكل عام". ويمكن تنفيذ مبدأ المصالح الفضلى، بوصفه حقًا جماعيًا، من قِبل المفوضية وشركائها بعدة طرق، على سبيل المثال:

- التشاور المنتظم والمنهجي مع الأطفال لضمان سماع آرائهم، بما يتماشى مع المقاربة القائمة على السن والجنس والتنوع.
- جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر وتحليلها.
- إنشاء آليات مساءلة السكان المتضررين الملائمة للأطفال بما في ذلك إجراءات تقديم الملاحظات والشكاوى للتأكد من أننا نقدم ونتلقى المعلومات عن تأثير البرامج والسياسات على الأطفال بشكل عام وعلى مجموعات معينة من الأطفال.
- التمسك بالمصالح الفضلى للطفل عند تخصيص الموارد وتحديد أولويات البرنامج.
- توفير المعلومات للأطفال بلغة يمكنهم فهمها.
- التأكد من أن المبادئ التوجيهية والسياسات وخطط العمليات القطرية واتفاقيات الشراكة وإجراءات العمل الموحدة تعكس بشكل مناسب أوضاع الأطفال وتشمل برامج كافية لحماية الطفل.
- إجراء تقييمات الأثر على حقوق الطفل للبرامج الحالية والتنبؤ بآثار ما يُقترح من سياسات وبرامج وتخصيص موارد وما إلى ذلك.

## 3.1.3 تطبيق مبدأ المصالح الفضلى للأطفال الأفراد

إن مبدأ المصالح الفضلى هو شكل محدد من أشكال إدارة حالات حماية الطفل؛ وعلى هذا النحو فإنه يتماشى مع النُهج والمعايير الشاملة لإدارة الحالات ومع الخصائص الإضافية المتعلقة بحماية الأطفال اللاجئين (راجع أدناه).

**إدارة حالات حماية الطفل**

تُعرّف المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات حماية الطفل (المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات) إدارة حالات حماية الطفل بوصفها **"طريقة لتنظيم العمل وتنفيذه من أجل تلبية احتياجات الأطفال الأفراد (وعائلاتهم) بطريقة مناسبة ومنهجية وفي الوقت المناسب، وذلك من خلال الدعم المباشر و/أو الإحالات، وبما يتماشى مع أهداف المشروع أو البرنامج."** وتعد إدارة حالات حماية الطفل عنصرًا رئيسيًا في برنامجٍ أوسع نطاقًا لحماية الطفل. وهي توفر إطار عمل لتحديد الأطفال الأفراد المعرضين للخطر وتقييم احتياجات الحماية لديهم ووضع خطة لذلك وإدارة هذه الاحتياجات ليُصار إلى معالجتها بطريقة منظمة ومنهجية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التدخلات المباشرة و/أو الإحالة إلى خدمات إضافية.

تستلزم إدارة حالات حماية الطفل تحديد الأطفال المعرضين للخطر ويتخذ أخصائيو الحالات إجراءات بشأن القضايا التي تؤثر على الطفل أو الأسرة على أساس كل حالة على حدة. وتعتبر إدارة الحالات بطريقة منظمة من الوظائف المحورية لأي نظام حماية أو رعاية اجتماعية للطفل، سواء في حالات الطوارئ أو غير حالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال الهياكل الحكومية وغير الحكومية. وقد تكون هناك حاجة إلى دعم نظام إدارة حالات حماية الطفل في الحالات التي تطلب فيها الحكومات دعمًا مؤقتًا في أثناء حالات الطوارئ أو عندما يتم إنشاء أنظمة إدارة حالات حماية الطفل من قِبل الجهات الفاعلة الإنسانية في غياب الخدمات التي كانت قائمة أو عند عدم قدرتها على تأدية هذه الخدمات.

### إجراءات المصالح الفضلى

بالنسبة إلى فرادى الأطفال اللاجئين، يلزم التطبيق الواجب لمبدأ المصالح الفضلى ومراعاته قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار. ويمكن أن يشمل إجراء ما أو قرار ما متعلق بحماية الطفل، على سبيل المثال، توفير الرعاية البديلة المناسبة وخدمات البحث عن الأسر للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، أو التدخل للتعامل مع الإساءة، أو الإهمال، أو الاستغلال، أو العنف، أو تحديد حل دائم للأطفال في خطر.

- إن إجراءات المصالح الفضلى هي عملية حماية الطفل لتقييم القرارات التي تكون في المصالح الفضلى لفرادى الأطفال اللاجئين، أو تحديد هذه القرارات، أو إدارتها أو تنفيذها. وتُعدّ إجراءات المصالح الفضلى نوعًا محددًا من إدارة حالات حماية الطفل التي تشمل، إضافةً إلى الأحكام العادية لإدارة حالات حماية الطفل الموضحة أعلاه، أربعة جوانب إضافية:
- نظرًا لتركيزها الخاص على فرادى الأطفال اللاجئين، وغيرهم من الأطفال الذين تهتم بهم المفوضية في ظروف معينة، فإن إجراءات المصالح الفضلى مدرجة في إدارة حالات حماية اللاجئين ومرتبطة بها.
- بالنظر إلى تفويضها المتعلق بالحماية الدولية، فإن المفوضية لديها مسئوليات خاصة في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى.
- لإجراءات المصالح الفضلى معايير تحدد متى يجب إجراء تقييم المصالح الفضلى (BIA)، ومتى يجب القيام بتحديد المصالح الفضلى (BID).
- أشارت إجراءات المصالح الفضلى إلى ضمانات إجرائية محددة لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها تشمل عملية صارمة لتحديد المصالح الفضلى.

تسعى إجراءات المصالح الفضلى لضمان تحديد الاحتياجات الفردية للطفل ووالديه أو مقدمي الرعاية له وتلبيتها من خلال عملية منهجية ومنسقة على نحو يضمن المشاركة الهادفة للأطفال. وتهدف إجراءات المصالح الفضلى إلى تزويد الأطفال بالدعم المناسب في الوقت المناسب للتغلب على المخاطر المحددة. وبالمثل، تضمن إجراءات المصالح الفضلى التي يتم القيام بها بشكل جيد جودة تدخل متسقة لجميع الحالات. ولتحقيق ذلك، تتطلب إجراءات المصالح الفضلى قيادة قوية وعمل جماعي وتنسيق جيد وعملية موثقة.

### الأطفال المعرضون للخطر

يقصد بمصطلح "الأطفال المعرضين للخطر" أولئك الأطفال الأكثر عرضة للخطر نتيجة للتعرض للمخاطر في بيئة حماية أوسع نطاقًا و/أو المخاطر الناتجة عن ظروف فردية. ويحتاج الأطفال المعرضون للخطر إلى مجموعة من التدخلات والخدمات الخاصة بالحماية، ولا يحتاج جميع الأطفال المعرضين للخطر إلى إجراءات المصالح الفضلى (راجع القسم 3.2.2: التحديد). ويمكن أن يشمل الأطفال المعرضون للخطر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي:

- الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (UASC)، لا سيما أولئك الذين يعيشون في أسر يعولها أطفال، وكذلك أولئك الذين يرعاهم البالغون المسيئون أو المُستغلون
- الأطفال المعرضون لخطر العنف أو المتأثرون به، ولا سيما العنف الأسري والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وعنف الأقران
- الأطفال المتأثرون بأشكال أخرى من الإساءة والاستغلال مثل عمالة الأطفال، ولا سيما أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وزواج الأطفال، والآباء الأطفال، والاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي
- الأطفال ضحايا تعذيب
- الأطفال المرتبطون بالقوات أو الجماعات المسلحة أو المتورطون في العنف المسلح مثل العصابات والأطفال المخالفين للقانون
- الأطفال المحتجزين في مراكز احتجاز المهاجرين
- الأطفال الذين ليس لديهم الوثائق المناسبة، بما في ذلك تسجيل المواليد
- الأطفال الذين يعانون من التمييز الاجتماعي
- الأطفال الذين يعانون من إعاقات عقلية أو جسدية
- الأطفال المصابون أو المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأطفال الذين يعانون من أمراض خطيرة أخرى أو يعانون من الإدمان

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وخاصة أولئك الذين لديهم احتياجات حماية أخرى

لا يحتاج جميع الأطفال اللاجئين المعرضين للخطر إلى متابعة فردية وإدارة حالة. ولذا لا بدّ من الحاجة إلى تحديد وتبني مجموعة من المعايير التي يمكن التنبؤ بها للوقوف على الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات إدارة الحالات (راجع القسم 3.2.2: التحديد). وبالنسبة إلى الأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة - يُطلق عليهم الأطفال المعرضون لمخاطر مرتفعة - ويحتاجون إلى مساعدة وحماية مستدامة، ستكون هناك حاجة إلى نظام لصنع القرار مع المساءلة والإدارة المنهجية لحالاتهم. بالنسبة إلى الأطفال الذين يكونون مع والديهم أو مقدم الرعاية، فإن الاعتبارات المتعلقة بالمصالح الفضلى للطفل تكون في المقام الأول مسئولية مقدم الرعاية. ومع ذلك، فإن مراعاة المصالح الفضلى بوصفها جزءًا من إجراء رسمي أمر بالغ الأهمية عندما يُنظر، مثلاً، في فصل الطفل عن والديه بسبب إساءة معاملته أو إهماله على نحو جسيم أو فيما يتعلق بنزاعات الحضانة.

الشكل 3: **تطبيق المفوضية لمبدأ المصالح الفضلى**

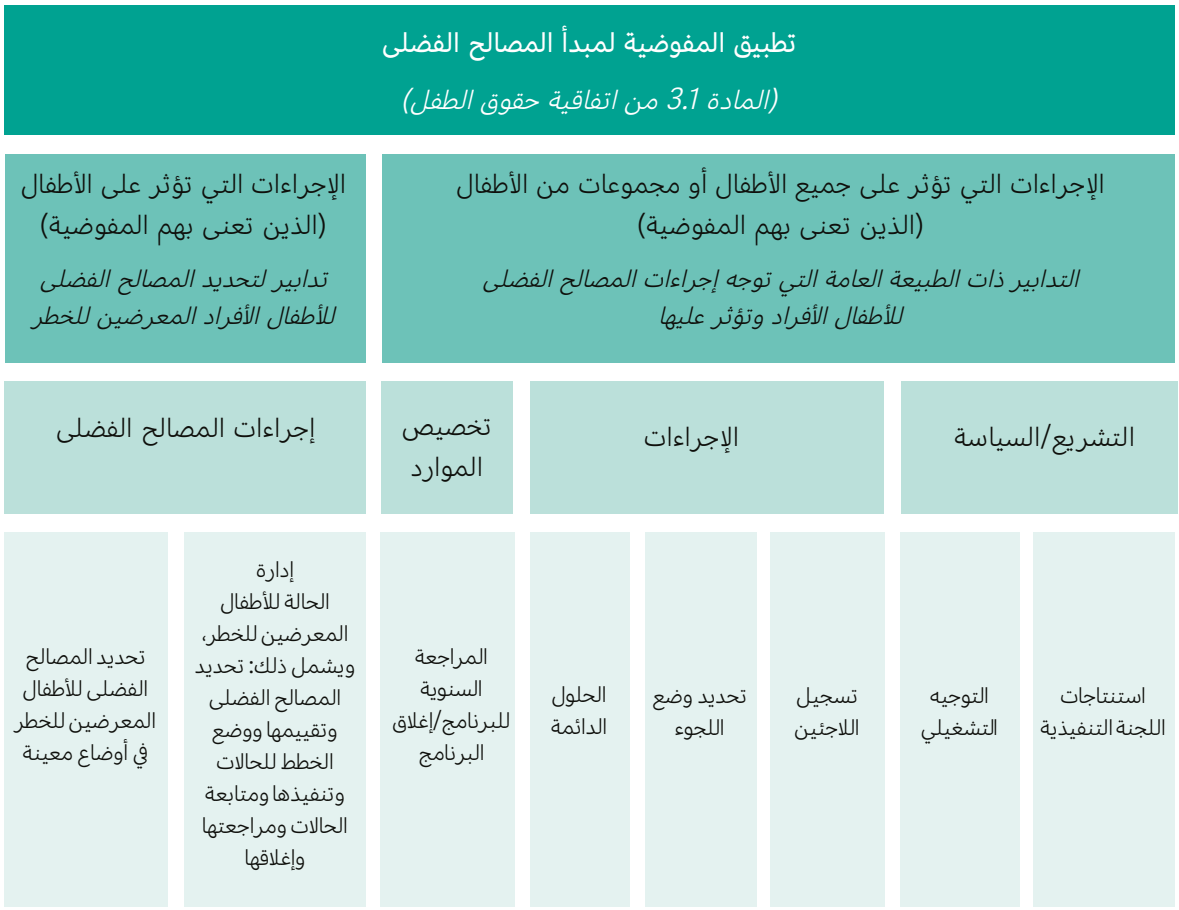


## 3.1.4. المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى

المبادئ التوجيهية هذه مقتبسة من المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات حماية الطفل[31] وإطار عمل المفوضية لحماية الأطفال.[32]

### المصالح الفضلى للطفل

يُفهم هذا المفهوم على نطاق واسع على أنه يشير إلى عافية الطفل ويتم وصفه بمزيد من التفصيل في الفصل 2: الإطار القانوني والسياسي لمبدأ المصالح الفضلى وإجراءاته. ويجب أن يوجه مبدأ المصالح الفضلى كل إجراء عند تنفيذ أحكام المبادئ التوجيهية هذه.

### مسئولية الدولة

تتحمل الدول المسئولية في المقام الأول عن حماية جميع الأطفال وينبغي أن تُشجع على إنشاء أنظمة حماية الطفل وتنفيذها بما يتماشى مع التزاماتها الدولية لضمان الوصول غير التمييزي إلى جميع الأطفال الخاضعين لولايتها. وتتحمل الدولة المسئولية النهائية عن حماية حقوق الطفل وضمان إدارة الحالات المناسبة وخدمات الإحالة للأطفال المعرضين للخطر. ولذلك فإن المشاركة الوثيقة مع الدولة أمر حيوي. يجب أن تكون مسئولية الدولة ومواردها وقدرتها من الاعتبارات الرئيسية عند تفعيل إجراءات المصالح الفضلى.

31 المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل، متوافر على: http://www.cpcnetwork.org/wp-content/uploads/2014/08/CM_guidelines_ENG_.pdf

32 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إطار عمل لحماية الأطفال، 2012، متاح على: http://www.refworld.org/docid/4fe875682.html

### النهج القائم على الأسرة والمجتمع

الأسرة هي المجموعة الأساسية للمجتمع وهي أفضل بيئة لنمو الأطفال وعافيتهم وحمايتهم. وتؤدي المجتمعات أيضًا دورًا حاسمًا في الرعاية والحماية والفرص التي يحتاجها الأطفال للنمو والازدهار. ويدعم تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى الآليات الأسرية والمجتمعية القائمة التي ترعى الأطفال وتحميهم ويستند إليها. وفي الحالات التي تنشأ فيها مخاطر حماية للأطفال الأفراد في الأسرة أو المجتمع، ستعمل المفوضية على التصدي لهذه المخاطر من خلال تطبيق إجراءات المصالح الفضلى.

### العجلة

يجب أن تمثل حماية ورعاية الأطفال المعرضين للخطر دائمًا أولوية. إذ تعد الخدمات والتدخلات والقرارات في الوقت المناسب لصالح الأطفال أمرًا ضروريًا بمجرد التعرف على أن الطفل يحتاج إلى الدعم في الرعاية والحماية من خلال إجراءات المصالح الفضلى. عندما تكون النظم الوطنية غير متاحة أو غير مناسبة، يجب على المفوضية وشركائها توفير إجراءات تكميلية للاستجابة في الوقت المناسب لاحتياجات الحماية العاجلة للأطفال اللاجئين.

### مشاركة الأطفال

يجب أن تشكل حقوق جميع الأطفال في المشاركة والتعبير عن آرائهم في جميع الأمور التي تؤثر عليهم وفقًا لأعمارهم ونضجهم جزءًا من أساس كل عنصر من عناصر إجراءات المصالح الفضلى. إن ضمان مشاركة الأطفال من مختلف الأعمار والقدرات بشكل هادف في القرارات التي تؤثر عليهم هو الاعتراف بالأطفال والمراهقين بوصفهم أصحاب حقوق، وبناء قدراتهم وقدرتهم على الصمود (المرونة) وتمكينهم من الإسهام بفعالية في حمايتهم.

### الإدماج وعدم التمييز

يجب أن تدعم إجراءات المصالح الفضلى الوصول غير التمييزي إلى التدخلات والخدمات الخاصة بالحماية المناسبة وفي الوقت المناسب والأنظمة والخدمات الخاصة بحماية الطفل على المستوى الوطني، بغض النظر عن عمر الطفل، أو الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية أو الإعاقة. وهذا يعني أيضًا ضمان تلبية الاحتياجات والقدرات المحددة لجميع الأطفال بشكل مناسب لضمان الحفاظ على حقوقهم دون تمييز.

### عدم الإضرار

عند تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، يجب على المفوضية والشركاء مراعاة الطفل ووالديه (عند الاقتضاء) وأسرته والثقافة والوضع الاجتماعي والتأكد من أن القرارات والإجراءات لا تعرض الطفل أو الآخرين لخطر حدوث المزيد من الضرر. يجب دمج النظر بفعالية في أي مخاطر أو ضرر محتمل في عمليات التقييم واتخاذ القرار وتنفيذ القرارات الناتجة. ويجب التخطيط لمشاركة الأطفال في الحلول وتيسيرها بطريقة مسؤولة وأخلاقية.

### المساءلة

تتحمل المفوضية المسئولية أمام الأطفال ومجتمعاتهم منذ بداية حالة الطوارئ حتى يتم التوصل إلى حلول دائمة. وفي سياق إجراءات المصالح الفضلى، فإن المفوضية والشركاء يتحملون المسئولية أمام الأطفال الذي يتم تنفيذ برنامج إجراءات المصالح الفضلى من أجلهم، وكذلك أمام أسرهم والأشخاص الآخرين الذين تربطهم بهم علاقات وثيقة. ويتضمن ذلك إشراك الأطفال وأولياء أمورهم أو مقدمي الرعاية لهم في التقييمات والتخطيط للحالة وتنفيذ الحلول التي تحقق مصالح الأطفال الفضلى، وإبلاغ الأطفال ووالديهم أو مقدمي الرعاية لهم بجميع الإجراءات والخدمات الواقعة ضمن إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك مشاركة المعلومات وطلب موافقتهم أو قبولهم. كما تستلزم المساءلة أيضًا الاستجابة بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب والتأكد من أن الأطفال وأولياء أمورهم أو مقدمي الرعاية لهم يمكنهم تقديم ملاحظات حول مدى ملاءمة الخدمات المقدمة وجودتها.

### السرية

ترتبط السرية بمشاركة المعلومات على أساس الحاجة إلى المعرفة. إن مصطلح "على أساس الحاجة إلى المعرفة" يجعل مشاركة المعلومات التي تعتبر حساسة مقتصرة على الأفراد الذين يحتاجون إليها من أجل حماية الطفل

ويحد من المعلومات التي تتم مشاركتها معهم إلى ما هو مطلوب منهم فقط للتدخل أو الخدمة المحددة. من أجل احترام السرية، يحتاج مقدمو الخدمات إلى حماية المعلومات التي تم جمعها حول الأطفال وأسرهم والتأكد من الحفاظ عليها بشكل آمن وعدم توفيرها إلا بإذن صريح من الأطفال وأسرهم. وقد لا تنطبق السرية عندما لا يكون ذلك في مصلحة الطفل، على سبيل المثال: إذا حدد أخصائيو الحالة مخاوف تتعلق بالسلامة واحتاجوا إلى التواصل مع مقدمي الخدمات الآخرين للحصول على المساعدة (مثل العاملين في مجال الرعاية الصحية). وينبغي شرح هذه الحدود للأطفال والوالدين أثناء عمليات القبول أو الموافقة المستنيرة. وينبغي أن يعمل المشرفون وأخصائيو الحالات معًا عن كثب لاتخاذ القرارات في هذه الحالات التي يلزم فيها خرق مبدأ السرية.

## 3.2 إجراءات المصالح الفضلى خطوة بخطوة

### ملخص القسم

الأسباب:

- تتضمن إجراءات المصالح الفضلى خطوات مترابطة محددة لضمان أن تكون الاستجابة للطفل المعرض للخطر منتظمة ومتسقة، وهي تتوافق مع خطوات إدارة حالات حماية الطفل.

الكيفية:

- تتكون إجراءات المصالح الفضلى من الخطوات التالية: التحديد، وتقييم المصالح الفضلى، والتخطيط للحالة، والتنفيذ، والمتابعة، والمراجعة، وإغلاق/نقل الحالة.
- يشار إلى أداة التقييم الخاصة بالمفوضية المخصصة لحماية الأطفال بأداة تقييم المصالح الفضلى. وهو ما قد تسميه المنظمات الأخرى "تقييم حماية الطفل". وعلى الرغم من أن تقييم المصالح الفضلى يشتمل على بعض الضمانات الإجرائية، إلا أنه لا يتطلب رسميات تحديد المصالح الفضلى.
- يجب تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى وجميع خطوات إجراءات المصالح الفضلى من قبل الموظفين ذوي الخبرة والمهارات والمعرفة المناسبة في مجال حماية الطفل.
- تحديد المصالح الفضلى جزء من إجراءات المصالح الفضلى. يمكن بدء العملية في أي وقت، ولكنها ليست ضرورية لجميع الأطفال المعرضين للخطر الذين يحتاجون إلى إدارة الحالة.

### 3.2.1 الضمانات الإجرائية في إجراء تحديد المصالح الفضلى

تتضمن إجراءات المصالح الفضلى خطوات مترابطة محددة لضمان إمكانية التنبؤ بالاستجابة لفرادى الأطفال المعرضين للخطر وضمان اتساق تلك الاستجابة (راجع الشكل 3). في معظم الحالات، تبدأ عملية إجراءات المصالح الفضلى عندما يتم تحديد الطفل المعرض للخطر وتكون هناك حاجة إلى متابعة منهجية لمعالجة حالة الطفل، وتستمر طوال جميع خطوات إجراءات المصالح الفضلى. ويمكن بدء تحديد المصالح الفضلى في أي وقت، حسب ظروف الحالة، في مواقف محددة على النحو الموضح في الفصل 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى. وبغض النظر عما إذا تم استخدام تحديد المصالح الفضلى في حالات محددة، فإن كل حالة تتطلب المتابعة والمراجعة في الوقت المناسب. في أفضل سيناريو، يتم إغلاق الحالات عند تحقيق النتائج الموضحة في خطة الحالة والتصدي للمخاطر التي تواجه حماية الطفل.

الشكل 4: **خطوات إجراءات المصالح الفضلى**

نظرًا لكون إجراءات المصالح الفضلى عملية منهجية لإدارة حالات للأطفال اللاجئين المعرضين للخطر، فإنه يتطلب من أخصائيي الحالات أن يكون لديهم مجموعة من الأدوات من أجل (1) توثيق العملية و(2) ضمان إدارة حالة الطفل إدارة صحيحة. ويقدم الجدول الوارد أدناه نظرة عامة على الأدوات الرئيسية المتوافرة في مجلد الاستمارات في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى.

الجدول 4: **أهم الأدوات لكل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى**

| **خطوة إدارة الحالة**[33] | **الأدوات** |
|---|---|
| التحديد | استمارة التحديد؛ معايير القبول؛ استمارة الموافقة؛ معايير الأولوية |
| تقييم المصالح الفضلى | استمارات تقييم المصالح الفضلى: استمارة تقييم المصالح الفضلى المختصر؛ استمارة تقييم المصالح الفضلى الشامل |
| تخطيط الحالة | استمارة تخطيط الحالة (جزء من استمارة تقييم المصالح الفضلى)[34] |
| التنفيذ | استمارة الإحالة؛ استمارة الخدمات المقدمة [35] |
| المتابعة والمراجعة | استمارة المتابعة |
| إغلاق الحالة | استمارة الإغلاق؛ استمارة التغذية الراجعة من الأطفال. |
| تحديد المصالح الفضلى (يمكن أن تبدأ في أي خطوة) | استمارة تقرير تحديد المصالح الفضلى؛ استمارة مراجعة تحديد المصالح الفضلى |

33 لاحظ أن الخطوات الواردة في إجراءات المصالح الفضلى هي نفسها تلك الموضحة في المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات.

34 يتضمن الملحق 7 من المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل أيضًا نموذجًا للتخطيط الحالة. المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل، متوافرة على: http://www.cpcnetwork.org/wp-content/uploads/2014/08/CM_guidelines_ENG_.pdf

35 تتوافر الاستمارات المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات في مجلد الاستمارات في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى

## 3.2.2 التحديد

### تحديد الأطفال المعرضين للخطر

إن الكشف المبكر عن المخاطر هو أمر جوهري لتحقيق حماية الأطفال؛ لذا يجب إنشاء آليات تحديد هؤلاء الأطفال وإحالتهم. ويجب أن يبدأ تحديد الأطفال المعرضين للخطر في أقرب وقت ممكن بعد نزوحهم، ويجب أن يكون التحديد عملية مستمرة لا سيما في حالات التدفق الجماعي. ويجب أن تظل إجراءات التحديد سارية طوال دورة النزوح بوصفها جزء من البرامج العامة المستمرة لحماية الطفل. وقد يتعرض الأطفال لسوء المعاملة و/أو العنف و/أو الإهمال و/أو الاستغلال و/أو الانفصال و/أو التمييز في أي وقت.

ويمكن استخدام تدابير لتحديد الأطفال المعرضين للخطر الذين قد يحتاجون إلى إجراءات المصالح الفضلى في مواقف مختلفة ومن قِبل جميع الجهات الفاعلة التي تكون على اتصال مع الأطفال وأسرهم. ويشمل التحديد المبكر ضمان تلقي موظفي المفوضية (مثل المسؤولين عن الحماية والتسجيل وتحديد وضع اللجوء وإعادة التوطين) وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في الاتصال بالأطفال المعرضين للخطر تدريباً على تحديد الأطفال المعرضين للخطر والتحقق منهم والتوثيق الأولي لهم. ويشمل ذلك تحديد مخاطر الحماية بالإضافة إلى نقاط الضعف المحددة، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والأطفال المتزوجين و/أو الفتيات الحوامل، وضحايا الاتجار، وضحايا العنف وسوء المعاملة. ومن المفيد تزويد موظفي الحماية والتسجيل وأصحاب المصلحة الآخرين بالتدريب ومجموعة بسيطة من أسئلة الفرز والتي تم تكييفها مع السياق للمساعدة في تحديد ما إذا كان يجب إحالة الطفل إلى جهة فاعلة متخصصة في حماية الطفل أم لا.

في بعض الحالات، يمكن لبعض موظفي المفوضية (مثل المسؤولين عن الحماية والتسجيل وتحديد وضع اللجوء وإعادة التوطين) إجراء فرزٍ تفصيلي (على سبيل المثال: استخدام أداة تحديد المخاطر المرتفعة) أو إجراء تقييم بسيط للمصالح الفضلى فيما يتعلق بعمليات إدارة حالات اللاجئين المعنية الخاصة بهم (راجع، على سبيل المثال، دراسة الحالة من إثيوبيا أدناه). في حالات أخرى، قد يكون من الأنسب للموظفين إحالة الأطفال الذين تم تحديدهم إلى جهة التنسيق المعنية بحماية الطفل داخل وحدتهم أو إلى جهة التنسيق من أخصائيي حماية الطفل. ويجب أن يدرك الموظفون أيضًا أنه في بعض السياقات قد يَطلب الآباء أو مقدمو الرعاية من أطفالهم التسجيل عمداً بأنهم غير مصحوبين بذويهم، أو منفصلين، أو يتامى، أو معرضين للخطر، على أمل الحصول على طعام إضافي أو دعم مادي إضافي أو الاستفادة من خيارات إعادة التوطين.

وقد تشمل تدابير تحديد الأطفال المعرضين للخطر، على سبيل المثال:

- **عند الوصول إلى بلد اللجوء:** يمكن تحديد الأطفال المعرضين للخطر من قِبل موظفي الحماية في المفوضية، أو شركائها أو السلطات الوطنية أو جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل[36]، أو المتطوعين المجتمعيين المدربين، في مناطق الاستقبال أو في نقاط الفرز ونقاط ما قبل التسجيل بحسب الاقتضاء.
- **في أثناء مراقبة الحدود أو مراكز الاحتجاز:** يمكن تحديد الأطفال المعرضين للخطر من خلال جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل و/أو السلطات الوطنية في أثناء مراقبة الحدود. وقد تشارك المفوضية أيضًا في مراقبة الحدود مع السلطات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم المفوضية ووكالات أخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بمراقبة مراكز الاحتجاز. ومن المهم أن تقوم المفوضية وشركاء حماية الطفل بتدريب سلطات الحدود ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك الشرطة والجيش، على إجراءات الحالات التي تشمل الأطفال.
- **في أثناء التسجيل**[37]**:** يجب تدريب موظفي التسجيل، أو جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل أو حماية عملية التسجيل، على تحديد الأطفال المعرضين للخطر وإحالتهم. ويجب أن تشمل العمليات إجراءات عمل

36 يجب أن يمثل جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل في مختلف النقاط التي يتعامل فيها الأطفال مع مقدمي الخدمة (مثل التسجيل، وتحديد وضع اللجوء، والمراكز الصحية، وما إلى ذلك) موظفين مدربين على حماية الطفل على نحو مثالي. ومع ذلك، عندما لا يكون ذلك ممكنًا، يجب تدريب الموظفين وإسناد دور جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل لهم، مع تحمل مسئولية إجراء تقييم أولي والوقوف على ما إذا كان يجب إحالة الطفل إلى جهة فاعلة متخصصة في حماية الطفل.

37 في المبادئ التوجيهية هذه، يشير "التسجيل" إلى تسجيل المفوضية للاجئين وطالبي اللجوء. لمزيد من المعلومات عن تسجيل المفوضية، يرجى الرجوع إلى: إرشادات تسجيل المفوضية، متوافرة على: https://www.unhcr.org/registration-guidance/.

موحدة خاصة لتحديد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عند التسجيل وإحالتهم، ولتقييم المصالح الفضلى للطفل عند إضافة أفراد الأسرة من مجموعات التسجيل أو إزالتهم.

- **في أثناء عملية تحديد وضع اللجوء:** قد يتم تحديد الأطفال المعرضين للخطر والذين يحتاجون إلى خدمات حماية إضافية في أثناء تحديد وضع اللجوء الذي تجريه الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و/أو السلطات الوطنية. ويجب أن يكون موظفو الأهلية على دراية بالخدمات المتاحة ومسارات الإحالة وأن يكونوا قادرين على تقديم المشورة للأطفال و/أو الأشخاص الآخرين المشاركين في العملية وفقًا لذلك.
- **خلال التقييمات التشاركية مع الأطفال والمجتمعات:** يجب إجراء التقييمات التشاركية بحساسية، مما يضمن تحديد الأطفال المعرضين للخطر بطريقة لا تُفصح عن هويتهم وتعرضهم لخطر حدوث المزيد من الضرر.
- **في الأماكن التي يتعلم فيها الأطفال ويستفيدون من الخدمات:** يمكن لتدريب المعلمين ومقدمي الخدمات الصحية وميسري الأنشطة والمنشطين في المساحات الصديقة للأطفال والموظفين العاملين في مراكز التوزيع أن يدعموا تحديد الأطفال المعرضين للخطر في الوقت المناسب.
- **من خلال آليات حماية الطفل المجتمعية:** في معظم بيئات العمل، من المهم إشراك المجتمعات لتحديد الأطفال المعرضين للخطر. وهذا يشمل اللجان المجتمعية والمجموعات النسائية والشبابية والجمعيات الدينية أو الرياضية وغيرها من الهياكل المجتمعية. لمزيد من المعلومات، راجع موجز إصدار آليات حماية الطفل المستندة إلى المجتمعات المحلية بالمفوضية.
- **من خلال مكاتب الحماية والإحالات الذاتية:** إنشاء مكاتب حماية مخصصة مع جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل في الأماكن ذات التجمعات الكبيرة وفي أثناء التدفقات الكبيرة. ويمكن أن تساعد الحملات الإعلامية في إحاطة الأطفال وأسرهم/مجتمعاتهم علمًا بمكاتب الحماية هذه وكيفية الاتصال بجهة فاعلة متخصصة في حماية الطفل.
- **من خلال الإحالة من قِبل الحكومة الوطنية أو الدولية أو المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات:** يمكن للجهات الفاعلة غير المعنية بحماية الطفل التي تتفاعل مع الأطفال وأسرهم تحديد الأطفال المعرضين للخطر وإحالتهم (على سبيل المثال: الجهات الفاعلة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومقدمي برامج سبل العيش، والشرطة، وما إلى ذلك).

## دراسة حالة: **دراسة حالة: إثيوبيا: دمج تقييم المصالح الفضلى في عمليات تسجيل proGres**

في مدينة شاير بإثيوبيا، قامت المفوضية بتدريب موظفي التسجيل لديها للقيام بتقييم موجز للمصالح الفضلى المختصر كجزءٍ من مقابلة التسجيل للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وإدراج البيانات ذات الصلة مباشرةً في قاعدة بيانات proGres. وهكذا أدت العملية إلى حصول الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين يسجلون كل عام والبالغ عددهم 4000 على تقييم المصالح الفضلى الأولي عند اول تواصلٍ لهم مع مكتب المفوضية؛ فأصبحوا يقابلون مسؤولًا واحدًا فقط من المفوضية في مقابلة واحدة غير مجزّأة؛ ومن خلالها تُجمع بياناتهم ويتم حفظها بتنسيقات رقمية وورقية دائمة ويتم فرزها وإحالتها للحصول على دعم خاص عند الضرورة. وقد أثبتت العملية فعاليتها مع زيادة معدل فحص إجراءات المصالح الفضلى من 30% إلى 100% من مجموع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم دون الحاجة إلى موظفين إضافيين.

## الإحالة إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل

يتم تحديد الأطفال المعرضين للخطر بشكل متكرر من قِبل الموظفين غير المتخصصين في تقديم خدمات حماية الطفل وغيرها من خدمات حماية الطفل (مثل موظفي التسجيل وموظفي تحديد وضع اللجوء وموظفي إعادة التوطين ومقدمي الخدمات الصحية والعاملين الاجتماعيين المجتمعيين). ويجب على المفوضية والشركاء المعنيين بحماية الطفل تحديد وتعيين جهات اتصال الخاصة بالإحالة في مرحلة مبكرة. على نحوٍ مثالي، يجب إحالة الأطفال المعرضين للخطر مباشرةً إلى الجهة الفاعلة المعنية بحماية الطفل المسؤولة عن إجراءات المصالح الفضلى. ومع ذلك، في حالات التدفق الجماعي الكبير، على سبيل المثال، قد تتم الإحالة إلى جهة التنسيق المعنية بحماية الطفل لإجراء فحص إضافي والإحالة اللاحقة إلى الجهة الفاعلة المعنية بحماية الطفل. ستقوم الجهة الفاعلة المعنية بحماية الطفل بعد ذلك بتعيين أخصائي حالة لإدارة حالة الطفل.

## الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

يجب على أولئك الذين ينفذون إجراءات المصالح الفضلى، إما بشكل مباشر (أخصائيي الحالات ومديري الحالات) وإما بشكل غير مباشر (على سبيل المثال: مشرفو تحديد المصالح الفضلى وأعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى وموظفو إعادة التوطين ومقدمي الخدمات الآخرين الذين يسهمون في قرارات تحديد المصالح الفضلى أو خطط الحالات) الالتزام بأدق المعايير المتعلقة بالسلامة والحماية والممارسات الأخلاقية للعمل مع جميع الأطفال والأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وقد توجد قوانين وسياسات وطنية بالإضافة إلى القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال موضع الاهتمام. ويشمل الالتزام بالمعايير الأخلاقية اتباع المبادئ التوجيهية الواردة في هذه الوثيقة. يجب أن يكون لدى جميع المنظمات الشريكة التي تعمل مع الأطفال والأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية إجراءاتها الخاصة لتحديد المخاطر والقضاء عليها والاستجابة لأي استغلال جنسي أو انتهاك جنسي يرتكبه أيٌّ من الشركاء ومقدمي الخدمات الآخرين.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / محمد رحيم ميرزا

### ماذا تفعل عندما يتبين أن الطفل المعرض للخطر أحد ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين

يجب أن يؤخذ الإفصاح عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين على محمل الجد ويجب إجراء المتابعة وفقًا للإجراءات ذات الصلة في العملية. ويجب على الموظفين على الأقل: "فهم سياسة المفوضية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) وإدراك أن المفوضية وجميع وكالات الأمم المتحدة تتبنى سياسة عدم التسامح إطلاقًا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين،"[38] كما ويجب عليهم قراءة نشرة الأمين العام،[39] والتوقيع على تصريح مدونة قواعد السلوك وتلقي دورة التعلم الإلكتروني الإلزامية عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.[40]

وعندما يفصح الطفل أو والداه أو مقدمو الرعاية له عن حادثة تنطوي على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أثناء التحديد أو تقييم المصالح الفضلى اللاحق، يجب الإبلاغ عن هذا الحادث إلى جهة التنسيق المعنية وفقًا لإجراءات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المكتب المعني، ويجب اتخاذ الإجراءات لمنع حدوث المزيد من الضرر. ويجب إبلاغ الطفل ووالديه أو مقدم الرعاية له بالإجراء. ويجب أن تستند إجراءات المتابعة إلى الموافقة المستنيرة/القبول المستنير ويجب أن تكون مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأساسي بما في ذلك عندما لا يتم تقديم الموافقة/القبول.

سينصب تركيز إجراءات المصالح الفضلى للطفل على التصدي لمخاطر الحماية الناتجة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بينما سيتم التعامل مع الإجراءات المتعلقة بمرتكب الاستغلال والانتهاك الجنسيين وفقًا لإجراءات المكتب المعني الخاصة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

38 يرجى الاطلاع على سجل دليل الطوارئ الخاص بالمفوضية بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (PSEA): https://emergency.unhcr.org/entry/32428/protection-from-sexual-exploitation-and-abuse-psea

39 الأمين العام للأمم المتحدة (UNSG)، نشرة الأمين العام: احترام قوات الأمم المتحدة للقانون الإنساني الدولي، 6 أغسطس/آب 1999، ST/SGB/1999/13، متوافر على: https://www.refworld.org/docid/451bb5724.html

40 دورة التعلم الإلكتروني حول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين متاحة على منصة التعلم التابعة للمفوضية، "التعلم والتواصل": https://unhcr.csod.com/client/unhcr/default.aspx (لموظفي المفوضية)، وعلى "التأهب للكوارث": https://ready.csod.com/selfreg/register.aspx?c=guest (للشركاء).

### الوقوف على ما إذا كان الطفل يتطلب إجراءات المصالح الفضلى

لن يحتاج جميع الأطفال المعرضين للخطر إلى إجراءات المصالح الفضلى. فسوف يعيش معظم الأطفال، وحتى معظم الأطفال المعرضين للخطر، ويزدهرون من خلال الاستفادة من الخدمات الأساسية ودعم أسرهم ومجتمعاتهم. بينما قد يحتاج الأطفال الآخرون المعرضون للخطر إلى تدخل واحد أو اثنين فقط في الموعد المحدد، لكنهم لا يحتاجون إلى دعم مستمر. ويمكن التعامل مع معظم المشكلات التي يواجهها الأطفال (مثل الالتحاق بالمدارس، والحصول على الوثائق، والاستفادة من خدمات محددة، وما إلى ذلك) من خلال تدخل لمرة واحدة، من خلال توفير المعلومات للطفل والأسرة، وإنشاء روابط مع مقدم الخدمة ذي الصلة، وتعزيز أنظمة الدعم المجتمعية. قد يكون هذا هو الحال أيضًا، على سبيل المثال، بالنسبة إلى الأطفال ذوي الإعاقة الذين يتلقون رعاية جيدة من قِبل والديهم ولديهم وصول مناسب إلى الخدمات المتاحة في المجتمع. ومع ذلك، من المهم أن يتم توثيق هذه التدخلات وتحليلها من أجل تحديد المخاطر والتغيرات في بيئة الحماية الأوسع نطاقًا.

بصورة عامة، يعتبر القيام بإجراءات المصالح الفضلى ضرورياً في الحالات التالية فقط:

1. **بالنسبة إلى طفل معرض لمخاطر مرتفعة يحتاج إلى إدارة مستدامة للحالة**

يحتاج بعض الأطفال المعرضين للخطر إلى تدخلات ودعم مستمرين بمرور الوقت لمنع وقوع حوادث العنف، أو الاستغلال أو الإساءة أو الإهمال أو الاستجابة لها أو للتصدي إلى المخاطر المتداخلة المتعددة

مثل الانفصال الأسري. سيشار إلى هؤلاء الأطفال، الذين يكون إجراءات المصالح الفضلى ضروريًا لهم، باسم "الأطفال المعرضون لمخاطر مرتفعة" في المبادئ التوجيهية هذه.

2. **عندما يُطلب من المفوضية اتخاذ قرار مهم في غياب الوالدين أو مقدم الرعاية القانوني/العرفي أو رغماً عنهم**

قد يُطلب من المفوضية اتخاذ قرار مهم يؤثر على طفل بوصفه فردًا في حالة عدم وجود والد أو مقدم رعاية قانوني/عرفي، عندما يكون هناك شك بشأن علاقة الطفل مع الوالد المفترض أو مقدم الرعاية القانوني أو العرفي، أو إذا كان هذا القرار مخالفًا لرغبات الوالد أو مقدم الرعاية القانوني أو العرفي. قد تتطلب بعض هذه القرارات استخدام ضمانات إجرائية صارمة من خلال تحديد المصالح الفضلى.

يجب أن ينبني تقرير ما إذا كان الطفل المعرض للخطر يحتاج إلى إجراءات المصالح الفضلى على تقييم مواطن الضعف والمخاطر.

### مواطن الضعف والمخاطر

تحدد *المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات* مفهومي مواطن الضعف والمخاطر على النحو الآتي:

**مواطن الضعف:** العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من تعرض المجتمع أو الأفراد للصعوبات والمخاطر وتعرضهم للخطر نتيجة الخسارة والضرر، وانعدام الأمن، والمعاناة والموت.

**المخاطر:** احتمالية وقوع خطر، وحجمه وعواقبه؛ واحتمالية حدوث تهديدات خارجية وداخلية (مثل الهجمات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وأشكال اضطهاد بالأطفال) التي تحدث بالاقتران مع مواطن الضعف لدى الأفراد.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / مارك هنلي

يواجه الأطفال المخاطر في بيئة الحماية الأوسع نطاقًا والمخاطر الناتجة عن الظروف الفردية. هذه المخاطر مجتمعةً تعرض الأطفال لمخاطر مرتفعة.

إن أداة تحديد المخاطر المرتفعة[41] لدى المفوضية هي إحدى أدوات تحديد الأطفال (إضافةً إلى أشخاص أخرى ذوي احتياجات خاصة) المعرضين لمخاطر مرتفعة.

المخاطر تراكمية وكلما زاد عدد المخاطر التي يتعرض لها الطفل والأثر المحتمل، زادت الحاجة الملحة للاستجابة. ويجب مراعاة المخاطر على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وعادة ما تتم موازنة المخاطر من خلال العوامل التي تحمي الطفل. وعوامل الحماية هي الخصائص المادية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية التي تقلل من احتمالية مواجهة الطفل للصعوبات وتجعله أكثر قدرة على مواجهة المخاطر أو الأذى. وتوجد المخاطر وعوامل الحماية في جميع مستويات النموذج الاجتماعي الإيكولوجي ويجب تقييمها في جميع المناطق.

الشكل 5: **النموذج الاجتماعي الإيكولوجي**

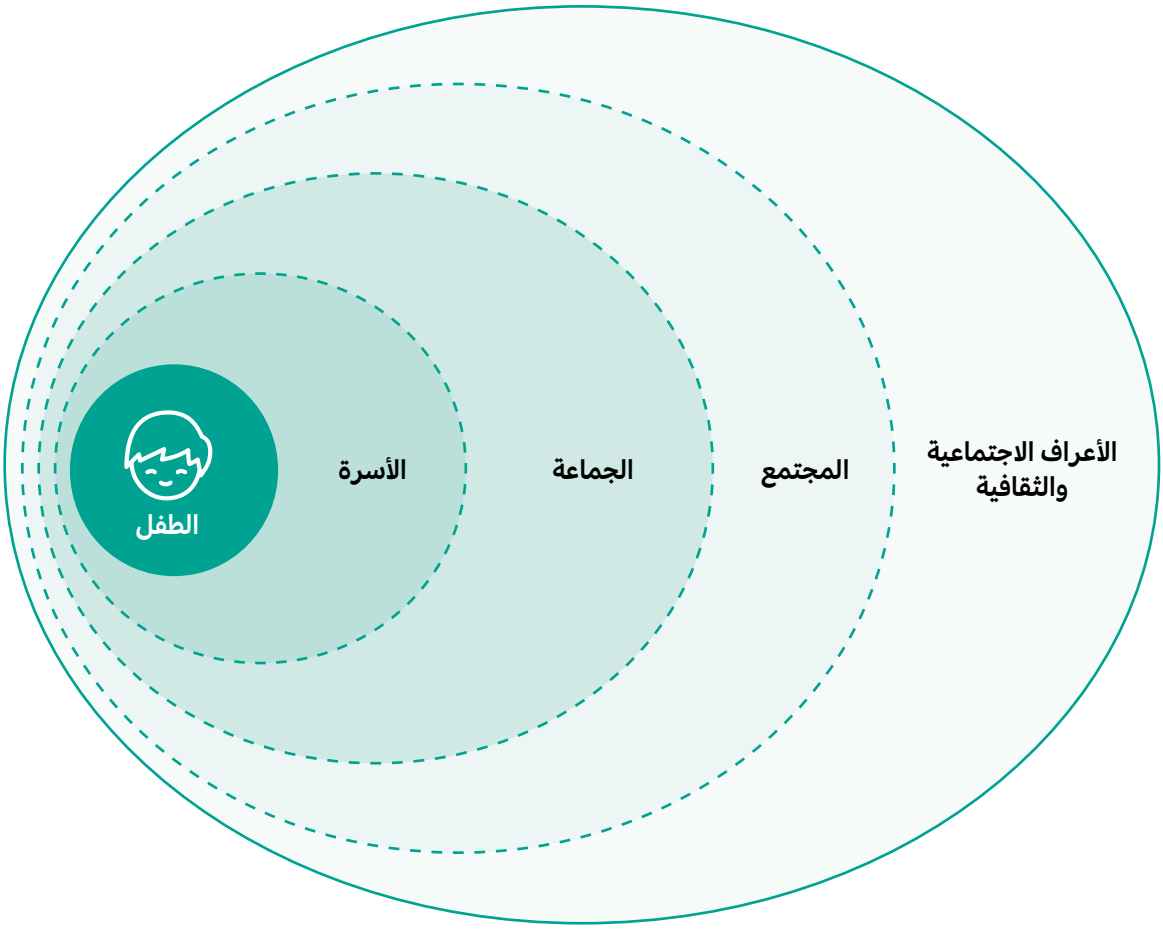


**المستويات الأربعة للنموذج الاجتماعي الإيكولوجي لحماية الطفل**

41 المفوضية، أداة تحديد المخاطر المرتفعة، حزيران/يونيو 2010، الإصدار الثاني، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/4c46c6860.html.

من أجل الوقوف على ما إذا كان الطفل معرضًا لمخاطر مرتفعة ويحتاج إلى إجراءات المصالح الفضلى، يجب مراعاة عوامل الخطر الفردية والبيئية وكذلك عوامل الحماية للطفل بوصفه فردًا. يجب أن تضع العمليات مع الشركاء مجموعة من معايير القبول[42] لاستخدامها كدليل لتحديد الأطفال الذين يحتاجون إلى إجراءات المصالح الفضلى في سياق محدد كجزء من تطوير إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى. تساعد معايير القبول هذه في النظر فيما إذا كان التدخل مطلوبًا من المفوضية وشركائها على أساس المخاطر التي تواجه حماية الطفل ومستوى الضعف لدى الطفل، وإلحاح المشكلات التي يواجهها، والمخاطر الكامنة في أوضاع الطفل، وخطر التعرض لمزيد من الضرر إذا لم يتم التصدي لها وقدرة الطفل والأسرة على التصدي لها بأنفسهم. تتوافر قائمة مرجعية نموذجية في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى.

## تطوير معايير القبول

يجب تطوير معايير القبول دائمًا وفقًا لبيئة محددة واستنادًا إلى تحليل المخاطر والقدرات. وعند تطوير معايير القبول لقسم العمليات، من المهم أن نتذكر أنه بشكل عام تميل دائمًا فئات معينة من الأطفال المعرضين للخطر، نظرًا لطبيعة المخاطر التي يواجهونها، إلى التعرض لمخاطر مرتفعة ومن ثم فإنهم يحتاجون إلى إجراءات المصالح الفضلى. واعتمادًا على البيئة، قد تشمل هذه الفئات: الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛ والأطفال المعرضين لخطر وشيك للإصابة بأذى أو انتهاك شديد، بما في ذلك ضحايا الاعتداء الجنسي؛ والأطفال الذين يرعاهم بالغون مسيؤون أو مُهمِلون أو مُستغلون؛ وضحايا الاتجار من الأطفال؛ وضحايا التعذيب من الأطفال؛ والأطفال المرتبطين بالجماعات أو القوات المسلحة والأطفال المحتجزين في مراكز الاحتجاز.

وقد يكون أطفال من غير هؤلاء معرضين أيضاً لمخاطر مرتفعة، وقد يستفيدون من إجراءات المصالح الفضلى اعتمادًا على البيئة والمخاطر الأخرى التي قد يواجهونها ومدى توافر الخدمات وعوامل الحماية الحالية. وعادةً ما يلزم إجراء تقييم أولي للمصالح الفضلى لهؤلاء الأطفال للوقوف على ما إذا كانوا بحاجة إلى إجراءات المصالح الفضلى الكاملة أو إحالة مباشرة إلى خدمات أخرى. اعتمادًا على طبيعة المخاطر، وعدد الأطفال الذين يواجهون المخاطر المختلفة وقدرة إجراءات المصالح الفضلى لدى قسم العمليات المعني، قد يشمل الأطفال الذين يحتاجون إلى أن يتم فرزهم لإجراءات المصالح الفضلى ما يلي: الأطفال المنفصلين، والأيتام الذين ليس لديهم ترتيبات رعاية دائمة؛ والأطفال المتزوجين أو الأطفال المعرضين لخطر الزواج؛ ووالدي الأطفال و/أو الأطفال الحوامل؛ والأطفال ضحايا العنف الجسدي أو العاطفي (بخلاف ما ذكر أعلاه)؛ ومقدمي الرعاية الأطفال، والعمال الأطفال؛ والأطفال المتأثرون بتجارب سلبية متعددة في مرحلة الطفولة، بما في ذلك التعرض المتكرر للعنف أو تعاطي الأسرة الكحول أو المخدرات، وما إلى ذلك. وفي حالة وجود أعداد كبيرة من الأطفال في مثل هذه المواقف، يجب على المفوضية والشركاء النظر بعناية في كيفية إكمال إجراءات المصالح الفضلى الفردية من خلال الخدمات الأخرى التي قد تمنع و/أو تستجيب بشكل أكثر فعالية لطبيعة المخاطر التي يواجهها هؤلاء الأطفال و/أو أسرهم.

هناك فئات أخرى من الأطفال المعرضين للخطر والذين يجب أن يتلقوا الخدمات أو التدخلات المناسبة والذين، بشكل عام، لا يحتاجون إلى الاستفادة من إجراءات المصالح الفضلى إلا إذا تأثروا أيضًا بأشكال أخرى من العنف والإساءة والاستغلال. على سبيل المثال: قد يشمل هؤلاء الأطفال ما يأتي: الأطفال الذين ليس لديهم وثائق مناسبة بما في ذلك تسجيل المواليد؛ والأطفال الذين يعانون من التمييز الاجتماعي؛ والأطفال ذوي الإعاقة العقلية أو الجسدية؛ والأطفال المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والأطفال الذين يعانون من أمراض خطيرة أخرى أو الإدمان، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

42 يشار أحيانًا إلى معايير القبول باسم "معايير الأهلية" من قِبل الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل العاملة خارج بيئة اللاجئين. في بيئات اللاجئين، يتم استخدام مصطلح "الأهلية" على وجه التحديد فيما يتعلق بتقييم احتياجات الحماية الدولية لطالبي اللجوء، ومن ثم يجب تجنبها عند الإشارة إلى معايير الوقوف على ما إذا كان الطفل يحتاج إلى إجراءات المصالح الفضلى. في بعض العمليات، يتم استخدام أداة الفحص للوقوف على الأطفال الذين يحتاجون إلى إجراءات المصالح الفضلى. يرجى الرجوع إلى صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى، (وهو متوافر على: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox) للاطلاع على أداة فحص نموذجية.

## تحديد الحالات ذات الأولوية

حتى عندما يتبين أن الطفل بحاجة إلى إجراءات المصالح الفضلى، يمكن أن يؤدي عدد الحالات الكبير ومحدودية الموارد إلى تحديات في توفير إجراءات المصالح الفضلى في الوقت المناسب للأطفال. ففي حين يجب أن تضطلع العمليات بإجراء تحليل لوضع الأطفال، وتوقع احتياجات حماية الطفل وتخصيص التمويل المناسب للاستجابة لجميع الأطفال الذين يتبين أنهم بحاجة إلى إجراءات المصالح الفضلى، بغض النظر عن حجم الحالات، فإن النهج العملي يستلزم تحديد معايير الحالات ذات الأولوية استنادًا إلى البيئة المحلية كجزءٍ من إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى.[43] وتدعم معايير تحديد الحالات ذات الأولوية أخصائيي الحالات في عملهم اليومي، مما يتيح لهم إمكانية الاستجابة لأولئك الأطفال الذين هم في أمس الحاجة إليها في الوقت المناسب.

وعند تطوير معايير تحديد الحالات ذات الأولوية، من الضروري إجراء تقييم أو تحليل للوضع لضمان الفهم الكافي لقضايا حماية الطفل وعوامل الخطر، فضلًا عن آليات التكيف في المجتمع. ويمكن أن توفر المراجعة المنتظمة والتحليل المتعمق لعدد الحالات أيضًا معلومات عن، على سبيل المثال، مدى وتواتر وأسباب مخاطر حماية الطفل التي يواجهها كلٌّ من الفتيات والفتيان. ويجب أن تعكس معايير تحديد الحالات ذات الأولوية أيضًا قدرة الاستجابة التشغيلية. ففي الأماكن التي يتوفر فيها عدد أقل من أخصائيي الحالات، يجب أن تكون معايير تحديد الحالات ذات الأولوية أكثر صرامة من أجل إدارة عدد الحالات بشكل أفضل وضمان إعطاء الأولوية للحالات الأكثر إلحاحًا (راجع القسم 3.4.3: التوظيف والموارد).

يجب تطبيق معايير تحديد الحالات ذات الأولوية بالعناية الواجبة: تظل كل حالة فريدة وذات سياق خاص بها ويجب الحفاظ على نهج متعدد الأبعاد تجاه حماية الأطفال. ويجب على المفوضية والشركاء أيضًا أن يضعوا في اعتبارهم أن بعض الأطفال يواجهون مخاطر حماية طفل متعددة في الوقت نفسه، مما قد يجعلهم أكثر عرضة للضعف والمخاطر.

43 تتوافر مجموعة أدوات إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox. لاحظ أن المبادئ التوجيهية التالية تشير إلى إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى. قد تشير بعض الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل إلى إجراءات العمل الموحدة هذه باعتبارها إجراءات تشغيل موحدة لحماية الطفل أو إجراءات تشغيل موحدة لإدارة حالات حماية الطفل، لا سيما عندما تدمج إجراءات العمل الموحدة كلا من جوانب الاستجابة والوقاية في برامج حماية الطفل.

### مثال على عملية تحديد الحالات ذات الأولوية

يتم تحديد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في جميع عمليات المفوضية تقريبًا. على الرغم من أن جميع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم سيتطلبون من حيث المبدأ إجراءات المصالح الفضلى لضمان توافر الرعاية البديلة، والبحث عن الأسر وجمع شملها وخدمات الحماية الإضافية في المصالح الفضلى للطفل بما في ذلك الحلول، قد تنظر العمليات في إعطاء الأولوية للأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات على الأطفال الأكبر سنًا غير المصحوبين بذويهم. وبالمثل، يمكن إعطاء الطفلة الحامل والطفل الذي يرعى والدًا مريضًا الأولوية على الطفل غير المصحوب بذويه الذي يعيش في أسرة ودودة ومقدمة للرعاية. لا يعني تحديد الحالات ذات الأولوية أن التصدي لأحد مخاطر الحماية أكثر أهمية من الآخر أو تجاهل مواجهة الطفل للخطر على حساب الخطر الذي يواجهه طفل آخر. سيتطلب جميع الأطفال في هذه الأمثلة إجراءات المصالح الفضلى، لكن مواطن الضعف والمخاطر المحددة لبعض الأطفال والقيود المفروضة على الموارد تعني أن الأطفال الذين سيواجهون مخاطر وشيكة أو أكبر أو أخطر سيتم الاهتمام بهم قبل غيرهم.

قد يلزم تحديد الحالات ذات الأولوية أيضًا في سياق تحديد المصالح الفضلى. إذ تقع مسئولية تحديد الحالات ذات الأولوية في عملية تحديد المصالح الفضلى على عاتق المشرف على تحديد المصالح الفضلى (راجع القسم 5.1.1: المشرف على تحديد المصالح الفضلى لمعرفة المزيد عن مسؤوليات المشرف على تحديد المصالح الفضلى). يجب أن يأخذ تحديد الحالات ذات الأولوية لعملية تحديد المصالح الفضلى في الاعتبار عادةً وجود مخاطر حماية وشبكة لمجموعات معينة من الأطفال الذين قد يواجهون مخاطر مرتفعة من الإساءة والتي قد تتمثل في الاتجار، أو الاستغلال الجنسي، أو العبودية أو الاسترقاق. ويجب أيضًا مراعاة وجود أي مخاوف صحية خطيرة، وعمر الطفل، وإمكانيات إيجاد حل دائم في تحديد الأولويات.

في مواقف معينة، عندما تكون فرص إعادة التوطين متاحة على وجه التحديد للأطفال غير المصحوبين بذويهم، قد يكون من الحكمة إعطاء الأولوية لأولئك الذين يقتربون من سن الرشد للحفاظ على الوصول إلى هذا الخيار والدعم المقدم عند الوصول إلى بلد إعادة التوطين. في مواقف أخرى، قد تواجه مجموعات محددة من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم مخاطر مرتفعة (على سبيل المثال: الفتيات، والأطفال في سن معينة، وأولئك الذين يعولون أسرة أو أولئك الذين يعانون من إعاقات) ومن ثم قد يكون من المناسب إعطاء الأولوية لهذه الحالات. عندما يتم تعيين منسقين لتحديد المصالح الفضلى، سيخصص لهم هذا الدور في إطار اختصاصاتهم. راجع صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى للاطلاع على استمارة اختصاصات مشرف تحديد المصالح الفضلى.

الشكل 6: **الأدوار والمسؤوليات في تحديد الحالات ذات الأولوية**

| الأدوار والمسؤوليات في تحديد الحالات ذات الأولوية | | | |
|---|---|---|---|
| | **أخصائي الحالات** | **المشرف على أخصائي الحالات** | **المشرف على تحديد المصالح الفضلى** |
| جميع حالات إجراءات المصالح الفضلى | • يعطي الأولوية للحالات ضمن عدد الحالات الخاصة به بما يتماشى مع معايير تحديد الحالات ذات الأولوية<br>• يتعامل مع الحالات ضمن الأطر الزمنية المناسبة وفقًا لمستوى الأولوية | • يتحمل مسئولية إسناد الحالات إلى أخصائيي الحالات بما يتماشى مع معايير الحالات ذات الأولوية<br>• يضمن أن يوازن أخصائيو الحالات بين الحالات ذات الأولوية الأعلى والأدنى | • لا ينطبق |
| حالات تحديد المصالح الفضلى | • ينبه المشرف بالحالات التي تستوفي معايير تحديد المصالح الفضلى | • ينبه مشرف تحديد المصالح الفضلى بالحالات العاجلة والقادمة | • يعطي الأولوية للحالات التي تتم إحالتها إلى لجنة تحديد المصالح الفضلى<br>• يعقد لجان تحديد المصالح الفضلى الطارئة إذا لزم الأمر |

## 3.2.3 تقييم المصالح الفضلى

### متى يتم إجراء تقييم المصالح الفضلى

يجب أن تستند الإجراءات والقرارات المتعلقة بالأطفال المعرضين للخطر الذين تم تحديد وجوب إجراءات المصالح الفضلى لهم إلى تقييم شامل لاحتياجات حماية الطفل. ويشار إلى تقييم المفوضية المخصص لحماية فرادى الأطفال باسم تقييم المصالح الفضلى (BIA). قد تطلق الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك السلطات الوطنية، على ذلك اسم تقييم حماية الطفل أو تقييم الرعاية الاجتماعية. يعد تقييم المصالح الفضلى أمرًا ضروريًا قبل اتخاذ أي إجراء يؤثر على طفل يواجه مخاطر مرتفعة.

يجب إجراء تقييم المصالح الفضلى بشكل منهجي في العديد من الظروف التي تحدث من اللحظة التي يتم فيها تحديد الطفل على أنه يحتاج إلى إجراءات المصالح الفضلى حتى يتم التعامل مع مواطن الضعف لدى الطفل والتصدي للمخاطر التي يواجهها و/أو الوصول إلى حل دائم. من المهم أن نتذكر أن تقييم المصالح الفضلى ليس حدثًا يُقام لمرة واحدة وأن وضع الطفل قد يتطور خلال الوقت الذي يتم فيه تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى. وإن تقييم المصالح الفضلى ما هو إلا عنصرٌ واحد فقط من إجراءات المصالح الفضلى متعدد الخطوات ويجب أن يتبعه وضع خطة حالة وتنفيذ خطة الحالة هذه وإجراء المتابعة والمراجعة وأخيرًا إغلاق الحالة. يجب أن يستمر أخصائيو الحالات في مراقبة حالة حماية الطفل وتقييمها، والتوثيق والتحديث لاستمارة تقييم المصالح الفضلى وخطة حالة الطفل وفقًا للمعلومات الإضافية أو الجديدة المكتسبة خلال كل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى.

وينتج عن تقييم المصالح الفضلى تقديرٌ مفصّل لحالة حماية الطفل، بالإضافة إلى نقاط القوة لديه والقدرات الخاصة به وبأسرته، وخطة حالة أو مجموعة من التوصيات بشأن تدخلات الحماية والرعاية المناسبة. ومع ذلك، يمكن أن يخلص التقييم أيضًا إلى توصية بالقيام بإجراء تحديد المصالح الفضلى. وحتى إذا كانت هناك حاجة إلى تحديد المصالح الفضلى بشكل كامل ولكن هذا الإجراء معلّق، على سبيل المثال، لإتاحة الوقت للبحث عن الأسرة، يمكن أن يكون تقييم المصالح الفضلى هو الخطوة الأولى.

## إجراء تقييم المصالح الفضلى

يجب إجراء تقييم المصالح الفضلى في أقرب وقت ممكن بعد تحديد طفل يتعرض لمخاطر مرتفعة ووُجد أنه يحتاج إلى إجراءات المصالح الفضلى. بالنسبة إلى الطفل المعرض لخطر وشيك الحدوث، يجب إجراء التقييم على الفور، جنبًا إلى جنب مع القيام بإجراءات لضمان سلامة الطفل. وعلى الرغم من أن تقييم المصالح الفضلى لا يتطلب أي إجراء رسمي معين، إلا أنه يجب أن يتم إكمال العملية من قبل الموظفين المدربين تدريبًا ذي صلة ومن ذوي الكفاءات ذات الصلة. يجب توثيق تقييم حالة الطفل والتوصيات المستمدة من التقييم من أجل تسهيل مراقبة الطفل ومتابعته. ليست هناك حاجة لاستخدام نموذج أو استمارة معيارية لتقييم المصالح الفضلى بشرط أن تكون العناصر الأساسية موثقة - على الرغم من توافر استمارات تقييم المصالح الفضلى في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى.

يتضمن تقييم المصالح الفضلى مقابلات مع الطفل ووالديه أو مقدمي الرعاية القانونيين وفي معظم الحالات يتضمن أيضا الزيارات المنزلية.[44] يجب أن يشجع التقييم مشاركة الطفل في العملية ويدعمها. وهذا يشمل إحاطة الطفل علمًا بالعملية والخيارات، ومنح الطفل الوقت والمساحة اللازمين لتكوين رأيه ومن ثم مشاركته، بما في ذلك رأيه حول كيفية التصدي للمخاطر، وتوثيق آراء الطفل وأخذها في الاعتبار. لاحظ أن تقييمات المصالح الفضلى يمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة اعتمادًا على أهمية القرار الذي يتم اتخاذه و/أو مدى تعقيد وضع الطفل. على سبيل المثال، يمكن إجراء تقييم موجز أولي للمصالح الفضلى للوقوف على ما إذا كان الطفل يستوفي معايير القبول الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، أو لاتخاذ قرار عاجل بشأن أحد جوانب وضع الطفل قبل إجراء تقييم كامل. من ناحية أخرى، يمكن إجراء تقييم أكثر شمولًا للمصالح الفضلى للحالات المعقدة وذلك من أجل وضع خطة عمل شاملة. يجب تنفيذ تقييم المصالح الفضلى ووضع خطة حالة لجميع الأطفال المعرضين للخطر الذين يحتاجون إلى إجراءات المصالح الفضلى. في بعض الحالات، سيكفي تقييم المصالح الفضلى الأولي مع الإحالة إلى الخدمات و/أو التوجيه من قبل المرشدين المجتمعيين في حال وجودهم، بينما في حالات أخرى، ستكون هناك حاجة إلى عملية إدارة حالة كاملة بناءً على مستوى المخاطر.

يجب تنفيذ تقييم المصالح الفضلى لجميع الأطفال المعرضين للخطر الذين يحتاجون إجراءات المصالح الفضلى، ولا سيما من أجل القرارات التالية:

- تطوير خطط عمل أولية للأطفال المعرضين للخطر
- بدء البحث عن الأسر للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم
- توفير الرعاية المؤقتة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم*

44 راجع الملاحظات التوجيهية المختلفة حول إجراء المقابلات، المتوافرة في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى، التي يمكن الوصول إليها على: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox

- بدء جمع شمل الأسر للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم*
- تنفيذ الحلول الدائمة للأطفال المنفصلين*
- إعادة توطين طفل ممن يعيشون مع أحد والديهم فقط*

** لاحظ أن بعض الحالات قد تتطلب تحديد المصالح الفضلى (راجع الفصل 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى).*

بينما يتبع تقييم المصالح الفضلى بشكل عام تحديد الطفل المعرض للخطر الذي يحتاج إلى إجراءات المصالح الفضلى، يمكن البدء في تحديد المصالح الفضلى في هذه المرحلة بدلًا من إجراء تقييم المصالح الفضلى، إذا كانت الظروف الخاصة بالطفل تتطلب تحديد المصالح الفضلى على النحو الموضح في الجدول 8: استخدام عناصر مختلفة لإجراءات المصالح الفضلى لأطفال مختلفين وعلى النحو الوارد في الفصل 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى.

لضمان التقييم المنهجي لحالة الطفل، يتضمن صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى استمارة موجزة لتقييم للمصالح الفضلى واستمارة شاملة لتقييم للمصالح الفضلى. ويمكن تكييف هاتين الاستمارتين وفقًا للسياق التشغيلي: فقد يتم تضمين مجالات أو أسئلة إضافية أو يمكن توسيع نطاق الأسئلة الحالية. إن استمارة تقييم المصالح الفضلى هي استمارة التقييم الموصى بها في بيئات اللاجئين. ومع ذلك، في العمليات التي تقوم فيها جهات فاعلة متعددة بتقديم خدمات إدارة الحالات مسبقاً، قد يقرر هيكل تنسيق حماية الطفل المشترك بين الوكالات أنسب استمارة للتقييم، شريطة أن تكون العناصر الأساسية لاستمارة تقييم المصالح الفضلى (بما في ذلك الأسئلة المحددة المتعلقة بإدارة حالات اللاجئين) مُدرجة. وليس من الضروري إكمال استمارتين منفصلتين للتقييم إذا تم الاتفاق على استمارة تقييم مفصلة تفي بمعايير تقييم المصالح الفضلى من قِبل هيكل تنسيق حماية الطفل المشترك بين الوكالات. إن المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال التقييم هي الأهم، وليست الاستمارة نفسها.

يمكن استخدام الاستمارة الموجزة لتقييم المصالح الفضلى أو استمارة تقييم أولي مشابهة متفق عليها بين الوكالات في حالات التدفق الجماعي الكبير، أو في حالة الحالات العاجلة لحماية الطفل، أو الحالات التي تكون منخفضة المخاطر، ولكنها تتطلب تدخلًا منهجيًا لإجراءات المصالح الفضلى. ومع ذلك، بالنسبة إلى الحالات المعقدة، سيتعين إجراء تقييم شامل لاحقًا من أجل ضمان تقييم مخاطر الحماية بدقة ووضع الإجراءات المناسبة.

يمكن أن تكون مقابلات تقييم المصالح الفضلى مرهقة للأطفال. ولذا يجب الحد من طول مدة المقابلات وعددها قدر الإمكان، ولا سيما عندما لا تتوافر إلى خيارات محدودة لدعم الطفل. راجع الإرشادات الفنية حول الإجراءات الملائمة للطفل الخاصة بالمفوضية[45] للاطلاع على مزيد من الإرشادات حول إجراءات المصالح الفضلى الملائمة للطفل.

## 3.2.4 خطة الحالة

بمجرد القيام بتقييم المصالح الفضلى يجب تحليل نتائج التقييم قبل اختيار مجموعة من الخيارات والإجراءات الأكثر ملاءمة لدعم الطفل. يجب أن يراعي التحليل آراء الطفل والبيئة الآمنة والأسرة، والعلاقات الوثيقة للطفل، واحتياجاته المتعلقة بالتنمية والهوية. ويجب أن يراعي أيضًا نقاط القوة والقدرات لدى الطفل وقدرات مقدمي الرعاية للطفل والمجتمعات. وتتوافر معلومات أكثر عن ذلك في القسم 2.4: تحليل العوامل الأربعة.

يجب أن يكون وضع خطة الحالة أمراً تشاورياً وأن يُشرِك الطفل ووالديه أو مقدم الرعاية القانوني، حسب الاقتضاء. بناءً على تقييم الحالة وتحليلها، ستحدد خطة الحالة التدخلات المخصصة، مثل: الإيداع في الرعاية المؤقتة والبحث عن الأسر وجمع شملها (في الحالة الخاصة بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم)، والوساطة الأسرية، وحماية الطفل من حدوث المزيد الضرر، وتعزيز البيئة الوقائية للطفل داخل منزل الطفل ومجتمعه، والإجراءات التي يجب أن يتخذها الطفل ومقدمو الرعاية بأنفسهم، والدعم، والإحالة إلى الخدمات المناسبة.

يجب أن تتضمن خطة الحالة **أهدافًا واضحة بأطر زمنية لكل إجراء ضمن خطة الرعاية** - على سبيل المثال: يكون

45 التوجيهات التقنية للمفوضية بشأن: الإجراءات الملائمة للطفل، تتوافر في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى، التي يمكن الوصول إليها على الرابط التالي: http://www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/guidance.html

الطفل في مجموعات رعاية أسرية آمنة في غضون شهر ويمكنه العودة إلى المدرسة في غضون ثلاثة أشهر. ويجب أن تُحدد الجهة الفاعلة أو المنظمة المسؤولة عن تنفيذ كل إجراء، ودور الأسرة والطفل في الخطة، وخدمات الإحالة التي يحتاجها الطفل (ومقدم الرعاية الخاص به)، والجداول الزمنية للتنفيذ. ويجب أن تشير خطة الحالة إلى وقت مراجعة التقدم والجهة المنوط بها مراجعته.

قد يتم استخدام استمارة خطة حالة منفصلة، أو يمكن دمجها كأحد أقسام استمارة تقييم المصالح الفضلى. ويمكن أيضًا استخدام المنهجيات التشاركية للتطوير والاتفاق على مجموعة من الإجراءات والمتابعات مع الطفل والأسرة لتلبية احتياجات حماية الطفل. وعند القيام بتحديد المصالح الفضلى، يجب تضمين خطة الحالة أو مُدخلات خطة الحالة في استمارة تحديد المصالح الفضلى في القسم الذي عنوانه: "إجراءات المتابعة المطلوبة".

تعتمد الخيارات المتاحة لخطط الحالة على المشاركة والتوافر لمجموعة من مقدمي الخدمات، والدعم المجتمعي، وموارد الطفل وأسرته. ويجب أن تتم الإحالات وفقًا لمسار الإحالات المحدد في إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى (راجع القسم 3.4.2: تطوير إجراءات عمل موحدة لإجراءات المصالح الفضلى). ويجب بذل كل جهد لتحديد الحلول أو الاستجابات داخل النظام الوطني لحماية الطفل وكذلك الموارد وشبكات الدعم الخاصة بالأطفال والأسر. ومع ذلك، عندما لا يكون النظام قويًا بما فيه الكفاية أو عند افتقار الجهات الفاعلة أو المجتمعات الوطنية إلى الإرادة لتقديم الاستجابات المناسبة، يجب بذل الجهود لإشراك الجهات الفاعلة الأخرى لتقديم الخدمات الضرورية. عندما يتم تنفيذ خدمات إحالة محددة من قِبل المنظمات غير الحكومية الشريكة، يجب أن تظل المفوضية على اطلاع بالتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المحددة المنصوص عليها في خطة الحالة والإجراءات التي يجري تنفيذها.

ويؤدي المجتمع ومقدمو الرعاية للأطفال دورًا أساسيًا في تطوير استجابات الحماية للأطفال وتنفيذها وضمان توفير بيئة واقية تعزز سلامة الأطفال ورفاهيتهم ونموهم. لذلك من الضروري أن يستشير أخصائيو الحالات مقدمي الرعاية وأفراد المجتمع المحلي بشأن الخيارات المتاحة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال وتوجيههم ودعمهم في أداء دورهم في توفير الرعاية والحماية. ومع ذلك، من المهم أيضًا الحفاظ على السرية فيما يتعلق بحالات الأطفال الأفراد. ويجب أن تستند أي مشاركة لأفراد المجتمع أو مقدمي الخدمات في الاستجابات للحالات الفردية إلى موافقة/قبول الطفل ومراعاة سلامة الطفل ومصالحه الفضلى.

كما يجب أن تستند خطة الحالة إلى قدرات الطفل الخاصة وأن تسلط الضوء على دور الطفل ومقدمي الرعاية لهم في حمايتهم. ويجب تشجيع الأطفال على اقتراح الإجراءات والتدخلات التي يعتقدون أنها ستعالج مخاطر الحماية التي يواجهونها، وما يمكن أن يفعلوه هم أنفسهم وأقرانهم ومقدمو الرعاية لهم والمجتمع المحلي. على سبيل المثال: يمكن أن تتضمن خطة الحالة الإجراءات التي يمكن للطفل اتخاذها، مثل: الحفاظ على الاتصالات الاجتماعية مع أصدقائه، والإسهام في الأعمال المنزلية الأسرية، والمشاركة بنشاط في الأنشطة النفسية الاجتماعية أو التعليمية أو إبلاغ أخصائي الحالات عند حدوث تغييرات في وضعه. سيساعد هذا في تعزيز مرونة الطفل وتعزيز شعوره بالسيطرة على وضعه. ومع ذلك، يجب الحرص على عدم إثقال كاهل الطفل بعبء المسؤوليات، حيث سيقوض ذلك من استجابته الشاملة لوضع الحماية الخاص به.

## 3.2.5 تنفيذ خطة الحالة

بمجرد وضع خطة الحالة، يمكن البدء في تنفيذها. ويشير تنفيذ خطة الحالة إلى تفعيل الإجراءات الفردية الواردة في خطة الحالة. بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، يُطلق على ذلك أحيانًا خطة الرعاية.

قد يستلزم تنفيذ خطة الحالة قيام الجهة الفاعلة المعنية بحماية الطفل بتقديم الخدمات بشكل مباشر، والحث على العمل المجتمعي وتعزيزه وإحالة الطفل و/أو أسرته إلى أنواع أخرى من الخدمات التي قد لا تكون جزءًا من البرامج التي تنفذها الجهة الفاعلة المعنية بحماية الطفل - مثل توفير رعاية بديلة مناسبة، وتوفير التمثيل القانوني، والتسجيل في برامج الدعم النفسي الاجتماعي، وتقديم المساعدة النقدية والمواد غير الغذائية أو القيام بإصلاح مأوى الطفل. في بعض الحالات، يجب أن يكون تقييم خطة الحالة وتخطيطها وتنفيذها عملية تكرارية - على سبيل المثال: عندما يتم تحديد حاجة فورية، مثل الحاجة إلى مأوى، يجب اتخاذ إجراءات لتلبية هذه الحاجة مع استمرار

التخطيط الشامل والتقييم بالتوازي مع تلبية هذه الحاجة. وعلى هذا النحو، يجب أن يبدأ تنفيذ عناصر خطة الحالة بمجرد تحديد حاجة وإجراء عاجلين.

عند تنفيذ خطة الحالة، يجب أن يتمثل دور أخصائي الحالة أولًا وقبل كل شيء في دعم الطفل والأسرة وتمكينهما. على هذا النحو، بالطريقة التي يجري تنفيذ الخطة بها، يساعد أخصائي الحالة الطفل والأسرة ليصبحوا من العوامل الفعالة في تنفيذ الخطة. ويمكن أن يشمل ذلك توفير المعلومات، والتأكد من أنهم شركاء في صنع القرار بشأن كيفية تنفيذ الخطة وتعديلها ومن أن لديهم دورًا فعالًا في تنفيذ الخطة، بما في ذلك تحديد الإجراءات الرئيسية التي يتحملون مسؤوليتها عند الاقتضاء. ويجب أن تشكل مساعدة الأطفال والأسر على تحديد أوجه دعم مهاراتهم وتعزيزها وبنائها جزءًا مهمًا من تنفيذ الخطة وجزءًا من الخدمات المباشرة التي يقدمها أخصائي الحالة. وعند إشراك المجتمع المحلي للتخفيف من وطأة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والتصدي لها، يجب أن يراعي أخصائيو الحالات ممارسات المجتمع ونُهُج دعم الأفراد في أوقات الحاجة، وتشجيع دورهم الإيجابي في هذا الصدد ودعمه. يجب ألا تشجع خطة الرعاية، عن قصد أو من دون قصد، الممارسات الضارة التي يمكن أن تعرض الأطفال لخطر التعرض للمزيد من الأذى. وقد يشمل الدعم المجتمعي، من بين أمور أخرى، مرافقة طفل معرض للخطر إلى المدرسة والخدمات الأخرى، وتقديم الدعم للأطفال ومقدمي الرعاية لديهم لإشراكهم في الأنشطة المجتمعية، وتوفير المعلومات والإرشادات للأطفال والأسر، وتحديد الرعاية البديلة وتسهيلها ومراقبتها، والبحث عن الأسر، والقيام بدوريات مجتمعية.

وعندما يتم القيام بإحالات للحصول على خدمات تقدمها وحدة مختلفة داخل منظمة حماية الطفل أو عند الإحالة إلى منظمة مختلفة، يجب على أخصائي الحالة ضمان ألا يتم مشاركة أي معلومات إلا المعلومات المطلوبة تحديدًا لتقديم مثل هذه الخدمات مع المنظمة المعنية. ويجب على المنظمات التي تتلقى الإحالة من أخصائي الحالة ألا تسعى للحصول على مزيد من المعلومات حول الحالة من أخصائي الحالة أو الطفل، باستثناء ما هو ملائم ومطلوب لتقديم مثل هذه الخدمات في المصالح الفضلى للطفل.

يجب أن تستجيب كل جهة فاعلة مسؤولة عن إجراء ما في الوقت المناسب وبالعناية والحساسية المناسبتين لاحتياجات الطفل. على سبيل المثال، يجب أن تعمل الجهة الفاعلة المسؤولة عن الدعم النفسي والاجتماعي مع الطفل لضمان مشاركته في الجلسات وتتبع عملية الطفل. وبالمثل، إذا كانت خطة الحالة تشير إلى توفير مأوى، يجب على الجهة الفاعلة المسؤولة عن المأوى التأكد من أن المأوى المقدم للطفل آمن. وتحتاج هذه المرحلة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى أيضًا إلى تضمين الطفل أو والديهم أو مقدمي الرعاية والمجتمع المحلي للطفل وجميع الجهات الفاعلة في خطة الحالة. ويتمثل دور أخصائي الحالة في تنسيق الخدمات والتأكد من أن الطفل يتلقى الخدمات الموضحة في خطة الحالة وأن يكون الرابط بين المنظمات التي تقدم الخدمات والطفل.

في الممارسة العملية، تتطلب إجراءات المصالح الفضلى التنسيق أو العمل والتعاون مع العديد من الأطراف المختلفة. ويتحمل أخصائي الحالات مسئولية ضمان حصول الطفل على هذه الخدمات في الوقت المناسب، وضمان تلبية كل إجراء في خطة الحالة لهدفه. وهذا يعني الحفاظ على الاتصال المنتظم مع الطفل ومقدمي الرعاية والمجتمع المحلي ومقدمي الخدمات، والتأكد من أن الدعم المقدم للطفل يتم بشكل منهجي وفي الوقت المناسب.

بالنسبة إلى بعض حالات الأطفال الخاصة، قد يعني ذلك جمع الأطراف المعنية في مكان واحد لضمان التخطيط للإجراءات وتنفيذها. وهناك أنواع مختلفة من اجتماعات الحالات، بما في ذلك اجتماعات التخطيط للحالات أو مراجعتها، ومؤتمرات الحالات، ولجان تحديد المصالح الفضلى (بالنسبة إلى لجان إجراءات المصالح الفضلى، راجع الفصل 5). ملاحظة: للحصول على معلومات حول منتديات التنسيق المشتركة بين الوكالات لإجراءات المصالح الفضلى، راجع القسم 3.4.1: التنسيق مع الشركاء.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /دومينيك نهر

### اجتماع تخطيط الحالة أو مراجعة خطتها

هو عبارة عن اجتماع مشترك بين الوكالات يضم أخصائي الحالات، وعند الاقتضاء، الطفل ووالديه أو مقدمي الرعاية له. وفي الحالات المعقدة، قد يشارك أيضًا مشرف أخصائي الحالة. وتعتبر اجتماعات التخطيط للحالات ضرورية لتسهيل مشاركة الطفل (ووالديه) بشكل هادف في عملية إدارة الحالات.

### مؤتمرات الحالات

يتم تنظيم هذه الاجتماعات الرسمية متعددة القطاعات أو المشتركة بين الوكالات للحالات المعقدة للغاية. والغرض من مؤتمر الحالة هو استكشاف خيارات الخدمة متعددة القطاعات أو المشتركة بين الوكالات، واتخاذ قرارات رسمية ضمن المصالح الفضلى للطفل. يجب توثيق مؤتمرات الحالات في تقرير أو محضر يتم إرفاقه بملف حالة الطفل. وقد توجه دعوة للطفل والأسرة للمشاركة في بعض مؤتمرات الحالات، حسب الحاجة.

### لجان تحديد المصالح الفضلى

تُحلِّل لجان تحديد المصالح الفضلى الحالات الفردية من أجل تقييم الخيارات المتاحة والوقوف على ما هو ضمن المصالح الفضلى للطفل، بناءً على تقييم أخصائي الحالات وتوصياته، كما يتم مراجعتها من قِبل مشرف تحديد المصالح الفضلى (أو مسؤول مراجعة تحديد المصالح الفضلى، حيثما يتوفر هذا الدور). لمزيد من المعلومات عن لجان تحديد المصالح الفضلى، راجع الفصل 5.2.1.

الجدول 7: **أنواع اجتماعات الحالات**

| | أنواع اجتماعات الحالات[46] | | |
|---|---|---|---|
| | **اجتماع تخطيط الحالة أو مراجعة خطتها** | **مؤتمرات الحالات** | **لجان تحديد المصالح الفضلى** |
| **الغرض** | وضع خطة للحالة أو مراجعة الخطة التي تم وضعها سابقاً | اتخاذ القرارات الرسمية<br>وضع خطة الحالة أو مراجعتها | اتخاذ القرارات الرسمية مع ضمانات إجرائية صارمة |
| **أي حالات** | جميع الحالات | الحالات المعقدة التي يكون فيها التدخل مشتركًا بين الوكالات أو متعدد التخصصات أو متعدد القطاعات | الحالات التي تحتاج إلى تحديد المصالح الفضلى (راجع الفصل 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى) |
| **متى** | يمكن عقدها كجزء من مرحلة التخطيط للحالة أو في مرحلة مراجعة الحالة | يمكن عقدها بعد مرحلة التقييم كجزء من تخطيط الحالة، أو في أثناء تنفيذ خطة الحالة أو مراجعتها | يمكن عقدها بعد مرحلة التقييم كجزء من مرحلة التقييم؛ بشكل مثالي بعد مرحلة التخطيط للحالة |
| **مشاركة الطفل أو الأسرة؟** | نعم؛ يشاركون شخصياً في الحالة المثالية. أما إذا لم يكن ذلك ممكنًا، فيمكن طلب آراء الطفل والوالدين عبر الهاتف (من المهم عدم مناقشة المعلومات الحساسة المتعلقة بالحالة عبر الهاتف). | لا | لا |
| **مشاركة جهات فاعلة أخرى؟** | إذا لزم الأمر وكان مناسبًا | نعم | لا يشارك إلا أعضاء اللجنة المدربون. ويمكن توجيه دعوة إلى أخصائيي الحالات والخبراء إذا لزم الأمر لمناقشة حالات محددة. |

## 3.2.6 المتابعة والمراجعة

يجب مراقبة تنفيذ خطة الحالة ومتابعتها لضمان تحقيق الأغراض أو الأهداف المحددة في خطة العمل، وتنفيذ الإجراءات، وتلقي الطفل وأسرته الدعم والخدمات الموضحة في خطة الحالة الخاصة بهم، والتحقق من مدى مشاركة الطفل والقائمين على رعايتهم في عملية التنفيذ. تشمل المتابعة أيضًا مراقبة الوضع الفردي للطفل والتأكد من سلامته، على سبيل المثال: من خلال الزيارات المنزلية أو المناقشات مع معلم الطفل أو الأشخاص المعنيين الآخرين (إذا كانوا جزءًا من خطة الحالة ومطلعين على معلومات الحماية الخاصة بالطفل). وتدعم مراجعة خطة الحالة أخصائيي الحالات في قياس التقدم وتكييف التدخل مع الظروف المتغيرة. وعند تحديد تغييرات كبيرة في الظروف، يجب تحديث تقييم المصالح الفضلى وخطة الحالة. في معظم الحالات، يلزم تعديل الخطة أو تنقيحها في أثناء المراقبة أو المتابعة - إما بسبب ظهور معلومات جديدة وإما بسبب تطور الموقف - ويجب تسجيل ذلك إما في ملاحظات المتابعة وإما في خطة محدثة إذا كانت التغييرات المطلوبة كبيرة.

46 مقتبس من المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لحماية الطفل وإدارة الحالات، ص 66-65
http://www.cpcnetwork.org/wp-content/uploads/2014/08/CM_guidelines_ENG_.pdf

يجب مراقبة تنفيذ خطة الحالة في الوقت المناسب، ويجب أن توافق الجهة الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ كل إجراء في خطة الحالة على مشاركة المعلومات بطريقة آمنة ووفقًا للتواتر الموضح في خطة الحالة (و/أو تحديد المصالح الفضلى، إن أمكن). يجب كتابة هذا الالتزام في إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى من أجل إعطائه الأهمية اللازمة (راجع القسم 3.4.2: تطوير إجراءات عمل موحدة لإجراءات المصالح الفضلى).

من المهم إشراك الطفل وأسرته في المتابعة والمراجعة. حيث يمكن أن تؤثر المشاركة الهادفة للطفل في الحلول الخاصة به من خلال التركيز على نقاط القوة والموارد لدى والديهم أو مقدمي الرعاية أو الأسرة بشكل إيجابي على شعور الطفل بالقيمة الذاتية والقدرة على الصمود والنمو. ويجب إشراك الأطفال في تحديد تواتر زيارات المتابعة ومكانها ويجب على أخصائيي الحالات التحقق بانتظام مع الطفل من الجداول الزمنية ومدى ملاءمة الإجراءات التي يتم اتخاذها. ويجب على أخصائيي الحالات دعم الطفل ومقدمي الرعاية لهم في تنفيذ الإجراءات الموكلة إليهم على النحو المحدد في خطة الحالة؛ وجنبًا إلى جنب مع الطفل، يجب على مقدمي الرعاية والمجتمع تحديد أي عوائق قد يواجهونها أمام دورهم النشط في التصدي لمخاطر الحماية. في بعض الحالات منخفضة المخاطر، يمكن تزويد مقدمي الرعاية أو الأطفال الكبار الذين لا يحتاجون إلى مراقبة منتظمة بمعلومات الاتصال حتى يتمكن الطفل من أخذ زمام المبادرة للإبلاغ عن حالته الخاصة في غضون إطار زمني متفق عليه. من المهم تحديد هذا الخيار في أثناء التخطيط للحالة أو عندما يتعلق الأمر بقرارات مهمة (مثل القرارات القضائية المتعلقة بالحضانة أو اللجوء أو قرارات إعادة التوطين) عند إحاطة الطفل أو مقدم الرعاية علمًا بنتيجة القرار المتعلق بحالته.

## 3.2.7 إغلاق الحالات ونقلها

يجب أن تكون إجراءات إغلاق الحالات جزءًا من عملية إجراءات المصالح الفضلى وأن يتم تحديدها في إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى. ويجب أن يُعتمد قرار إغلاق الحالة من قِبل مدير أخصائي الحالة أو، في سياق حالات تحديد المصالح الفضلى، مشرف تحديد المصالح الفضلى. ويجب أن تكون معايير إغلاق الحالات محددة السياق. يمكن استخدام المعايير الآتية لإغلاق الحالات بوصفها دليلًا ويمكن تكييفها مع الأوضاع المحددة:

- تم تنفيذ الإحالات وتدخلات الحماية الضرورية وتوثيقها، ولم يعد الطفل عرضة للخطر. قد يشمل ذلك جمع شمل الأسرة بنجاح ومراقبة المتابعة أو إذا لم يعد الطفل عرضة لخطر العنف أو الإساءة أو الاستغلال.
- تم تنفيذ الإحالات وتدخلات الحماية الضرورية وتوثيقها، ولا يوجد أي إجراء آخر ضروري أو ممكن. يوافق الطفل ومقدم الرعاية على الإغلاق.
- يعرب كل من الطفل ومقدم الرعاية عن رغبتهما في إنهاء المراقبة والمتابعة ويتم تقييم ذلك باعتباره ضمن مصالح الطفل الفضلى.
- بلغ الشاب 18 عامًا وتم تسليم الحالة إلى السلطات أو الشركاء المختصين الآخرين، أو لا يلزم اتخاذ أي إجراء آخر أو لا يوجد إجراء آخر ممكن (راجع القسم 3.6: الشباب وإجراءات المصالح الفضلى)؛
- انتقل الطفل والأسرة (الحاضنة) إلى مكان آخر؛ لاحظ أنه في ظل هذه الظروف، قد يلزم نقل الحالة إلى المفوضية أو شركاء آخرين في المكان الجديد، إن أمكن (راجع أدناه).
- مكان وجود الطفل غير معروف واستنفدت محاولات تحديد مكان الطفل. قد يشمل ذلك التتبع المجتمعي والمتابعة المباشرة والزيارات المنزلية.
- هناك أدلة كافية للاعتقاد بأن الطفل قد تم تحديده بشكل غير صحيح بأنه معرضٌ للخطر.
- وفاة الطفل

يجب إبلاغ الطفل ووالديه أو مقدم الرعاية بشأن إغلاق الحالة. في بعض الحالات، يمكن إعادة فتح الحالات المغلقة للمراجعة. عند الحاجة إلى إعادة فتح تحديد المصالح الفضلى، يتم تطبيق الإجراءات الموضحة في القسم 5.5: إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى.

في مواقف معينة، مثل إذا انتقل الطفل إلى مكان آخر أو كان هناك تغيير في الوكالة الرائدة المسؤولة عن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، لا يتم إغلاق الحالات، ولكن يتم نقل المسئولية عن إدارة الحالة إلى منظمة أخرى أو إلى أخصائي حالات آخر في مكان مختلف. ويجب طلب موافقة أو قبول الطفل ووالده أو مقدم الرعاية على نقل الحالة إلى منظمة أخرى وأخذها في الاعتبار وتحقيق التوازن بينها وبين مصالح الطفل الفضلى. لاحظ أنه إذا رفض الطفل الأسرة في البداية منح الموافقة أو القبول، يجب على أخصائي الحالة تقديم المشورة لهم وشرح الحاجة إلى أو الفائدة من الدعم المستمر. ويجب توخي الحذر بشكل خاص عند النظر في عمليات النقل إلى المنظمات الكائنة في بلد المنشأ. علاوة على ذلك، يجب أن تتبع عمليات نقل الحالات خطوات محددة بوضوح لضمان اكتمال تسليم ملف الحالة والمعلومات ذات الصلة واستمرار تنفيذ خطة الحالة (يرجى الاطلاع على الجداول الخاصة بعناصر البيانات النموذجية لتتم مشاركتها مع المفوضية لمزيد من التوجيه). ويجب تحديد هذه الخطوات في إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى ذات الصلة والخاصة بالسياق. (راجع القسم 3.4.2: تطوير إجراءات عمل موحدة لإجراءات المصالح الفضلى).

## 3.2.8 الاستجابة للأطفال في المواقف المختلفة من خلال إجراءات المصالح الفضلى

على النحو الموضح أعلاه، في معظم الحالات، سيحتاج الأطفال في إجراءات المصالح الفضلى إلى تقييم المصالح الفضلى في نقاط مختلفة في إدارة حالاتهم من أجل ضمان أن تكون الإجراءات المتخذة ضمن مصالحهم الفضلى. على سبيل المثال: قد يخضع الطفل المنفصل إلى تقييم أولي للمصالح الفضلى يأخذ في الاعتبار البحث عن الأسرة بالإضافة إلى ترتيبات الرعاية الحالية وتقييم لاحق للمصالح الفضلى لتقييم جمع شمل الأسرة بمجرد العثور على والديهم. ومن أجل ضمان تطبيق المعايير الإجرائية المناسبة وفقًا لأهمية القرارات التي يتم النظر فيها للأطفال المعرضين للخطر، من المهم أيضًا الوقوف على ما إذا كان الطفل يحتاج إلى تحديد المصالح الفضلى. ويوضح الجدول المرجعي الوارد أدناه أنسب الطرق للاستجابة للأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة في ظروف مختلفة من خلال إجراءات المصالح الفضلى وتقديم الدعم لهم. يجب قراءة هذا الجدول مع الرجوع إلى القسم 3.2.3 بشأن تقييم المصالح الفضلى وكذلك الفصل 4 تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /كولن ديلفوس

الجدول 7: **استخدام عناصر مختلفة لإجراءات المصالح الفضلى لأطفال مختلفين**

| السبب الموجب/ السياق | المواقف التي تتطلب تقييم المصالح الفضلى وإدارة الحالات | المواقف التي تتطلب تحديد المصالح الفضلى |
|---|---|---|
| يجب تحديد الحلول الدائمة والمسارات التكميلية للأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم عند وجود عامل خطر إضافي كبير أو مخاوف تتعلق بالحماية. | **الحلول الدائمة التي لا تتضمن جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى:**<br>**الأطفال المنفصلين عن ذويهم** في حالة عدم تحديد عامل خطر كبير إضافي أو مخاوف تتعلق بالحماية. | **الحلول الدائمة التي لا تتضمن جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى**<br>**الأطفال غير المصحوبين بذويهم** الذين لم يتم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم الرعاية. |
| | | **الحلول الدائمة التي لا تتضمن جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى:**<br>**الأطفال المنفصلين عن ذويهم** عندما يكون هناك عامل خطر إضافي كبير أو مخاوف تتعلق بالحماية تتطلب ضمانات تحديد المصالح الفضلى. |
| | **الحلول الدائمة التي تتضمن جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى:**<br>**الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن ذويهم** الذين تم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية (راجع القسم 3.8). | **الحلول الدائمة التي تتضمن جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى**<br>**الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن ذويهم** الذين تم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية في الأوضاع الاستثنائية (راجع القسم 4.2). |
| الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية:<br>جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في مواقف استثنائية<br>الرعاية المؤقتة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في مواقف استثنائية<br>الأطفال الآخرون المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية في كل حالة على حدة أو على أساس سياق مُحدَّد. | **جمع شمل الأسرة (في غير سياق الحلول الدائمة) بالنسبة إلى**<br>**الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم** الذين يتم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم الرعاية في حالة عدم تحديد عوامل خطر إضافية أو مخاوف تتعلق بالحماية (راجع القسم 3.8). | **جمع شمل الأسرة (في غير سياق الحلول الدائمة) بالنسبة إلى**<br>**الأطفال غير المصحوبين** الذين تم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية في الأوضاع الاستثنائية (راجع القسم 4.2). |
| | | **جمع شمل الأسرة (في غير سياق الحلول الدائمة) بالنسبة إلى**<br>**الأطفال المنفصلين عن ذويهم** في ظروف استثنائية على سبيل المثال: عند وجود عامل خطر إضافي أو مخاوف تتعلق بالحماية تتطلب ضمانات تحديد المصالح الفضلى (راجع القسم 4.2). |

| السبب الموجب/ السياق | المواقف التي تتطلب تقييم المصالح الفضلى وإدارة الحالات | المواقف التي تتطلب تحديد المصالح الفضلى |
|---|---|---|
| الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية:<br><br>جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في مواقف استثنائية<br><br>الرعاية المؤقتة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في مواقف استثنائية<br><br>الأطفال الآخرون المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية في كل حالة على حدة أو على أساس سياق مُحدَّد. | **ترتيبات الرعاية المؤقتة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم مع عدم وجود مخاطر حماية إضافية.**<br><br>القرارات المتعلقة بالإيداع في ترتيبات الرعاية المؤقتة (سواء أكانت تقييم ترتيبات الرعاية الحالية أو اتخاذ قرار بشأن مواضع جديدة) عند عدم تحديد عوامل خطر إضافية أو مخاوف تتعلق بالحماية (راجع القسم 3.8). | **الرعاية المؤقتة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم في ظروف استثنائية.**<br><br>القرارات المتعلقة بالإيداع في ترتيبات الرعاية المؤقتة (سواء أكان ذلك تأكيدًا للترتيبات التلقائية الحالية أو اتخاذ قرار بشأن إيداعات جديدة) في مواقف استثنائية (راجع القسم 4.2.5). |
| | **ترتيبات الرعاية المؤقتة بالنسبة إلى الأطفال المنفصلين عن ذويهم مع عدم وجود مخاطر حماية إضافية.**<br><br>القرارات المتعلقة بالإيداع في ترتيبات الرعاية المؤقتة (بما في ذلك تقييم ترتيبات الرعاية الحالية) عند عدم تحديد عوامل خطر إضافية أو مخاوف تتعلق بالحماية (راجع القسم 3.8). | **ترتيبات الرعاية المؤقتة بالنسبة إلى الأطفال المنفصلين عن ذويهم في ظروف استثنائية.**<br><br>القرارات المتعلقة بالإيداع في ترتيبات الرعاية المؤقتة عندما يُتوقع الإبعاد من رعاية القريب الحالي رغمًا عنه، أو في ظروف استثنائية أخرى (راجع القسم 4.2). |
| | الحلول المخصصة<br><br>للأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة (ليسوا من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم).<br><br>يحتاج جميع الأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة، بما في ذلك الأطفال المتزوجون والأطفال المعرضون لخطر الزواج الذين يرافقهم والداهم، إلى إجراءات المصالح الفضلى (يتم تحديدها حسب السياق)، بدءًا من تقييم المصالح الفضلى. راجع القسم 3.2.2 حول ما إذا كان الطفل يتطلب إجراءات المصالح الفضلى وتقييم المخاطر وتحديد الأولويات. | **الحلول المخصصة**<br><br>**للأطفال المعرضة لمخاطر مرتفعة (ليسوا من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم) في ظروف استثنائية.**<br><br>الأطفال المقيمون مع والديهم أو مقدم الرعاية، في الحالات التالية: عندما يكون هناك خطر محتمل محدد لإلحاق الأذى بالطفل، وعندما يخاطر الحل بفصل الطفل على المدى الطويل عن والديه أو مقدمي الرعاية الحاليين، أو كان الطفل يعاني من نقاط ضعف معقدة و/أو خيارات محدودة تتطلب إعطاء أهمية أكبر لمجموعة من الحقوق أكثر من مجموعة أخرى (راجع القسم 4.2)، والأطفال المتزوجون الذين يتم النظر في تقديم الحلول إليهم مع أزواجهم البالغين و/أو من دون والديهم (راجع: الأطفال المتزوجون قيد النظر في إعادة توطينهم أو توفير مسار تكميلي لهم) |

| السبب الموجب/ السياق | المواقف التي تتطلب تقييم المصالح الفضلى وإدارة الحالات | المواقف التي تتطلب تحديد المصالح الفضلى |
|---|---|---|
| الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية:<br><br>جمع شمل الأسرة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في مواقف استثنائية<br><br>الرعاية المؤقتة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في مواقف استثنائية<br><br>الأطفال الآخرون المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية في كل حالة على حدة أو على أساس سياق مُحدَّد. | **مواقف أخرى بالنسبة إلى**<br><br>**الأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة.**<br><br>يحتاج جميع الأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة إلى إجراءات المصالح الفضلى (يتم تحديده حسب السياق)، بدءًا من تقييم المصالح الفضلى. راجع القسم 3.2.2 حول ما إذا كان الطفل يتطلب إجراءات المصالح الفضلى وتقييم المخاطر وتحديد الأولويات. | **مواقف أخرى بالنسبة إلى**<br><br>**الأطفال المعرضون لمخاطر مرتفعة في الظروف الاستثنائية.**<br><br>مواقف استثنائية إضافية على النحو المحدد من خلال العملية على أساس كل حالة على حدة أو على أساس منهجي. يجب ألا تشكل هذه المواقف إلا عددًا محدودًا من المواقف التي يُطلب فيها من المفوضية اتخاذ قرار له تأثير خطير وطويل الأجل على الطفل (لا سيما في حالة عدم وجود الوالدين لتقديم الموافقة). |
| **الانفصال المحتمل عن الوالدين أو مقدمي الرعاية في غياب أنظمة حماية الطفل الوطنية أو عندما تشكل الإحالة إلى السلطات الوطنية خطرًا محتملًا على الطفل.** | **إجراء فورية لحماية الأطفال ضحايا العنف، أو الاستغلال أو الإهمال أو الإساءة.**<br><br>من أجل عدم تأخير اتخاذ إجراء عاجل في الحالات التي يكون فيها الوالدان أو مقدمو الرعاية مرتكبون للعنف الشديد، أو الاستغلال أو الإساءة أو الإهمال أو غير مستعدين لتوفير الحماية لمنع حدوث مثل هذا الضرر، وكان هناك خطر وشيك بحدوث ضرر جسيم للطفل. | **الانفصال المحتمل للأطفال ضحايا العنف، أو الاستغلال أو الإهمال أو الإساءة من مقدمي الرعاية.**<br><br>عندما يكون الوالدان أو مقدمو الرعاية القانونيون/العرفيون مرتكبي العنف الشديد، أو الاستغلال أو الإساءة أو الإهمال أو غير مستعدين لتوفير الحماية لمنع وقوع مثل هذا الضرر. |
| | | **النزاعات المتعلقة بالحضانة.** في المواقف التي تكون فيها الحضانة محل نزاع وهناك حاجة لتحديد مع من يجب أن يبقى الطفل أو تحديد ترتيبات الرعاية في غياب قرار قانوني بشأن الحضانة. |

| السبب الموجب/ السياق | المواقف التي تتطلب تقييم المصالح الفضلى وإدارة الحالات | المواقف التي تتطلب تحديد المصالح الفضلى |
|---|---|---|
| **الأطفال الذين تتم إعادة توطينهم مع أحد الوالدين فقط.** | **الأطفال الذين يخضعون لعملية إيجاد حل دائم مع أحد الوالدين الذي ليس لديه حضانة واحدة وعند تعذر الوصول إلى الوالد الآخر.**<br><br>عندما يُنظر في إيجاد حل دائم لطفل مع أحد الوالدين ولا توجد وثائق قانونية للحق المطلق في الحضانة، ولا يوجد دليل على وفاة الوالد الغائب ولا يوجد شخص معني بترتيبات خاصة بحضانة الطفل بخلاف الوالد المعاد توطينه مع الطفل [47]- لاحظ أنه لا يلزم إجراء تقييم للمصالح الفضلى إذا كان الوالد المُعاد توطينه لديه الحق المطلق في الحضانة وتوفر شهادة وفاة الوالد الآخر(. | **الأطفال الذين يخضعون لعملية إيجاد حل دائم مع أحد الوالدين فقط والأطفال الخاضعون لترتيبات الحضانة المتنازع عليها/المعرضون لخطر الإساءة.**<br><br>عندما يتم النظر في إيجاد حل دائم لطفل يقيم مع والد واحد فقط و: 1) يرفض الوالد الذي لا يقيم مع الطفل إعطاء موافقته على سفر الطفل؛ أو 2) هناك مؤشرات على أن الطفل قد يكون معرضًا لخطر في الأسرة التي يتم النظر في أمرها من أجل إيجاد الحل الدائم. |

## 3.3 مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى

### ملخص القسم

الأسباب:

- للأطفال الحق في المشاركة في كل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى. علاوة على ذلك، تعد المشاركة الآمنة والهادفة للأطفال والمقربين منهم ضرورية لتحقيق نتيجة ناجحة ومشمولة بالحماية.
- يتحمل الوالدان أو مقدمو الرعاية المسئولية الأساسية عن الأطفال. ما لم يتم إلغاء حقوقهم الوالدية من قِبل سلطة مختصة، فإنهم يتمتعون بالحق في أخذ آرائهم في الاعتبار في إجراءات المصالح الفضلى.

الكيفية:

- يحتاج أخصائيو الحالات إلى مراعاة عمر الطفل ونضجه عند اتخاذ قرار بشأن كيفية ضمان مشاركة الأطفال في إجراءات المصالح الفضلى.
- يجب أيضًا جمع المعلومات ذات الصلة من الأشخاص القريبين من الطفل، حيث إن معرفتهم المتعمقة بالطفل يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة للعملية والنتائج الإيجابية لإجراءات المصالح الفضلى. هذا هو الحال بشكل خاص مع الوالدين (إن وجدا) والأشقاء، والآباء بالتبني، والأشقاء بالرعاية والأوصياء. ويمكن استشارة الخبراء أيضًا.

47 راجع الإطار النصي الخاص بـ "الأطفال الذين يُنظر في قبولهم في بلد ثالث من خلال إعادة التوطين أو أحد المسارات التكميلية، مع أحد الوالدين" (ص.154).

- يجب الحصول على الموافقة والقبول من الأطفال ووالديهم أو مقدمي الرعاية لهم لمشاركتهم في إجراءات المصالح الفضلى، باستثناء الحالات التي لا يكون فيها ذلك ضمن المصالح الفضلى للطفل.
- يجب أن يحصل الأشخاص الذين يعملون مترجمين فوريين في إجراءات المصالح الفضلى على تدريب محدد للعمل مع الأطفال والتوقيع على التعهد بالحفاظ على السرية.

### 3.3.1 اعتبارات عامة لمشاركة الأطفال

تتطلب إجراءات المصالح الفضلى نهجًا شاملًا من أجل فهم ظروف الطفل بشكل كافٍ، واحتياجاته، ومخاطر الحماية التي يتعرض لها، وقدراته، واهتماماته، وقدرات البالغين المستعدين لرعاية الطفل. ويجب أن تتمحور العملية حول الطفل، وأن تراعي العمر والجنس والتنوع وتضمن مشاركة الطفل والمقربين منه.

تشمل المشاركة الآمنة والهادفة في هذا السياق ثلاثة عناصر أساسية:

أ. تزويد الأطفال بمعلومات عن الإجراءات بالإضافة إلى الخيارات والنتائج، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية النظر في آرائهم ولماذا تم أو لم يتم التصرف بناءً عليها.

ب. ضمان أن يتم دعم الطفل للمشاركة في إجراءات المصالح الفضلى بطريقة مناسبة للعمر وحساسة ثقافيًا تعزز قدرتهم على الصمود ومرونتهم والتمكين الأسري، بتنسيق يمكن للأطفال ذوي القدرات المختلفة الوصول إليه.

ج. تمكين الطفل من مشاركة آرائه وأخذ هذه الآراء في الاعتبار وفقًا لسنه ونضجه ومستوى نمو قدراته.

تهدف المشاركة الآمنة والهادفة للأطفال إلى جعل إجراءات المصالح الفضلى جهدًا تعاونيًا وليس تمرينًا استخلاصيًا.[48] يجب إحاطة الأطفال علمًا وتمكينهم من التعبير عن آرائهم وطرح الأسئلة في كل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى: قبل تحديدهم أو في أثناء تحديدهم، من خلال التقييمات والتخطيط للحالة وتقديم الخدمات والمتابعة أو المراجعة وإغلاق الحالة. ويمكن للأطفال أيضًا أن يؤدوا دورًا في تنفيذ خطتهم الخاصة وحماية أنفسهم، اعتمادًا على سنهم ونضجهم وعندما يكون ذلك ضمن مصالحهم الفضلى.

48 لمعرفة المزيد حول التواصل مع الأطفال، يرجى الاطلاع على وثيقة اليونيسيف التواصل مع الأطفال: المبادئ والممارسات الخاصة بالتنشئة والإلهام والإثارة والتثقيف والشفاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2011، متوافرة على: https://www.unicef.org/cwc/files/CwC_Web(2).pdf

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /ألكساندر بلوتكوف

## دعم مشاركة الطفل الآمنة والهادفة في إجراءات المصالح الفضلى

ستساعد الإجراءات الآتية أخصائيي الحالات على دعم مشاركة الطفل الآمنة والهادفة في إجراءات المصالح الفضلى. تتوافر قائمة تفصيلية في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى.

**توفير المعلومات:** يجب ألا تكون إجراءات المصالح الفضلى ممارسة منعزلة لكن جهدًا تعاونيًّا. ويجب توفير المعلومات بصيغة مناسبة للأطفال ويسهل الوصول إليها.

**كن منتبهاً:** إجراءات المصالح الفضلى هي مخصصة للأطفال الأفراد، ويجب أن ينتبه أخصائيو الحالات إلى كيفية تأثير عمر الطفل، أو جنسه، أو قدرته، أو العوامل المتنوعة في مشاركته.

**كن مشجعًا:** يجب أن يشعر الأطفال بأنهم مشاركون نشطون في إجراءات المصالح الفضلى، مع الحق في التعبير عن وجهات نظرهم، ويجب أن يدركوا مسؤولياتهم وكذلك حقوقهم في العملية.

**خصص وقتًا كافيًا - ولكن ليس طويلًا للغاية:** بينما ينبغي عدم تأخير الاستجابات العاجلة لحالات الحماية، إلا أن بعض الحالات المعقدة تتطلب وقتًا إضافيًا لكسب ثقة الطفل، أو لفهم خياراتهم قبل تحديد عملية المتابعة الأكثر ملاءمة بشكلٍ مشترك.

**تعامل بحساسية:** عاش الأطفال المعرضون للخطر في الغالب أحداثًا صادمة ويمكن أن تكون القرارات المتعلقة بإجراءات المصالح الفضلى مزعجة في بعض الظروف.

أشرك الوالدين ومقدمي الرعاية: من الواجب أن يُولَى الاهتمام بمسألة التأكد من تحمل الوالدين ومقدمي الرعاية لمسئولية حماية الطفل ورفاهيته وتطوره، بما يتفق مع التزاماتهم وبما يتماشى مع المصالح الفضلى للطفل.

**تعامل بمهنية:** كن على دراية بديناميات القوة بين أخصائيي الحالات والأطفال وتأكد من الحفاظ على الحدود المهنية مع الاستمرار في توفير التعاطف وأخلاقيات الرعاية.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /لوكاس هيوار

### مشاركة الطفل بوصفها حقًا

تعترف المشاركة الفعالة بأن الأطفال أصحاب حقوق، وتبني قدراتهم وقدرتهم على الصمود وتسمح لهم بالمشاركة في حماية أنفسهم وحماية أقرانهم. وتم تحديد حق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم في العديد من الوثائق القانونية ووثائق سياسة المفوضية:

- حق الطفل في المشاركة منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل:
- المادة 12: للأطفال الحق في تكوين آرائهم الخاصة والتعبير عن هذه الآراء بحرية في جميع الأمور التي تؤثر عليهم، والحق في أخذ هذه الآراء في الاعتبار وفقًا لسن الطفل ونضجه.
- المادة 13: للأطفال الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية طلب المعلومات والأفكار من جميع الأنواع وتلقيها ونقلها.
- حددت لجنة حقوق الطفل، في تعليقها العام رقم 5 لعام 2003، حق الأطفال في إعارتهم آذانًا مصغية باعتبار هذا أحد المبادئ العامة الأربعة الأساسية للتمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.
- تكفل المادة 8(3) من *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأطفال ذوي الإعاقة*[49] الحق في التعبير عن آرائهم بحرية بشأن جميع المسائل التي تمسهم وأخذ هذه الآراء في الاعتبار بما يتناسب مع أعمارهم ودرجة نضجهم، على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين. تتطلب المادة أيضًا تزويد الأطفال ذوي الإعاقة بالمساعدة المناسبة للعمر والإعاقة لإعمال هذا الحق.
- تدعو اللجنة التنفيذية رقم 107 الدول الأطراف والمفوضية إلى ضمان توفير المعلومات الملائمة للأطفال، والمشاركة المتساوية والهادفة للفتيات والفتيان دون تمييز في القرارات التي تؤثر عليهم.
- مشاركة الأطفال تمثل أحد الأهداف الستة للأطفال المحددة في إطار عمل المفوضية لحماية الأطفال، بالإضافة إلى أنه مبدأ إرشادي يقوم عليه إطار العمل.

49 الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: قرار / اتخذته الجمعية العامة، 24 كانون الثاني/يناير 2007، A/RES/61/106، متاح على: http://www.refworld.org/docid/45f973632.html

## 3.3.2 طلب آراء الطفل

على النحو المبين في اتفاقية حقوق الطفل، يمتلك جميع الأطفال الحق في التعبير عن آرائهم بحرية في الأمور التي تمسهم. وعلاوة على ذلك، من المهم معرفة رغبات الطفل ومشاعره وآرائه من أجل التقييم الصحيح للتأثير المحتمل للإجراء المقترح على عافيته. وستعتمد قدرة الطفل على التعبير عن آرائه ونوع المعلومات التي يمكن طلبها إلى حد كبير على سنه ونضجه بالإضافة إلى المعلومات التي يتلقاها من مصادر مختلفة. وبالتالي، فإن المقابلات التي تتناسب مع سن الطفل ونضجه تؤدي دورًا رئيسيًا في إجراءات المصالح الفضلى.[50] علاوة على ذلك، فإن من شأن عملية المقابلة الشخصية التي تتم إدارتها بشكل جيد - بما في ذلك الجو والإعداد، وكيفية صياغة الأسئلة وطرحها وطريقة توثيقها - أن تسهم في تحسين القرارات والنتائج للأطفال. وهذا يتطلب وجود أشخاص مهرة من الموظفين المعنيين بحماية الطفل وأعضاء القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية وأعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى والذين هم جزءٌ من إجراءات المصالح الفضلى (راجع القسم 3.4.3: التوظيف والموارد لإجراءات المصالح الفضلى لمزيد من المعلومات عن المهارات والكفاءات).

50 ستتمكن القوى العاملة المهنية في مجال الخدمة الاجتماعية من تقييم أدوات المقابلة الشخصية الأكثر ملاءمة، على سبيل المثال: يمكن استخدام الرسومات والألعاب وأدوات أخرى لتسهيل المحادثة.

بالإضافة إلى الإجراءات العامة لتعزيز مشاركة الطفل الآمنة والهادفة المذكورة أعلاه، ترد أدناه بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها عند طلب آراء الطفل:

- **لا يمكن أن يُتوقع من الأطفال تقديم تفسيرات شبيهة بتجارب الكبار.** يجب مراعاة سن الطفل ونضجه في وقت وقوع الأحداث وفي وقت إجراء المقابلات الشخصية.
- **قد لا يتمكن الأطفال من تقديم المعلومات ذات الصلة بالسياق، والتوقيت، والأهمية، والتفاصيل بالدقة نفسها التي يقدمها البالغون،** وقد يكون لديهم معرفة محدودة بالظروف في بلد المنشأ. يجب أن يراعي مجري المقابلة الشخصية أن قدرة وكفاءة الأطفال مختلفة عن قدرات البالغين، ولكنها ليست أدنى.
- **يجد العديد من الأطفال أنه من الأسهل التحدث في وجود صديق أو وصي.** ومع ذلك، يجب توخي الحذر في هذا الصدد، حيث قد يكون لمقدمي الرعاية الحاليين والوالدين بالتبني وغيرهم مصلحة شخصية في العملية وقد يمنعون الطفل من التعبير عن آرائهم بحرية. يجب ألا يحضر البالغون المشتبه بهم أو المتواطئون في ارتكاب الإساءة.
- **يجب أن تُعقد المقابلات الشخصية في جو سري ومناسب للأطفال.** يجب أن يختار الطفل المكان إن أمكن ذلك. ويجب التركيز على تهدئة الطفل وبناء علاقة ثقة. ويجب أن تتسم بيئة المقابلات وجوها العام بالطابع غير الرسمي قدر الإمكان.
- **يجب السماح للأطفال دائمًا بقول "لا" أو رفض الإجابة عن الأسئلة.** كما ينبغي السماح لهم بتغيير رأيهم وارتكاب الأخطاء.
- **قد لا يتواصل الأطفال عاطفياً مع ما يسردونه.** قد لا يكون لدى الأطفال أي رد فعل عاطفي على الإطلاق أو قد يتفاعلون مع الإشارات العاطفية من مجري المقابلة. لذلك يجب أن يكون مجري المقابلة حريصًا على عدم إصدار أحكام حول شعور الطفل تجاه حدث أو موقف معين، بناءً على ردود فعل البالغين.
- **يمكن أن تؤثر تجربة الصدمة على قدرة الطفل على نقل المعلومات في أثناء المقابلات الشخصية.** يجب أن يستخدم أخصائي الحالات أساليب ونُهج مقابلة مناسبة للطفل، مثل الأسئلة المناسبة للطفل والملاحظة والألعاب والرسم لمساعدة الطفل على التعبير عن التجارب المؤلمة (مثل الهروب والانفصال).
- **يجب أن يتم تحديد مدة المقابلة الشخصية وفقًا لسن الطفل ونضجه وظروفه النفسية.** لتقليل الضغط على الطفل، يوصى بإجراء مقابلتين أو ثلاث مقابلات قصيرة بدلًا من مقابلة واحدة طويلة. من الأفضل استخدام نفس مجريي المقابلات والمترجمين الفوريين، حيث يحتاج الأطفال غالبًا إلى وقت لبناء العلاقات. إذا أعرب الطفل في أي وقت عن تفضيله لأشخاص معينين، يجب مراعاة ذلك إلا إذا لم يكن ضمن المصالح الفضلى للأطفال المعنيين.
- **في حالات استثنائية من الضيق النفسي الشديد، مثل حوادث الإساءة، يجب وضع ترتيبات لضمان تمكن الطفل من الوصول الفوري إلى الدعم النفسي الاجتماعي، خاصة إذا كان من المحتمل أن تتكشف المعلومات التي قد تسبب الضيق النفسي في أثناء المقابلة.**

## 3.3.3 طلب آراء أفراد أسرة الطفل والأشخاص الآخرين المقربين من الطفل

يجب أيضًا جمع المعلومات ذات الصلة من الأشخاص المقربين من الطفل، حيث يمكن أن تكون معرفتهم المتعمقة بالطفل ذات قيمة لدعم الطفل من خلال إجراءات المصالح الفضلى. على وجه التحديد، يمكن أن تساعد المعلومات التي يتم جمعها من الأشخاص المقربين من الطفل في كثير من الأحيان في فهم طبيعة العلاقات بين الطفل والآخرين المقربين منه، والأسباب الكامنة وراء تفضيلات معينة عبر عنها الطفل، بالإضافة إلى نقاط قوتهم ومهاراتهم. وهذا مهم بشكل خاص للوالدين أو مقدمي الرعاية (إن وجدوا) والأشقاء، والأشقاء بالتبني والأوصياء وبالمثل، عند الاقتضاء، يمكن جمع المعلومات ذات الصلة من أشخاص آخرين مقربين من الطفل، مثل الجيران والمعلمين والأصدقاء وقادة المجتمع أو العاملين المجتمعيين. يجب تسجيل آرائهم حول ما هو ضمن المصالح الفضلى للطفل. ويمثل دورهم أهمية خاصة في حالة الأطفال الصغار أو الأطفال الذين يعانون من ضائقة نفسية شديدة والذين لا يمكن الحصول إلا على معلومات محدودة منهم.

يمكن أن تساعد مساعدة الطفل في رسم خريطة لشبكة الأشخاص المقربين منهم، بالإضافة إلى علاقته. تتمثل إحدى الطرق في أن يُطلب من الطفل، وخاصة الأطفال الصغار، رسم الأشخاص الذين يتواصلون معهم والذين يشعرون بأنهم مقربون منهم. عند التحدث إلى هؤلاء الأشخاص، يجب على أخصائي الحالة توخي الحذر والحفاظ على السرية التامة. يجب عدم الإفصاح عن المعلومات الواردة من الطفل ورغباته على الإطلاق لأن ذلك قد يعرض الطفل للخطر ويعرض العلاقة مع أخصائي الحالة للخطر. وفي حالات الاتجار أو الإساءة للأطفال المشتبه بها، يجب أن تحدد سلامة وأمن الطفل ما إذا كان يتم إجراء استفسارات بشأن الأشخاص المرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالطفل وتوجيه الخيارات المتعلقة بكيفية إجراء مثل هذه الاستفسارات.

يجب توخي الحذر عند التواصل مع والدي الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم الذين بقوا في بلد المنشأ. إذ يمكن أن تكشف جهات الاتصال هذه لسلطات البلد الأصلي أن الطفل يسعى للحصول على اللجوء في مكان آخر، مما قد يعرض الوالدين أو الطفل لضرر محتمل. وفي حالة نجاح البحث عن الأسرة، ستكون المعلومات المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) أو أي منظمة مختصة أخرى تتولى البحث عن الأسرة ومراقبة حالتها واستعدادها لاستقبال الطفل، كافية لإجراءات المصالح الفضلى.

في حالات انفصال الأطفال عن الوالدين رغماً عنهم، يكون للوالدين الحق في الاستماع إليهم، ويجب تسجيل آرائهم بشكل منفصل وتقديمها إلى لجنة تحديد المصالح الفضلى. الأمر نفسه ينطبق على القرارات التي تنطوي على الانفصال المحتمل عن شخص بالغ مرافق، عند تحديد ترتيبات الرعاية المؤقتة، وفي حالات العزل عن الوالدين بالتبني والتي تتطلب تحديد المصالح الفضلى.

تتضمن أمثلة المعلومات التي سيتم جمعها من الأشخاص المقربين من الطفل ما يأتي:

- طبيعة العلاقة بين الطفل ومقدم الرعاية الحالي والأسرة ونوعية هذه العلاقة
- العلاقة مع أفراد الأسرة الآخرين، بما في ذلك ترتيبات المكان والرعاية للأشقاء
- آراء الأطفال بما في ذلك رغباتهم ومخاوفهم والتفضيلات التي عبر عنها الأطفال
- المجالات التي قد يكون فيها تضارب محتمل في المصالح بين الطفل ومقدمي الرعاية لهم أو غيرهم من المقربين منهم
- عادات الطفل اليومية وتفاعله مع الأطفال الآخرين وأعضاء المجتمع المحلي
- كيف يتأقلم الطفل في المدرسة، بما في ذلك قدرته على التركيز في أثناء تلقي الدروس والتفاعل مع الأطفال الآخرين والمعلمين
- معلومات حول الهروب أو الوالدين أو أفراد الأسرة الآخرين والوضع في بلد المنشأ قبل الهروب

# 3.4 تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى

## ملخص القسم

الأسباب:

- يتطلب تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى المشاركة مع مجموعة من الجهات الفاعلة (المحلية والوطنية والإقليمية) الذين يجلبون مهارات وخبرات مختلفة ويملكون إمكانية الوصول الجغرافي.
- إن طبيعة إجراءات المصالح الفضلى ذاتها، وحساسيتها وتأثيرها المحتمل على الأطفال يعني أنه يجب على الموظفين إظهار المهارات والكفاءات والمواقف المطلوبة.
- تساعد مراقبة جودة تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في الحفاظ على المعايير وتحسين جودة الخدمات لضمان تقديم الخدمات والتأكد من أن الإجراءات ضمن المصالح الفضلى للأطفال.

الكيفية:

- يجب على المفوضية تطوير علاقات عمل فعالة على المستويات المحلية والوطنية ومع الدول. في وضع معين، يمكن أن يكون للمفوضية شركاء على المستوى التشغيلي وشركاء تمولهم (شركاء منفذون) ويجب أن تنسق مع جميع المنظمات ذات الصلة من خلال آليات تنسيق حماية الطفل المشتركة بين الوكالات وكذلك التنسيق الثنائي ذي الصلة (على سبيل المثال: مع الشركاء الذين تمولهم المفوضية).
- يعد التنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستجابة الفعالة للأطفال ضحايا العنف الجنسي أو زواج الأطفال.
- يجب وضع إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، التي تسمى أيضًا إجراءات العمل الموحدة لإدارة حالات حماية الطفل، على المستوى القُطري لضمان عمليات مبسطة وفعالة لإجراءات المصالح الفضلى في المواقع الميدانية، مع مراعاة السياق الوطني والحقائق التشغيلية، مع احترام المبادئ التوجيهية هذه لإجراءات المصالح الفضلى.
- من المهم النظر في الأدوار المطلوبة للموظفين العاملين في إجراءات المصالح الفضلى وتخصيص الموارد البشرية ودعمها وفقًا لذلك. حتى عندما لا تكون المفوضية مسؤولة عن معظم إجراءات إدارة الحالة اليومية المتعلقة بإجراءات المصالح الفضلى، ينبغي أخذ الموارد البشرية في الاعتبار لتنسيق القدرات وبنائها في إجراءات المصالح الفضلى.
- يجب الالتزام بالضمانات الإجرائية في كل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى.
- يمكن الرجوع إلى الأدوات والمبادئ التوجيهية الخاصة بتحالف حماية الطفل في العمل الإنساني جنبًا إلى جنب مع هذه المبادئ التوجيهية عند القيام بإجراءات تقييم الجودة.

## 3.4.1 شراكات إجراءات المصالح الفضلى

يجب على الدول والمفوضية والمنظمات والشركاء ذوي الصلة الآخرين "العمل في تعاون وثيق للحيلولة دون تعرض الأطفال لمخاطر مرتفعة".[51] يتطلب العمل في مجال حماية الطفل بما في ذلك إجراءات المصالح الفضلى نهجًا متعدد القطاعات وذا أصحاب مصلحة متعددين. وهذا يشمل العمل في شراكة مع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والجهات الفاعلة ذات الصلة في كتل التنسيق والقطاعات الفرعية الأخرى، مثل أولئك الذين يعملون على مناهضة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقامت المفوضية بتمويل شركاء (منظمات تنفذ برامج الحماية

51 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة (ز).

الخاصة بالمفوضية نيابة عنها وبتمويل منها) وشركاء على مستوى العمليات (حيث تستند العلاقة إلى التكامل في البرامج على نحو متبادل والعمل المشترك بدلًا من التمويل).

تقدم الشراكة منافع متبادلة للشركاء من حيث الموارد والمعرفة والمهارات ويمكن أن تعزز برامج حماية الطفل، بما في ذلك من خلال توفير خدمات حماية جيدة وفي الوقت المناسب للأطفال المعرضين للخطر، وخاصة أولئك المعرضين لمخاطر مرتفعة. مثلما هو مؤكد في الفصلين 1 و2، يجب أن تعمل المفوضية في شراكة وثيقة مع السلطات المحلية والوطنية والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتطلع المفوضية إلى تطوير شراكات مع المجتمعات المحلية والأطفال والمنظمات الوطنية والدولية المعنية بحماية الطفل. كما يجب أن تسترشد الشراكة والتعاون، من بين أمور أخرى، بمبدأ المصالح الفضلى للطفل ومراعاة سلامة الطفل والسرية الخاصة به. وهذا يعني أن أي قرارات تتعلق بكيفية إشراك أي جهة فاعلة معينة، وتحديد احتياجات بناء القدرات الخاصة بهم ومراقبتها يجب أن تؤخذ في الاعتبار بعناية: فيجب ألا يؤدي إشراك أي شريك إلى إلحاق مزيد من الضرر بالطفل.

## التكامل المتبادل بين الشركاء

من الناحية العملية، تقدم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية (CBOs) خدمات محددة وتنفذ المراقبة في الوقت المناسب للاستجابة لاحتياجات حماية الأطفال. وتعد المعرفة والخبرة لدى هذه الجهات الفاعلة من الأمور الأساسية لتوفير استجابات الحماية المناسبة والمجتمعية للأطفال. في الوقت نفسه، يمكن للوكالات والمنظمات الدولية والوطنية أن تسهم بالخبرة الفنية والتوجيه والتمويل والتدريب بالإضافة إلى خدمات محددة وفقًا لولايتها، وبالتالي تعزيز حماية الأطفال وكذلك النظم الوطنية المعنية بحماية الطفل. ويمكن أن يكون الخبراء المستقلون المعنيون بالأطفال أو المعنيون بالوضع بشكل عام مهمين أيضًا حيث يمكنهم تقديم تحليل قيّم للسياق، وتقديم رأي متخصص حول قضايا الحماية، والمساعدة في توجيه الاستجابات التي تكون ضمن المصالح الفضلى للأطفال.

من المهم أن ندرك أن مستويات التخصص المختلفة مطلوبة غالبًا لإدارة الحالات المناسبة والمستهدفة. في العديد من المواقف، على سبيل المثال، قد تكون منظمة ذات خبرة أقل في مجال إدارة حالات حماية الطفل المعقدة مؤهلة لتقديم بعض أنواع الدعم للحالات منخفضة المخاطر والأقل تعقيدًا. وقد تكون هناك حاجة لخبراء فرديين أو منظمات ذات خبرة واسعة أو مجموعة مهارات محددة لضمان استجابة أكثر ملاءمة لنقاط ضعف معينة أو حالات معقدة. على سبيل المثال، المنظمات أو الأفراد ذوي الخبرة المحددة سيقدمون قيمة أكبر في الحالات التي تنطوي على انتزاع الأطفال من الأسرة، ونزاعات الحضانة، وحالات العنف الأسري. في بعض البلدان، تتطلب المعايير الوطنية اعتماد الموظفين الذين يتعاملون مع أنواع محددة من الحالات داخل خدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو التابعة للمجتمع المدني - إذا كان هذا هو الحال، يجب بذل جميع الجهود لتعيين موظفين ذوي مؤهلات مناسبة أو عندما لا يكون ذلك ممكنًا مباشرةً، تعيين موظفين لديهم مؤهلات مماثلة أو معادلة من بلدهم الأصلي و/أو تدريب الموظفين وتأهيلهم بمرور الوقت.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /كاثاي نيجيرنا

الجدول 8: **أدوار الشركاء المختلفين في إجراءات المصالح الفضلى**

| **نظرة عامة على الشركاء وأدوارهم في إجراءات المصالح الفضلى.** | |
|---|---|
| الوكالات والسلطات الوطنية | إن مسئولية تنفيذ مبدأ المصالح الفضلى، بما في ذلك إجراءات تقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها هي مسئولية الدولة في المقام الأول. وعندما تكون المفوضية مسؤولة عن تنفيذ برنامج إجراءات المصالح الفضلى بسبب عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها على تنفيذ جميع عناصر برنامج إجراءات المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين، يتعين على المفوضية تحديد ما إذا كان يمكن تنفيذ أي عناصر من إجراءات المصالح الفضلى من قِبل السلطات الوطنية (على سبيل المثال: قرارات الحضانة أو الانتزاع)، على النحو المبين في الفصل 1. كما ينبغي للمفوضية أن تُشرك الحكومات المحلية والوطنية في إجراءات المصالح الفضلى الذي تقوده المفوضية قدر الإمكان، على سبيل المثال: تحديد الحالات التي ينبغي إحالتها إلى السلطات التي تقدم خدماتها، وإشراك السلطات بوصفها أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى. قد تتولى السلطات أيضًا دورًا رقابيًا أكبر في إدارة وتنسيق إجراءات المصالح الفضلى وفي بناء القدرات للشركاء الآخرين الذين ينفذون إجراءات المصالح الفضلى. |
| المفوضية | عند تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى التي تقودها المفوضية، ستقود المفوضية إجراءات المصالح الفضلى وتُنسقه ضمن منظومة الأمم المتحدة[52]، بما في ذلك الإدارة والمراقبة والتنفيذ والتنسيق لإجراءات المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين. وعندما تكون الدول مسؤولة كليًا أو جزئيًا عن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى التي تشمل الأطفال اللاجئين، تكون المفوضية مسؤولة عن الإشراف والدعم الفني والمناصرة مع الدول لمواءمة المعايير والإجراءات الوطنية مع القانون الدولي والمعايير المتعلقة بمبدأ وإجراءات المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى ذات الصلة بما في ذلك اليونيسف. |
| اليونيسف | تؤدي اليونيسف دورًا مهمًا في برامج حماية الطفل الوطنية والمناصرة من أجلها نظرًا لولايتها، وقد تكون اليونيسيف في وضع جيد للمناصرة وتقديم الدعم الفني للسلطات الوطنية المعنية بحماية الطفل والرعاية الاجتماعية، وبالتعاون مع المفوضية فيما يتعلق بالأطفال اللاجئين. ويمكن لليونيسف، بالتنسيق مع المفوضية، أن تدعم أيضًا تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى الذي تقوده المفوضية بالتمويل وبناء القدرات للشركاء المنفذين لإدارة حالات حماية الطفل ومن خلال عضوية لجنة تحديد المصالح الفضلى. |
| المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الطفل (NGOs) | يمكن للمنظمات غير الحكومية الوطنية التي تتمتع بخبرة في مجال حماية الطفل أن تؤدي دورًا حيويًا في إجراءات المصالح الفضلى، حيث إن لديهم فهمًا عميقًا للوضع والممارسات المحلية. وغالبًا ما تتمتع هذه الوكالات بمجموعة واسعة من الخبرات في مجال حماية الطفل وقد تكون مشارِكة أساساً في جوانب أخرى من برامج حماية الطفل. يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية مسؤولة عن التنفيذ المباشر والإدارة المباشرة لإجراءات المصالح الفضلى، بموجب اتفاقية شريك مُمَوَّل أو شريك تشغيلي تحت إشراف المفوضية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الطفل أيضًا توفير بناء القدرات للموظفين المشاركين في إجراءات المصالح الفضلى.<br><br>يمكن للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على حدٍ سواء القيام بمجموعة متنوعة من الوظائف فيما يتعلق بإجراءات المصالح الفضلى اعتمادًا على الاحتياجات والقدرات. ويشمل ذلك أخصائيي الحالات ومدراء الحالات، ومراجعي إجراءات المصالح الفضلى ومشرفيهم، (مع ملاحظة أن المفوضية ستحتفظ بالمسئولية عن التنسيق العام والرقابة لإجراءات المصالح الفضلى) وأعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أيضًا دعم المفوضية والحكومات وشركاء المجتمع المدني الآخرين لبناء القدرات في بعض جوانب برنامج إجراءات المصالح الفضلى أو كلها. |

52 على سبيل المثال: تم إبراز الدور القيادي للمفوضية فيما يتعلق بإجراءات المصالح الفضلى بالشركة بين المفوضية واليونيسيف - الملحق (ب) مذكرة التفاهم: توجيه بشأن الجوانب الفنية: من أجل تطوير خطة عمل قطرية وخطة عمل مشتركة، كانون الثاني/يناير 2015، متوفر على: https://www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/guidance.html /

| نظرة عامة على الشركاء وأدوارهم في إجراءات المصالح الفضلى. | |
|---|---|
| المنظمات المجتمعية (CBOs) | يمكن أن تشارك المنظمات المجتمعية أيضًا في إجراءات المصالح الفضلى. هناك العديد من المزايا للعمل مع المنظمات المجتمعية؛ على وجه الخصوص، قد يدمجون إجراءات المصالح الفضلى بسهولة أكبر في الممارسات والأعراف المجتمعية ويكون لديهم وصول أفضل وقبول أكبر عند الأطفال والأسر الضعيفة. في بعض الحالات، قد يشعر الآباء أو مقدمو الرعاية القانونيون والأطفال بالقلق بشأن السرية عند العمل تحت إشراف المنظمات المجتمعية. يجب إجراء تقييم للقدرات ونقاط القوة والمخاطر الخاصة بكل منظمة مجتمعية ووضع خطة مكافئة لتقليل المخاطر وبناء القدرات قبل تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى.<br><br>اعتمادًا على السياق والخبرة أو الأهلية، يمكن استخدام معايير حساسية الحالات (انظر أعلاه) لتحديد ما إذا كان ينبغي التعامل مع الحالة من قبل أخصائيي الحالات على مستوى المجتمع المحلي أو بشكل مباشر من قِبل المنظمة المتخصصة التي تنفذ برنامج إجراءات المصالح الفضلى (الأشخاص الذين يتحملون المسئولية عادةً عن المخاطر العالية أو الحالات المعقدة). |
| منظمات غير حكومية أخرى | المنظمات غير الحكومية المشاركة في التعليم و/أو الصحة و/أو الاستشارات القانونية و/أو التمثيل القانوني و/أو الرعاية النفسية الاجتماعية و/أو خدمات أخرى قد تقدم أيضًا دعمًا قيمًا لإجراءات المصالح الفضلى من خلال دعم تحديد الأطفال المعرضين للخطر وتقديم الخدمات للأطفال في إجراءات المصالح الفضلى. |
| اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: | تُكلف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بمهمة إعادة الروابط الأسرية (بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم وغيرهم من الأطفال المنفصلين عن ذويهم والمعرضين للخطر) لحالات الانفصال بسبب النزاع المسلح وأعمال العنف الأخرى والكوارث والهجرة. وفي سياق اللاجئين، تنسق اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية بشكل وثيق لتسهيل البحث عن المفقودين وجمع شملهم عندما يكون ذلك ضمن المصالح الفضلى للطفل.<br><br>إعادة الروابط الأسرية (RFL) هو مصطلح عام تستخدمه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمجموعة واسعة من الخدمات التي تهدف إلى منع حالات الانفصال والاختفاء وإعادة التواصل بين الأسر والحفاظ عليه وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. وتعد آليات الإحالة لخدمات إعادة الروابط الأسرية ضرورية لإجراءات المصالح الفضلى.<br><br>قد تشارك اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في لجان تحديد المصالح الفضلى بوصفها جهات مراقبة، لا سيما إذا كانت قد تابعت الطفل أو تعرفه جيدًا و/أو لديها وجود في منطقة الطفل في بلده الأصلي. |
| الخبراء | يمكن للمتخصصين في مجال الصحة العقلية، وغيرهم من الخبراء الطبيين والقانونيين، والوسطاء الثقافيين المضيفين واللاجئين وعلماء الأنثروبولوجيا، من بين آخرين، توفير التدخل الضروري والمعلومات والمشورة في إجراءات المصالح الفضلى على أساس كل حالة على حدة.<br><br>ملاحظة: يشمل مصطلح "القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية" أنواعًا من الشركاء ويشير إلى المهنيين الحكوميين وغير الحكوميين والمساعدين المهنيين الذين يعملون مع الأطفال والشباب والكبار وكبار السن والأسر والمجتمعات المحلية لضمان التنمية الصحية والعافية. |
| ملاحظة: يشمل مصطلح "القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية" أنواعًا من الشركاء ويشير إلى المهنيين الحكوميين وغير الحكوميين والمساعدين المهنيين الذين يعملون مع الأطفال والشباب والكبار وكبار السن والأسر والمجتمعات المحلية لضمان التنمية الصحية والعافية.[53] | |

53 لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة http://www.socialserviceworkforce.org/

## التنسيق مع الشركاء

ستختلف الشراكات من سياق إلى آخر، اعتمادًا على القدرات واللوائح الوطنية والأطر والترتيبات التاريخية للتعاون والتضافر بين الجهات الفاعلة. عندما يشارك العديد من الشركاء في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، فمن الممارسات الجيدة إنشاء مجموعة تنسيق إجراءات المصالح الفضلى بوصفها جزءًا من آلية تنسيق حماية الطفل الشاملة أو كإضافةً إليها. وفي العديد من السياقات، قد يُطلق على مجموعة تنسيق إجراءات المصالح الفضلى هذه مجموعة عمل إدارة الحالات أو مجموعة العمل الفرعية لإدارة الحالات. ولا تناقش هذه المجموعة حالات محددة، ولكنها تعمل على تنسيق إجراءات المصالح الفضلى بين الشركاء والمناطق الجغرافية، وتقوم بوضع سياق الأدوات المستخدمة في إجراءات المصالح الفضلى وتحسينها، وتحليل الاتجاهات في المخاطر والتحديات الخاصة بحماية الطفل، وتحديد الثغرات في تغطية إجراءات المصالح الفضلى أو تنفيذها.

- وعندما تنفذ المفوضية إجراءات المصالح الفضلى بالشراكة والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، قد تكون النصائح التالية مفيدة:

- سواء كان الشريك شريكًا مموَّلًا أو شريكًا تشغيليًا، **لا يزال يتعين على المفوضية أن تقود إجراءات المصالح الفضلى للاجئين داخل منظومة الأمم المتحدة.** في مثل هذه الحالات، قد يكون من الضروري التوقيع على مذكرة تفاهم و/أو اتفاقية نقل البيانات و/أو بروتوكول مشاركة المعلومات من أجل مشاركة معلومات حول الأطفال المعرضين للخطر والأطفال الذين يتم دعمهم من خلال إجراءات المصالح الفضلى. وهذا مهم بشكل خاص عند عدم توقيع الشركاء على اتفاقية الشراكة في المشاريع الممولة (PPA).

- يجب على المفوضية أن تبني شراكات إجراءات المصالح الفضلى على تقييم حماية الطفل لدى جهة فاعلة وخبرتها وقدرتها على إدارة حالات حماية الطفل أو القيام بإجراءات المصالح الفضلى. وفي حالة وجود ثغرات في إجراءات المصالح الفضلى أو الخبرة العامة في إدارة حالات حماية الطفل، يجب على المفوضية التخطيط لأنشطة بناء القدرات المناسبة (سواء من قِبل المفوضية وكذلك تخصيص موارد كافية للشركاء لتعزيز قدرات موظفيهم) بالتنسيق مع منظمات إدارة حالات حماية الطفل الأخرى.

- قد يكون العمل مع المنظمات المحلية والوطنية أكثر استدامة على المدى الطويل. ومع ذلك، في حالات الطوارئ أو العمليات الواسعة النطاق، قد يكون من المناسب أيضًا العمل مع المنظمات الدولية، التي قد تكون قادرة على التوسع بسرعة أكبر و/أو توفير خبرة متخصصة إضافية. عندما تكون الحالة هكذا، يجب تطوير بناء قدرات الجهات الفاعلة الحكومية الوطنية و/أو المجتمع المدني ووضع خطة انتقالية حيثما أمكن ذلك.

- من المستحسن التأكد من عدم وجود تداخل جغرافي بين الشركاء العاملين في إجراءات المصالح الفضلى. في حين أن العديد من الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل قد تضطلع بأدوار الاستجابة المعنية بحماية الطفل، بما في ذلك بعض هذه الجهات التي تستخدم نهج إدارة الحالات مثل الدعم النفسي والاجتماعي والمأوى الآمن، يجب أن يكون هناك دائمًا شريك واحد يتحمل المسئولية الكاملة عن إجراءات المصالح الفضلى في منطقة معينة.

في السياقات التي تكون فيها إجراءات المصالح الفضلى جزءًا من آليات الحكومات الوطنية وتقوم هي بتنفيذها، يجب أن يهدف التنسيق إلى تعزيز الإجراءات، بما في ذلك بناء الخبرة في التعامل مع الاحتياجات الخاصة بالأطفال اللاجئين، ومسارات الإحالة للأطفال اللاجئين، والصلات بإجراءات اللاجئين الملائمة للأطفال.

## التنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

يجب أن تعمل الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل والجهات الفاعلة المعنية بمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في تعاون وثيق لدعم الأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والذين لديهم احتياجات وحقوق محددة يجب أخذها في الاعتبار عند الاستجابة. من المهم ملاحظة أن الأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي غالبًا ما يواجهون أو يتعرضون لخطر أشكال أخرى من العنف والإساءة والاستغلال.

يمكن للجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل والجهات الفاعلة المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تقديم الدعم للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، طالما امتلكت أيٌّ منها المهارات والكفاءات والإجراءات التنظيمية المطلوبة. يشمل ذلك أخصائيي الحالات المدربين على رعاية الأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى وجود مشرفين متاحين لإدارة الحالات. ويجب تحديد الأدوار والمسؤوليات لتقديم إدارة الحالات للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحديدها بوضوح في إجراءات العمل الموحدة المشتركة بين الوكالات بناءً على القدرات والخبرة. يجب وضع إشارة واضحة على الخبرة المتخصصة ونقاط الدخول للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مسارات الإحالة الخاصة بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفيما يلي بعض الاعتبارات الرئيسية:

- يجب أن يحصل جميع أخصائيو الحالات في مجال حماية الطفل، الذين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة للعمل مع الأطفال، على تدريب أساسي على المبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحيلولة دون وقوعه، والاستجابة الملائمة للأطفال، ورعاية الأطفال الناجين. فسيمكنهم ذلك من تقديم الدعم الأولي للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن إجراءات المصالح الفضلى. كما يجب أن يتلقى أخصائيو الحالات المعنيون بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تدريبًا أساسيًا على المبادئ والنهج والمهارات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى وحماية الطفل وحماية الطفل للسبب نفسه.
- يجب أن يعمل الموظفون المعنيون بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بالتنسيق لتوفير استجابة آمنة وفي الوقت المناسب وإدارة الحالات للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن الضروري أن يتعامل الطفل الناجي مع أخصائي حالة واحد، وأن يكون أخصائي الحالة هو من يقوم بالتنسيق بحسب الحاجة، وهذا يضمن عدم إخضاع الطفل لعمليات تقييم أو أسئلة تقييم مكررة. يجب أن توضح إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى الإجراءات والمسؤوليات الخاصة بتقديم خدمات إجراءات المصالح الفضلى للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بوضوح، ويجب إنشاء روابط لإجراءات العمل الموحدة المعنية بمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- يجب تحديد أخصائيي الحالات للأطفال الناجين في مسارات الإحالة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى وتلك الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتدريبهم على حماية الطفل وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك على رعاية الأطفال الناجين. وعند وجود خدمات إدارة الحالات المعنية بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الموقع نفسه، يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل من مقدمي الخدمات فيما يتعلق بأشكال معينة من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الأطفال وأيضاً فيما يتعلق بجنس الطفل وعمره.
- بشكل عام، عندما يتم تحديد الطفل بوصفه يعاني من العنف القائم على النوع الاجتماعي من قِبل أخصائيي حالات حماية الطفل أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذا كانت المنظمة لديها القدرة على التعامل مع هذه الحالة، فمن المستحسن أن تقوم المنظمة التي تم الإفصاح لها عن الحالة برعاية الأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ما دام لديهم أخصائيو حالات مدربين على رعاية الأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الهياكل الإشرافية اللازمة. وفي حين أنه يجب تطوير إجراءات عمل موحدة بأدوار ومسؤوليات واضحة حيثما أمكن، قد تكون هناك حاجة أيضًا لاتخاذ قرارات لكل حالة على حدة للحالات المعقدة والتي يجب إجراؤها من خلال مناقشة بين المنظمتين المعنيتين (دون الكشف عن بيانات الهوية).
- إذا تبين أن الطفل، المشمول بالفعل في عملية إجراءات المصالح الفضلى، هو أحد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فمن المهم إجراء الإحالات بناءً على المصالح الفضلى للطفل، مع الاستمرار في خدمات إجراءات المصالح الفضلى الأخرى.
- كما هو الحال مع جميع الحالات، يجب استمرار مراعاة الحساسية تجاه السرية ومشاركة المعلومات على نحوٍ صارم (راجع القسم 3.5: إدارة المعلومات لإجراءات المصالح الفضلى).

## 3.4.2 تطوير إجراءات عمل موحدة لإجراءات المصالح الفضلى

إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى، والتي تسمى أيضاً إجراءات العمل الموحدة لإدارة حالات حماية الطفل،[54] والتي تشمل عملية تحديد المصالح الفضلى، هي مجموعة من التعليمات المكتوبة التي تهدف إلى ارشاد الأنشطة وتضمن الالتزام بالمبادئ والنُهج التوجيهية، وأفضل الممارسات عند الاستجابة لحاجات الحماية لدى الأطفال الأفراد. ويتم تطويرها والاتفاق عليها من قِبل الجهات الفاعلة التي تقدم خدمات إدارة حالات حماية الطفل المباشرة وغير المباشرة في منطقة جغرافية محددة. تساعد إجراءات العمل الموحدة أيضًا في ضمان شفافية العملية وتعزيز الكفاءة والمساءلة.[55] يجب أن تحدد إجراءات العمل الموحدة الأدوار والمسؤوليات والعلاقات بين مختلف الأشخاص المشاركين في إجراءات المصالح الفضلى وكيفية التعامل مع أنواع مختلفة من حالات حماية الطفل ويجب أن تعكس التشريعات والإجراءات الوطنية القائمة ذات الصلة والخدمات المتاحة عندما يستطيع الأطفال اللاجئون الوصول إليها وحيثما تكون تلك الخدمات ملائمة لهم. ويجب أن تقدم إجراءات العمل الموحدة تفاصيل عن العملية المتضمنة في كل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى، وخارطة الخدمات ومسارات الإحالة (راجع الخاص بتحديد الخدمات ومسارات الإحالة أدناه)، ومعايير الأهلية ومعايير تحديد الحالات ذات الأولوية، والطريقة والعملية المتعلقة بالعمل مع الأطفال ونظام إدارة المعلومات.

يجب وضع إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى على المستوى القُطري لضمان عمليات مبسطة وفعالة لإجراءات المصالح الفضلى في المواقع الميدانية، مع مراعاة السياق الوطني والحقائق التشغيلية، وعلى نحو يراعي هذه المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى. واستنادًا إلى إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، قد ترغب المكاتب الميدانية في تطوير إجراءات العمل الموحدة الملائمة للسياق لضمان سهولة الاستخدام والتطبيق محليًا أو استخدام إجراءات العمل الموحدة الوطنية وتطوير مسارات الإحالة المحلية وخارطة الخدمات. وينبغي عدم وضع إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى بمعزل عن غيرها؛ بل بدلاً من ذلك، يجب أن تكون جزءًا من برنامج شامل لحماية الطفل ونظام إدارة حالات اللاجئين. ولذلك يجب دمج إجراءات المصالح الفضلى في إجراءات العمل الموحدة الأوسع نطاقًا والخاصة بإجراءات المصالح الفضلى أو إدارة حالات حماية الطفل.[56]

والخطوة الأولى من عملية وضع إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى هي مراجعة إجراءات العمل الموحدة لإدارة حالات حماية الطفل وإجراءات العمل الموحدة الأخرى (على سبيل المثال: تسجيل اللاجئين، وتحديد وضع اللجوء، والحلول الدائمة)، حيثما أمكن، وذلك لمعرفة إلى أي مدى أدرجت هذه الإجراءات المصالح الفضلى للأطفال بشكل كافٍ. وفي حالة وجود إجراءات العمل الموحدة و/أو إجراءات العمل الموحدة المستخدمة من قِبل أنظمة حماية الطفل الوطنية وانطباقها على السياق المعني والمنطقة المعنية، يجب مراجعة هذه الإجراءات وتحديثها لضمان تحديد القضايا المحددة المتعلقة بإجراءات المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين - إما من خلال تنقيح الإجراءات الوطنية أو من خلال ملحق يحدد الخصائص المتعلقة بالأطفال اللاجئين. وفي حالة عدم وجود إجراءات عمل موحدة، ينبغي العمل على إيجادها وتطويرها.

يجب تطوير إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، أو تنقيح إجراءات العمل الموحدة الحالية، بوصف ذلك جزءًا من عملية تشاركية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما سلطات حماية الطفل الوطنية والمحلية، والجهات الفاعلة الأخرى في مجال حماية الطفل المشاركة في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى وتقديم الخدمات. كما يتضمن أيضًا تعيين الخدمات أو إعادة تعيينها، والمسؤولين عن تقديم هذه الخدمات، وجهات التنسيق المعنية بالإحالات، التي يتم توضيحها بعد ذلك بوضوح في مسارات الإحالة محددة السياق.

يجب أيضًا استشارة المجتمعات المحلية والأطفال عند تطوير أي إجراءات عمل موحدة، لا سيما في العمليات التي ستؤثر بشكل مباشر على عافيتهم (مثل المساعدات والتغذية الراجعة)، وكذلك النواحي التي سيؤدون فيها دورًا

54 في حين أن هذه الإرشادات تشير إلى إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، فإنها غالبًا ما يشار إليها باسم إجراءات العمل الموحدة لحماية الطفل أو إجراءات العمل الموحدة لإدارة حالات حماية الطفل في هذا المجال. كما قد تشير الأنظمة المحلية إلى إجراءات العمل الموحدة بأسماء أخرى مختلفة، ولكنها قد تتضمن عناصر تعد جزءًا من إجراءات العمل الموحدة.

55 تتوافر مجموعة أدوات إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox

56 القسم 5 من نموذج إجراءات العمل الموحدة في مجموعة أدوات إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى للمفوضية يركز بشكل خاص على الإجراءات المتعلقة بتحديد المصالح الفضلى.

نشطًا (على سبيل المثال: التحديد). اعتمادًا على السياق، يمكن إجراء هذه المشاورات المجتمعية عبر ممثلين لآليات الحماية المجتمعية - أو بشكل منفصل في مناقشات جماعية مركزة مع شرائح مختلفة من السكان.

بالنظر إلى أن إجراءات المصالح الفضلى تُستخدم في المقام الأول في السياقات التي تكون فيها المفوضية مسؤولة عن حماية الطفل، في حالات اللاجئين يجب أن تقود المفوضية أو تشارك في قيادة عملية تطوير إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى أو تحديث إجراءات العمل الموحدة لإدارة حالات حماية الطفل بالتنسيق مع شركاء آخرين. وفي البيئات المختلطة أو في التحركات المختلطة - أي حيثما يوجد لاجئون ونازحون أو حيثما يوجد لاجئون ومهاجرون - ستكون المفوضية مسؤولة عن صياغة إجراءات إدارة حالات حماية الأطفال اللاجئين بما يتماشى مع هذه المبادئ التوجيهية. ويمكن القيام بذلك إما ضمن نطاق إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإدارة حالات حماية الطفل الأوسع نطاقًا أو في إطار إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، وذلك اعتمادًا على السياق. وبمجرد الموافقة على المحتوى والانتهاء من إجراءات العمل الموحدة، يجوز لممثلي كل منظمة التوقيع على الوثيقة للإشارة إلى التزامهم بالامتثال للإجراءات الواردة فيها.

يجب تشارك مسئولية نشر إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى وتدريب الجهات الفاعلة ذات الصلة على استخدام إجراءات العمل الموحدة بين الجهات المشاركة. كما يجب ترجمة إجراءات العمل الموحدة إلى اللغات ذات الصلة على النحو المطلوب. علاوة على ذلك، يجب مراجعة إجراءات العمل الموحدة بانتظام (مرة واحدة على الأقل في السنة) بمشاركة الشركاء المعنيين بحماية الطفل والسلطات واليونيسف.

### خارطة الخدمات ومسارات الإحالة

يتطلب النهج متعدد الوكالات لإنشاء إجراءات المصالح الفضلى وتنفيذه وضع مسارات إحالة بين الوكالات. يجب أن تعتمد مسارات الإحالة على فهم هيكل النظام الوطني المعني بحماية الطفل وقدرته (راجع القسم 2.2: إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل)، وكذلك الهياكل والمنظمات المحلية. ومن الطرق الجيدة لتطوير مسارات الإحالة البدء بمسح مفصل للجهات الفاعلة أو الموارد[57] لتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وأنواع الخدمات، ومستويات الخبرة لحماية الأطفال في منطقة العمليات. ويجب أن يشمل ذلك تحديد الخبراء المستقلين في المجتمع والمستعدين للمشاركة في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى ويستطيعون ذلك. ويجب أن تستكشف عملية المسح أيضاً الثغرات في الخدمات والقدرات بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

57 تتوافر مجموعة أدوات إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى في صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox

### قائمة تحقّق: هل يجب مراجعة إجراءات العمل الخاصة؟

يجب الإجابة عن الأسئلة التالية في أثناء عملية المراجعة. إذا كانت الإجابة عن أي من الأسئلة هي "نعم"، يجب عندها الشروع في عملية المراجعة.

- ☐ هل إجراءات العمل الموحدة لا تحقق الأهداف المعلنة؟
- ☐ هل حدثت أي تغييرات في البيئة التشغيلية منذ آخر مراجعة لإجراءات العمل الموحدة، وتؤثر تأثيرًا كبيرًا على حماية الطفل؟
- ☐ هل حدثت زيادة أو نقصان في عدد أو طبيعة مقدمي الخدمة في مجال العمل؟
- ☐ هل اعتمد أي من مقدمي الخدمة استراتيجية أو نهجًا مختلفًا يؤثر على تقديم الخدمة؟
- ☐ هل ثبت عدم جدوى أي من الإجراءات في السياق الحالي؟

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /كريستوفر هيروغ

## 3.4.3 التوظيف وتوفير الموارد لتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى

يمكن أن يتطلب تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في استجابات كبيرة ذات نسبة عالية من الأطفال المعرضين للخطر موارد كبيرة، لا سيما في المناطق التي تكون فيها قدرات الحكومة أو المجتمع المدني محدودة. ومع ذلك، نادرًا ما تكون المفوضية هي المسؤولة الوحيدة عن توفير موارد إجراءات المصالح الفضلى، حتى عندما تقود آلية تنسيق معنية بحماية الطفل. وتقوم الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الوطنية والدولية أيضًا بالبحث عن الموارد وتخصيصها لتفعيل إجراءات المصالح الفضلى. يجب أن تسعى مفوضية لأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين دائمًا إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الأخرى والعمل بطريقة تكميلية، بما في ذلك تعبئة الموارد وتخصيصها. راجع القسم 2.2: إجراءات المصالح الفضلى وأنظمة حماية الطفل.

### دراسة حالة: **تنسيق إجراءات المصالح الفضلى عبر الحدود**

إن شبكة الأماكن الآمنة الإقليمية عبارة عن آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات تم إنشاؤها في منطقة الأمريكيتين في عام 2016.[58] بالتشاور مع الشركاء والمجتمعات. تركز الشبكة على تحسين وصول الأطفال المعرضين للخطر إلى الخدمات، وكذلك المجموعات الأخرى التي يلزمها احتياجات الحماية، عبر البلدان وفيما بينها. قامت الشبكة بوضع معايير وأدوات مشتركة لتعزيز التنسيق عبر الحدود في المنطقة. في عام 2019، كان هناك أكثر من 100 منظمة تقدم خدمات في 14 دولة مختلفة.

تحتوي الشبكة على خدمة عبر الإنترنت وخريطة إحالة تُكملها مسارات إحالة وطنية ومحلية. وتتلقى المنظمات التي تم تضمينها حالات من أعضاء الشبكة الآخرين الذين أجروا تقييم المصالح الفضلى. وعادة ما يتم إجراءات المصالح الفضلى من قِبل المؤسسات الحكومية، التي تمثل أيضًا جزءًا من الشبكة في بعض الحالات.

58 المفوضية، شبكة الأماكن الآمنة الإقليمية: الدروس المستفادة ومجموعة الأدوات (2019)، متوافرة على: https://www.acnur.org/5c05b97d4.pdf

## تقدير عدد الحالات

التوظيف هو المورد الأساسي المطلوب لإجراءات المصالح الفضلى. بالنسبة إلى المفوضية على وجه الخصوص، حتى عندما لا تكون المفوضية مسؤولة عن معظم أنشطة إدارة الحالات اليومية المتعلقة بإجراءات المصالح الفضلى، يكون هناك حاجة إلى الموارد البشرية من أجل تنسيق القدرات وبنائها بما يخص إجراءات المصالح الفضلى. **وتوصي *المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني* بتعيين مشرفين بنسبة 6-1:5، أي مشرف واحد لكل 5 أو 6 أخصائيي حالة، وألا تزيد نسبة الحالات النشطة عن 1:25، أي 25 حالة مفتوحة لكل أخصائي حالة واحد.**[59] ومن أجل تقدير عدد الحالات، يجب أن تقدِّر العمليات أولًا متوسط المدة الزمنية لإغلاق حالة ما أو نقلها إلى دعم أقل تركيزا. على سبيل المثال، إذا كان من الممكن إغلاق حالة حماية الطفل المتوسطة أو نقلها إلى دعم أقل كثافة بعد ثلاثة أشهر تقريبًا، في حين أن الحالات الأكثر تعقيدًا تستغرق وقتًا أطول، يجب أن تخطط العمليات أن يقوم أخصائي حالات واحد بإدارة حوالي 75 حالة سنويًا. ومع ذلك، فإن هذا الرقم سوف يختلف بشكل كبير حسب الوضع العام؛ على سبيل المثال: إذا كان لأخصائيي الحالات مسؤوليات إضافية ضمن برامج حماية الطفل، أو اضطروا إلى السفر لمسافات طويلة أو كانوا يتعاملون مع حالات معقدة في الغالب، فسيكون لديهم قدرة أقل وسيعالجون حالات أقل كل عام. عندما يتم تنفيذ بعض وظائف إدارة الحالات من قِبل مقدمي خدمات آخرين (مثل المتابعة من قِبل العاملين النفسيين الاجتماعيين)، وأن يعمل على الحالات المعقدة الشركاء ذوي الكفاءات المتخصصة؛ وعندما تكون الحالات أكثر وضوحًا في المقام الأول، فقد يكون لدى أخصائيي الحالات القدرة على التعامل مع المزيد من الحالات سنويًا. ويمكن للمتطوعين المجتمعيين أيضًا تعويض نقص أخصائيي الحالات، على سبيل المثال: من خلال القيام بتقييم المصالح الفضلى والمتابعة للحالات الأقل خطورة.

وتشمل استراتيجيات زيادة قدرة تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى ما يلي:

- زيادة عدد موظفي الوحدات أو الشركاء الذين يديرون الحالات
- تدريب المنظمات الحالية الذين لديهم موظفون يمتلكون القدرة على القيام بإجراءات المصالح الفضلى
- تحليل نسب الموظفين إلى أخصائيي الحالات وتعديلها في المنظمات والمواقع لضمان تناسب عدد الحالات
- الاستثمار في الخدمات الأخرى التي قد تنهي احتياجات الأطفال المعرضين للخطر أو تستجيب بشكل أفضل لها (على سبيل المثال: برامج الأبوة والأمومة للحد من العنف ضد الأطفال، أو برامج العلاج من المخدرات والكحول)
- إجراء تقييم أولي ومختصر للمصالح الفضلى للوقوف على الأطفال الذين يحتاجون إلى تقييم شامل وإجراءات المصالح الفضلى وتحديد من يمكن ببساطة إحالتهم إلى الخدمات
- تنقيح معايير الاستيعاب للأطفال الذين يحتاجون إلى إجراءات المصالح الفضلى (راجع القسم 3.2.2: التحديد)

59 تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. المعايير الدنيا لحماية الطفل، طبعة 2019. المعيار 15. متوفر على: https://alliancecpha.org/en/CPMS_home (CPMS).

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / جورجينا غودوين

الجدول 9: **الأدوار الموصى بها للموظفين العاملين في إجراءات المصالح الفضلى**

| المنصب الوظيفي | المسؤوليات | المفوضية أو شريكها |
|---|---|---|
| **مسؤول الحماية الأول (أو معظم مسؤولي الحماية في المفوضية)** | مسؤول عن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى والإشراف عليها ككل.<br><br>تعيين المشرف على تحديد المصالح الفضلى. | المفوضية |
| **مشرف تحديد المصالح الفضلى*** | مسؤول عن تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى والإشراف عليها ككل. | المفوضية |
| **منسق تحديد المصالح الفضلى (اختياري – في العمليات الكبرى) *** | في العمليات الكبرى، ينسق عملية تحديد المصالح الفضلى في أماكن معينة أو لبعض الشركاء. | المفوضية أو أحد شركائها |
| **أخصائي مراجعة تحديد المصالح الفضلى (اختياري – في العمليات الكبرى) *** | يراجع الحالات الخاصة بتحديد المصالح الفضلى لتقديمها إلى المشرف على تحديد المصالح الفضلى. | المفوضية أو أحد شركائها |
| **مشرف حماية طفل و/أو مشرف الحالة (اختياري – في العمليات الكبرى)** | ينسق أعمال أخصائيي الحالات ويشرف على عدد الحالات التي تحتاج إجراءات المصالح الفضلى على الصعيد الوطني أو المحلي أو على صعيد أحد المخيمات. | المفوضية أو أحد شركائها |
| **مدير الحالات** | يشرف على 6-5 من أخصائيي الحالات ويراجع الحالات، مما يضمن إعطاء الأولوية للحالات وجودة العمل. | المفوضية أو أحد شركائها |
| **أخصائي الحالات*** | يحدد الأطفال المعرضين للخطر، ويجري عمليتي تقييم المصالح الفضلى وتحديد المصالح الفضلى، ويضع خططًا للعمل مع الأطفال والأسر، ويتابع الحالات، ويوصي بالحالات التي يتعين إغلاق ملفها. | المفوضية أو أحد شركائها |

*ملاحظة: يمكن أن تكون جميع المناصب المذكورة أعلاه إما قائمة بذاتها أو مقترنة بأدوار ومسؤوليات أخرى في إطار برنامج حماية الطفل أو برنامج الحماية.*

** للحصول على مزيد من المعلومات عن الاختصاصات المحددة والمسؤوليات المتعلقة بتحديد المصالح الفضلى لهذه الأدوار، يرجى مراجعة القسم 5.1: الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعملية تحديد المصالح الفضلى.*

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / ريكاردو غانغال

## التخطيط، والتطوير، وتقديم الدعم لأخصائيي حالات حماية الأطفال

يُعد أخصائيو الحالات مسؤولين عن تنفيذ جميع خطوات إجراءات المصالح الفضلى: بدءًا من تقييم الحالة، مرورًا بالتخطيط لها، ثم متابعتها، وإغلاقها. ومن ثمَّ، يجب بذل الجهود لـ "التخطيط، والتطوير، وتقديم الدعم" لأخصائيي الحالات في هذه العملية.[60] ويشمل هذا الدعم (1) تعيين أخصائيي الحالات ذوي الكفاءات والمهارات اللازمة، و(2) تقديم التدريب والتوجيه، على سبيل المثال في مجال العمل مع الأطفال، والتعرف على مهارات التواصل مع الأطفال، وإدارة الحالات، و (3) تقديم الدعم لأخصائيي الحالات أثناء أداء عملهم.

وفيما يتعلق بالتخطيط لعمل أخصائيي الحالات وتوظيفهم، تسرد المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات مختلف المهارات لأخصائيي الحالات في أربع فئات للكفاءة:[61]

- **الكفاءات الشخصية:** معرفة نفسك ومساءلتها، ومواجهة حالات الضغط النفسي، والتحلي بالمرونة لتقبُّل التغيير والاختلاف الثقافي، والتفكير تفكيرًا يتسم بالتحليل، والنقد، والإبداع، والتحلي بالنزاهة.
- **الكفاءات الاجتماعية:** التفاوض وإدارة النزاعات، والعمل ضمن فريق، وإبداء التعاطف الحقيقي، ودعم الآخرين وتحفيزهم، والتواصل مع الآخرين والإنصات إليهم.
- **الكفاءات المنهجية:** تعزيز المشاركة والتنسيق في مجال إدارة الحالات والتخطيط للتدخلات، وتنفيذها، ومراجعتها.
- **الكفاءات التقنية:** معرفة الإطار النظري ومعرفة الأدوات والعمليات الخاصة بإدارة الحالات.

يرد الحد الأدنى من المتطلبات لأخصائيي الحالات المعنيين بإجراءات المصالح الفضلى التابعين للمفوضية والشركاء في الاختصاصات المنوطة بأخصائيي الحالات[62] وتشمل ما يلي:

- المعرفة الجيدة في مجال حماية الأطفال، بما في ذلك توفر عنصر الخبرة في العمل مع الأطفال أو رعاية الأطفال، خاصةً اللاجئين منهم
- الفهم الجيد في مجال حماية اللاجئين، بما في ذلك منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتصدي لهما وإدارة حالات حماية اللاجئين
- المعرفة الجيدة بالحماية المجتمعية، بما في ذلك فهم دور المجتمع المحلي، وهيكله، وممارساته، بما يشمل المعايير الاجتماعية، والثقافية، ومعايير النوع الاجتماعي للمجتمع المحلي في العملية
- معرفة النظم الوطنية لحماية الأطفال، بما في ذلك أدوار الجهات الفاعلة المختلفة وعمليات حماية الأطفال
- المهارات الممتازة في مجال التواصل مع الأطفال والمناصرة بالنيابة عنهم
- المهارات الجيدة في مجال التحليل وكتابة التقارير

60 لمزيد من المعلومات، راجع *إطار تعزيز القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية*، http://www.socialserviceworkforce.org/framework-strengthening-social-service-workforce

61 للحصول على مزيد من المعلومات عن الأدوار والمسؤوليات والكفاءات اللازمة أخصائيي الحالات والمشرفين على أخصائيي الحالات، يرجى مراجعة إرشادات إدارة الحالة المشتركة بين الوكالات، الصفحات 44-41 والملحقات 1 و2. للاطلاع على مزيد من التوجيهات، يمكنك الاطلاع أيضًا على التحالف حماية الطفل من أجل حماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية، حماية الطفل في إطار الكفاءات في مجال العمل الإنساني، المتضمَّن في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى، التي يمكن الوصول إليها على الرابط التالي: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox

62 تتوافر الشروط المرجعية في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/terms-of-references.html

في حالة وجود إجراءات معتمدة ومعايير وطنية إضافية للموظفين للعمل مع أنواع محددة من حالات حماية الأطفال، ينبغي أن تهدف المفوضية والشركاء إلى تعيين موظفين ممن يستوفون هذه المعايير الوطنية وكذلك الاختيار بناءً على المعايير المذكورة أعلاه حيثما كان ذلك ممكنًا و/أو إحالة هذه الحالات للشركاء ممن لديهم الموظفين ذوي المؤهلات المناسبة.

يمثل تطوير مهارات أخصائيي الحالات، وتقديم التدريب لهم وبناء قدراتهم اعتبارات مهمة للتخطيط وتوفير الموارد. وفي حين أن مستويات مختلفة من المعرفة والخبرة ستتوافر فيما بين الجهات الفاعلة، فمن الأهمية بمكان أن يتم تقديم التدريب اللازم بشأن إجراءات المصالح الفضلى لأخصائيي الحالات، والمشرفين على الحالات، وأعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى من أجل ضمان تحقيق الجودة والاتساق في العملية. وينبغي للمشرف على تحديد المصالح الفضلى، بالتشاور مع المشرفين على الحالات وأخصائيي الحالات من الشركاء، استعراض احتياجات التدريب وتنظيم جلسات لتجديد المعلومات.

يتضمن دعم أخصائيي الحالات في عملهم وضع السياسات والنظم والممارسات لتوجيه الموظفين، وإرشادهم، والإشراف عليهم، وتحقيق الرضا الوظيفي، والاحتفاظ بهم.[63]

63 للحصول على مزيد من المعلومات عن الإشراف، راجع إطار تمكين القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية، http://www.socialserviceworkforce.org/framework-strengthening-social-service-workforce وإرشادات إدارة الحالة المشتركة بين الوكالات، الصفحات 44-41 والملحقات 1 و2.

## دراسة حالة: **تعيين أخصائيي حالات مختلفين في أوغندا**

أوفدت المفوضية وشركاؤها في أوغندا نوعين من أخصائيي الحالات. حيث يقوم أحد الشركاء بتوظيف مجموعة من أخصائيي الحالات ممن يتولون مسئولية إدارة حالات الأطفال المعرضين للخطر.[64] حيث يقوم المجتمع المضيف (مواطنون أوغنديون) بتعيين أخصائيي الحالات ومن ثم يتلقون تدريبهم من الشركاء، حيث يدرّب الشركاء أخصائيي الحالات هؤلاء الذين جرى توظيفهم حديثًا على المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الأطفال قبل إيفادهم. وتواصل جهات الاتصال المعنية بحماية الأطفال التابعة للمفوضية وموظفو حماية الأطفال من الشركاء تقديم التدريب أثناء العمل لأخصائيي الحالات.

وتتكون المجموعة الثانية من أخصائيي الحالات من موظفي المفوضية الذين جرى توظيفهم وتدريبهم للتعامل تحديداً مع حالات حماية الأطفال التي تتطلب عملية تحديد المصالح الفضلى الرسمية. ويتلقى هؤلاء الموظفون الإشراف والتوجيه من خبراء لديهم سنوات من الخبرة في التعامل مع الحالات المعقدة وإدارة عملية تحديد المصالح الفضلى.

وتلقى أخصائيو الحالات لدى المفوضية وشركائها تدريبًا على إدارة حالة حماية الطفل استنادًا إلى المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن تقييم المصالح الفضلى للأطفال وتحديدها.[65] وفي عام 2018، أجرت المفوضية سلسلة من دورات التدريب للمدربين. ومنذ ذلك الحين، أجرى هؤلاء المدربون، بمن فيهم موظفو المفوضية وشركاؤها من أوغندا، سلسلة من التدريبات لموظفي إدارة الحالات في الميدان. ويتم تنظيم عملهم وإدارته من خلال تنفيذ إجراءات العمل الموحدة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى للأطفال المعرضين للمخاطر (أي إجراءات العمل الموحدة لإدارة حالات حماية الأطفال) التي صدقت عليها الوكالة الوطنية المسؤولة عن حماية الأطفال (وزارة شؤون النوع الاجتماعي، والعمل، والتنمية الاجتماعية).[66]

64 يُعرَّف مصطلح "الأطفال المعرضون للخطر" في خلاصة اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية بشأن الأطفال المعرضين للخطر، رقم 107 لعام 2007، متوافر على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/excom/exconc/4717625c2/conclusion-children-risk.html

65 إرشادات المفوضية حول تقييم المصالح الفضلى وتحديدها (نسخة تجريبية)، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

66 تقود مجموعة العمل الفرعية المشتركة بين الوكالات لحماية الطفل كلًا من اليونيسيف والمفوضية على نحو مشترك

## إشراك أخصائيي الحالات على مستوى المجتمع المحلي

تعمل العديد من المنظمات أيضًا مع أخصائيي الحالات المتطوعين في المجتمعات المحلية لتقديم الدعم الفردي والمتابعة للأطفال الذين يتلقون دعم إجراءات المصالح الفضلى. ولذلك، يجب توظيف أخصائيي الحالات على مستوى المجتمع المحلي بعناية، وينبغي تدريبهم قبل تكليفهم بالمسؤوليات باعتباره جزءًا من إجراءات المصالح الفضلى. ومن الأهمية بمكان أيضًا أن تحدد العمليات بوضوح الحالات التي ينبغي أن يعالجها أخصائيي الحالات مستوى المجتمع المحلي وتلك التي ينبغي ألا يعالجها. وينبغي تحديد القرارات المتعلقة بأنواع الحالات التي يمكن لأخصائيي الحالات على مستوى المجتمع المحلي التعامل معها على المستوى التشغيلي باستخدام معايير حساسية الحالة (تم إدراج معايير نموذجية في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى). وهذا إقرار بأن بعض الحالات سوف تتطلب درجة عالية من الخبرة و/أو السرية أو قد تشكل خطرًا على أخصائيي الحالات على مستوى المجتمع المحلي. وينبغي أن تكون معايير حساسية الحالة بمثابة مجرد توجيه، ويجب أن يتم اتخاذ قرار تفويض المسئولية عن كل حالة إلى أحد أخصائيي الحالات على مستوى المجتمع المحلي لكل حالة على حدة، مع مراعاة آراء الطفل والأسرة.

## الموارد الأخرى

كما ينبغي أن تراعي عمليات المفوضية التي تقود إجراءات المصالح الفضلى أو تدعمها تخصيص موارد من الميزانية من أجل البنية التحتية للمكاتب (على سبيل المثال، إنشاء أماكن سرية وملائمة للأطفال لإجراء المقابلات)، وحفظ الملفات ومواد التجهيزات المكتبية، وتكاليف الاتصال، والنقد للمدفوعات أو المشتريات المستخدمة لمرة واحدة للأطفال حسب الاقتضاء (في حال لا يتوفر النقد من خلال أي برنامج آخر). لمعرفة مزيد من المعلومات عن توفير الموارد بشكل عام، راجع المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات.[67]

67 المبادئ التوجيهية لإدارة الحالات المشتركة بين الوكالات، صفحة 34-33.

## دراسة حالة: **تنسيق التوظيف "متعدد المستويات" مع قطاع عريض من الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

نظرًا للأعداد الكبيرة من الأطفال المعرضين للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، ولا سيما في البلدان المجاورة لسوريا، فقد قامت المفوضية، جنبًا إلى جنب مع الهيئة الطبية الدولية (IMC)، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة Step، وبمشاركة فعالة من للحركة الدولية للصليب الأحمر، بتطوير مجموعة أدوات متطوعي دعم المجتمع للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.[68] وتشتمل مجموعة الأدوات هذه على توجيهات، وأدوات (استمارات وقوائم تحقق)، وحزمة تدريب لتحديد المتطوعين من المجتمع المحلي، وتدريبهم، ونشرهم ليكونوا بمثابة امتداد لأخصائيي الحالات والموجهين للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في المنطقة.

عند استخدام مجموعة الأدوات هذه ووضعها في سياقها الصحيح، تستخدم المفوضية وشركاؤها قائمة تحقق لتحديد الحالات، وأداة دراسة الشخصية، وأداة التحقق من المراجع لتحديد أفراد المجتمع المحلي المناسبين للاضطلاع بدور المتطوع أو الموجه في المجتمع المحلي. ويتلقى المتطوعون أو الموجهون في المجتمع المحلي التدريب باستخدام حزمة التدريب في مجموعة الأدوات، التي تسهم في تعرُّفهم على المفاهيم والنُهج الرئيسية لحماية الأطفال ومسارات الإحالة. وبمجرد تدريبهم، تستخدم منظمة حماية الطفل أداة الإلحاق لإلحاق كل طفل غير مصحوب أو منفصل عن ذويه مع أحد المتطوعين المجتمعيين، مما يضمن تعيين الشخص الأنسب لدعم كل طفل وتوجيهه. وتُستخدم أداة معايير تصنيف المخاطر أيضًا باعتبارها جزءًا أساسيًا من عملية الإلحاق.

ويقدم متطوع دعم المجتمع المحلي تقاريره إلى أخصائي الحالة عن طريق أداة إعداد التقارير الشهرية ومن خلال اجتماعات المراجعة الدورية بين المشرف ومتطوع دعم المجتمع المحلي. وعليه يقوم أخصائي الحالة الخاص بالطفل أيضًا بإجراء زيارات منزلية منتظمة بناءً على خطة الحالة الخاصة بالطفل.

68 متطوعو دعم المجتمع المحلي لمجموعة الأدوات للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، المتوافرة في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى على الرابط التالي: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox

## 3.4.4. الرصد لضمان تحقيق جودة إجراءات المصالح الفضلى

ينبغي رصد عملية تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى بانتظام من أجل ضمان أن يوفر هذا المكون من برنامج حماية الطفل للأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة استجابة مناسبة وفي الوقت المناسب. ويتمثل أحد أجزاء عملية الرصد هذه في قيام المفوضية وشركائها باستعراض منتظم لاتجاهات قضايا حماية الطفل التي تواجه الأطفال وجودة الاستجابات وحجمها. ومن خلال التنسيق المشترك بين الوكالات، ينبغي للشركاء المنفذين لإجراءات المصالح الفضلى مراجعة مدى استيفاء استجابة إجراءات المصالح الفضلى أو إدارة الحالات للمعايير المتفق عليها المشتركة بين الوكالات والمعايير المنصوص عليها في هذه المبادئ التوجيهية والقادرة على التصدي لحجم الاحتياجات. وتحتاج المفوضية إلى رصد جودة إجراءات المصالح الفضلى وتنفيذها على وجه الخصوص من جانب الشركاء الذين تمولهم.

في سياق رصد ضمان تحقيق الجودة في المفوضية عند تنفيذ الشركاء الذين تمولهم لإجراءات المصالح الفضلى، يمكن لموظفي المفوضية استخدام عدة طرق، بما في ذلك إجراء التقييمات، ورصد مؤشرات الجودة والأداء، وإجراء عمليات تدقيق لملفات الحالات. ويمكن أيضًا استخدام هذه النُهج لمراقبة الجودة المشترك بين الوكالات، استنادًا إلى موافقة أولئك المشاركين. وعادةً، في السياقات المشتركة بين الوكالات، يتكون نهج الرصد الجماعي والتعاوني بأن تقوم كل وكالة بتقييم نفسها ومشاركة التقارير أو قد تكون من خلال عملية منظمة لرصد الأقران. ومع ذلك، لن تقوم المفوضية برصد الشركاء الذين لا تمولهم خارج إطار العمليات المتفق عليها المشتركة بين الوكالات.

### تقييمات الجودة

يمكن أن تمثل تقييمات الجودة المشتركة مع الشركاء طريقة تعاونية وفعَّالة لإجراء عملية الرصد. وقد وضع تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني إطارًا لتقييم الجودة (QAF) من أجل تقييم كيفية "عمل نظام إدارة حالات معين وقيامه بوظائفه".[69] ويمكن استخدام إطار تقييم الجودة باعتباره مكملًا للضمانات الإجرائية التي تضع المعايير وتحافظ على نزاهة إجراءات المصالح الفضلى، بينما يمكن للإطار تقييم الجودة وقياس مدى الالتزام بها. ويركز إطار تقييم الجودة الذي وضعه تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني على ثمانية أبعاد أساسية ويمكن تكييفها مع سياق معين. في حالة العمل مع شريك ممولّ، ينبغي على موظفي المفوضية تنظيم تقييم مشترك باستخدام منهجيات مختلفة للتحقق بما في ذلك إجراء المناقشات مع موظفي الشركاء، ورصد الأنشطة اليومية (بما في ذلك إجراء المقابلات وعمليات إدارة الحالات الأخرى حسب الاقتضاء)، وإجراء عمليات مراجعة ملفات الحالة (راجع أدناه)، ومراجعة البيانات. وإذا كنت تعمل في بيئة تنسيقية مشتركة بين الوكالات، فقد تختار الوكالات إجراء التقييم الذاتي، أو ترشيح فريق تقييم مشترك بين الوكالات، أو إجراء تقييمات بين الأقران.

### رصد مؤشرات الأداء والجودة

وضع تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني مجموعة من المؤشرات الدنيا لإدارة الحالات[70] (تم اعتمادها هنا لإجراءات المصالح الفضلى) التي يمكن استخدامها لتقييم جودة النظم والإجراءات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى وقياسها (إطار تقييم الجودة النقطة 8).

69 صفحة الويب الخاصة بالتحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني بشأن إطار تقييم الجودة ومؤشرات الحد الأدنى لإدارة الحالات، https://casemanagement.alliancecpha.org/en/monitoring-evaluating-quality-case-management

70 صفحة الويب الخاصة بالتحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني بشأن إطار تقييم الجودة ومؤشرات الحد الأدنى لإدارة الحالات، https://casemanagement.alliancecpha.org/en/monitoring-evaluating-quality-case-management

الجدول 10:

| المؤشرات | الأهداف | ملاحظات |
|---|---|---|
| النسبة المئوية لأخصائيي الحالات ممن تلقوا التدريب ويتم الإشراف عليهم في مجال إجراءات المصالح الفضلى، الذين أظهروا تحسنًا في المعرفة والكفاءة في تطبيق إجراءات المصالح الفضلى | %80 | أداة تقييم قدرات أخصائيي الحالات في حزمة توجيه أخصائيي الحالات والإشراف عليهم؛<br>حزمة تدريب أخصائيي الحالات على المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى<br>*يجب ألا يشمل هذا الإجراء إلا أخصائيي الحالات ممن تلقوا التدريب ويتم الإشراف عليهم* |
| النسبة المئوية للأطفال ومقدمي الرعاية الذين يُبلغون عن رضاهم عن الخدمات المباشرة التي تلقوها وإجراءات الاستجابة المتخذة من خلال إجراءات المصالح الفضلى لتلبية احتياجاتهم أو للتصدي للمخاطر التي يتعرضون إليها | %90 | ينبغي قياس النسبة المئوية للأطفال ومقدمي الرعاية على نحو منفصل |
| النسبة المئوية للأطفال ومقدمي الرعاية الذين يبلغون عن زيادة في مستوى عافيتهم نتيجة لتلبية احتياجات حماية الطفل العاجلة لديهم من خلال إجراءات المصالح الفضلى | %90 | ينبغي قياس النسبة المئوية للأطفال ومقدمي الرعاية على نحو منفصل |
| النسبة المئوية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (UASC) والأطفال المعرضين للخطر والذين تم بدء إجراءات المصالح الفضلى أو استكمالها من أجلهم | %100 | ينبغي تفصيل تصنيف الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال الآخرين المعرضين للخطر |
| العدد والنسبة المئوية للإحالات المناسبة للأطفال إلى خدمات إجراءات المصالح الفضلى التي يجريها أفراد المجتمع في المواقع المستهدفة | %80 | يعني مصطلح "مناسب" أن احتياجات الطفل و/أو مقدم الرعاية تتماشى مع الخدمات التي يتم إحالتهم إليها |
| العدد والنسبة المئوية للإحالات المناسبة للأطفال من جانب موظفي إجراءات المصالح الفضلى إلى القطاعات الأخرى | %80 | يعني مصطلح "مناسب" أن احتياجات الطفل و/أو مقدم الرعاية تتماشى مع الخدمات التي يتم إحالتهم إليها |

لاحظ أنه يمكن أيضًا رصد مؤشرات الأداء الإضافية لكل أخصائي حالة وكذلك لكل شريك. وتشمل بعض مؤشرات الأداء الشائعة ما يلي:

- النسبة المئوية لحالات الأطفال الذين تم تقييم مصالحهم الفضلى
- النسبة المئوية لحالات الأطفال الذين تم تقييم مصالحهم الفضلى وتم إجراء متابعة واحدة لهم على الأقل
- النسبة المئوية لحالات الأطفال الذين تم تقييم مصالحهم الفضلى وتم تقديم تدخل واحد لهم على الأقل أو تمت إحالتهم مرة واحدة على الأقل
- متوسط عدد الأيام التراكمية التي تفصل بين اكتمال تقييم مصالح الطفل الفضلى واكتمال تدخل واحد أو إحالة واحدة مكتملة
- النسبة المئوية لحالات حماية الطفل التي تم إغلاقها نتيجةً "لأسباب إيجابية" (حل دائم، لا مزيد من المخاوف المتعلقة بالحماية)
- متوسط عدد الأيام التراكمية بين فتح الحالة واكتمال تقييم مصالح الطفل الفضلى
- متوسطعدد الأيام التراكمية بين فتح الحالة وإغلاقها
- متوسط عدد الأيام التراكمية بداية من تاريخ فتح تحديد المصالح الفضلى حتى تاريخ قرار لجنة تحديد المصالح الفضلى
- نسبة تحديد المصالح الفضلى التي تم إعادة فتحها

## تدقيق ملفات الحالة

يُعد تدقيق ملفات الحالة جزءًا مهمًا وقيّمًا من عملية رصد جودة إجراءات المصالح الفضلى، حيث إنه لا يتيح مناقشة توثيق الحالة فحسب، بل أيضاً الإجراءات المتخذة المتعلقة بها. وفي حال إجراء المفوضية عمليات تدقيق لملفات الحالة الخاصة بالشركاء، يجب الاتفاق على ذلك مسبقًا مع الشريك. ولإجراء عمليات التدقيق لملفات الحالة، سيحتاج موظفو المفوضية المسؤولون عن حماية الطفل وإجراءات المصالح الفضلى في موقع معين إلى الوصول إلى المعلومات غير المحددة للهوية من الملفات الإلكترونية والورقية للحالة من أجل مراجعة العمليات والوثائق. ومن أجل أن تكون عملية الرصد فعَّالة، فمن المهم أن تكون المفوضية قادرة على تحديد الملفات التي يجب مراجعتها على نحو عشوائي وأن يكون ممثلو الشريك الممول متاحين للتحدث مع موظفي المفوضية خلال هذه العملية. والهدف من هذا الرصد هو وصول المفوضية والشريك الممول إلى فهم مشترك للعملية، والتحديات، والنجاحات في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى وتحديد الاستراتيجيات والنُهج على نحو مشترك لمواجهة التحديات الرئيسية. وفي أثناء مراجعاتهم، يجب على المفوضية والشركاء المموَّلين استخدام المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى والمعايير المتفق عليها داخل البلد وإجراءات العمل الموحدة باعتبارها معايير لتحقيق الجودة والالتزام بمبادئ السرية.

- ينبغي الاتفاق على الطرق المحددة لعمليات تدقيق ملفات الحالة داخل البلد بين المفوضية والشريك الممول، باستخدام النصائح الواردة أدناه باعتبارها دليلًا.
- ينبغي إبلاغ الشركاء مسبقًا بأي زيارة رصد مقترحة أو وضع جداول زمنية متفق عليها على نحو متبادل لزيارات رصد ضمان الجودة
- قبل القيام بزيارة الرصد، ينبغي للشريك مشاركة قائمة كاملة بأرقام تعريف الحالات التي يعمل عليها مع المفوضية، بما في ذلك نوع مخاطر الحماية لكل حالة. وستقوم المفوضية، بدورها، بمشاركة مجموعة عشوائية من أرقام الحالات التي تشمل الأنواع المختلفة من الحالات، مما يُمكِّن الشركاء من إخفاء المعلومات المحددة للهوية من الملفات التي وقع عليها اختيار المراجعة العشوائية
- ينبغي مراجعة ملفات الحالة، والتي تمّ إخفاء معلومات الهوية منها، بحضور أخصائيي الحالات ومدراء الحالات. ولا يجوز لموظفي المفوضية أخذ أي نسخ أو صور للملفات
- في نهاية الزيارة، ينبغي مناقشة التحديات المحددة وتحديد طرق تحسين جودة إجراءات المصالح الفضلى.

ويجب توثيق هذه المناقشة ومشاركتها مع كل من المفوضية وشركائها

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /ليندرو أندريس سالازار ليفانو

# 3.5 إدارة المعلومات الخاصة بعملية إجراءات المصالح الفضلى

## ملخص القسم

الأسباب:

- يمكن أن يُسهم جمع المعلومات عن الأطفال على نحو آمن وأخلاقي، وتخزينها، ومشاركتها، وتحليلها أثناء تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في تعزيز الاستجابة للأطفال الأفراد وكذلك برامج حماية الطفل على نطاق أوسع. إلا أنه يجب تحديد المخاطر المرتبطة بإدارة المعلومات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى والتخفيف من حدتها لكل عملية.
- يعد جمع بيانات دقيقة وشاملة عن وضع الطفل، وآرائه، وخياراته ذات الصلة أمرًا ضروريًا لتحقيق جودة إجراءات المصالح الفضلى.
- إن جمع معلومات إجمالية عن اتجاهات تحديد الأطفال المعرضين للخطر والاستجابة لهم من خلال إجراءات المصالح الفضلى، وتجميع المعلومات الإجمالية من خلال إجراءات المصالح الفضلى عن مخاطر الحماية التي يتعرض لها الأطفال، تعمل على توجيه برامج حماية الطفل عموماً، كما تزيد من المعرفة حول بعض نُهجِ إجراءات المصالح الفضلى.

الكيفية:

- ينبغي بشكل عام، في حالة الأطفال، الحصول على الموافقة من والد الطفل أو الوصي عليه، وكذلك الحصول على الموافقة أو القبول من الطفل وفقًا لعمره ومستوى نضجه. ولا تكون الموافقة من الوالدين أو مقدمي الرعاية ضرورية حيثما لا تحقق المصالح الفضلى للطفل بشأن مشاركة المعلومات مع والدي الطفل أو مقدمي الرعاية له أو حيثما لا يمكن الوصول إلى الوالدين أو مقدمي الرعاية.
- لكل طفل في إجراءات المصالح الفضلى، ينبغي تخزين جميع المعلومات في ملف واحد. وينبغي تخزين الملفات على نحو آمن والحفاظ على سريتها. وفي بعض العمليات، قد يعني ذلك تخزين الملفات التي تحتوي على وثائق لإجراءات المصالح الفضلى على نحو منفصل عن ملف الحالة الفردي الشامل للطفل في المفوضية.
- تمثل ProGres أداة مؤسسية للمفوضية لإدارة حالات الحماية. وفي حال استخدام أداة proGres، ينبغي تحديث المعلومات الأساسية المتعلقة بإجراءات المصالح الفضلى باستمرار في أداة proGres. وعندما يستخدم الشركاء نظماً أخرى لإدارة المعلومات، ينبغي أن تعمل المفوضية مع هؤلاء الشركاء لوضع بروتوكولات مشاركة المعلومات (ISP) أو اتفاقيات مشاركة البيانات التي تحدد ما البيانات التي ينبغي مشاركتها مع المفوضية، ومتى وكيف ينبغي مشاركتها.
- ينبغي تشجيع وتيسير مشاركة المعلومات على أساس "الحاجة إلى المعرفة" بما يحقق المصالح الفضلى للطفل. حيث تعد مشاركة المعلومات هذه إحدى الممارسات الجيدة للمفوضية وشركائها من أجل وضع بروتوكولات و/أو اتفاقيات مشتركة بين الوكالات بشأن مشاركة المعلومات وذلك لضمان تدفق المعلومات المتعلقة بإجراءات المصالح الفضلى على نحو منتظم، وآمن، وأخلاقي.
- ينبغي للمفوضية والشركاء تكريس ما يكفي من الوقت والموارد لتحليل البيانات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، الأمر الذي سيؤدي إلى اتخاذ تدابير ملموسة تفيد الأطفال ومجتمعاتهم المحلية.

### 3.5.1 حماية البيانات

تتضمن إجراءات المصالح الفضلى معالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك معلومات حساسة جداً تخص الأطفال وأيضاً في كثير من الأحيان والديهم، أو أقاربهم، أو مقدمي الرعاية لهم أيضًا. وبناءً على ذلك، يتعين على موظفي المفوضية

والشركاء المموَّلين احترام أحكام سياسة المفوضية بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص المعنيين (سياسة حماية البيانات).[71] إن الشركاء المموَّلين الذين يمثلون جزءًا من هذه الإجراءات ملزمون بالأحكام العامة لاتفاق الشراكة في إطار مشروع المفوضية بشأن حماية البيانات بالاقتران مع الملحق الخاص بمعالجة البيانات الشخصية وحمايتها للأشخاص المعنيين، والتي يجب أن تضمن احترام الشريك وتنفيذه للمعايير والمبادئ الأساسية نفسها أو القابلة للمقارنة الخاصة بحماية البيانات الشخصية على النحو الوارد في سياسة المفوضية. وعندما يشارك الشركاء المنفذون في إجراءات المصالح الفضلى، تحتاج المفوضية والشركاء إلى إبرام اتفاق لمشاركة البيانات.

ويرد فيما يلي بيان المبادئ الثمانية لسياسة حماية البيانات، وصلتها بإجراءات المصالح الفضلى، وكيفية تطبيقها، والامتثال لها. حيث ينبغي قراءتها مع السياسة والمبادئ التوجيهية لحماية البيانات:

- **المعالجة المشروعة والعادلة:** عادةً ما تستند معالجة البيانات الشخصية للأطفال اللازمة لأغراض إجراءات المصالح الفضلى إلى الفقرة 2.2 (ii) من سياسة حماية البيانات، التي تحدد "المصالح الحيوية أو الفضلى لموضوع البيانات" باعتبارها أساسًا شرعيًا لمعالجة البيانات. ويتيح هذا في الأساس للمفوضية تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في حالة عدم الحصول على الموافقة من أحد الوالدين أو الممثل القانوني، عند الاقتضاء. ومع ذلك، ليس المقصود أنه لا توجد حاجة للحصول على القبول من الطفل أو موافقة الوالدين أو مقدمي الرعاية في حال وجودهم ويكون القيام بذلك أمرًا آمنًا ويحقق المصالح الفضلى للطفل.

- **تحديد الغرض:** ينبغي أن يكون هناك دائمًا غرضٌ محددٌ وواضحٌ لمعالجة البيانات الشخصية. وفي سياق إجراءات المصالح الفضلى، ينبغي عدم جمع البيانات الشخصية إلا إذا كان ذلك ضروريًا لتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها أو تقديم الخدمات ذات الصلة. وبصفة عامة، يتم القيام بإجراءات المصالح الفضلى لتقييم مسائل الحماية التي يواجهها الأطفال المعرضون لمخاطر مرتفعة وللتصدي لمخاطر الحماية هذه، بما يشمل تقديم المساعدة اللازمة وفي الوقت المناسب، التي تتضمن الحالات المحددة التي يتم فيها تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، في حد ذاتها على نحو كافٍ وشرعي من أجل استيفاء مبدأ تحديد الغرض.

- **الضرورة والتناسب:** بما أن إجراءات المصالح الفضلى، ولا سيما تحديد المصالح الفضلى، تنطوي على قرارات ستؤثر تأثيرًا أكبر على الطفل، فعادةً ما تكون المقابلات والوثائق مستفيضة. ويعني مبدأ الضرورة والتناسب أن المعلومات التي تتم مشاركتها ينبغي أن تكون ضرورية ومتناسبة مع الغرض الذي تُجمع من أجله؛ فلا ينبغي جمع المعلومات التي لا تتعلق بإجراءات المصالح الفضلى أو التي لا يمكن استخدامها أو التصرف بناءً عليها. وتجدر الملاحظة، بالرغم من ذلك، أنه لا ينبغي إساءة تفسير مبدأ الضرورة والتناسب بحيث يحد أو يقيد على نحو غير ملائم من الأسباب المشروعة للمفوضية أو الشركاء الآخرين للحصول على نظرة شاملة لوضع الطفل متى دعت الحاجة لتقديم خدمات إدارة الحالة في سياق إجراءات المصالح الفضلى، أو اتخاذ قرار في سياق تحديد المصالح الفضلى.

- **الدقة:** ينبغي دائمًا تسجيل المعلومات بدقة وإبقائها محدثة بأكبر قدر ممكن، مما يضمن تسجيل آراء الطفل الخاصة ووضعهم الفعلي على نحو موضوعي، بالإضافة إلى إجراء التقييمات من جانب أخصائيي الحالات.

- **احترام حقوق الطفل باعتباره صاحب البيانات:** يحق للطفل و/أو والديه أو مقدم الرعاية له الحصول على معلومات عن استخدام بياناتهم الشخصية وحقوقهم الأخرى باعتبارهم أصحاب البيانات (راجع الفقرة 3.1 من سياسة حماية البيانات). وتشمل الحقوق الأخرى الحق في الوصول إلى بياناتهم، وطلب تصحيحها أو حذفها، والاعتراض على معالجة البيانات. وتعتمد إمكانية وكيفية منح حق الوصول وقبول طلب التصحيح على الوضع المحدد في كل حالة على حدة. وتتضمن سياسة حماية البيانات أحكامًا تتعلق بإجراءات تقديم الطلبات وتقييد حقوق صاحب البيانات الفردية. ففي حالة وثائق تحديد المصالح الفضلى، يكون المشرف على تحديد المصالح الفضلى مسؤولًا عن تحديد إمكانية الوصول. وأخيرًا وليس آخرًا، يحق للطفل و/أو أحد الوالدين أو مقدم الرعاية الحصول على معلومات عن كيفية تقديم شكوى بخصوص معالجة بياناتهم الشخصية من خلال وحدة التحكم في البيانات المعنية ومكتب المفتش العام.

71 المفوضية، *سياسة بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية*، أيار/مايو 2015، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/55643c1d4.html (سياسة حماية البيانات).

- **السرية:** تُعَد السرية أحد المبادئ الأساسية لحماية البيانات. ينبغي أن تظل البيانات الشخصية سرية من حيث المبدأ ولا يمكن الوصول إليها من طرف غير المُصرَّح لهم بالوصول إليها. فينبغي أن تعمل المفوضية والشركاء على أساس "الحاجة إلى المعرفة" – بحيث لا يتم مشاركة المعلومات الحساسة إلا مع أولئك الذين يحتاجون إلى المعلومات من أجل توفير الحماية والمساعدة للأطفال. وفي حالة إجراءات المصالح الفضلى، عادةً ما يكون الأشخاص المشاركون مصرَّح لهم القيام بذلك من جانب المنظمات الخاصة بهم ويتم تحديدهم في إجراءات العمل الموحدة التابعة لإجراءات المصالح الفضلى. ومن الناحية العملية، هذا يعني أنه ينبغي أن يقتصر الوصول إلى ملفات إجراءات المصالح الفضلى على الموظفين الذين يعملون بصفة مباشرة على الحالات أو يشرفون على أولئك الذين يعملون على الحالات، والذين ينبغي أن تتاح لهم إمكانية الوصول كما هو محدد ومتفق عليه في إجراءات العمل الموحدة وبروتوكولات مشاركة المعلومات (ISP).

- **الأمن:** ينبغي دائمًا اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سرية البيانات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى ونزاهتها. في الممارسة العملية، يعني هذا تخزين الملفات المادية في خزائن مقفلة، وتجنب مشاركة المعلومات التي يمكن تحديدها (على سبيل المثال، بما في ذلك أسماء الأطفال وأسرهم و/أو مقدمي الرعاية، والعنوان، وأي معلومات أخرى يمكن أن تؤدي إلى الكشف عن هوية الطفل) عن طريق عنوان البريد الإلكتروني واستخدام قواعد بيانات إلكترونية آمنة ومضمونة. وفي حالة الشك، استشر موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في العملية.

- **المساءلة والإشراف:** أدخلت سياسة حماية البيانات في المفوضية مفهوم مراقب البيانات الذي يكون مسؤولًا عن إنشاء معالجة البيانات الشخصية والإشراف عليها في منطقة مسؤوليته (الفقرة 7.2). وعادةً، تقع هذه السلطة على عاتق ممثل المفوضية، ما لم يتم تفويضها. ويضطلع كبار مسؤولي الحماية (غالبًا ما يكون مسؤول حماية أول) عادةً بمهمة جهة الاتصال المعنية بحماية البيانات (DPFP) وقد يكونون أيضًا مسؤولين عن إجراءات المصالح الفضلى. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي للموظف المُعيَّن ليكون مسؤولًا عن إجراءات المصالح الفضلى استشارة جهة الاتصال المعنية بحماية البيانات وإشراكها في مسائل حماية البيانات وضمان أخذ الموافقة الشاملة من جانب مراقب البيانات. وسيدعم المشرف على تحديد المصالح الفضلى، إذا كان الأمر مختلفًا، على وجه التحديد ما يتعلق بوثائق تحديد المصالح الفضلى.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /جورجينا غودوين

### مبدأ السرية

"ترتبط السرية بمشاركة المعلومات على أساس الحاجة إلى المعرفة. حيث يصف مصطلح "الحاجة إلى المعرفة" تقييد المعلومات التي تعتبر حساسة وعدم مشاركتها إلا مع الأفراد الذين يحتاجون إلى الحصول على المعلومات من أجل حماية الأطفال. ولا ينبغي مشاركة أي معلومات حساسة ومُحدِّدة للهوية تم جمعها عن الأطفال إلا على أساس الحاجة إلى المعرفة ومع أقل عدد ممكن من الأفراد [...]. وبالنسبة إلى الوكالات وأخصائيي الحالات المشاركين في إدارة الحالات، فهذا يعني جمع المعلومات، وحفظها، ومشاركتها، وتخزينها بشأن الحالات الفردية بطريقة آمنة ووفقًا لسياسات حماية البيانات المتفق عليها. وينبغي للعاملين عدم الكشف عن أسماء الأطفال أو أي معلومات مُحدِّدة لهويتهم لأي شخص لا يشارك بصفة مباشرة في مجال رعاية الطفل. وهذا يعني إيلاء العناية الخاصة بتأمين ملفات الحالة ووثائقها وتجنب المحادثات غير الرسمية مع الزملاء الذين قد يكونون بطبيعة الحال فضوليين ومهتمين بشؤون العمل. والأهم من ذلك أن مبدأ السرية يكون محدودًا عندما يكتشف أخصائيي الحالات شواغل تتعلق بالسلامة ويحتاجون إلى التواصل مع مقدمي الخدمات الآخرين للحصول على المساعدة (مثل العاملين في مجال الرعاية الصحية)، أو حيثما يطلب منهم القانون الإبلاغ عن الجرائم. وينبغي شرح هذه الحدود للأطفال والوالدين أثناء عمليات القبول أو الموافقة المستنيرة. وينبغي أن يعمل المشرفون وأخصائيو الحالات معًا عن كثب لاتخاذ القرارات في هذه الحالات التي يلزم فيها خرق مبدأ السرية."

*المصدر: المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات*[72]

72 المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل (2014)، متوافر على:
http://www.cpcnetwork.org/wp-content/uploads/2014/08/CM_guidelines_ENG_.pdf

## 3.5.2 التحقق من صحة المعلومات المتوافرة عن الطفل

ينبغي أن يبدأ جمع المعلومات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى بمجرد تحديد الطفل المعرض للخطر. وسيوفر ملف الحالة الذي تم إعداده من البداية نقطة انطلاق مفيدة لإجراءات المصالح الفضلى، لا سيما إذا كان يكشف عن تعرض الطفل للعنف.

ويلزم أن تكون النتائج واقعية ومستندة إلى معلومات موثوقة لأنها ستحدد نتيجة إجراءات المصالح الفضلى. وإذا كانت المعلومات غير كاملة أو متناقضة، يجب على صانعي القرار تحقيق توازن معقول بين الحاجة إلى اتخاذ قرار سريع بشأن المصالح الفضلى للطفل والتأكد من أن القرار هذا يستند إلى معلومات شاملة.

في بداية إجراءات المصالح الفضلى (أو في أي وقت خلال فترة تنفيذها)، ينبغي منح أخصائي الحالة حق الوصول إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في الملفات الفردية التي تحتفظ بها المفوضية، والشركاء المنفذون، والمنظمات غير الحكومية، وذلك في حال ما تضمنت معلومات ذات صلة بتقييم المصالح الفضلى للطفل وتحديدها. ويمثل التحقق من صحة هذه المعلومات أمرًا مهمًا لتجنب تعريض الطفل لمقابلات متكررة، خاصةً في الحالات التي تنطوي على أحداث مؤلمة.

تمثل المعلومات التي تم جمعها أثناء عملية التسجيل، والمعلومات المتعلقة برعاية الطفل التي جمعتها المفوضية أو الشركاء أثناء أنشطة الرصد، بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بإجراءات تحديد وضع اللجوء (RSD) الفردي أمرًا مهمًا لتنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى، ولا سيما إذا كشفت عن التعرض لحالات العنف أو مستوى النضج. وسيوفر ملف الحالة الفردية الذي تم إعداده أثناء التسجيل نقطة انطلاق مفيدة لعملية إجراءات المصالح الفضلى – بشكل عام، ينبغي أن تكون المعلومات ذات الصلة التي تم جمعها من خلال تسجيل اللاجئين متاحة لأخصائي الحالة المعني بإجراءات المصالح الفضلى، حيث تكون المعلومات ذات صلة وضرورية بالنسبة إلى إجراءات المصالح الفضلى.

في حالة تحديد المصالح الفضلى، إذا اعتبر أخصائي الحالة أن المعلومات الإضافية التي تتضمنها ملفات تحديد وضع اللجوء أو المصادر السرية الأخرى ستكون ضرورية حتى تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار مستنير (مثل العلاج الحالي المضاد للفيروسات الرجعية في حالة الإعادة الطوعية إلى الوطن إلى بلد ما حيث لا يتوفر هذا العلاج)، يجب عليهم التماس المشورة من المشرف عليهم. وينبغي للمشرف عادةً أن يُصرِّح (أو يتصل بالشخص المُفوَّض داخل المفوضية أو الشريك ذي الصلة للحصول على إذن) بشأن مستوى مشاركة المعلومات المطلوب لاتخاذ قرار مستنير، مما يقلل من تعرض الطفل وأسرته إلى أي نوع من أنواع المخاطر.

## 3.5.3 جمع المعلومات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى

### جمع المعلومات بشأن الأطفال الأفراد

يُعد جمع بيانات دقيقة وشاملة عن وضع الطفل، وآرائه، وخياراته ذات الصلة الممكِّنة للرعاية أمرًا ضروريًا لتحقيق جودة عالية فيما يتعلق بإجراءات المصالح الفضلى. وتتضمن أمثلة طرق جمع المعلومات ما يلي:

- التحقق من صحة الوثائق الحالية التي تقدم المعلومات عن الطفل
- المقابلات التي يتم إجراؤها مع الطفل (راجع القسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى)
- الملاحظات التي تم جمعها والمتعلقة بوضع الطفل وبيئته المنزلية
- المقابلات التي يتم إجراؤها مع الأشخاص في محيط الطفل بما في ذلك، الوالدين ومقدمي الرعاية (راجع القسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى)
- المقابلات التي يتم إجراؤها مع الأسرة الممتدة، والأشقاء، والأصدقاء، والجيران، والمعلمين، وقادة المجتمع وغيرهم من العاملين في مجال القوى العاملة للخدمات الاجتماعية
- المعلومات الأساسية عن الظروف في المواقع الجغرافية التي لا تزال قيد الدراسة ومصادر خارجية أخرى
- آراء الخبراء، حسب الاقتضاء

في بعض الحالات، قد يكون من المفيد أو الضروري التماس آراء الخبراء الطبيين والنفسيين الاجتماعيين، لا سيما في تقييم الأطفال الذين تظهر عليهم علامات الاضطراب العقلي والذين يعانون من إعاقات عقلية أو بدنية. وفي حالة عدم وجود خبرة محلية، يمكن ترتيب الوصول إلى خدمات الخبراء الموجودين في العواصم أو في أي مكان آخر.

وإضافة إلى ذلك، فإن توحيد الطريقة التي يسجل بها أخصائيو الحالات التابعين للجهات الفاعلة المعنية بإجراءات المصالح الفضلى المعلومات التي يجمعونها ويصنفونها يكمن في صميم ضمان التنفيذ الفعَّال لإجراءات المصالح الفضلى في أي عملية. وبقدر الإمكان، ينبغي لأخصائيي الحالات إدخال المعلومات في استمارات موحدة، من خلال عمليات موحدة لتحديد القيم مثل الأولوية، ومواطن الضعف، والمخاطر التي تؤثر على الطفل (راجع القسم 3.2.2 التحديد). فبدون حد أدنى من التوحيد القياسي، لا يمكن تجميع المعلومات ومقارنتها من أجل ضمان تكوين نظرة عامة واسعة النطاق على الوضع، مما يجعل من الصعب قياس كفاءة إجراءات المصالح الفضلى وفعاليتها في الاستجابة لاحتياجات الأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية.

### جمع المعلومات الأساسية الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى

إن جمع معلومات عن اتجاهات تحديد الأطفال ومعالجة حالاتهم من خلال إجراءات المصالح الفضلى، والمعلومات الأساسية المتعلقة بمخاطر الحماية للأطفال التي تم جمعها أثناء تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى تساهم في توجيه برامج حماية الطفل واسعة النطاق بالإضافة إلى توجيه نُهج محددة لإجراءات المصالح الفضلى. ويُعد الحصول على معلومات أساسية حالية وموثوقة أمرًا مهمًا بالنسبة إلى تصميم إجراءات المصالح الفضلى الفعَّال وتفعيلها ولا يتطلب ذلك الأمر سوى توفير المعلومات المجمعة. ويمكن الحصول على المعلومات من مصادر خارجية والتحقق

من صحتها من خلال إجراء بحث مستقل. واستنادًا إلى الظروف، قد تشمل هذه المعلومات، المجمعة من مصادر عامة وداخلية، ما يلي:

- وضع الحماية في مختلف المواقع الجغرافية والمخاطر التي تهدد سلامة الطفل، بما في ذلك احتياجات الحماية الدولية المحتملة، والأنواع المختلفة من العنف، والإساءة والاستغلال، فضلًا عن الممارسات التقليدية الضارة، أو آليات التكيف السلبية
- أنماط التمييز ضد الفتيات، أو الأطفال ذوي الإعاقة، أو الأطفال المنتمين إلى مجموعات الأقليات العرقية، أو الدينية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، في مختلف المواقع الجغرافية
- إمكانية ضمان الاستمرارية في تربية الطفل والحفاظ على الروابط مع خلفيته العرقية، والدينية، والثقافية، واللغوية
- توافر الخدمات الصحية وضمان جودتها في المواقع المختلفة، مع إيلاء اهتمام خاص لأي احتياجات طبية ونفسية اجتماعية محددة قد يعاني منها الطفل نتيجة للإصابة بحالات الإعاقة أو ارتباطًا بها، وفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز، والعنف المنزلي، وأشكال أخرى من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وما إلى ذلك.
- توافر الخدمات التعليمية وضمان جودتها في المواقع المختلفة، ليس فقط من حيث المرافق المتاحة، بل أيضًا من حيث جودة التعليم وسلامة البيئة المدرسية وكيف تعد هذه الخدمات الطفل ليعيش حياة ذات معنى في المجتمع
- المواقف العرفية والشبكات المجتمعية، ودعم الأطفال، قبل الرحلة وكذلك في المنفى، والموارد المتاحة لتقديم هذا الدعم، بما في ذلك فرص الاندماج الاجتماعي في المجتمع المحلي، والقدرات في مجال رعاية الأطفال وحمايتهم، ولا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة منهم

## 3.5.4 تخزين المعلومات

ينبغي تخزين المعلومات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى في الملف الخاص بالطفل. وينبغي إعداد ملف لكل طفل يتضمن اصولاً أو نسخاً من جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة، حتى عندما تكون تلك المعلومات مرتبطة بعضها ببعض (على سبيل المثال بالنسبة إلى الأشقاء). لاحظ أن جميع ملفات إجراءات المصالح الفضلى المادية والرقمية تمثل جزءًا من ملف الحالة الفردية للطفل وبالتالي تشكل سجلات دائمة.[73]

بالنسبة إلى الملفات المادية، استنادًا إلى حجم العملية وعدد الأشخاص الذين لديهم حق في إمكانية الوصول، قد يكون من الضروري إنشاء ملف مادي منفصل خاص بإجراءات المصالح الفضلى للطفل وتخزينه على نحو منفصل عن ملف الحالة الفردية الإجمالي الذي يتضمن معلومات التسجيل. وفي هذه الحالة، يمكن إدراج ملاحظة في ملف الحالة الفردية للإشارة إلى أنه قد تم فتح الملف الخاص بإجراءات المصالح الفضلى. ومع ذلك، في العمليات الأصغر حجمًا، حيث يمكن لموظفي الحماية المعنيين فقط الوصول إلى الملف و/أو حيث يتم التحكم في الوصول من خلال نظام طلب منظم ومسجل، يمكن تخزين الملف الخاص بإجراءات المصالح الفضلى بصفة مباشرة في ملف الحالة الفردية. وعندما تستخدم العملية أو الشريك أداة proGres،[74] ينبغي إدخال جميع المعلومات الأساسية المتعلقة بوضع الحالة، والحد الأدنى من التفاصيل عن عمليات تقييم مصالح الطفل الفضلى، وتحديد المصالح الفضلى، والحوادث، والمعلومات وتحديثها في النظام؛ وعندما يستخدم أحد الشركاء نظامًا آخر لإدارة المعلومات مثل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل+ (CPIMS)، ينبغي إدخال المعلومات الأساسية في نظام إدارة المعلومات هذا والمعلومات الأساسية التي يتم مشاركتها مع المفوضية لضمان تحديث أداة proGres (راجع القسم 3.5.5: مشاركة المعلومات أدناه).[75]

73 المفوضية، سياسة إدارة السجلات والمحفوظات التابعة للمفوضية، كانون الثاني/يناير 2018، متوافر على: https://intranet.unhcr.org/content/dam/unhcr/intranet/policy-guidance/policies/2017/unhcr_hcp_2017_4/UNHCR_HCP_2017_4_Policy%20on%20Management%20of%20Records%20and%20Archives.pdf (سياسة السجلات والمحفوظات)، الملحق ب.

74 تمثل قاعدة بيانات نظام التسجيل العالمي الشخصي للمفوضية (proGres) أداة مؤسسية للمنظمة من أجل إدارة شؤون الهوية وإدارة حالات الحماية.

75 للحصول على مزيد من التوجيهات المفصلة، يرجى الرجوع إلى دليل مستخدم أداة proGres الإصدار 4 لحماية الطفل. لاحظ أن استخدام أداة proGres ليس إلزاميًا للشركاء، إلا أن المفوضية ملزمة بضمان تحديث المعلومات الأساسية في النظام.

وبمجرد جمع المعلومات، من الضروري ضمان توفير مستوى عالٍ من أمن البيانات وتنفيذه، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة الحساسة للغاية لحماية الطفل والمعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويجب أن يكون جميع الموظفين العاملين في إجراءات المصالح الفضلى على دراية بمخاطر هذا النوع من المعلومات التي يتم الوصول إليها من جانب أشخاص غير مُصرَّح لهم بالوصول والعواقب الوخيمة المحتملة لذلك على الطفل.

عند إغلاق إحدى حالات إجراءات المصالح الفضلى، ينبغي أرشفة السجلات من جانب العملية وفقًا لسياسة الأرشفة الخاصة بالسجلات الدائمة (يرجى الرجوع إلى سياسة المفوضية بشأن إدارة السجلات والمحفوظات التابعة للمفوضية).[76] وعندما يتم أيضًا أرشفة ملف الحالة الفردية للطفل، من الضروري تضمين الملف الخاص بإجراءات المصالح الفضلى (على سبيل المثال عمليات تقييم مصالح الطفل الفضلى المكتملة، وعمليات تحديد المصالح الفضلى، وأسباب الإغلاق) في الملف. وعندما يحتفظ الشركاء بالملفات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى، ينبغي تقديمها إلى المفوضية لأرشفتها إما في إطار زمني متفق عليه بعد إغلاق الحالة، أو عندما يغادر أحد الشركاء عملية ما، أو عندما يكون هناك تغيير في الشركاء المنفذين لإجراءات المصالح الفضلى. وينبغي توضيح هذا الشرط في الملحق الخاص في بند "معالجة البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وحمايتها" في اتفاق الشراكة في إطار المشروع.[77] ووفقًا لمبدأ تقليل البيانات إلى الحد الأدنى، قد يتم تقليل حجم ملف الأرشفة ليشمل فقط المعلومات الأساسية المتعلقة بالحالة وعملية إجراءات المصالح الفضلى.

قد يعترض من تخصه البيانات، أي الطفل عادةً أو الشخص الذي حصل على دعم إجراءات المصالح الفضلى عندما كان طفلًا وأصبح الآن بالغاً – أو الشخص الذي تخضع بياناته الشخصية للمعالجة، وهو أي شخص تم جمع بياناته الشخصية ومعالجتها باعتبارها جزءً من إجراءات المصالح الفضلى – على الاحتفاظ بالبيانات ويطلب حذفها. ويتعين تقديم الطلبات شفهيًا أو كتابيًا إلى مكتب المفوضية في البلد التي تتم فيها معالجة البيانات. وقبل الامتثال لأي طلب أو الاعتراض عليه، ينبغي للمفوضية أن تكون فكرة واضحة عن هوية الشخص الذي يقدم الطلب أو الاعتراض. ويتعين على الفرد أن يحدد هويته بطريقة مناسبة. وفي حالة وجود ممثل قانوني أو وصي قانوني، يلزم تقديم دليل على هذه السلطة القانونية. وينبغي تقييم الطلبات والاعتراضات من جانب الوالدين أو الأوصياء على الأطفال وفقًا للمصالح الفضلى للطفل.[78]

## 3.5.5 مشاركة المعلومات

### مشاركة المعلومات المُجمّعة

ينبغي للمفوضية والشركاء مشاركة البيانات المجمعة عن الاتجاهات بانتظام في مجال تحديد الأطفال ومعالجة حالاتهم الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى والمعلومات المتعلقة بمخاطر الحماية للأطفال التي تم جمعها من خلال إجراءات المصالح الفضلى. حيث تؤدي عملية مشاركة البيانات المجمعة من إجراءات المصالح الفضلى إلى إتاحة مساحة وفرصة للتحليل المشترك، وهو ما يمثل أمرًا حاسمًا لضمان تنفيذ الخدمة وإجراءات المصالح الفضلى القوية، والفعَّالة وذات الأولوية للأطفال المعرضين للخطر. ويمكن أن تتم مشاركة المعلومات المجمعة، غير المُحدِّدة للهوية في اجتماعات منتظمة وينبغي أن يحكمها اتفاق أو بروتوكول لمشاركة المعلومات.[79] وتجدر الإشارة إلى أن هناك أخطار ومخاطر تتعلق بالحماية فيما يتعلق بمشاركة حتى المعلومات المجمعة غير المُحدِّدة للهوية، بما في ذلك تصنيف مجموعة معينة أو تمييز معين، وبالتالي ينبغي إجراء تحليل للمخاطر واتخاذ تدابير مناسبة للحفاظ على أمن المعلومات قبل البدء في أي عملية مشاركة للمعلومات. وينبغي أن تساعد هذه العملية المشتركة لمشاركة المعلومات وتحليلها جميع الشركاء على تحسين إجراءات المصالح الفضلى وبرامج حماية الطفل.

76 المفوضية، سياسة السجلات والمحفوظات.

77 للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الأسئلة المتكررة في الملحق والنموذج، متوافر على: https://intranet.unhcr.org/en/protection-programme/data-protection.html (الشبكة الداخلية)

78 سياسة المفوضية بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، متوافر على: https://www.refworld.org/pdfid/55643c1d4.pdf

79 تقوم اللجنة التوجيهية لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل المشتركة بين الوكالات بوضع بروتوكول نموذجي لتبادل المعلومات. ويمكن تعديل هذا البروتوكول لدعم مشاركة المعلومات بشأن المخاطر المتعلقة بالحماية.

## مشاركة البيانات الشخصية

تماشيًا مع ولاية المفوضية لتوفير الحماية الدولية والبحث عن حلول دائمة للأشخاص الذين تشملهم ولاية المفوضية، تحتاج المفوضية بوجه عام إلى بيانات شخصية محددة من الشركاء المنفذين لإجراءات المصالح الفضلى اللازمة لبعض الأغراض مثل تقديم خدمات الحماية، والمساعدة، وتنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى وكذلك لأسباب تتعلق بالحفاظ على دقة البيانات الخاصة بمجموعات بياناتها ورصد مشاريعها. وبالمثل، سيطلب الشركاء المنفذون لإجراءات المصالح الفضلى بوجه عام معلومات محددة من المفوضية للاستجابة لاحتياجات الأطفال المعرضين للخطر. وينبغي لعمليات المفوضية وشركائها أن يذكروا بوضوح الأغراض المحددة التي يطلبون من أجلها تلك البيانات، وينبغي أن تكون عناصر البيانات المطلوبة كافية للغرض المحدد وذات صلة به، وينبغي ألا تتجاوز هذا الغرض.

تعد مشاركة المعلومات أمرًا ضروريًا لفعالية إجراءات المصالح الفضلى، لا سيما عندما تشارك عدة وكالات أو أفراد في جوانب مختلفة من إجراءات المصالح الفضلى، وخدمات حماية الطفل، وإدارة حالات حماية اللاجئين، وتقديم المساعدة. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن إجراءات المصالح الفضلى ستظل ذات صلة طوال فترة بقاء الطفل بصفته لاجئًا. فعلى سبيل المثال، إذا تم إكمال تقييم المصالح الفضلى لطفل يعيش مع والدين حاضنين، فقد تكون هناك حاجة إلى هذا التقييم كجزءٍ من ملف الطفل أثناء الإعادة الطوعية إلى الوطن. ودون توثيق وضع الطفل، قد تتأخر عودة الأسرة دون داعٍ حيث سيتعين تكرار عملية تقييم المصالح الفضلى.

تماشيًا مع سياسة حماية البيانات الخاصة بالمفوضية، ستشارك المفوضية معلومات بشأن الأطفال في سياق إجراءات المصالح الفضلى استنادًا إلى الموافقة أو المصلحة الحيوية أو الفضلى باعتبارها أسسًا مشروعة ذات صلة. كما ذُكِر في القسم 3.2: إجراءات المصالح الفضلى خطوة بخطوة، يلزم الحصول على الموافقة قبل مشاركة أي بيانات شخصية عن الطفل باعتباره طفلًا فرديًا أو أي فرد آخر، بما في ذلك فيما يتعلق بالإحالات، ما لم – في حالات استثنائية – تكن هناك إمكانية للحصول على الموافقة، وتكون المشاركة في صميم تحقيق المصالح الفضلى للطفل. وينبغي الحصول على الموافقة قبل إجراء أي إحالات. وينبغي للمفوضية أيضًا الحصول على موافقة الوالدين أو مقدمي الرعاية قبل الإحالة إلى شريكٍ ما. وسواء كانت المفوضية تقوم بمعالجة البيانات الشخصية استنادًا إلى الموافقة أو المصلحة الفضلى، ينبغي الحصول على قبول الطفل المعني استنادًا إلى مستوى نضجه.

عندما تكون المفوضية مسؤولة عن إجراءات المصالح الفضلى، ينبغي عادةً عند بدء أحد الشركاء في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، إبلاغ الأطفال والآباء أو مقدمي الرعاية قبل مشاركة المعلومات مع المفوضية، كما يجب إعلامهم بنوع المعلومات التي ستتم مشاركتها، ثم طلب موافقتهم. وفي حالة عدم تقديم الموافقة ولا يمكن الاستمرار في العملية استناداً إلى المصالح الفضلى للطفل، فعندها لا يمكن مشاركة المعلومات مع المفوضية، ولكن ينبغي للمفوضية والشريك المعني العمل معًا لتحليل المسائل التي تؤدي إلى عدم الحصول على الموافقة ومعالجة هذه الأسباب.

تمثل مشاركة المعلومات بين الشركاء والمفوضية في سياقات اللاجئين أمرًا هامًا لحماية الأطفال وأسرهم. وفي العديد من أوضاع اللاجئين، تقدم المفوضية خدمات الحماية الدولية الأساسية مثل التسجيل والتوثيق، وإدارة حالات الحماية، وتحديد وضع اللجوء، ودعم الحلول الدائمة. وفي البيئات التي تعتمد فيها مساعدة اللاجئين على بيانات المفوضية، ستكون الإحالة إلى المفوضية مهمة أيضًا لضمان حصول الأطفال وأسرهم على المساعدة المناسبة. حيث إن المفوضية لا تتدخل لتوفير الحماية والمساعدة الفورية للأطفال المعرضين للخطر فحسب، بل وتقدم المساعدة والحماية الدولية طوال فترة بقاء الشخص بصفته لاجئًا. ويُعد تكوين الأسرة ومواطن الضعف الفردية للأطفال من المسائل الحاسمة في مجال تقديم المساعدة والحماية الدولية على المدى القصير والطويل على حدٍ سواء. وستختلف الخدمات المقدمة مع مرور الوقت، استنادًا إلى نوع التدخل والمساعدة المتوافرة؛ ففي كثير من الحالات، لا يمكن تزويد اللاجئين الأفراد إلا بالفرص المتاحة حيث تتم مشاركة المعلومات المتعلقة بتكوين الأسرة ومواطن ضعف الأطفال مع المفوضية. وتوجد أيضًا إمكانية أن تحتفظ المفوضية بملفات الحالات المغلقة للرجوع إليها في المستقبل والوصول إليها ولأرشفة الملفات.

الجدول 11:

| أمثلة على المساعدة وخدمات الحماية المحددة والفورية التي يمكن من أجلها إجراء الإحالات إلى المفوضية | أمثلة على خدمات المساعدة والحماية التي يتم تقديمها إما على الفور أو في المستقبل، استنادًا إلى المعلومات المعروفة للمفوضية، التي يمكن من أجلها إجراء الإحالات إلى المفوضية |
|---|---|
| • إجراءات المصالح الفضلى، ولا سيما تحديد المصالح الفضلى، التي تديرها المفوضية<br>• إعادة التوطين في حالات الطوارئ<br>• التسجيل والتوثيق<br>• إصدار بطاقات الاستحقاق أو تحديثها<br>• تحديد الأولويات وتقديم المساعدة الخاصة اللازمة لإجراءات تحديد وضع اللجوء<br>• جمع شمل الأسرة والحفاظ على وحدة الأسرة أثناء إعادة التوطين، والعودة إلى الوطن، وغيرها من التحركات<br>• إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية للأطفال بغض النظر عن رعاية الوالدين، و/أو ضمان ربط حالات الوالدين الحاضنين بالأطفال تحت رعايتهم لتجنب الانفصال العرضي<br>• الاعتبارات المتصلة بحالات الطوارئ (أو ذات الأولوية) لإعادة التوطين<br>• الإعادة الطوعية إلى الوطن<br>• إدارة الحالات المباشرة للحالات شديدة الهشاشة<br>• تقديم المساعدة والمشورة القانونية<br>• النظر في مبادرات المساعدة بما في ذلك المواد النقدية، والعناصر الغذائية وغير الغذائية، وبرامج المنح الدراسية، وبرامج الصحة والتغذية، ومبادرات أخرى استنادًا إلى السياق. | • ضمان استمرارية تنفيذ الإجراءات للأطفال المعرضين للخطر وتجنب تكرار تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى مع مرور الوقت<br>• الاشتراك في برامج المساعدة، لا سيما تلك المستندة إلى مواطن الضعف و/أو تكوين الأسرة<br>• تحديد الأولويات وتقديم المساعدة الخاصة أثناء إعادة التوطين، والتوزيع، والتحقق، وغير ذلك من تدخلات الحماية والمساعدة على نطاق واسع<br>• تحديد الأولويات وتقديم المساعدة الخاصة أثناء الإعادة الطوعية إلى الوطن، مثل تقديم المشورة الفردية والإحالة إلى الخدمات في منطقة العودة.<br>• تحديد الأولويات وتقديم المساعدة الخاصة أثناء الإدماج المحلي، مثل تقديم المشورة الفردية<br>• تحديد أولويات إعادة التوطين وفرص المسارات التكميلية.<br>• تحديد الأولويات وتقديم المساعدة الخاصة لإجراءات تحديد وضع اللجوء، حيث تتم هذه الإجراءات في وقت لاحق، على سبيل المثال أثناء تطبيق بنود وقف الحماية حيث كان وضع اللجوء سابقًا قائمًا على أساس افتراض صفة اللاجئ مبدئيًا<br>• رفع الدعوة نيابة عن الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة المفوضية وتدخلها |

بوجه عام، عندما يتم تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى الذي تقوده المفوضية، ينبغي التوصل إلى اتفاقيات مع الشركاء لمشاركة البيانات الشخصية المتعلقة بالأطفال الذين يخضعون لإجراءات المصالح الفضلى وذلك لتحقيق الأغراض المحددة التالية (تنطبق وفقًا للسياق)، مع ملاحظة اختلاف العناصر المحددة ومدى توفر البيانات التي تتم مشاركتها استنادًا إلى ما هو ضروري ومتناسب مع الأغراض التالية:

أ. إجراء الإحالات للحالات المفتوحة والنشطة لتقديم المساعدة و/أو خدمة حماية محددة وفورية (راجع الجدول أعلاه للحصول على أمثلة). ويتضمن ذلك إحالة جميع الأطفال الذين يستوفون معايير تحديد المصالح الفضلى، بما في ذلك الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين، وكذلك حالات الحضانة

المتنازع عليها، أو الحالات التي قد يحتاج فيها الطفل إلى الانفصال عن والديه أو مقدم الرعاية رغمًا عنه.

ب. إجراء الإحالات للحالات المفتوحة والنشطة الخاصة بالمساعدة وخدمات الحماية التي يتم تقديمها إما على الفور أو في المستقبل، بناءً على المعلومات المعروفة للمفوضية (راجع الجدول أعلاه للحصول على أمثلة). ويشمل ذلك الأمر تحديث المعلومات بشأن ترتيبات تقديم الرعاية للأطفال، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، لأغراض تقديم المساعدة ومنع الانفصال عن الأسرة. وتمكن هذه المعلومات المفوضية من التالي: 1) ضمان حصول الأسر على المساعدة استنادًا إلى تكوين الأسرة الدقيق؛ 2) ضمان وحدة الأسرة ومنع الانفصال غير المقصود للأسرة في عمليات إعادة التوطين أو إيجاد الحلول الدائمة.

ج. تقديم التغذية الراجعة أو الملاحظات بشأن خدمات الإحالة التي تقدمها المفوضية أو أحد الشركاء للحصول على خدمة محددة، حيث قد تطلب المفوضية أو الشريك تقديم بعض الملاحظات عن تنسيق تقديم المساعدة وخدمات الحماية. وفي حالة المفوضية، غالبًا ما يكون هذا الأمر مهمًا للأغراض الخاصة بإجراءات إدارة حالات حماية اللاجئين الداخلية للمفوضية. ويمكن أن تتضمن هذه الملاحظات معلومات عن وضع الإحالة نفسها (على سبيل المثال، إحالة مُعلَّقة، تم الإقرار باستلام الإحالة، قبول الإحالة، رفض الإحالة، غير قادر على تحديد موقع الفرد، إكمال تقييم المصالح الفضلى، وما إلى ذلك). وإضافة إلى ذلك، يمكن طلب الملاحظات على نوع الخدمات المقدمة للفرد الذي تمت إحالته. وفي الحالة الأخيرة، لتقديم الملاحظات يجب على الشركاء الحصول على الموافقة أو القبول و/أو يجب تقييمها على أنها تحقق المصالح الفضلى للطفل.

د. نقل الحالات المغلقة للوصول إلى المساعدة وخدمات الحماية المقدمة في المستقبل.

ه. أرشفة الملفات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى وفقًا لسياسة المفوضية بشأن إدارة السجلات والمحفوظات التابعة للمفوضية.[80]

تتمثل الاعتبارات الرئيسية فيما إذا كانت المشاركة تحقق الحماية والمصالح الفضلى للطفل. وينبغي الاتفاق على العناصر المحددة للبيانات التي ستتم مشاركتها في الإحالات المختلفة استنادًا إلى الخدمة التي يتم إجراء الإحالة من أجلها ووفقًا لمبدأ التناسب. فعلى سبيل المثال، إذا تم إجراء إحالة لتحديد أولويات إعادة التوطين أو التسجيل، فلن يتطلب الأمر سوى توفير رقم التحديد ورمز الاحتياجات المحددة للشخص. ومن ناحية أخرى، إذا تم إجراء إحالة لإعادة التوطين أو تدخل للحماية القانونية، فقد يكون من المناسب في مرحلة معينة من العملية تقديم المزيد من المعلومات لتجنب اضطرار الشخص إلى إعادة سرد قصته.

من الضروري مشاركة الحد الأدنى من المعلومات بشأن الأطفال المعرضين للخطر والأطفال الداخلين في إجراءات المصالح الفضلى والذين تقع مسؤوليتهم على عاتق المفوضية. ويعرض الجدول 13 العناصر المحددة للبيانات التي ستتم مشاركتها وأساس "الحاجة إلى المعرفة" الذي ينبغي أن يتم على أساسه مشاركة الحد الأدنى من المعلومات في بعض المواقف الشائعة. وينبغي الاتفاق على تفاصيل محددة لترتيبات مشاركة المعلومات بين المفوضية وشركائها استنادًا إلى خصوصيات كل عملية وسياقها، والتي يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها إما من خلال اتفاقيات الشراكة في إطار المشروع و/أو بروتوكولات مشاركة المعلومات المشتركة بين الوكالات (ISP)، انظر أدناه. وقد تتم مشاركة معلومات إضافية استنادًا إلى الوضع، كما أن الأوضاع الأخرى، مثل عمليات نقل الحالات، ممكنة أيضًا.

80 يرجى الرجوع إلى سياسة المفوضية بشأن إدارة السجلات والمحفوظات (2017) المتوافر على (الشبكة الداخلية للمفوضية): https://intranet.unhcr.org/en/policy-guidance/policies/unhcr-hcp-2017-4.html

## الجدول 12: **أمثلة عن عناصر البيانات التي ينبغي على الشركاء الذين ينفذون إجراءات المصالح الفضلى مشاركتها مع المفوضية**

في جميع الحالات أدناه، ينبغي ألا تتم مشاركة المعلومات إلا بعد إبلاغ الطفل و/أو الوالدين/مقدمي الرعاية بشأن مشاركة المعلومات والحصول على موافقتهم/قبولهم و/أو عندما يحقق القيام بذلك المصالح الفضلى للطفل. وسيُعَد الغرض المحدد (انظر أعلاه) أمرًا ضروريًا أيضًا في كل حالة ويجب الحصول على الموافقة/القبول لكل غرض محدد.

| المعلومات | الوصف | مشاركة المعلومات عند تحديد الشريك للطفل | مشاركة المعلومات عند تحديد احتياجات تتطلب الإحالة | مشاركة المعلومات بغرض الأرشفة |
|---|---|---|---|---|
| **المعرف الفريد لهوية الطفل والوالدين/ مقدم الرعاية** | أي أرقام ذات صلة للتحديد (مثل مُعرِّف proGres) يحتفظ بها الطفل و/أو أسرته، لدعم مشاركة المعلومات السرية. ومن المهم استخدام مُعرِّف فريد حيثما أمكن لتحديد هوية الطفل وتجنب أي خلط محتمل بين الأفراد. وعندما تكون المفوضية مسؤولة عن إجراءات المصالح الفضلى، فإن مشاركة هوية الأطفال في مجال إدارة الحالات تتيح للمفوضية ضمان التنسيق الفعال لإدارة الحالات مع الشركاء وتجنب تكرار تقديم المساعدة والخدمات. | ✓ | ✓ | ✓ |
| **البيانات الحيوية الأساسية للطفل والوالدين أو مقدم الرعاية** | تشمل البيانات الحيوية الأساسية: الاسم (الأسماء) بالكامل، والعمر، والجنس، وتاريخ الميلاد، ومحل الميلاد، ومكان المنشأ، والعنوان الحالي.<br><br>عند العمل على حالة ما، من المهم أن تتمكن المفوضية والشركاء من التحقق من البيانات البيولوجية للحصول على سجلات مُحدَّثة لكل من المفوضية وشركائها. وينبغي أن يشارك الشركاء مع المفوضية في أي تغييرات تطرأ على البيانات الحيوية التي تؤثر على خدمات المساعدة والحماية في المفوضية – مثل التفاصيل المتعلقة بالعنوان أو رقم الهاتف حيث إنه بمجرد مشاركة هذه المعلومات والتحقق منها، لا يمكن مشاركة المزيد من المعلومات بشأن الحالة إلا باستخدام المُعرِّف الفريد، لذلك تجنب تضمين التفاصيل الشخصية الأخرى. وفي حالة عدم توفر المُعرِّف الفريد، يلزم وجود حد أدنى من المعلومات لضمان التحديد الدقيق لهوية الطفل | ✓ | ✓ (في حالة عدم توفر مُعرِّف فريد) | ✓ (في حالة عدم توفر مُعرِّف فريد) |

| المعلومات | الوصف | مشاركة المعلومات عند تحديد الشريك للطفل | مشاركة المعلومات عند تحديد احتياجات تتطلب الإحالة | مشاركة المعلومات بغرض الأرشفة |
|---|---|---|---|---|
| **الاحتياجات المحددة** | ينبغي استخدام رموز الاحتياجات المحددة ذات الصلة ويمكن استكمالها بقيم متفق عليها على المستوى المحلي حسب الاقتضاء. وتمثل رموز الاحتياجات المحددة الأساس لتحديد المفوضية والعديد من الشركاء لأولويات تقديم المساعدة وتدخلات الحماية قصيرة وطويلة الأجل. | ✓ | ✓ | ✓ |
| **تحديد الأولوية** | مستوى الأولوية للحالة وفقًا لإجراءات العمل الموحدة على المستوى المحلي. يساعد مستوى الأولوية، المُطبَّق وفقًا لإجراءات العمل الموحدة، على ضمان العمل وتقديم الدعم في الوقت المناسب من جانب المفوضية والشركاء. | ✓ | ✓ | ✓ |
| **التفاصيل المتعلقة بترتيبات تقديم الرعاية** | بالنسبة إلى الأطفال غير الخاضعين لرعاية الوالدين، تتوافر معلومات بشأن المُعرِّفات الفريدة لمقدمي الرعاية، وعلاقتهم بالطفل، حيث يوصى بإبقاء الطفل ومقدم الرعاية على اتصال من حيث الوثائق/الاستحقاقات، وتفاصيل مدة استغراق الترتيبات لتقديم الرعاية وظروفها (يمكن إدراج ذلك في تقييم المصالح الفضلى، انظر أدناه). حيث تسمح هذه المعلومات للمفوضية بضمان عدم فصل الأطفال على نحو غير مقصود عن مقدمي الرعاية وأن حالاتهم يتم التعامل معها معًا فيما يتعلق بالتدخلات المرتبطة بالحماية أو تقديم المساعدة. | ✓ للأطفال غير الخاضعين لرعاية الوالدين | ✓ للأطفال غير الخاضعين لرعاية الوالدين | ✓ للأطفال غير الخاضعين لرعاية الوالدين |
| **وضع إجراءات المصالح الفضلى** | على وجه التحديد، خطوات إجراءات المصالح الفضلى التي تم إكمالها (على أقل تقدير، التحديد، تقييم المصالح الفضلى المكتمل، الإغلاق) وما إذا كانت الحالة قد تمت إحالتها إلى عملية تحديد المصالح الفضلى. | ✓ | ✓ | ✓ |

| المعلومات | الوصف | مشاركة المعلومات عند تحديد الشريك للطفل | مشاركة المعلومات عند تحديد احتياجات تتطلب الإحالة | مشاركة المعلومات بغرض الأرشفة |
|---|---|---|---|---|
| **استمارات تقييم المصالح الفضلى المكتملة (أو استمارات أخرى لتقييم حماية الطفل)** | عندما تستدعي الحاجة إلى أن يكون لدى المفوضية معلومات عن تقييم المصالح الفضلى، يمكن مشاركة ذلك إما بصورة منهجية أو عند الطلب (على سبيل المثال، إذا تم النظر في إعادة توطين طفل). وعندما يغادر أحد الشركاء عملية ما، يمكن تقديم استمارة تقييم المصالح الفضلى المكتملة، أو ملخص عنها، إلى المفوضية لضمان عدم ألا يخضع الطفل لإعادة التقييم في حالة التدخلات المرتبطة بالحماية أو تقديم المساعدة في المستقبل. | + لكل حالة على حدة إذا كانت هناك حاجة لمشاركة هذه المعلومات | + لكل حالة على حدة إذا كانت هناك حاجة لمشاركة هذه المعلومات | + مطلوب الملخص فقط |
| **استمارات عملية تحديد المصالح الفضلى المكتملة** | حيث يحتاج الطفل إلى إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى ويكون الشريك مسؤولًا عن توثيق عملية تحديد المصالح الفضلى. وستتولى المفوضية المسئولية عن عملية تحديد المصالح الفضلى ولا يمكن تفويض هذه المسئولية إلى الشركاء. وعلى هذا النحو، سيتم تقديم التقارير المتعلقة بعملية تحديد المصالح الفضلى بوجه عام إلى المشرف المسؤول عن عملية تحديد المصالح الفضلى التابعة للمفوضية لمراجعتها قبل تقديمها إلى أعضاء اللجنة المعنية بعملية تحديد المصالح الفضلى. | ✓ بمجرد توفرها | ✓ | ✓ |
| **أسباب إغلاق الحالة** | عند إغلاق الحالة، ينبغي إخطار المفوضية لأغراض ضمان التنسيق المناسب لإدارة الحالات وخدمات الحماية والمساعدة. وينبغي مشاركة أسباب إغلاق الحالة حيث قد يكون لذلك تأثير على إعادة النظر فيها في وقت ما في المستقبل. | ✗ | ✗ | ✓ |

ينبغي للمفوضية أيضًا مشاركة المعلومات بانتظام وشفافية مع الشركاء المنفذين لإجراءات المصالح الفضلى للأطفال الذين تُعنى بهم المفوضية. وينبغي أن يتمتع الشركاء بإمكانية الوصول إلى جميع المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل تقديم خدمات فعَّالة وفي الوقت المناسب للأطفال المعرضين للخطر.

على النحو الوارد أعلاه، ينبغي اتخاذ قرار بشأن العناصر المحددة للبيانات التي ستتم مشاركتها وإجراءات المشاركة استنادًا إلى الظروف في السياق المحدد، ولكن ينبغي تضمين المتطلبات المحددة المدرجة أدناه. وفي الجدول أدناه، يتمثل الغرض من مشاركة المعلومات مع الشركاء في توفير إجراءات المصالح الفضلى.

## الجدول 13: **أمثلة على عناصر البيانات التي يتعين على المفوضية مشاركتها مع الشركاء في الحالات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى التي يديرها ذلك الشريك**

لكل ما سبق، ينبغي ألا يتم مشاركة المعلومات إلا بعد الحصول على موافقة الطفل و/أو الوالدين/مقدمي الرعاية و/أو عندما يحقق القيام بذلك المصالح الفضلى للطفل. ومن شأن الغرض المحدد (انظر أعلاه) أن يعد أمرًا ضروريًا أيضًا في كل حالة ويلزم الحصول على الموافقة/القبول لكل غرض محدد.

| المعلومات | الوصف | مشاركة المعلومات تحديد المفوضية للطفل | مشاركة المعلومات تحديد حاجة للإحالة |
|---|---|---|---|
| **المعرف الفريد لهوية الطفل والوالدين أو مقدم الرعاية** | يمكن استخدام أي أرقام ذات صلة للتحديد (مثل مُعرِّف proGres) يحتفظ بها الطفل و/أو أسرته، لدعم مشاركة المعلومات السرية. ومن المهم استخدام مُعرِّف فريد حيثما أمكن لتحديد هوية الطفل وتجنب أي خلط محتمل بين الأفراد. | ✓ | ✓ |
| **البيانات الحيوية الأساسية للطفل والوالدين أو مقدم الرعاية** | تشمل البيانات الحيوية الأساسية ما يلي: الاسم (الأسماء) بالكامل، والعمر، والجنس، وتاريخ الميلاد، ومحل الميلاد، ومكان المنشأ، والعنوان الحالي. فإذا كانت تتوافر هذه المعلومات لدى المفوضية أو الشريك بالفعل، يمكن ببساطة التحقق منها. ومن المهم أن تتمكن المفوضية والشركاء من التحقق من البيانات البيولوجية للحصول على سجلات مُحدَّثة لكل من المفوضية وشركائها. وينبغي أن تشارك المفوضية مع شركائها أي تغييرات تطرأ على البيانات الحيوية التي تؤثر على قدرة الشركاء على توفير إجراءات المصالح الفضلى – مثل التفاصيل المتعلقة بالعنوان أو رقم الهاتف. وبمجرد مشاركة هذه المعلومات والتحقق منها، لا يمكن مشاركة المزيد من المعلومات بشأن الحالة إلا باستخدام المُعرِّف الفريد، وبالتالي تجنب تضمين التفاصيل الشخصية الأخرى. وفي حالة عدم توفر المُعرِّف الفريد، يلزم وجود حد أدنى من المعلومات لضمان التحديد الدقيق لهوية الطفل | ✓ | ✓ (في حالة عدم إمكانية استخدام مُعرِّف فريد بدلًا من ذلك) |
| **الاحتياجات المحددة** | ينبغي استخدام رموز الاحتياجات المحددة القابلة للتطبيق أو تعيينها لما يكافئها من الرموز الخاصة بالشركاء ويمكن استكمالها بقيم متفق عليها على الصعيد المحلي حسب الاقتضاء. حيث يحتاج الشركاء إلى معرفة رموز الاحتياجات المحددة التي طبقتها المفوضية من أجل التحقق من صحتها، أو إلغاء تنشيطها، أو استكمالها لضمان استفادة الأطفال وأسرهم من المساعدة والحماية المناسبة. | ✓ | ✓ |

| المعلومات | الوصف | مشاركة المعلومات تحديد المفوضية للطفل | مشاركة المعلومات تحديد حاجة للإحالة |
|---|---|---|---|
| **التفاصيل المتعلقة بترتيبات تقديم الرعاية** | بالنسبة إلى الأطفال غير الخاضعين لرعاية الوالدين، تتوافر معلومات بشأن المُعرِّفات الفريدة لمقدمي الرعاية وعلاقاتهم بالطفل، بالإضافة إلى التفاصيل الأخرى المتعلقة بتكوين الأسرة. وتتيح هذه المعلومات للشريك إجراء تقييم أفضل والتحقق من صحة ترتيبات تقديم الرعاية للأطفال. | ✓ للأطفال غير الخاضعين لرعاية الوالدين | ✓ للأطفال غير الخاضعين لرعاية الوالدين |
| **تحديد الأولوية** | مستوى الأولوية للحالة وفقًا لإجراءات العمل الموحدة على المستوى المحلي. يساعد تحديد مستوى الأولوية، المُطبَّق وفقًا لإجراءات العمل الموحدة، على ضمان العمل وتقديم الدعم في الوقت المناسب من جانب الشركاء. | ✓ | ✓ |
| **وضع إجراءات المصالح الفضلى** | على وجه التحديد، خطوات إجراءات المصالح الفضلى التي تم إكمالها (التحديد، تقييم المصالح الفضلى، خطة الحالة، التنفيذ، متابعة الحالة وإغلاقها)؛ ووضع عملية تحديد المصالح الفضلى (على سبيل المثال مجدولة للعرض على اللجنة)، إن أمكن. | ✓ | ✓ |
| **استمارات الإحالة المعلومات والملاحظات على الإحالات** | عندما تقوم المفوضية بإحالة طفل إلى شريكٍ ما من أجل تقديم خدمة معينة (بما في ذلك تحديد المصالح الفضلى)، يجب مشاركة المعلومات ذات الصلة، على سبيل المثال في استمارة الإحالة.<br><br>وعند إحالة شريكٍ ما للطفل، ينبغي أيضًا مشاركة الملاحظات على الإحالة، مثل وضع الإحالة والمعلومات بشأن نوع الخدمة المُقدَّمة. | + | ✓ |
| **استمارات عملية تقييم المصالح الفضلى المكتملة** | عندما يحتاج شريك للحصول على معلومات عن عملية تقييم المصالح الفضلى، يمكن مشاركة ذلك إما بصورة منهجية أو عند الطلب (على سبيل المثال، عندما تم تنفيذ عملية تقييم المصالح الفضلى عند التسجيل وإحالة التوصية إلى الشريك لإدارة الحالة). | + أو لكل حالة على حدة إذا كانت هناك حاجة لمشاركة هذه المعلومات | + أو لكل حالة على حدة إذا كانت هناك حاجة لمشاركة هذه المعلومات |
| **استمارات عملية تحديد المصالح الفضلى المكتملة** | إذا تم بدء تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى أو اكتمالها مسبقًا ويتولى الشريك أمر الحالة، ينبغي مشاركة الاستمارات الحالية. | ✗ | ✓ |
| **أسباب إغلاق الحالة** | إذا أغلقت المفوضية ملف الحالة الفردية لطفلٍ ما، ينبغي للمفوضية مشاركة هذه المعلومات مع الشريك (على سبيل المثال، عندما يكون الطفل قد غادر العملية). | ✓ | ✓ |

يجب على المفوضية والشركاء توثيق نوع المعلومات التي ستتم مشاركتها وطرق مشاركة البيانات الشخصية للأغراض المختلفة، بما في ذلك التنسيق والتكرار – إما من خلال اتفاق الشراكة في إطار المشروع و/أو بروتوكول مشاركة المعلومات المشتركة بين الوكالات. وفي حالة الشركاء المموَّلين، ينبغي للمفوضية وشركائها وضع الآليات، وفقًا للمادة 6 من الملحق الخاص بمعالجة البيانات الشخصية للأشخاص المعنيين وحمايتها باتفاق الشراكة في إطار المشروع. في حالة الشركاء التشغيليين أو غير المموَّلين، ينبغي وضع بروتوكولات أو اتفاقيات مشاركة المعلومات لضمان تدفق المعلومات المتعلقة بإجراءات المصالح الفضلى على نحو منتظم، وآمن، وأخلاقي – راجع اتفاق مشاركة البيانات النموذجي للمفوضية، والقالب الخاص ببروتوكول مشاركة المعلومات لحماية الطفل المشترك بين الوكالات والأدوات الخاصة بحماية البيانات المشتركة بين الوكالات،[81] والأدوات الخاصة ببروتوكول مشاركة المعلومات.[82] وفي بداية وضع اتفاق من هذا النوع، ينبغي لأصحاب المصلحة إجراء مناقشات للاتفاق على كيفية مشاركة المعلومات وموعد مشاركتها.

في حال احتمالية تأثير الترتيبات الخاصة بنقل البيانات سلبًا على حماية البيانات الشخصية، تحتاج المفوضية، قبل نقل البيانات إلى إجراء تقييم للأثر المتعلق بحماية البيانات (DPIA). حيث يلزم إجراء تقييم الأثر المتعلق بحماية البيانات عندما يكون جمع البيانات الشخصية ومعالجتها أو نقلها من المرجح أن يكون كبيرًا، أو متكررًا، أو هيكليًا (أي عندما تتم مشاركة البيانات مع شريك منفذ أو طرف ثالث خلال فترة زمنية معينة). وقد يتضمن تقييم الأثر المتعلق بحماية البيانات وصفًا عامًا للترتيبات الخاصة بمشاركة البيانات الذي يشمل معالجة البيانات الشخصية، وتحليل المخاطر التي تتعرض لها حقوق الأشخاص المعنيين بالبيانات بحكم الظروف وطبيعة البيانات الشخصية التي تتم معالجتها، والضمانات، والأمن، والتدابير الأخرى الموجودة أو المقترحة لضمان الامتثال لسياسة حماية البيانات الخاصة بالمفوضية.[83]

## 3.5.6 تحليل البيانات من أجل برامج إجراءات المصالح الفضلى

يتضمن تحليل البيانات ترجمة المعلومات التي تم جمعها إلى تدابير ذات صلة للحماية والوقاية. وتمثل المعلومات التي تم جمعها من أجل إجراءات المصالح الفضلى فرصة ضائعة للحماية ما لم يتم تخصيص الوقت والموارد الكافية لإجراء عملية تحليلية من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ إجراء ملموس يفيد الأطفال ومجتمعاتهم المحلية.

تشمل النواتج والإجراءات التي يمكن دعمها من خلال تحليل البيانات، على سبيل المثال لا الحصر: دعم تحديد الأهداف والأولويات، ووضع رسائل وسياسات المناصرة القائمة على الأدلة، ودعم التخطيط الاستراتيجي للعمليات القطرية، وإظهار تأثير البرامج، وتعزيز إجراءات العمل، وتحسين التنسيق الداخلي والتنسيق المشترك بين الوكالات، وإذكاء الوعي في المجتمع المحلي.

من أجل توفير تحليل ناجح، يجب جمع المعلومات بطريقة قابلة للمقارنة وتصنيفها. لذلك فمن الضروري أن يتم تعزيز تحليل البيانات منذ بداية تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى وأن يتم تزويد جميع الشركاء بالدعم لتحليل البيانات.

تتمثل الموضوعات المُحدَّدة للتحليل التي قد تكون مفيدة لتفعيل إجراءات المصالح الفضلى فيما يلي:

- الخصائص الديموغرافية، مثل النسبة المئوية للفتيات والفتيان في مختلف الفئات العمرية الذين يحتاجون إلى اتخاذ إجراءات المصالح الفضلى
- كيفية تحديد الأطفال، وعند الضرورة، إدماجهم في إطار إجراءات المصالح الفضلى
- النسبة المئوية للأطفال الذين تم تحديد أنهم معرضون للمخاطر المرتفعة، والمستفيدون من خدمات إجراءات المصالح الفضلى

81 ملحق بشأن معالجة البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وحمايتها في اتفاق الشراكة في إطار المشروع واتفاق التشارك في البيانات، متوافر على: https://intranet.unhcr.org/en/protection-programme/data-protection.html (الشبكة الداخلية)

82 التحالف من أجل حماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية، دليل إدارة المعلومات وحماية البيانات (DPISP) وحزمة القوالب، متوافر على: https://alliancecpha.org/en/child-protection-online-library/data-protection-and-information-sharing-protocol-dpisp-guidance-and

83 المفوضية، سياسة بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية (2015)، متوافر على: https://www.refworld.org/docid/55643c1d4.html

- النسبة المئوية للحالات لكل مستوى من مستويات الأولوية وفي كل خطوة من خطوات إجراءات المصالح الفضلى
- النسبة المئوية للحالات التي تتطلب إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى، بحسب سبب تحديد المصالح الفضلى
- متوسط الوقت بين خطوات إجراءات المصالح الفضلى المختلفة، على سبيل المثال بين التحديد والتقييم أو بين التحديد وإغلاق الحالة
- النسبة المئوية للحالات التي تمت إحالتها إلى الخدمات أو التدخلات المختلفة
- النسبة المئوية للحالات التي تمت إحالتها إلى الخدمات أو التدخلات المختلفة التي تتلقى تلك الخدمات أو التدخلات خلال فترة زمنية معينة
- الاحتياجات المحددة الأكثر شيوعًا للأطفال في إطار إجراءات المصالح الفضلى
- العدد/النسبة المئوية للأنواع المختلفة من الحالات المتصلة بحماية الطفل المسجلة للأطفال في إطار إجراءات المصالح الفضلى

ينبغي تصنيف جميع التحليلات حسب الجنس والعمر وينبغي مقارنتها بين الفترات الزمنية المختلفة، وبين أخصائيي الحالات أو الشركاء، والمجموعات السكانية، والمناطق الجغرافية. ومن المهم أن نتذكر طوال الوقت أن تصنيف البيانات لا يتعلق فقط بالجمع والتحليل: إنه أمر بالغ الأهمية لتعزيز المخرجات والإجراءات المذكورة أعلاه ويمكن استخدامه لتعزيز المناصرة وعمل البرنامج وتحقيق الحقوق لمجموعات معينة من الأطفال في نهاية المطاف.

## 3.6 الشباب وإجراءات المصالح الفضلى

### ملخص القسم

الأسباب:

- بينما يتم تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى للأطفال المعرضين للخطر الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، فقد تكون هناك ظروف استثنائية يحتاج فيها الشباب الآخرون (حتى سن 21 عامًا[84]) إلى تقديم سبل الدعم والضمانات الإضافية، كما هو الحال في الأوضاع التي بدأت إجراءات المصالح الفضلى في التعامل معها قبل أن يبلغ الشاب 18 عامًا (على سبيل المثال في البحث عن حلول دائمة) أو عندما يعمل الشاب بصفته مقدم رعاية رئيسي لطفل أو أكثر.
- يُعد إيجاد الحلول أو النتائج التي تحقق مصالح الطفل الفضلى أمرًا ملحًا بصفة خاصة لأولئك الذين يقتربون من سن 18 عامًا، حيث يمكن أن تطرأ تغيرات على أهليتهم للحصول على خدمات الحماية والمساعدة بمجرد بلوغهم السن القانوني لمرحلة البلوغ.

الكيفية:

- ينبغي أن تتضمن العمليات إجراءات خاصة بالأطفال الذين يتقدمون في السن خارج نظم الرعاية المختلفة في إجراءات العمل الموحدة التابعة لإجراءات المصالح الفضلى. وينبغي أن تشمل تلك الإجراءات الأحكام ذات الأولوية أو المُعجِّلة للأطفال الذين يصلون إلى سن الثامنة عشر أو اتضح من هويتهم أنهم على مشارف الوصول إليه.

84 في ظل معظم الولايات القضائية، تنتهي مرحلة الطفولة قانونًا ببلوغ الشخص سن 18 عامًا. وعلى هذا النحو، لا يمكن تحديد المصالح الفضلى للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا نيابة عنهم. وعندما تكون هناك حاجة ويوافق الشباب على دعم إدارة الحالات، يمكن استخدام إجراءات المصالح الفضلى باعتباره عملية إدارة حالة الحماية لدعمهم في اتخاذ قراراتهم الخاصة في الظروف الاستثنائية التالية: (1) الشباب حتى سن 21 عامًا من أجل الذين لم يتم الانتهاء من عملية تحديد المصالح الفضلى المبدئية قبل بلوغهم سن 18 عامًا و(2) الشباب الذين يعملون باعتبارهم مقدمي رعاية رئيسيين لطفل واحد أو أكثر، مثل أختهم (أخواتهم) و/أو أخيهم (إخوانهم) الأصغر سنًا. ويوفر توسيع نطاق إجراءات المصالح الفضلى ليشمل الشباب حتى سن 21 عامًا (بموافقتهم) فترة انتقالية لدعم الشباب في اتخاذ القرارات المهمة. بينما تعتبر المفوضية أن "الشباب" يشملون الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، لا يوصى بأن تستخدم العمليات إجراءات المصالح الفضلى بعد سن 21 عامًا؛ حيث ينبغي أن تكون فترة الثلاث سنوات بين سن الـ 18 و21 عامًا كافية لوضع اللمسات الأخيرة على أي إجراء للمصالح الفضلى بدأ تنفيذه قبل أن يبلغ الشاب 18 عامًا أو لدعم الشباب العاملين باعتبارهم مقدمي رعاية رئيسيين.

- ينبغي للمفوضية، في برامج المساعدة التي تقدمها، تجنب تهيئة أوضاع يكون فيها لتحديد العمر الزمني وحده عواقب فورية على الوصول إلى الاستحقاقات. وينبغي في صدد أهلية الطفل أو الشاب للحصول على مساعدة خاصة مراعاة إجراء تقييم للنضج، وأوجه الضعف، والصحة العقلية، والإدماج المجتمعي، وكذلك الاحتياجات الخاصة بالعمر، والنوع الاجتماعي.
- ينبغي القيام بالإجراءات الخاصة بتقييم العمر فقط باعتبارها إجراء السبيل الوحيد الأخير ويجب أن يتم إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى. ولا ينبغي للمفوضية إجراء عمليات تقدير العمر الطبية.[85]

## 3.6.1 نظرة عامة

عادةً ما يتم تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى للأطفال (أقل من 18 عامًا) وينتهي عادةً بحلول الوقت الذي يصل فيه الأطفال إلى مرحلة البلوغ. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات استثنائية حيث يحتاج الشباب إلى تقديم سبل الدعم والضمانات الإضافية، مثل الحالات التي بدأت إجراءات المصالح الفضلى في التعامل معها قبل أن يبلغ الشاب 18 عامًا (على سبيل المثال في البحث عن حلول دائمة) أو عندما يعمل الشاب بصفته مقدم رعاية رئيسي لطفل أو أكثر، مثل شخص أو أكر من أخوته أو أخواته.

تنتهي مرحلة الطفولة قانونًا ببلوغ الشخص سن 18 عامًا في معظم الولايات القضائية.[86] ويُعد الانتقال إلى مرحلة البلوغ (في هذا السياق، الفترة التي تسبق سن 18 عامًا) إحدى مراحل التطور الفسيولوجي، والمعرفي، والاجتماعي التي يمر بها الفتيان والفتيات بشكل مختلف. حيث تتأثر كيفية تجربة الأطفال لهذه العملية بمجموعة من العوامل، بما في ذلك النوع الاجتماعي، والقواعد الاجتماعية والثقافية، والتوقعات والممارسات، والوضع المالي لديهم، وأسرهم ووضع الرعاية الخاص بهم. وبينما يستمر النمو العقلي وبالتالي النمو المعرفي والعاطفي للشخص بعد سن 18 عامًا، فإنه يختلف أيضًا من شخص لآخر ويصل الشباب غالبًا إلى النضج المعرفي قبل النضج العاطفي. ويمكن أن تؤدي القضايا المتعلقة بالانفصال أو قضايا الحماية الأخرى إلى حدوث تغييرات كبيرة في النمو العقلي ويمكن أن تؤثر على كيفية استجابة الشباب وتصرفهم فيما يتعلق بالمخاطر والتحديات.[87]

نتيجة لذلك، تختلف طبيعة عملية إجراءات المصالح الفضلى للشباب الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا عن عملية إجراءات المصالح الفضلى للأطفال. ولا يمكن تحديد المصالح الفضلى للشباب، ولكن عندما تكون هناك حاجة إلى دعم إدارة الحالات ويوافق الشباب عليها، فقد يكون إجراءات المصالح الفضلى بمثابة عملية لإدارة حالات الحماية المتاحة لدعمهم في اتخاذ قراراتهم الخاصة.

85 *المذكرة التقنية لعمليات المفوضية بشأن تقييم العمر الخاصة بالمفوضية* متوافرة على الوثيقة الداخلية، ويمكن طلبها من شعبة خدمات الحماية الدولية في المفوضية (DIP)

86 تشير اتفاقية حقوق الطفل، في المادة 1 إلى أن "المقصود بمصطلح طفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"، وتحدد معظم الولايات القضائية الوطنية سن الـ 18 عامًا باعتباره سن الرشد.

87 راجع: Somerville, L. H., *Searching for signatures of brain maturity: What are we searching for?* Neuron, 92, 2016, 1164-1167.

## 3.6.2 الإجراءات المتعلقة بالأطفال الذين بلغوا سن 18 عامًا خلال فترة إجراءات المصالح الفضلى

تطرح حالة الأطفال المشاركين في إجراءات المصالح الفضلى والذين هم على وشك أن "يتجاوزوا السن" قبل أن يتم اتخاذ قرار نهائي لهم، مثلاً من قبل لجنة المصالح الفضلى، تحديات خاصة حيث من المحتمل أن تطرأ تغيرات على أهليتهم للحصول على خدمات الحماية والمساعدة بمجرد بلوغهم السن القانوني لمرحلة البلوغ. ولذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان اتخاذ القرارات وتنفيذها بالنسبة إلى هؤلاء الأطفال قبل بلوغهم سن 18 عامًا، لأن هذا في حد ذاته يحقق المصالح الفضلى للطفل. لاحظ أنه عند تقدير تواريخ الميلاد، ينبغي للمفوضية ضمان استخدام التفسير الأكثر تساهلًا للعمر والتواريخ من أجل الأغراض الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى. فعلى سبيل المثال، إذا كان الطفل لا يعرف سوى عام ميلاده، ينبغي معاملته كما لو كان يوم ميلاده في يوم 31 من كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام.

عندما يبلغ الطفل المشارك في إجراءات المصالح الفضلى سن 18 عامًا، فينبغي ألا يتم استبعاده تلقائيًا من هذه العملية. ولا سيما في الحالات التي يشارك فيها الشباب الذين يعانون من مواطن ضعف معقدة، وقد تحتاج العملية إلى الاستمرار بعد سن الثامنة عشر حتى يتم إيجاد حل. وقبل أن يبلغ الطفل 18 عامًا، ينبغي لأخصائيي الحالات التخطيط لإجراء مقابلة أو زيارة منزلية مع الطفل من أجل وضع خطة عمل. وفي هذا الوقت، ينبغي لأخصائيي الحالات أن يشرحوا للأطفال أنهم على وشك بلوغ السن القانوني لمرحلة البلوغ وأنهم سيكونون بعد ذلك مسؤولين عن اتخاذ قراراتهم الخاصة وقد لا يعودون مؤهلين للحصول على خدمات معينة. وبمجرد وصولهم إلى مرحلة البلوغ، إذا شعر الشاب بالحاجة إلى تقديم الدعم المستمر، فلا يزال بإمكان المفوضية و/أو شركائها تقديم التوجيه، والمشورة، والإحالة إلى خدمات الدعم، بما في ذلك من خلال إجراءات المصالح الفضلى و/أو الخدمات الأخرى. وينبغي أيضًا تضمين إجراءات دعم الانتقال إلى مرحلة البلوغ في إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى.

## 3.6.3 الإجراءات المتعلقة بالشباب المعرضين للخطر

في ظل ظروف معينة، وبموافقة الشاب المعني (من 18 إلى 21 عامًا)، يمكن لأخصائيي الحالات استخدام إجراءات المصالح الفضلى لدعم الشاب من أجل الوصول إلى قرار بشأن، على سبيل المثال، إيجاد الحلول الدائمة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام إجراءات المصالح الفضلى للشباب حتى سن 21 عامًا الذين يعيشون في مجموعة مع أطفال غير مصحوبين بذويهم ويشتركون في نفس تاريخ الرحلة ومواطن الضعف. ويمكن تحديد ذلك في كل حالة على حدة، لا سيما بالنظر إلى احتياجات الحماية لمجموعة الشباب المشاركين.

ينبغي الاحتفاظ بملفات الأشقاء الذين يعيشون معًا في مجموعات، بما في ذلك أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا (راجع القسم 3.5: إدارة المعلومات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى). وفيما يتعلق بعملية تحديد المصالح الفضلى، من الممكن إعداد تقرير واحد مشترك لعملية تحديد المصالح الفضلى للأشقاء الذين يقيمون في المكان نفسه، على الرغم من أنه يجب تحديد الظروف والاحتياجات الخاصة لكل فرد بوضوح. وينبغي استشارة الأشقاء الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا بشأن القرارات المتعلقة بإخوانهم وأخواتهم الأصغر سنًا، كما هو الحال مع أفراد الأسرة البالغين الآخرين.

وقد تستمر المفوضية وشركاؤها في تضمين الشباب في عملية تحديد المصالح الفضلى (بالحصول على موافقتهم) في الظروف الاستثنائية التالية:

- الشباب الذين لم يتم الانتهاء من إعداد عملية تحديد المصالح الفضلى الخاصة بهم قبل بلوغهم سن 18 عامًا
- الشباب الذين يتم اعتبارهم مقدمي رعاية رئيسيين لطفل واحد أو أكثر، مثل شخص واحد على الأقل من أخوتهم أو أخواتهم.

### الإجراءات الموصى بها للأطفال في عملية إجراءات المصالح الفضلى عند اقترابهم من سن 18 عامًا

- عندما يقترب الطفل من سن 18 عامًا، يجب على أخصائيي الحالة تقدير المخاطر ومصالح الطفل الفضلى جنبًا إلى جنب مع تحديد عمره ومدى نضجه وقياس الإطار الزمني لإيجاد الحل المناسب وتنفيذ أعمال المتابعة. وعندما يفي الطفل بمعايير عملية تحديد المصالح الفضلى (راجع القسم 4)، ولكن لم يتم تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى بعد، عندئذ ينبغي إعطاء الأولوية لعملية تحديد المصالح الفضلى.
- في حين أنه يُعد تعزيز مشاركة الأطفال في كل مرحلة من مراحل العملية أمرًا مهمًا بغض النظر عن عمرهم، إلا أنه يمثل أمرًا مهمًا بصفة خاصة في حالة انتقال الأطفال إلى مرحلة البلوغ. ولذلك ينبغي إعطاء الأطفال الفرصة والدعم لاقتراح الحلول والمشاركة في تنفيذ أعمال المتابعة، بقدر ما يكون ذلك في مصلحتهم الفضلى ولا يشكل خطرًا لحدوث المزيد من الضرر.
- ينبغي أن تتضمن خطة الحالة لإجراءات المصالح الفضلى للأطفال المنتقلين إلى مرحلة البلوغ أيضًا العمل والدعم فيما يتعلق بالانتقال بعيدًا عن الدعم والحماية الإضافيين الذين يتم توفيرهما للأطفال. وينبغي وضع الخطط على نحو مثالي قبل 12 شهرًا من بلوغ الأطفال سن 18 عامًا ويجب أن تحدد التدابير اللازمة لدعم استقلالية الأطفال، مع التركيز على تعزيز نقاط القوة والقدرات لديهم بالإضافة إلى شبكة الدعم الاجتماعي الخاصة بهم.
- ينبغي أن تراعي القرارات المُتخَذة في إجراءات المصالح الفضلى، مع النظر إلى ما يمكن أن يحقق المصالح الفضلى المباشرة للطفل، الآثار المترتبة على وصول الطفل إلى مرحلة البلوغ. وينبغي ألا يتوقف الدعم أو المتابعة المقترحين تلقائيًا عند بلوغ الطفل 18 عامًا، ولكن ينبغي تقديمها بدلًا من ذلك حتى يصل الشاب إلى الاعتماد الكافي على الذات. ومع ذلك، من المهم ألا يتم تقديم هذا الدعم بطريقة تعيق تحقيق الاستقلالية أو تؤدي إلى حدوث حالة من التبعية.
- بالنسبة إلى الشباب والشابات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يجب أن يستمر تقديم خدمات المتابعة والرصد لهم وفقًا لإجراءات العمل الموحدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- عند تقييم المصالح الفضلى للأطفال غير المصحوبين بذويهم على وجه الخصوص، من المهم الوضع في الاعتبار أن هؤلاء الشباب قد يجدون صعوبة في التعامل مع المسؤوليات الجديدة المرتبطة بأن يصبحوا بالغين وقد يواجهون عقبات هائلة إذا لم يكونوا مستعدين على النحو الكافي باعتبار استعدادهم جزءًا من عملية إدارة الحالات.

## 3.6.4 تقييم العمر

بالنسبة إلى إجراءات اللجوء الحكومية، يمكن أن يكون لتحديد التقدم في العمر عواقب قانونية بما في ذلك من بين جملة أمور أخرى الحاجة إلى ترتيبات الوصاية وشروط الاستقبال. وتدعو اللجنة التنفيذية رقم 107 الدول، والمفوضية، وغيرها من الوكالات والشركاء المعنيين إلى العمل في تعاون وثيق من أجل: "ضمان عدم إجراء عمليات تقييم العمر إلا في الحالات التي يكون فيها عمر الطفل موضع شك، مع مراعاة المظهر الجسدي والنضج النفسي للفرد؛ حيث يتم إجراؤها بطريقة علمية، وآمنة، وملائمة للأطفال والنوع الاجتماعي، وعادلة مع احترام كرامة الإنسان؛ واعتبار الفرد طفلًا في حالة عدم اليقين "[88]

88 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة (ز).

بالتأكيد يجب ألا تقوم المفوضية ولا شركائها بإجراء عمليات تقييم العمر. وإن كان لا بد من القيام بذلك، فتبقى الدولة هي المسؤولة عن ذلك. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمفوضية، في برامج المساعدة التي تقدمها، أن تتجنب تهيئة الحالات التي يكون فيها لمجرد تحديد التقدم في العمر وحده عواقب فورية على الوصول إلى الاستحقاقات. وينبغي في صدد أهلية الأطفال أو الشباب للحصول على مساعدة خاصة مراعاة إجراء تقييم مستوى النضج، ومواطن الضعف، والصحة العقلية، والإدماج المجتمعي لديهم، وكذلك الاحتياجات الخاصة بالعمر، والنوع الاجتماعي. ويُفضل إجراء التقييم الشامل للقدرات، ومواطن الضعف، والاحتياجات التي تعكس الوضع الفعلي للشباب فيما يخص الاعتماد على إجراءات تقييم العمر التي تهدف إلى تقدير التقدم في العمر. ويمكن استخدام عملية تقييم المصالح الفضلى لإجراء هذا التقييم للأطفال (المفترضين) المعرضين للمخاطر.

## 3.6.5 الأطفال الذين يسعون لتعديل سنهم المُسجَّل

في أوضاع معينة، قد يسعى الأطفال إلى تغيير أعمارهم، كما هو مسجل في بيانات إدارة بطاقات الهوية والتسجيل. وقد ينتج هذا الطلب عن وقوع خطأ في وقت التسجيل، أو حدوث أخطاء في وثائق إثبات الهوية الحالية، أو الرغبة في الوصول إلى خدمات أو فرص معينة غير متاحة بخلاف ذلك للأطفال، أو تقديم معلومات غير دقيقة استنادًا إلى الفوائد المتصورة. وبغض النظر عن ظروف هذا الطلب، قد تكون هناك عوامل محتملة للتعرض للمخاطر بالنسبة إلى الطفل و/أو الشواغل البرنامجية.

عند تقديم مثل هذه الطلبات، من المهم تقييم الطلب والسبب الصريح أو المحتمل للطلب. ومن المهم شرح المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها الطفل. وإذا تم تقديم الدليل بما يتماشى مع إجراءات العمل الموحدة للتسجيل الخاصة بالعملية التي تسمح بالتغيير في السن المُسجَّل، فمن المهم التأكد من إطلاع الشباب على الفرق الذي سيحدثه التغيير في العمر فيما يتعلق بالخدمات المتاحة لهم.

وفي حين أنه لا تنطبق إجراءات المصالح الفضلى بوجه عام في حالة البالغين، يجب بذل الجهود للنظر في القرارات في إطار حقوق الأشخاص ومواطن الضعف لديهم، وتوسيع نطاق أعمال المتابعة وتقديم الدعم حتى يصلوا إلى مستوى كافٍ من الاعتماد على الذات. وينطبق هذا الاعتبار أيضًا على الشباب الذين تم تحديد هويتهم في البداية باعتبارهم أطفالًا، ولكن تبين لاحقًا أنهم تجاوزوا سن الثامنة عشر.

### نهج مبدئي لتقييم العمر[89]

عندما تُجري الدول تقييمًا للعمر، ينبغي للمفوضية أن تدعو إلى اتباع نهج قائم على المبادئ لتقييم التقدم في العمر. للحصول على مزيد من التوجيهات بشأن تقييم العمر، الخاص بعمليات المفوضية، يرجى الرجوع إلى *المذكرة التقنية لعمليات المفوضية بشأن تقييم العمر* الخاصة بالمفوضية.[90] ويمكن العثور على توجيهات إضافية في *تقييم العمر الخاص باليونيسيف: مذكرة تقنية*[91] وللحصول على توجيهات للدول، يرجى الرجوع إلى ورقة موقف حول *تقييم العمر في سياق الأطفال المنفصلين في أوروبا Position Paper on Age Assessment in the Context of Separated Children in Europe*.[92]

89 في الظروف الاستثنائية التي ترى فيها عمليات المفوضية أنه من الضروري إجراء تقييمًا للعمر، ينبغي للاعتبارات الواردة أدناه (التي تمثل الاعتبارات نفسها التي تنطبق في الإجراءات الحكومية) أن تحكم إجراء تقييم العمر.

90 تتوافر المذكرة التقنية لعمليات المفوضية بشأن تقييم العمر الخاصة بالمفوضية باعتبارها وثيقة داخلية، ويمكن طلبها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شعبة الحماية الدولية (DIP).

91 المذكرة الفنية لتقييم العمر، اليونيسيف، كانون الثاني/يناير 2013، تتوافر على الرابط التالي: http://www.refworld.org/docid/5130659f2.html

92 برنامج الأطفال المنفصلين عن ذويهم في أوربا، التقييم في سياق الأطفال المنفصلين عن ذويهم في أوروبا 2012، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/4ff535f52.html

# 3.7 إجراءات المصالح الفضلى في حالات الطوارئ

## ملخص القسم

الأسباب:

- في حالات الطوارئ، بما في ذلك الأماكن التي يتحرك فيها الأطفال بسرعة، أو يحتاجون فيها إلى إجراء الإجلاء، أو يقعون في مناطق يصعب الوصول إليها، قد يلزم تكييف النهج القياسي لبلد ما و/أو منطقة ما مع إجراءات المصالح الفضلى.

الكيفية:

- يمكن تكييف نُهج التحديد، والتسجيل، وتقييم المصالح الفضلى، وعملية تحديد المصالح الفضلى، وإدارة المعلومات، وإحالات الخدمة، والتنسيق المشترك بين الوكالات لتقديم إجراءات المصالح الفضلى بأكبر قدر ممكن من الفعالية في حالات الطوارئ.

تُحدِّد المفوضية حالة الطوارئ الإنسانية على أنها أي حالة تتعرض فيها حياة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، أو حقوقهم، أو عافيتهم للتهديد ما لم يتم اتخاذ إجراء فوري ومناسب؛ مما يتطلب استجابة غير عادية وتدابير استثنائية نظرًا لأن قدرات المفوضية الحالية على الصعيدين القطري والإقليمي غير كافية.[93] وستختلف حالات الطوارئ من حيث الحجم والمكان، فلا يمكن قياسها من حيث عدد الأطفال أو أنواع الحالات نظرًا لاستناد الحاجة المُلحَّة إلى القدرة والموارد المتاحة، من بين أمور أخرى.

يتضمن دليل المفوضية بشأن حالات الطوارئ توجيهات محددة بشأن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في حالات الطوارئ وسياقاتها:

- استعراض المنظومة الوطنية لحماية الأطفال والمراهقين الحالية، وتقييم إمكانية الوصول إليه ومدى ملاءمته للأطفال اللاجئين والعمل مع النظير الوطني لضمان استفادة الأطفال اللاجئين من الخدمات المتاحة.
- وضع إجراءات المصالح الفضلى باعتبارها جزءًا من برنامج حماية الطفل الشامل خلال المرحلة الأولى من الاستجابة لحالات الطوارئ.
- تنفيذ أنشطة بناء القدرات لموظفي المفوضية والنظراء الحكوميين والشركاء بشأن إجراءات المصالح الفضلى.
- وضع معايير مُحدَّدة للسياق ومعايير تحديد الحالات ذات الأولوية والتأكد من أنها جزء من إجراءات العمل الموحدة التابعة لإجراءات المصالح الفضلى. وتحديد استمارة موجزة لعملية تقييم المصالح الفضلى لاستخدامها أثناء حالات الطوارئ.
- اتخاذ خطوات لإنشاء لجنة تتولى المسئولية عن تحديد المصالح الفضلى، باستخدام إجراءات مُبسَّطة إذا لزم الأمر (راجع القسم 5.4: إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى).
- وضع خطة للانتقال من حالة الطوارئ إلى تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى الشاملة للأطفال المعرضين للمخاطر المرتفعة، بما في ذلك تعزيز النظام الوطني لإدارة حالات حماية الطفل

## 3.7.1 إجراءات المصالح الفضلى للأطفال العابرين

في بعض الأماكن، قد يتحرك الأطفال بسرعة داخل البلد أو عبر الحدود. وقد تشمل هذه التحركات اللاجئين والمهاجرين المسافرين على طرق مماثلة (راجع القسم 1.2.1: إجراءات المصالح الفضلى في أماكن مختلفة، بما في

93 دليل المفوضية بشأن حالات الطوارئ.

ذلك التحركات المختلطة) وقد تشمل بعض الأطفال الذين يمرون عبر مواقع معينة لفترات زمنية قصيرة و/أو يحاولون إخفاء الهوية. وعندما يتحرك الأطفال اللاجئون بسرعة، يمكن تكييف عملية إجراءات المصالح الفضلى لضمان تحديد الأطفال المعرضين للمخاطر المرتفعة ودعمهم في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة. ولذلك، ينبغي أن تراعي عمليات المفوضية ما يلي:

- إجراء تحليل مشترك مستمر للحالة الخاصة بتنوع أوضاع الأطفال ومدة إقامتهم. حيث قد يساعد ذلك المفوضية والشركاء على تحديد اتجاهات التنقلات والاستعداد على نحو أفضل
- التوسيع أو التوفير للمساحات الآمنة أو مراكز الخدمات متعددة القطاعات في المواقع الرئيسية على طرق العبور
- دعم خدمات التوعية المتنقلة
- بناء القدرات الخاصة بالموظفين، والمجتمعات المحلية، والشركاء بشأن حماية الطفل في التحركات المختلطة
- الوصول إلى البيانات المتوافرة سابقًا من المفوضية والشركاء في بلد المنشأ وبلدان العبور، على سبيل المثال بيانات التسجيل، والتقييمات، والخطط المتعلقة بالحالة
- إبرام اتفاقيات التنسيق ومشاركة المعلومات فيما بين العمليات والشركاء في مختلف البلدان على طرق العبور لتسهيل تحليل الوضع، وتخطيط البرامج، وتوفير المعلومات للأطفال والأسر بشأن الخدمات المتاحة في مختلف المواقع، والتنسيق ومشاركة المعلومات بشأن الحالات الفردية عند الحاجة.
- إبقاء الحالات متاحة في نظم إدارة المعلومات في بلدان العبور حتى بعد المعرفة بمغادرة الأطفال للبلد: يمكن التحقق من الحالات المفتوحة عند التسجيل أو بعده لتجنب الازدواجية
- استخدام استمارة موجزة لعملية تقييم المصالح الفضلى و/أو استمارة مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى (راجع القسم 5.4: إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى) قد يكون أمرًا ضروريًا ومناسبًا
- قد يكون من المفيد أن يكون لديك مجموعة من الخدمات التي يمكن الوصول إليها بسرعة حتى يمكن تقديمها دون تأخير للأطفال الذين قد يمضون قدمًا بسرعة. ويمكن أن يشمل ذلك الأمر، على سبيل المثال، إنشاء "مسارات سريعة"/نظم تقديم خدمة سريعة ذات معايير محددة باعتبارها جزءًا من إجراءات العمل الموحدة المحلية والعابرة للحدود أو مراكز لاستقبال النساء والأطفال على طول الطريق.[94]

## 3.7.2 إجراءات المصالح الفضلى في أماكن الإجلاء

"تمثل عمليات الإجلاء الإنسانية تدبيرًا لا يُلجأ إليه إلا كملاذ أخير، عندما تفشل الخيارات الأخرى في تقديم المساعدة المنقذة للحياة أو يتعذر تحقيقها".[95] وفي الأماكن التي يكون فيها من الضروري إجلاء الأطفال، قد يكون من الضروري تكييف إجراءات المصالح الفضلى لضمان تحديد الأطفال المعرضين للمخاطر المرتفعة ودعمهم، أو لضمان استمرار تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى لأولئك الذين يتم دعمهم بالفعل من خلال هذه الإجراءات. ويجب ألا تؤخر إجراءات المصالح الفضلى مطلقًا تنفيذ الإجراءات المنقذة لحياة الطفل دونما مبرر، وفي العديد من الظروف قد لا يكون هناك وقت لتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى. ومع ذلك، حيثما أمكن، ينبغي لعمليات المفوضية أن تأخذ في الاعتبار، كحد أدنى ما يلي:

- التأكد من إدماج عمليات تحديد الأطفال المعرضين للخطر في إجراءات الإجلاء. وبمجرد تحديد أي طفل معرّض للخطر، ينبغي البدء في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى في أقرب وقت ممكن: يتمثل الهدف الرئيسي في تنفيذ أكبر قدر ممكن على نحو آمن في أقرب وقت ممكن وضمان حصول الأطفال على الدعم الذي يحتاجون إليه أثناء عملية الإجلاء

94 راجع على سبيل المثال مراكز "النقاط الزرقاء" للنساء والأطفال التي تم إنشاؤها في أوروبا: https://www.unhcr.org/news/press/2016/2/56d011e79/، وشبكة المساحات الآمنة الإقليمية في الأمريكيتين https://www.acnur.org/5c05b97d4.pdf ومساحات الدعم في وضع فنزويلا: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/72707.pdf

95 *عمليات الإخلاء الإنسانية في حالات العنف والصراع المسلح*، المفوضية، 2016، https://www.refworld.org/pdfid/57fe09284.pdf

- التأكد من أن الوثائق كافية بقدر ما يسمح به الموقف. وعند استكمال استمارة تقييم المصالح الفضلى أو التقرير الخاص بتحديد المصالح الفضلى، من المهم ملاحظة أن هذا قد يكون مصدر المعلومات الرئيسي، أو الوحيد، للقرارات المهمة وأن الفرص للقيام بمزيد من عمليات التقييم قد تكون غير معروفة أو غير ممكنة
- التحقق من تكوين الأسرة لجميع الأطفال المسافرين. ومن المهم التحقق من الروابط العائلية الموجودة في مكان الطفل قبل إجراء الإجلاء لتجنب حدوث الانفصال غير المقصود لأفراد الأسرة
- إجراء عمليات تقييم المصالح الفضلى على الأقل للأطفال الذين يسافرون دون مرافقة أفراد أسرة بالغين. وحيثما تكون عملية تحديد المصالح الفضلى ضرورية، ولكن لا يمكن القيام بكلِّ مراحلها، ينبغي تنفيذ عملية تقييم المصالح الفضلى على الأقل قبل إجراء أي عملية إجلاء أو أي إجراء مهم آخر
- ضمان تنفيذ أعمال المتابعة واستمرارية توفير الخدمات والرعاية في إطار إجراءات المصالح الفضلى بمجرد حدوث عملية الإجلاء أو اتخاذ إجراء مهم

## 3.7.3. إجراءات المصالح الفضلى في البيئات ذات الوصول المحدود

يمكن لبعض البيئات، بما في ذلك حالات الطوارئ، والبيئات الهشة والمتضررة من النـزاعات، وأماكن عدم الوجود، وأوضاع تقييد الحركة للأطفال وأسرهم، وتفشي الأمراض المعدية، أن تحد من الوصول إلى الأطفال اللاجئين. وتتطلب مثل هذه الأوضاع أن يتم تكييف إجراءات المصالح الفضلى مع السياق المُحدَّد، بشرط استيفاء شروط معينة. وتشمل تلك الظروف القدرة على ضمان أن الطفل في مأمن من التعرض لمزيد من الضرر وإمكانية الحفاظ على مبدأ السرية. ولذلك، ينبغي أن تراعي عمليات المفوضية ما يلي:

- تحديد المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات المجتمعية الموجودة في الموقع وتدريبها لتوفير إجراءات المصالح الفضلى وتقديم الدعم عن بُعد من خلال وسائل الاتصال المأمونة. ويمكن تنظيم التدريب من خلال إجراء ندوات عبر الإنترنت وأساليب أخرى عبر الإنترنت حيثما كان ذلك ممكنًا، ويجب أن يشمل ذلك التدريب جميع جوانب إجراءات المصالح الفضلى بما في ذلك مبدأ السرية، ومدونة قواعد السلوك بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) والحماية منهما

### دراسة حالة: **إدماج إجراءات المصالح الفضلى مع برنامج الإجلاء للحالات الاستثنائية في ليبيا**

نفذت المفوضية إجراءات المصالح الفضلى، من خلال خدمات إدارة الحالات التي قدمتها منظمة CESVI شريكة المفوضية المعنية بمجال حماية الطفل هناك، حيث كانت منظمة CESVI تدير خدماتها الأساسية من خلال مركز نهاري مجتمعي (CDC) في طرابلس. في هذا المركز يتم تحديد الأطفال المعرضين للخطر عند التسجيل، من خلال الإحالات التي يقوم بها الشركاء، أو المتطوعون المجتمعيون أو من خلال الإحالة الذاتية. وكان هؤلاء الأطفال يخضعون لعملية تقييم المصالح الفضلى بانتظام من أجل تقييم مخاطر الحماية واحتياجاتها، وليكون بإمكانهم الوصول إلى الخدمات المناسبة، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي، والمساعدة في الاحتياجات الأساسية، والرعاية البديلة عند الاقتضاء، وإيجاد الحلول الدائمة. ويدعم موظفو المفوضية وكذلك الشريك في المستقبل عملية تحديد المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين ويعرضونها على لجنة تحديد المصالح الفضلى، التي تحضرها المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية، واليونيسيف باعتبارها جزءًا من التنسيق الأوسع نطاقًا للأطفال المتنقلين الذين يحتاجون إلى إيجاد حلول دائمة.

إلى جانب الجهود التي تضطلع بها المفوضية في مجال المناصرة من أجل الإفراج الفوري عن الأطفال المحتجزين، تعمل آلية العبور في حالات الطوارئ (ETM) باعتبارها برنامجًا للإجلاء الاستثنائي وتوفر للعملية سبيلًا إضافيًا للمعالجة السريعة والفعَّالة للأطفال شديدي الهشاشة من أجل إجلائهم إلى بلد آخر لإعادة توطينهم. ويخضع الأطفال المعرضون للخطر الذين تم تحديد هويتهم للإجلاء، بما في ذلك غير المصحوبين بذويهم، لعملية تقييم المصالح الفضلى السريعة مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة بالطفل والمعلومات الأساسية عن الروابط الأسرية الحالية، والتي تتم مشاركتها مع جهات الاتصال المعنية بحماية الأطفال لآلية العبور في حالات الطوارئ في وقت الإجلاء. ويتم تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى بمجرد إجلاء الأطفال في آلية العبور في حالات الطوارئ في أي من النيجر ورواندا من أجل إيجاد الحلول الدائمة بما يحقق مصالحهم الفضلى.

- تحديد الخدمات الموجودة وتقييم جودتها، وسلامتها، وقدرتها على الحفاظ على مبدأ السرية. ويمكن القيام بذلك عن طريق منظمة غير حكومية وطنية أو منظمة مجتمعية مع تقديم التوجيهات الملائمة
- وضع إجراءات العمل الموحدة الخاصة بهذا السياق، والموافقة عليها، والتأكد من أنها موجزة ومخصصة للوضع
- تعزيز خدمات التوعية المتنقلة حيث يمكن تأمين الوصول المحدود أو الوصول المحدود زمنيًا
- استخدام طرق عن بُعد لإدارة الحالات من أجل الحالات المنخفضة أو المتوسطة الخطورة والعمل مع العاملين في المجتمع المحلي على وجه الخصوص لرصد الحالات ومتابعتها. وعند استخدام طرق عن بُعد أو التعاون مع العاملين في المجتمع المحلي، ينبغي وضع إجراءات العمل الموحدة الواضحة لضمان وجود ضمانات مناسبة.
- استخدام استمارة موجزة ومكيفة مع وضع تقييم المصالح الفضلى، مع التأكد من توثيق خطة الحالة
- استكشاف خيارات عقد المؤتمرات عن بُعد وتحديدها لاتخاذ قرار بشأن الإجراءات عند الحاجة
- الجمع والتخزين فقط للمعلومات والوثائق المتعلقة بالحالة الأكثر أهمية، باستخدام نظم التوثيق الإلكترونية حيثما أمكن، وإنشاء آليات للتدمير السريع للملفات إذا دعت الحاجة
- عندما يكون تحديد المصالح الفضلى ضروريًا، يجب إنشاء لجنة معنية بتنفيذ العملية عن بُعد
- بمجرد إنشاء إمكانية الوصول، يجب مراجعة جميع الحالات من أجل ضمان تقديم دعم إضافي إذا لزم الأمر
- في حالة عدم إمكانية تنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى في ظروف تتسم بالسلامة والسرية، يجرى استكشاف إمكانية نقل الطفل إلى مكان يمكن فيه تقديم الخدمة والدعم

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن تكييف إجراءات المصالح الفضلى مع البيئات ذات الوصول المحدود، راجع توجيهات المفوضية بشأن حماية الأطفال خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).[96]

## 3.8 النظر في خيارات رعاية الطفل في إطار إجراءات المصالح الفضلى

### ملخص القسم

الأسباب:

- على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، تقع المسئولية الأساسية عن حماية الأطفال على عاتق الوالدين أو مقدمي الرعاية. وعندما يكون الأطفال محرومين من رعاية الوالدين، تنتقل هذه المسئولية إلى الدولة التي يجد الطفل نفسه فيها. وحيثما كان ذلك ضروريًا ومناسبًا، تقدم المفوضية والشركاء الدعم للدولة بشأن تنفيذ هذه المسئولية.
- بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، عادةً ما يحقق جمع شمل الأسرة المصالح الفضلى للطفل وينبغي لإجراءات المصالح الفضلى الاستمرار في معالجة مدى إمكانية تحقيق جمع شمل الأسرة.
- يتعين تزويد الأطفال غير المصحوبين بذويهم بالرعاية البديلة المؤقتة التي تحقق مصالحهم الفضلى حتى يتم جمع شملهم مع الأسرة أو مقدم الرعاية السابق لهم، أو إيجاد حل دائم جديد، في حين ينبغي تقييم الترتيبات الخاصة بتقديم الرعاية الحالية للأطفال المنفصلين عن ذويهم لضمان عدم تعرُّض هؤلاء الأطفال لمزيد من المخاطر.

96 إرشادات المفوضية لحماية الأطفال خلال جائحة كوفيد-19: الوقاية والاستجابة في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى على الرابط التالي: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/guidance.html

الكيفية:

- ينبغي أن يبدأ البحث عن الأسرة في أسرع وقت ممكن بعد التحديد.
- ينبغي توفير مجموعة من خيارات الرعاية البديلة وينبغي أن تحدد إجراءات المصالح الفضلى لكل طفل أي خيار متاح للرعاية البديلة على نحو مؤقت من شأنه تحقيق مصالحه الفضلى
- ينبغي للمفوضية و/أو شركائها رصد جميع ترتيبات الرعاية المؤقتة (طويلة وقصيرة الأجل) لضمان حماية الأطفال وتحقيق عافيتهم واحترام مصالحهم الفضلى.
- ينبغي ألا يتم السعي إلى إيجاد حل بديل رسمي ودائم للرعاية إلا "بعد استنفاد جميع الجهود الرامية إلى اقتفاء الأثر".[97]
- قد يتم تعيين وصي لتمثيل و/أو دعم طفل من خلال إجراءات حماية الطفل الوطنية أو إجراءات المفوضية.[98] ويكتسب الوصي الأهلية القانونية لأحد الوالدين، ولكنه ليس بالضرورة مقدم رعاية الطفل.

## 3.8.1 تتبُّع أثر الأسرة وجمع شملها وإجراءات المصالح الفضلى

تنص المبادئ التوجيهية بشأن الرعاية البديلة للأطفال التابعة للأمم المتحدة على ما يلي: "وبمجرد وضع أحد الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم في إطار للرعاية، ينبغي بذل جميع الجهود الممكنة لتقفي أثر أسرته وإعادة إنشاء الروابط الأسرية التي تربطه بها، وإذا كان ذلك يحقق مصالح الطفل الفضلى ولا يعرّض الأطراف المعنية للخطر." ومن الناحية العملية، في حالة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم:

1. يعتبر جمع شمل الأسرة عادةً في صميم تحقيق المصالح الفضلى للطفل
2. ينبغي لإجراءات المصالح الفضلى أن تتناول دائمًا إلى أي مدى يمكن تحقيق جمع شمل الأسرة.

تؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دورًا رئيسيًا في استعادة الروابط الأسرية (RFL)، بما في ذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى منع حالات الانفصال والاختفاء، وإعادة الروابط بين أفراد الأسر والإبقاء على الاتصال فيما بينهم، وتوضيح مصير الأشخاص المُغيّبين. وفي سياقات اللاجئين، تنسق اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية الجهود الرامية إلى تيسير اقتفاء أثر المفقودين وجمع شملهم عندما يحقق ذلك المصالح الفضلى للطفل. ويمكن للمفوضية وشركائها أيضًا تيسير اقتفاء أثر الأسر من خلال دعم استراتيجيات اقتفاء الأثر المجتمعية واستخدام أداة proGres و/أو قواعد البيانات الأخرى باعتبارها أداة مكافئة.

### الاعتبارات الرئيسية المتعلقة باقتفاء أثر الأسرة وجمع شملها في إطار إجراءات المصالح الفضلى

ثمة معايير رئيسية للخطط والإجراءات الخاصة باقتفاء أثر الأسرة وجمع شملها في إطار إجراءات المصالح الفضلى:

- ينبغي أن يستمر اقتفاء أثر الأسرة لمدة لا تقل عن عامين إلى جانب تنفيذ العناصر الأخرى لخطة الحالة. وفي كثير من الحالات تمثل تلك المعايير إحدى الأنشطة العديدة المذكورة في خطة الحالة
- ينبغي أن تنفذ المفوضية عملية تحديد المصالح الفضلى في غضون عامين من تحديد الطفل غير المصحوب بذويه، لمن لم تنجح معهم عملية اقتفاء أثر الأسرة وجمع شملها خلال هذه الفترة. وقد تكون هناك أوضاع، لا سيما في حالة الأطفال الأصغر سنًا، الذين يمثل تنفيذ إطار عمل يدوم لعامين فترة طويلة جدًا بالنسبة إليهم. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي لعملية تحديد المصالح الفضلى أن تستند إلى جهود إدارة الحالة السابقة، بما في ذلك عملية تقييم المصالح الفضلى

97 الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، 2010، متاح على: https://www.refworld.org/docid/4c3acd162.html

98 التوجيهات التقنية للمفوضية بشأن: الإجراءات الملائمة للطفل، تتوافر في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى، التي يمكن الوصول إليها على الرابط التالي: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/guidance.html

- ينبغي ألا يتم السعي إلى إيجاد حل بديل رسمي ودائم للرعاية إلا "بعد استنفاد جميع الجهود الرامية إلى اقتفاء الأثر".[99] وقد يكون من المفيد، على المستوى التنفيذي، وضع مجموعة من المعايير عندما ينبغي اعتبار أن الجهود المبذولة لاقتفاء أثر الأسرة "قد تم استنفادها"، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق التنفيذية لاقتفاء الأثر وكذلك اعتبارات مثل طول فترة الانفصال عن الأسرة

- إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن جمع الشمل يُعرِّض، أو من المحتمل أن يُعرِّض، الطفل لضرر شديد، أو عندما يعارضه الطفل أو الوالدان، يجب على المفوضية التحقق من خلال إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى ما إذا كان جمع شمل الأسرة يحقق المصالح الفضلى للطفل أم لا (راجع القسم 4.2.4: الأوضاع الاستثنائية لجمع شمل الأسرة)

وإضافة إلى ذلك، ستكون الاعتبارات المتعلقة بجمع شمل الأسرة الواردة أدناه مفيدة لتوجيه النهج والممارسة التي تهدف إلى دعم المصالح الفضلى للطفل على النحو التالي:

- سيعتمد طول الوقت الذي يستغرقه انتظار نتيجة اقتفاء الأثر على عوامل مختلفة، بما في ذلك عمر الطفل، وتجربة اقتفاء الأثر السابقة لملفات التعريف المماثلة، ومدى إلحاح الحالة، ونوعية المعلومات المتاحة عن الأسرة وإمكانية الوصول إلى مناطق المنشأ

- عند النظر في مبدأ جمع شمل الأسرة لطفلٍ ما، يجب على المفوضية وشركائها اعتماد نهج مرن، وينبغي الأخذ في الاعتبار القواعد الاجتماعية المتعلقة بمفاهيم الأسرة، أو عدم التمييز، أو غيرها من الظروف المحددة. وسيشمل ذلك الاعتراف بحق الأطفال في جمع شملهم مع الأزواج من الجنس نفسه، والمتزوجين حسب القانون العام، والأزواج الذين دخلوا في زواج عُرفي أو مقدمي الرعاية بمقتضى العُرف. وبالمثل، ينبغي النظر في إعادة جمع شمل الوالدين بالتبني، وكذلك مقدمي الرعاية الآخرين[100]

- ينبغي أن يحدد التقييم الأولي هوية الوالدين بالإضافة إلى أفراد الأسرة الآخرين، بما في ذلك في بلد الوصول أو اللجوء، وفي بلد المنشأ، وفي البلدان التي يمر من خلالها الطفل، وفي بلدان أخرى. وينبغي أن يحدد التقييم أيضًا ما إذا كان الطفل يريد جمع شمله مع والديه أو أسرته في مكان آخر

- عند الحصول على نتيجة اقتفاء أثر ناجحة وقبل دعم جمع الشمل، يتعين إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كانت عملية جمع الشمل هذه ستُعرِّض الطفل أو من المحتمل أن تُعرِّضه لحالات الاعتداء أو الإهمال. وينبغي أن يشمل هذا التقييم الطفل، وأفراد الأسرة، وأن يستند، من بين جملة أمور أخرى، إلى أي عمليات تحقق أجرتها بالفعل السلطات المختصة للدولة المستقبلة للطفل

- يجب تقييم أي تردد من جانب الطفل (أو أسرته) فيما يتعلق بجمع شمله بعناية. (راجع القسم 2.4: موازنة الحقوق المتنافسة عند اتخاذ القرار، والقسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى)

- إذا ثبت تفضيل الطفل لجمع شمله مع أحد أفراد الأسرة في بلد آخر، ينبغي إجراء تقييم لقدرة فرد الأسرة هذا على استقبال الطفل. وهذا يشمل الوضع القانوني الحالي لفرد الأسرة هذا وما إذا كانوا وجودهم منظماً قانونياً ومستقراً؛ وإمكانية حصول الطفل على الدعم العاطفي المناسب وطبيعة العلاقة بين الطفل وفرد (أفراد) الأسرة؛ وتقييم الظروف المعيشية لأفراد الأسرة. وينبغي أيضًا مراعاة العلاقة الحالية والسابقة بين الطفل وأفراد الأسرة، وكيفية قيامهم بدعم الطفل قبل فترة الانفصال وأثنائها. وينبغي أن يتم تقييم الأسرة، حيثما أمكن ذلك من خلال الجهات الوطنية الفاعلة في مجال الرعاية الاجتماعية (الحكومة أو المنظمات غير الحكومية) أو المفوضية. ويمكن للمقابلات الهاتفية عن بُعد مع أفراد الأسرة أن تُكمِل هذه المعلومات، ولكن حيثما أمكن، لا ينبغي أن تكون المصدر الوحيد للحصول على معلومات عن الأسرة. وعند متابعة عملية جمع الشمل، ينبغي تحديث خطة الحالة الخاصة بالطفل قبل البدء في عملية جمع الشمل.

99 إرشادات الأمم المتحدة للرعاية البديلة للأطفال، https://www.unicef.org/protection/alternative_care_Guidelines-English.pdf

100 المفوضية، الضمانات الإجرائية للمفوضية بشأن تحديد وضع اللجوء - معالجة الشكاوى استنادًا إلى الحق في جمع شمل الأسرة، 2016، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/577e17944.html

وينبغي رصد خطة الحالة ومتابعة أعمال تنفيذها حتى يتم إدماج الطفل جيدًا في الأسرة، سواء من جانب المفوضية أو منظمة أخرى في بلد المقصد

- في بعض الحالات، قد يكون الطفل قد أقام علاقة قوية مع أسرته الحاضنة أو غيرها من مقدمي الرعاية البديلة، وبالتالي فإن إجبار الطفل على الابتعاد عنهم قد يكون أمرًا مزعجًا له مثل عملية الانفصال الأولي عن والديه. وقد يكون من الأفضل جمع الشمل على مراحل إن أمكن، على سبيل المثال ترتيب زيارات من جانب الوالدين خلال الفترة الانتقالية قبل جمع الشمل والسماح بالاتصال المستمر مع الأسر الحاضنة بعد جمع الشمل

- في الحالات التي يتعذر فيها جمع شمل الأسرة، يحق للطفل الإبقاء على الاتصال المباشر مع والديه. وقد يستلزم ذلك النظر في الأمور العملية وتكاليف الإبقاء على اتصال بغية عدم تقويض إمكانية جمع شمل الأسرة في المستقبل

## 3.8.2 الرعاية البديلة وإجراءات المصالح الفضلى

تنص المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الرعاية البديلة للأطفال على أنه "في حالة عجز الأسرة، حتى مع حصولها على الدعم المناسب، عن تقديم الرعاية الكافية لطفلها، أو في حالة هجرها له أو تخليها عنه، تتحمل الدولة المسئولية عن حماية حقوق الطفل وتأمين الرعاية البديلة المناسبة بالتعاون مع السلطات المحلية المختصة ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة وفق الأصول أو عن طريقها".

غالبًا ما يكون توفير الرعاية البديلة المؤقتة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال الآخرين المعرضين للمخاطر، عند الضرورة، قرارًا أساسيًا يجب اتخاذه، ورصده، وإدارته باعتباره جزءًا من عملية إجراءات المصالح الفضلى. ويحتاج الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم إلى الحصول على الرعاية المؤقتة التي تصب في مصالحهم الفضلى حتى يتم جمع شملهم مع أسرهم، أو مقدم الرعاية السابق لهم، أو إيجاد حل دائم جديد.

### الاعتبارات الرئيسية بشأن تقديم الرعاية البديلة في إطار إجراءات المصالح الفضلى

هناك معايير رئيسية للخطط والإجراءات الخاصة بتقديم الرعاية البديلة في إطار إجراءات المصالح الفضلى:

- حيثما أمكن، ينبغي إعطاء الأولوية للرعاية داخل الأسرة الممتدة. وإذا كانت هذه الرعاية غير ممكنة أو غير مناسبة، ينبغي توفير الرعاية المؤقتة في بيئة أسرية من خلال إجراء الترتيبات للحفاظ على بقاء الأشقاء معًا

- ينبغي ألا تستند القرارات إلى احتمالات افتراضية لعلاقة أفضل في المستقبل، ولكن يجب أن تعتمد أكثر على التاريخ المُثبَت للعلاقة في الماضي

- تُعَد ترتيبات تقديم الرعاية بالتبني أفضل من تقديم الرعاية المؤسسية. وينبغي الا يُنظر إلى الرعاية المؤسسية إلا باعتبارها ملاذًا أخيرًا يُستخدَم لأقصر مدة ممكنة

- بالنسبة إلى الأطفال الأكبر سنًا، ولا سيما الأطفال الذين يقتربون من مرحلة البلوغ، يمكن النظر في ترتيبات المعيشة المستقلة الخاضعة للإشراف، شريطة أن تكون جميع الخيارات المتعلقة بسلامة الطفل، ونموه، ونظم الدعم المتاحة في مكانها الصحيح أو يمكن وضعها في مكانها الصحيح[101]

- يجب استخدام نظم الرعاية الموجودة داخل المجتمع المحلي، شريطة أن تحترم حقوق الأطفال بما في ذلك أنها لا تُعرِّض الطفل للخطر

101 المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن العيش المستقل الخاضع للإشراف للأطفال غير المصحوبين، متوافرة في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى، التي يمكن الوصول إليها على الرابط التالي: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/guidance.html

### حلول البلد الثالث: جمع شمل الأسرة، والانفصال عن الأسرة، وإجراءات المصالح الفضلى

هناك روابط بين حلول البلد الثالث، وجمع شمل الأسرة، وانفصال الأسرة، وهي تحتاج إلى تقييم شامل أثناء تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى، وعملية تحديد المصالح الفضلى، عند الضرورة.

وتماشيًا مع مبدأ وحدة الأسرة، تسعى المفوضية إلى ضمان أن أفراد أسرة الشخص اللاجئ، بما في ذلك أفراد الأسرة غير الأساسيين المُعالِين يمكنهم الوصول إلى حلول البلد الثالث معًا، حيثما أمكن ذلك. وعند القيام بإدارة الحالة من أجل إيجاد حلول دائمة، يجب على المفوضية تقييم المخاطر الناتجة عن الانفصال الدائم للأسرة للأطفال غير المصحوبين بذويهم وكذلك الأطفال المنفصلين (عن والديهم أو أشقائهم) والحد منها. يجب أن يتم أخذ المخاطر المرتبطة بحقيقة أن حلول البلد الثالث عادةً ما تعزل الطفل بعيدًا عن مجتمعه وسياقه الثقافي في الاعتبار عند تقييم جميع الخيارات المتاحة وتحديد ما يحقق المصالح الفضلى للطفل.

ومع ذلك، غالبًا ما تكون حلول البلد الآخر مفيدة في جمع شمل الأطفال مع أسرهم، سواء بالنسبة إلى أفراد الأسرة الأساسيين أو الأسرة الممتدة. ويمكن تحقيق جمع شمل الأسرة من خلال تنفيذ عملية إعادة التوطين عندما تمثل تلك العملية الوسيلة الوحيدة لجمع شمل اللاجئين بأفراد الأسرة الموجودين بالفعل في إحدى دول إعادة التوطين. ومع ذلك، نظرًا للعدد المحدود لأماكن إعادة التوطين المتاحة، من المتوقع أن توفر الدول سبلًا قانونية إضافية (أي مسارات تكميلية) لجمع شمل اللاجئين مع أفراد أسرهم حيث يمكن توفير حماية أكثر فعالية، وإيجاد حلول طويلة الأجل، وتقديم الدعم الأسري.

وبوصفها قضية شاملة ذات أهمية قصوى، يتم التعامل مع قضية جمع شمل الأسرة في عدة أقسام من هذا التوجيه:

- عندما تتضمن قضية جمع شمل الأسرة حلولًا لبلد ثالث تدعمها المفوضية، ينبغي مراجعة قائمة التحقق الواردة في القسم 4.2. لتحديد ما إذا كان إجراءات المصالح الفضلى ضروريًا. ويمكن أيضًا مراجعة المعايير الواردة في القسم 5.4 لمعرفة ما إذا كان من الممكن تطبيق إجراء مُبسَّط.
- للحصول على مزيد من المعلومات بشأن اقتفاء أثر الأسر المفقودة وجمع شمل الأسر في إطار إجراءات المصالح الفضلى، راجع القسم 3.8.1.
- للحصول على مزيد من المعلومات بشأن إجراءات المصالح الفضلى في سياق إعادة التوطين، راجع القسم 4.1.6.
- للحصول على مزيد من المعلومات بشأن إجراءات المصالح الفضلى في سياق المسارات التكميلية، راجع القسم 4.1.7.

- ينبغي أن ينص القرار المتعلق بترتيبات تقديم الرعاية على الآلية (الآليات) التي ينبغي وضعها لرصد ترتيبات تقديم الرعاية المؤقتة الموصى بها، فضلًا عن تواترها وإطارها الزمني
- ينبغي عدم السعي إلى إيجاد حل بديل دائم للرعاية إلا "بعد استنفاد جميع الجهود الرامية إلى اقتفاء الأثر"[102]
- إذا اتخذت إحدى السلطات الحكومية ترتيبات تقديم الرعاية المؤقتة، فلا يتعين على المفوضية والمنظمات الشريكة المشاركة، ما لم تكن هناك حاجة لدعم الكيان الحكومي في المشاركة بالعملية وتنفيذها وفقًا لمبدأ المصالح الفضلى

102 الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، 2010، متاح على: https://www.refworld.org/docid/4c3acd162.html

- ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على الرعاية البديلة، خاصة الرعاية طويلة الأجل أو الدائمة، حيثما كان ذلك ممكنًا ويحقق المصالح الفضلى للطفل. وحيثما أمكن، وفيما يحقق المصالح الفضلى للطفل، ينبغي بذل الجهود لإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية قبل تنفيذ الحلول الدائمة

وإضافة إلى ذلك، ستكون الاعتبارات المتعلقة بتقديم الرعاية البديلة الواردة أدناه مفيدة لتوجيه النهج والممارسة التي تهدف إلى ضمان تحقيق المصالح الفضلى للطفل على النحو التالي:

- بالنسبة إلى ترتيبات تقديم الرعاية المؤقتة، عادةً ما يكون تقييم المصالح الفضلى أمرًا كافيًا ويمكن استكماله باتفاق مكتوب أو عملية مجتمعية حسب الاقتضاء (راجع القسم 4.2.5: الأوضاع الاستثنائية لتقديم الرعاية المؤقتة لتحديد ما إذا كان يلزم إجراءات المصالح الفضلى)؛

- إذا لم تنجح الجهود المبذولة لاقتفاء أثر أسرة الطفل أو لم تحقق المصالح الفضلى للطفل، بعد مدة أقصاها عامين، فينبغي اتخاذ إجراء لإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية (إن لم يكن ذلك قد تم بالفعل). ويمكن أن تأخذ عملية تحديد المصالح الفضلى بعين الاعتبار ما إذا كان إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية للطفل على أساس طويل الأجل يحقق المصالح الفضلى لهم (راجع القسم 4.1.1: الغرض من تحديد المصالح الفضلى فيما يتعلق بالحلول الدائمة والمسارات التكميلية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم)؛

- ينبغي أن تقود السلطات الوطنية القرارات المتعلقة بترتيبات تقديم الرعاية الدائمة مثل الكفالة أو التبني. وبينما يمكن أن تساعد عملية تحديد المصالح الفضلى في تحديد ما إذا كان وضع الرعاية يحقق المصالح الفضلى للطفل وما إذا كان إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية سيكون في صميم تحقيق المصالح الفضلى للطفل، فإن عملية تحديد المصالح الفضلى التي تجريها المفوضية لا تمنح أي حق من حقوق الحضانة القانونية لمقدم الرعاية. لاحظ أنه، في حالة إنجاز السلطات الوطنية لعملية التبني أو الكفالة، لن يتم اعتبار الطفل غير مصحوب أو منفصلًا عن ذويه؛

- إذا لم يكن من الممكن إيجاد الحل الدائم أو المسار التكميلي الذي يحقق المصالح الفضلى للأطفال (راجع الفصل 4) من خلال عملية تحديد المصالح الفضلى وإدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية، ينبغي الحفاظ على ترتيبات تقديم الرعاية المؤقتة. ومع ذلك، ينبغي مراجعة الحالة في حال حدوث تغيير في الظروف، أو في غضون عام واحد على الأكثر (راجع القسم 5.5: إعادة النظر في القرار الخاص بعملية تحديد المصالح الفضلى)، وينبغي بذل الجهود من أجل إضفاء الطابع الرسمي على أساس ترتيبات تقديم الرعاية للطفل حيث يحقق هذا مصالحهم الفضلى (راجع القسم أدناه للحصول على مزيد من المعلومات بشأن إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية)؛

- ينبغي تحديد الوتيرة والطريقة لرصد ترتيبات تقديم الرعاية في خطة الحالة الخاصة بالطفل. وينبغي أن تشمل عملية الرصد الإنصات إلى آراء الطفل والآلية السرية للإبلاغ والاستجابة.

## إضفاء الطابع الرسمي على الرعاية البديلة

ينبغي إتمام عملية إضفاء الطابع الرسمي على الرعاية البديلة وفقًا للقوانين أو الأعراف الوطنية. حيث لا تملك المفوضية السلطة القانونية لإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية ولا يمكن التوصية بإضفاء الطابع الرسمي إلا عندما يكون إضفاء الطابع الرسمي يحقق المصالح الفضلى للطفل. وتختلف إجراءات إضفاء الطابع الرسمي على إيداع الطفل في الرعاية البديلة بين البلدان، ولكنها عادة ما تتضمن أربع خطوات أساسية، ألا وهي:

1. فحص مقدمي الرعاية وتدريبهم: عند الضرورة، يشمل ذلك تقييم قدرة مقدمي الرعاية واستعدادهم لمواصلة تقديم الرعاية للطفل
2. توقيع مقدم الرعاية على اتفاق بشأن تقديم الرعاية للطفل في ظل ظروف معينة ولفترة من الزمن
3. موافقة مقدم الرعاية على ممارسة منظمات حماية الطفل أو السلطة الوطنية ذات الصلة للرصد المنتظم لإيداع الطفل في الرعاية البديلة
4. إبلاغ الطفل بترتيبات تقديم الرعاية، وتقديم المشورة بشأنها، والموافقة عليها، وفقًا لعمره ومستوى نضجه

ومن الممارسات الجيدة التشاور مع الأطفال، والأسر، والمجتمعات المحلية وإشراكهم في تحديد الأسباب والظروف التي تجعل ترتيبات تقديم الرعاية ذات الطابع الرسمي مناسبة. وفي بعض البيئات، قد يكون لإضفاء الطابع الرسمي على أنماط غير رسمية طويلة الأجل لرعاية أفراد الأسرة الممتدة للأطفال فوائد وعواقب غير مقصودة، ويمكن أن تساعد المشاركة مع المجتمعات المحلية في فهم عمليات إضفاء الطابع الرسمي وقبولها حيثما تكون متاحة وتحقق المصالح الفضلى للأطفال.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /دانيال دريفوس

## 3.8.3 العمل مع الأوصياء

تنص المبادئ التوجيهية بشأن الرعاية البديلة للأطفال على أنه "[بمجرد] تحديد طفل غير مصحوب بذويه، تشجع الدول بشدة على تعيين وصي عليه أو، عند الاقتضاء، ممثل عنه من جانب إحدى المنظمات المسؤولة عن رعاية الطفل وتحقيق عافيته لمرافقته طوال عملية تحديد وضعه واتخاذ قرار بشأنه".[103]

تقوم الولايات القضائية الوطنية بتعيين وصي بوجه عام لحماية المصالح الفضلى للطفل وتحقيق عموم عافيته. ويتحدد الأوصياء القانونيون بموجب قانون البلد الذي تم فيه تحديد الطفل غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه. وفي ظل عملية التحديد هذه، يمثل الوصي شخصًا يكتسب الأهلية القانونية لأحد الوالدين، ولكنه ليس بالضرورة مقدم الرعاية للطفل، على الرغم من أنه في بعض النظم أو الحالات القانونية قد يكون الوصي القانوني أيضًا مقدم الرعاية نفسه. ويختلف الدور الدقيق وطريقة التعيين للأوصياء من بلد إلى آخر، –فقد يشمل ذلك موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية، والموظفين المسؤولين عن مأوى الأطفال، وقضاة الأطفال، وموظفي المنظمات غير الحكومية المسجلة لرعاية الأطفال، أو أفراد الأسرة الممتدة. وبينما ينبغي دائمًا استشارة الوصي عند جمع المعلومات ذات الصلة، فإن دور الوصي في عملية إجراءات المصالح الفضلى سيختلف استنادًا إلى وظيفته. وينبغي عادةً أن يُطلب من أولئك الذين قامت السلطات بتعيينهم لتمثيل الطفل أثناء الإجراءات القضائية حضور عمليات التخطيط واتخاذ القرار، بما في ذلك جلسات الاستماع المتعلقة بالهجرة والاستئناف، وترتيبات تقديم الرعاية، وجميع الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم، بما في ذلك جلسات لجنة تحديد المصالح الفضلى عند الاقتضاء. وإذا كان الوصي المُعيَّن غير قادر أو لا يمتلك الخبرة اللازمة لتمثيل المصالح الفضلى للطفل على نحو كافٍ في جميع المجالات وعلى جميع مستويات حياة الطفل، على سبيل المثال، بشأن المسائل القانونية، ينبغي تعيين مستشار أو ممثل قانوني منفصل.[104]

في البيئات أو في الحالات التي تكون فيها المنظومة الوطنية لحماية الأطفال والمراهقين غير قادرة على تعيين وصي، ستقوم المفوضية و/أو أحد الشركاء بتنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى من خلال أحد أخصائيي الحالات. وسيشمل ذلك دعم استكشاف ترتيبات تقديم الرعاية المناسبة للأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يصلون بمفردهم أو تقييم ترتيبات تقديم الرعاية للأطفال المصحوبين بأحد الأقارب أو مقدم الرعاية من مجتمع الطفل والتأكد منها. وعندما يعيش الأطفال غير المصحوبين بذويهم على نحو مستقل (بمفردهم، أو مع أشقاء، أو نظراء)، يجوز للمفوضية أو الشركاء تعيين شخص داعم أو مرشد (غالبًا ما يكون عضوًا في المجتمع المحلي) لتقديم التوجيه والدعم للطفل أو الأطفال خلال تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى. وفي مثل هذه الحالات، من الأهمية بمكان أن يتم فحص الشخص الذي يتم تعيينه وتدريبه باعتباره شخصًا داعمًا أو مُوجِّهًا. ولا يعني دور الشخص الداعم أو المُوجِّه ضمنًا أي سلطة قانونية على الطفل.[105] وفي الحالات التي يكون فيها ذلك ممكنًا، قد تفكر المفوضية و/أو الشركاء أيضًا في تعيين مستشار أو ممثل قانوني لغرض دعم الطفل خلال عملية إجراءات المصالح الفضلى على وجه التحديد.

في ظل عملية إجراءات المصالح الفضلى التي تقودها المفوضية، لا يُشترط تعيين ممثل قانوني، أو وصي، أو شخص داعم في عملية تحديد المصالح الفضلى أو عملية تقييم المصالح الفضلى. ومع ذلك، يتم تشجيع العمليات على استكشاف كيفية إعداد الترتيبات الخاصة بالشخص الداعم أو الوصي/الممثل في سياقها. وفي حالة توافر الترتيبات الخاصة بالوصاية القانونية أو الممثل القانوني، يجب أن يشارك الشخص المُعيَّن في عملية تحديد المصالح الفضلى التي تقودها المفوضية ينبغي استشارته أثناء تنفيذ عملية تقييم المصالح الفضلى وخطوات إدارة الحالة الأخرى (راجع القسم 2.3: الضمانات الإجرائية في إجراءات المصالح الفضلى)، شريطة ألا يمثل هذا الشخص أيضًا مقدم الرعاية للطفل.

103 الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، 2010، متاح على: https://www.refworld.org/docid/4c3acd162.html.

104 التعليق العام رقم 6، الفقرة 34.

105 راجع: دليل المفوضية الميداني بشأن العيش المستقل الخاضع للإشراف للأطفال غير المصحوبين ومتطوعي الدعم المجتمعي، للاطلاع على مجموعة الأدوات للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، المتوافر في إجراءات المصالح الفضلى، الذي يمكن الوصول إليه عبر: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/guidance.html

# القسم 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى

## مقدمة

### ما المقصود بعملية تحديد المصالح الفضلى وما محلّها في عملية إجراءات المصالح الفضلى؟

تصف عملية تحديد المصالح الفضلى (BID) العملية الرسمية ذات الضمانات الإجرائية الصارمة المُصمَّمة لتحديد المصالح الفضلى للطفل من أجل اتخاذ قرارات مهمة تؤثر على الطفل بصفة خاصة ومُغيِّرة لحياته.

وتُمثل عملية تحديد المصالح الفضلى أحد مكونات عملية إجراءات المصالح الفضلى، ويتم استخدامها في إطار الأوضاع الوارد وصفها في هذا الفصل. وقد قدم الفصل 3 شرحًا لخطوات تنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى بالتفصيل. ويحدد الفصل 4 متى وفي أي حالات يلزم تنفيذ هذه الخطوة الإضافية، أي تحديد المصالح الفضلى. وعقب تحديد الطفل المُعرَّض للخطر الذي يستوفي معايير عملية تحديد المصالح الفضلى، ستتضمن عملية تحديد المصالح الفضلى خطوتين رئيسيتين: (1) إنجاز التقرير المتعلق بعملية تحديد المصالح الفضلى ومراجعته، و(2) قرار لجنة تحديد المصالح الفضلى. فبمجرد أن تتوصل اللجنة إلى قرار بشأن التوصية، ستتبع العملية الخطوات التالية لإجراءات المصالح الفضلى: تنفيذ التوصية الخاصة بعملية تحديد المصالح الفضلى (المقابِلة لتنفيذ خطة الحالة)، وتنفيذ أعمال المتابعة والمراجعة، وإغلاق الحالة (بمجرد تنفيذ التوصيات ومعالجة القضية المُحدَّدة لحماية الطفل). وعند الضرورة، يمكن مراجعة التقارير والحالات لعملية تحديد المصالح الفضلى وإعادة النظر فيها. وكما هو الحال في عملية تقييم المصالح الفضلى، ينبغي اتخاذ القرارات في جميع مراحل عملية تحديد المصالح الفضلى على أساس تحليل العوامل الأربعة لتقييم المصالح الفضلى. ويمكن البدء في عملية تحديد المصالح الفضلى في أي خطوة من خطوات تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى. وفي الأوضاع الاستثنائية أو العاجلة، قد تكون هناك حاجة إلى إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى واستخدامها بدلًا من عملية تقييم المصالح الفضلى أو قبلها.

### الضمانات الإجرائية واتخاذ القرارات

نظرًا لأهمية القرارات المتخذة، يستلزم تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى ضمانات إجرائية صارمة بصفة خاصة، كما هو موضح في القسم 2.4: موازنة الحقوق المتنافسة عند اتخاذ القرار. ويجب أن تضمن عملية اتخاذ القرار أيضًا، وكما هو موضح في القسم 2.4.2: تحليل العوامل الأربعة، مراعاة الحقوق المختلفة وتدبرها. ولأنه لا يوجد تسلسل هرمي للحقوق في اتفاقية حقوق الطفل (CRC) فإن جميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية تحقق "المصالح الفضلى للطفل". ومع ذلك، عند اتخاذ قرارات تحقق المصالح الفضلى للطفل، قد يكون من الضروري إيلاء بعض الحقوق أهمية أكبر من غيرها بالنظر إلى الوضع الخاص. وينبغي الإشارة أيضًا إلى أن عملية تحديد المصالح الفضلى للطفل يجب أن تضمن التمتع الكامل بجميع حقوق الطفل. ولا يمكن أن يتجاوز حكم شخص بالغ بشأن المصالح الفضلى للطفل الالتزام باحترام جميع حقوق الطفل بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

### لماذا يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟

عندما تكون المفوضية مسؤولة عن عملية إجراءات المصالح الفضلى، فعندئذٍ يلزم تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى من أجل اتخاذ قرارات مهمة بصفة خاصة ومُغيِّرة للحياة، تواجه الأطفال في أي من المواقف الثلاثة التالية:

| | | |
|---|---|---|
| 1 | يتعين إيجاد الحلول الدائمة والمسارات التكميلية للأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم، عندما يوجد عامل إضافي لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية. | مُوضَّح في القسم 4.1 |
| 2 | يتعين تحديد أنسب الخيارات للأطفال المعرضين للخطر في الأوضاع الاستثنائية، بما في ذلك:<br>جمع شمل الأسرة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في أوضاع استثنائية<br>جمع شمل الأسرة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في أوضاع استثنائية<br>الأطفال الآخرون المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية في كل حالة على حدة أو على أساس سياق مُحدَّد | مُوضَّح في القسم 4.2 |
| 3 | الانفصال المحتمل لطفل ما عن والديه رُغماً عنهما. | مُوضَّح في القسم 4.3 |

إدراكًا للأوضاع الثلاثة المذكورة أعلاه، من المهم أيضًا إدراك أن اتخاذ قرار بشأن تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى من عدمه ليس دائمًا أمرًا سهلًا. يجب تقييم كل حالة على حدة ويجب أن تستند القرارات إلى السياق. ويمكن استخدام عملية تحديد المصالح الفضلى في أي حالة يرى فيها المشرف المسؤول عن عملية تحديد المصالح الفضلى أن الضمانات الإضافية ضرورية ومناسبة.

الشكل 7: **متى يتم تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى؟**

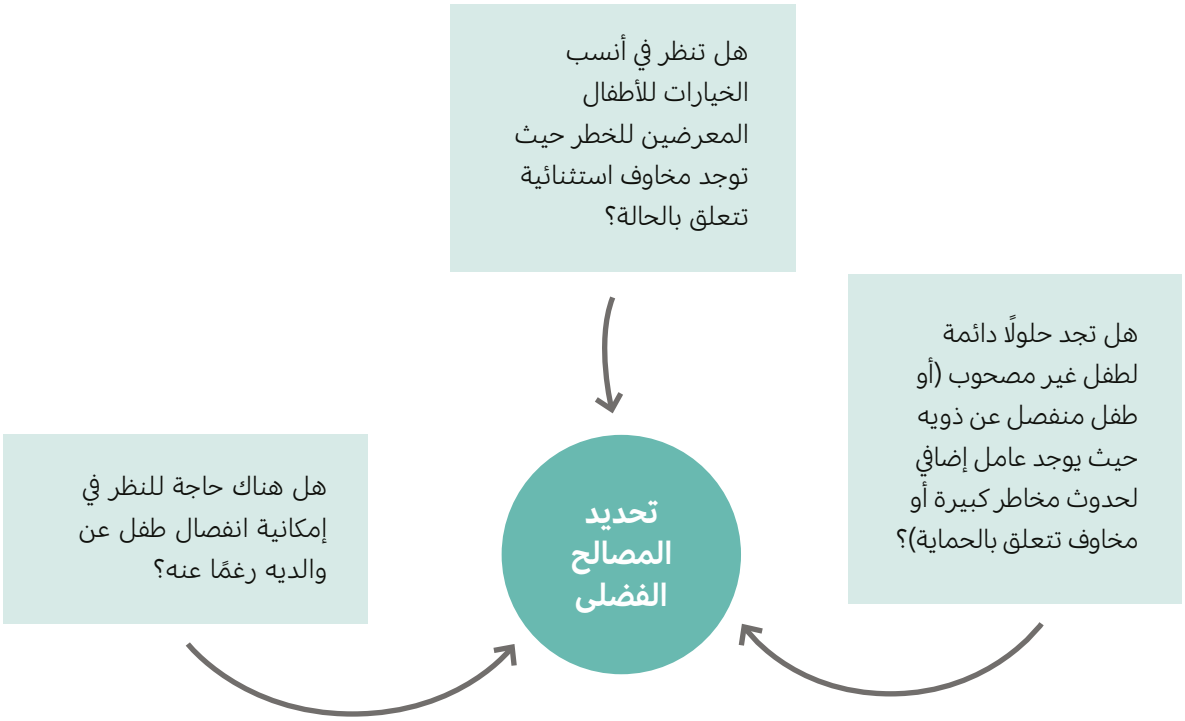

### دور الدولة وولاية المفوضية فيما يتعلق بعملية تحديد المصالح الفضلى

على النحو المبين في الفصل 1 و2، سيختلف مستوى مشاركة المفوضية في إجراءات المصالح الفضلى للأطفال وإيجاد الحلول الدائمة للأطفال اللاجئين وفقًا لقدرة إجراءات الدولة ودور المفوضية في سياق محدد. وبوجه عام، إذا كانت السلطات الحكومية قد أنشأت عملية إجراءات المصالح الفضلى التي يمكن الوصول إليها والملائمة للأطفال اللاجئين، فلا تطلب المفوضية إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى (للحصول على مزيد من المعلومات بشأن العمل مع العمليات الخاصة بإجراءات المصالح الوطنية الفضلى، راجع القسم 2.3: الضمانات الإجرائية في إجراءات المصالح الفضلى). لكل من الأسباب الموجبة الثلاثة المذكورة أعلاه، يجب إجراء تحليل لتحديد ما إذا كانت الإجراءات الوطنية متوافرة، ويُمكن الوصول إليها، ومناسبة للأطفال اللاجئين. فعلى سبيل المثال، قد تكون إجراءات الدولة المتعلقة بانفصال الطفل عن والديه أو مقدمي الرعاية مُتاحة للأطفال اللاجئين ويمكنهم الوصول إليها، ولكن قد لا تكون هناك إجراءات لتحديد المصالح الفضلى للطفل غير المصحوب في سياق الإعادة الطوعية إلى الوطن. لذلك، ستنفذ المفوضية عملية تحديد المصالح الفضلى في أي من الأوضاع الثلاثة المذكورة أعلاه حيث لا تكون الإجراءات الوطنية متاحة أو مناسبة للأطفال اللاجئين وستشارك المفوضية في تنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى لهؤلاء الأطفال، إما على نحو مباشر أو من خلال شركائها.

## 4.1. إيجاد الحلول الدائمة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم

### ملخص القسم

الأسباب:

- يترتب على القرارات المتعلقة بإيجاد الحلول الدائمة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، بما في ذلك إعادة التوطين، والإدماج المحلي، والإعادة الطوعية، واللجوء إلى بلد ثالث من خلال مسارات تكميلية، عواقب جسيمة وطويلة الأجل، بما في ذلك المسارات المتعلقة بوحدة الأسرة.
- عندما لا تقوم السلطات الوطنية بإجراءات المصالح الفضلى فيما يتعلق بإيجاد الحلول الدائمة، فإن عملية تحديد المصالح الفضلى هي الوسيلة لاتخاذ قرار مستنير وموضوعي بشأن الأطفال اللاجئين.

الكيفية:

- تُعَد عمليات تحديد المصالح الفضلى ضرورية من أجل:
- الأطفال غير المصحوبين الذين لم يتم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية قانوني بمقتضى العُرف
- الأطفال المنفصلين عن ذويهم حيث يوجد عامل إضافي لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية تقتضي توفير ضمانات لعملية تحديد المصالح الفضلى
- الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم الذين تم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية قانوني أو عرفي في الأوضاع الاستثنائية فقط (راجع القسم 4.2: الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية).
- إذا كان إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى يمثل أمرًا ضروريًا لإيجاد حلول دائمة، ينبغي البدء في تنفيذها في أقرب وقت ممكن وإنجازها في موعد لا يتجاوز العامين بعد تحديد الأطفال المعرضين للخطر.
- ينبغي أن تنظر عملية تحديد المصالح الفضلى للحلول الدائمة في مجموعة متنوعة من الخيارات في آنٍ واحد.
- عندما تكون هناك حاجة إلى تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى من أجل إيجاد الحلول الدائمة، ففي حال عدم إمكانية إيجاد الحل الذي يحقق المصالح الفضلى للطفل في غضون عامين، على سبيل المثال نظرًا

لنقص الخيارات، ينبغي الحفاظ على الترتيبات الخاصة بتقديم الرعاية المؤقتة. وينبغي مراجعة الحالة في حال تغير الظروف أو في غضون عام واحد على الأكثر. وعندما يكون من غير المحتمل أن يتم إيجاد حل في غضون فترة معقولة، يمكن إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لدعم إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية للطفل.

- قد تظل بعض بلدان إعادة التوطين بحاجة إلى إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لتجديد الحلول الدائمة للأطفال المنفصلين عن ذويهم. وبموجب هذه المبادئ التوجيهية المُنقَّحة، لا تحتاج المفوضية سوى تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى للأطفال المنفصلين عن ذويهم والذين لديهم عامل إضافي لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية. ومع ذلك، يجب القيام بعملية تحديد المصالح الفضلى كلما تطلب إجراء حكومي القيام بذلك.

## 4.1.1 الغرض من عملية تحديد المصالح الفضلى

من المحتمل أن يكون للقرارات المتعلقة بالحلول الدائمة، بما في ذلك الإعادة الطوعية إلى الوطن، أو إعادة التوطين، أو الإدماج المحلي، أو قبول التوجه إلى بلد ثالث من خلال مسار تكميلي، تأثيرًا جوهريًا وطويل الأجل على الطفل. وعند النظر في المصالح الفضلى للطفل غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه في سياق الحلول الدائمة، بما في ذلك من خلال المسارات التكميلية، ينبغي أن يتمكن أخصائي الحالة ولجنة عملية تحديد المصالح الفضلى بشكل مثالي من النظر في مجموعة متنوعة من الخيارات في آنٍ واحد. ويفضل استخدام حزمة حلول شاملة يتم فيها فحص الخيارات المختلفة. وينبغي أيضًا الاعتراف بأن خيارًا واحدًا أو أكثر من خيارات الحلول الدائمة قد لا يكون متاحًا.

بالنسبة إلى جميع الحلول الدائمة بما في ذلك المسارات التكميلية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، بمجرد إيجاد الحل على أساس تحليل العوامل الأربعة لتقييم المصالح الفضلى (راجع القسم 2.4: موازنة الحقوق المتنافسة عند اتخاذ القرار)، تمثل استمرارية تقديم الرعاية أمرًا ذا أهمية خاصة. وينبغي أن يشمل ذلك الأمر اهتمامًا خاصًا بما يلي:

- تقييم قدرة مقدمي الرعاية ومدى استعدادهم لمواصلة رعاية الطفل في سياق الحلول الدائمة والمسارات التكميلية. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة حيث قد يتضمن الحل تخفيضاً فورياً أو نهائياً للمساعدة المقدمة أو وضع حد لها.
- وجود سلطات أو منظمات معنية بحماية الطفل يمكنها تقديم الرصد والدعم للأطفال بمجرد تنفيذ حل دائم. في حين أن غياب مثل هذه السلطات لا يعني تلقائيًا أن حلًا معينًا لا يحقق المصالح الفضلى للطفل، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان قيام السلطات المختصة بمتابعة أعمال التنفيذ والرصد للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

وعندما تكون احتمالات إيجاد الحلول الدائمة محدودة، يمكن تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى لغرض المناصرة إلى إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية للطفل قبل إيجاد حل دائم في نهاية المطاف. ولعلها تكون هذه هي الحالة، على سبيل المثال، حيث لا توجد حاليًا خيارات لحلول دائمة، بما في ذلك المسارات التكميلية المتاحة للطفل، ولا يُحتمَل حدوث تطورات ملموسة فيما يتعلق بتوافر الحلول في المستقبل المنظور. وفي مثل هذه الحالات، يمكن لعملية تحديد المصالح الفضلى النظر فيما إذا كان إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية للطفل على أساس طويل الأجل يحقق مصالحهم الفضلى، باعتباره جزءًا من النظر في الحلول الدائمة (راجع القسم 3.8.2: الرعاية البديلة وإجراءات المصالح الفضلى). وعندما يتم إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تقديم الرعاية للطفل غير المصحوب، عادةً ما يكون إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى كافياً قبل تنفيذ الحل الدائم أو المسار التكميلي، شريطة أن يتم الحفاظ على ترتيبات تقديم الرعاية وعدم ظهور مخاطر كبيرة أخرى أو مخاوف تتعلق بالحماية.

## 4.1.2 متى يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟

عندما تسعى السلطات الحكومية إلى إيجاد حل دائم للطفل، بما في ذلك عن طريق مسار تكميلي، نتيجة لعدم وجود أي مشاركة من جانب المفوضية، فعندئذٍ لا تطلب المفوضية إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى. وفي حالة عدم صدور إجراءات حكومية، في سياق الحلول الدائمة، يجب على المفوضية إنجاز عملية تحديد المصالح الفضلى من أجل ما يلي:

- الأطفال غير المصحوبين الذين لم يتم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية قانوني بمقتضى العُرف
- الأطفال المفصلين عن ذويهم حيث يوجد عامل إضافي لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية يقتضي توفير ضمانات لعملية تحديد المصالح الفضلى
- الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم الذين تم جمع شملهم مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية قانوني أو عرفي في الأوضاع الاستثنائية فقط (راجع القسم 4.2: الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية).

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/أخيلياس زقاليس

## قائمة تحقق لعمليات تحديد المصالح الفضلى من أجل إيجاد حلول دائمة للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين

يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في حال تطبيق أي من العبارات التالية (يرجى وضع علامة في المربعات ذات الصلة) في الحالات التي تتولى فيها المفوضية المسئولية عن تنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى:

**الأطفال غير المصحوبين بذويهم:**

- ☐ يتم النظر في حصول الطفل على حل دائم لا يتضمن جمع شمل الأسرة مع أحد الوالدين أو مقدم رعاية سابق قانوني أو بمقتضى العُرف (بالنسبة إلى الحالات التي تنطوي على جمع شمل الأسرة، راجع قائمة التحقق الواردة في القسم 4.2: الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية)

**الأطفال المنفصلون عن ذويهم حيث يوجد عامل إضافي لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية:**

- ☐ يتم النظر في حصول الطفل على حل دائم دون وجود مقدم (أو مقدمي) الرعاية الحالي، باستثناء الأوضاع المتعلقة بجمع شمل الأسرة.
- ☐ يتم النظر في حصول الطفل على حل دائم مع وجود مقدم الرعاية، ولكن يشير التقييم الأولي إلى وجود مخاطر حالية أو محتملة لحدوث حالات العنف، أو الاعتداء، أو الاستغلال، أو الإهمال ضمن ترتيبات تقديم الرعاية.
- ☐ قد يؤدي الحل الدائم الذي يجري النظر فيه إلى زيادة التعرض إلى مخاطر الانفصال الدائم عن الوالدين أو مقدم الرعاية السابق بمقتضى العُرف.
- ☐ يعبر الطفل عن مخاوف كبيرة بشأن الحل الدائم المقترح أو يُبدي اعتراضه عليه.
- ☐ هناك ما يبرر أي ظروف أخرى تثير مخاوف جدية أو حالات حيث تكون الضمانات الإضافية المقدمة من خلال عملية تحديد المصالح الفضلى مضمونة.
- ☐ يحتاج أي بلد من بلدان إعادة التوطين أو البرامج الخاصة بالمسارات التكميلية، بما في ذلك جمع شمل الأسرة، إلى إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى للأطفال المنفصلين عن ذويهم.

لا يلزم عادةً إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لجمع شمل الأسرة في حال لم يتم تحديد عوامل إضافية لحدوث مخاطر كبيرة أو إثارة مخاوف تتعلق بالحماية، حتى في سياق الحلول الدائمة، بما في ذلك المسارات التكميلية، ما لم يكن ذلك أحد متطلبات الإجراءات الحكومية (راجع القسم 4.2: الأطفال المعرضون للمخاطر في الأوضاع الاستثنائية لقائمة تحقق خاصة بالحاجة إلى إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لجمع شمل الأسرة). وعلى النحو المنصوص عليه في القسم 3.8: النظر في خيارات رعاية الطفل في إطار عملية إجراءات المصالح الفضلى، ينبغي مراعاة جمع شمل الأسرة، كلما كان ذلك ممكنًا، بوجه عام باعتباره يحقق المصالح الفضلى للطفل. فبمجرد اقتفاء أثر الأسرة، والتحقق من صحة العلاقات الأسرية، والتأكد من مدى استعداد الطفل وأفراد الأسرة لجمع شملهم، لا ينبغي أن تؤدي عملية تحديد المصالح الفضلى إلى تأخر عملية جمع شمل الأسرة دون داعٍ. ومع ذلك، قبل دعم عملية جمع شمل الأسرة، يتعين على المفوضية أو أحد الشركاء إجراء تقييم المصالح الفضلى فيما يتعلق بما إذا كانت عملية جمع شمل الأسرة تُعرّض الطفل أو يحتمل أن تُعرّضه لحالات الاعتداء أو الإهمال (راجع القسم 4.2: الأطفال المعرضون للمخاطر في الأوضاع الاستثنائية).

من الطبيعي أيضًا أن يكون من المصالح الفضلى للطفل المنفصل عن ذويه الذي يعيش في ظل ترتيبات تقديم الرعاية من ذوي القربى مع أقاربه أن يظل معهم في سياق الحلول الدائمة، بما في ذلك المسارات التكميلية، شريطة ألا يتم تحديد مكان والديه أو مقدم الرعاية السابق أو في حالة وفاته. ويجب مراعاة كلٍ من الحاجة إلى استمرار ترتيبات الرعاية في إطار ترتيبات تقديم الرعاية واحتمالية جمع الشمل مع الوالدين في مرحلة لاحقة في هذه الأوضاع. وبوجه عام، ما لم يتم تقييم خلاف ذلك، يُعتقَد أن أقارب الطفل قادرون على تقديم الموافقة للطفل في الأمور المتعلقة بالحلول الدائمة وقبول التوجه إلى بلد ثالث من خلال المسارات التكميلية. ومع ذلك، نظرًا لغياب الوالدين أو مقدمي الرعاية السابقين، ينبغي لتقييم المصالح الفضلى، باعتباره جزءًا من إجراءات المصالح الفضلى للأطفال المنفصلين عن ذويهم، تقييم ما إذا كان الحل الدائم المحدد أو المسار التكميلي يحقق المصالح الفضلى للطفل، وما إذا كانت هناك عوامل إضافية تم تحديدها لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تمت إثارتها تتعلق بالحماية، فعندئذٍ ينبغي إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى (انظر أدناه). لاحظ أنه في الحالات التي يتم فيها العثور على الوالدين لطفل منفصل عن ذويه وحيث يحقق ذلك المصالح الفضلى للطفل، ينبغي للوالدين أيضًا تقديم الموافقة.

### العوامل الإضافية لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بحماية الأطفال المنفصلين عن ذويهم

نظرًا لغياب الوالدين أو مقدمي الرعاية السابقين القانونيين أو العرفيين، ينبغي تنفيذ عمليات تقييم المصالح الفضلى لجميع الأطفال المنفصلين عن ذويهم الذين يتم النظر في إيجاد أي حل دائم لهم، بما في ذلك قبول التوجه إلى بلد ثالث من خلال مسارات تكميلية أخرى. وستكون عملية تقييم المصالح الفضلى كافية بوجه عام للتوصية بإيجاد حل دائم معين في الحالات الآتية:

- عدم العثور على والدي طفل منفصل عن ذويه بعد بذل الجهود الممكنة لاقتفاء أثر المفقودين أو
- تقديم والدي الطفل لموافقتهما و
- عدم تحديد عوامل إضافية لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية

- عند تحديد العوامل الإضافية لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية، ينبغي لعملية تحديد المصالح الفضلى أن توصي بإجراء عملية تقييم المصالح الفضلى. وتشمل الأمثلة النموذجية لما يمكن اعتبارها عوامل إضافية لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية في هذا السياق السيناريوهات التالية:

- وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الطفل يتعرض أو من المحتمل أن يتعرض لحالات العنف، أو الاستغلال، أو الاعتداء، أو الإهمال من جانب شخص بالغ مرافق

- احتمالية أن تشكل العودة إلى بلد المنشأ خطرًا خاصًا على حقوق الطفل فيما يتعلق بوحدة الأسرة، والبقاء، والنمو، و/أو العيش في بيئة آمنة

- شعور الطفل بمخاوف إضافية تتعلق بالحماية قد تتطلب وضع خطة رعاية أكثر تطورًا باعتبارها جزءًا من تنفيذ الحل الدائم (مثل الأطفال الناجين من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة، أو الجماعات المسلحة، والأطفال الذين يعانون من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وما إلى ذلك.)

- تعبير الطفل عن عدم رغبته في المشاركة في الحل الدائم المُقترَح، بما في ذلك المسار التكميلي

- يؤدي الحل الدائم المقترح، بشكل كبير، إلى تفاقم مخاطر الانفصال الدائم عن الوالدين أو مقدمي الرعاية بمقتضى العُرف (على سبيل المثال عندما لا تسمح دولة إعادة التوطين بجمع شمل الأسرة أو إذا كان الوالدان موجودين في بلد آخر غير ذلك الذي يُقترَح فيه الحل الدائم ولم يتم الحصول على الموافقة)

- يؤدي الحل الدائم المقترح إلى الانفصال عن مقدمي الرعاية الحاليين (باستثناء حالات جمع شمل الأسرة مع أحد الوالدين أو مقدم الرعاية بمقتضى العُرف)

## 4.1.3 متى يجب البدء بتحديد المصالح الفضلى

حددت لجنة حقوق الطفل[106] أن "الجهود المبذولة لإيجاد حلول دائمة للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم" خارج بلد منشأهم "ينبغي أن تبدأ وتُنفَّذ دون تأخير لا داعيَ له، وحيثما أمكن، فور تقييم الطفل غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه". ويترتب على ذلك وجوب البدء في تنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى في أقرب وقت ممكن في دورة النزوح. ولا ينبغي للمفوضية وشركائها الانتظار حتى تظهر آفاق لإيجاد حل دائم.

تمثل نتائج اقتفاء أثر المفقودين عاملًا رئيسيًا في تحديد الحل الدائم الأنسب للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وبالتالي، توقيت البدء في تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى على النحو المبين في القسم 3.8.1: اقتفاء أثر الأسرة وجمع شملها وعملية إجراءات المصالح الفضلى. يجب السماح بقدر معقول من الوقت لإجراء عملية اقتفاء الأثر. وستعتمد مدة انتظار نتائج اقتفاء الأثر في كل حالة على مجموعة متنوعة من العوامل، مثل عمر الطفل، وتجربة اقتفاء الأثر السابقة لملفات التعريف المماثلة، ومدى إلحاح الحالة، ونوعية المعلومات المتاحة عن الأسرة والوصول إلى مناطق المنشأ.

106 التعليق العام لاتفاقية حقوق الطفل رقم 6، الفقرة 79.

في أي حال، ينبغي للمفوضية إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في غضون عامين من تحديد الطفل غير المصحوب، أو قبل ذلك للأطفال الصغار جدًا أو الأطفال الذين يعانون من مخاوف خطيرة تتعلق بالحماية. ويمثل اتباع نهج معالجة كل حالة على حدة أمرًا ضروريًا. قد تكون هناك أوضاع، لا سيما في حالة الأطفال الأصغر سنًا، الذين يمثل تنفيذ الإطار الزمني الذي يستغرق عامين كحد أقصى فترة طويلة جدًا بالنسبة إليهم. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تستند عمليات تحديد المصالح الفضلى إلى جهود إدارة الحالة التي تم إجراؤها سابقًا أثناء فترة النزوح بما في ذلك من خلال الاستمارات الأولية لعملية تقييم المصالح الفضلى التي يتم إجراؤها بعد وقت قصير من تحديد الأطفال المعرضين للخطر. وينبغي مراجعة استمارة تقييم المصالح الفضلى ووثائق عملية إجراءات المصالح الفضلى الأخرى وتحديثها بانتظام من جانب أخصائيي الحالة، وينبغي فحص الحلول الدائمة والمسارات التكميلية المتاحة بانتظام. يوجه أيضًا الرصد والمتابعة المنتظمان لحالة الطفل كلّاً من المفوضية وشركائها فيما يتعلق بتوقيت البدء في إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى.

في بعض الحالات، قد يُعد تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى ضروريًا عند تحديد الحالة، بدلًا من تنفيذ عملية تقييم المصالح الفضلى أو قبل تنفيذها. والأهم من ذلك، عندما يتم البدء في تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى، يجب إدماجها بالكامل في إجراءات المصالح الفضلى. ينبغي أن تفيد خطوات إجراءات المصالح الفضلى الأخرى في عملية تحديد المصالح الفضلى وينبغي إدماج التخطيط للحالة وتنفيذ أعمال المتابعة من عملية تحديد المصالح الفضلى في إدارة الحالة الجارية لتلك الحالة الفردية.

إذا لم يكن من الممكن، عند القيام بإجراءات المصالح الفضلى، تحديد الحل الدائم الذي يحقق المصالح الفضلى للطفل، ولكن من المحتمل أن يكون هناك المزيد من الخيارات في المستقبل القريب، فقد يتم تأجيل عملية تحديد المصالح الفضلى. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما يبدأ اللاجئون في الاستفادة من الإعادة الطوعية إلى الوطن، عندما تكون نتائج اقتفاء الأثر متأخرة أو عندما تشارك المفوضية في مناقشات مع الحكومة بشأن الإدماج المحلي الذي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حل دائم للأسرة الحاضنة، وربما الطفل غير المصحوب والمنفصل عن ذويه. وينبغي تحديد ذلك لكل حالة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار ما إذا كان الطفل يواجه أي مخاوف أخرى تتعلق بالحماية التي من شأنها أن تستحق إجراءات المصالح الفضلى. وينبغي مراجعة الحالة في حال تغير الظروف أو في غضون عام واحد على الأكثر.

## الاعتبارات الخاصة بعمليات تحديد المصالح الفضلى لإيجاد الحلول الدائمة

فيما يلي بعض العوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالحلول الدائمة، بما في ذلك المسارات التكميلية، ضمن إجراءات المصالح الفضلى وبالتحديد من خلال عملية تحديد المصالح الفضلى:

- عادة ما تكون أي حلول دائمة ضمن المصالح الفضلى للطفل إذا ترتب عليها لمّ شمل الأسرة (راجع القسم 4.2: الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية).
- ينبغي بذل كل ما يمكن لإبقاء الأشقاء معًا ولإبقاء الأطفال مع مقدمي الرعاية (باستثناء حالات لمّ شمل الأسرة).
- في بعض الحالات، ربما تكون مجموعة من الأطفال قد أقاموا روابط وثيقة فيما بينهم في بلد اللجوء التي كانوا يعيشون فيها معًا تحت رعاية جماعية أو في ترتيبات معيشية مستقلة. وفي هذه الحالات، يستحسن دراسة حل دائم للأطفال معًا.
- يجب مقابلة الوالدين ومقدمي الرعاية السابقين وغيرهم من الأقارب المقربين في بلد المنشأ بوصف ذلك جزءًا من عملية تحديد المصالح الفضلى ما لم تكن هناك أسباب قوية لعدم إشراكهم في العملية (على سبيل المثال: إيذاء سابق، أو سوء معاملة، وما إلى ذلك)، ويجب على الوالدين تقديم موافقة خطية على الحل الدائم المعني كلما كان ذلك ممكنًا.
- يمكن أن يكون الحل الدائم في أحد البلدان في غير بلد إقامة الوالدين ضمن المصالح الفضلى للطفل إذا كان لمّ شمل الأسرة غير ممكن في مكان إقامة الوالدين (على سبيل المثال، بسبب اعتبارات السلامة) وغير ممكن في بلد اللجوء، وكان الطفل يواجه مخاطر جدية متعلقة بالحماية لا يمكن التصدي لها في بلد اللجوء.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/جاريد كوهلر

وفي مثل هذه الحالة، يجب تنفيذ الحلول الدائمة، بما في ذلك المسارات التكميلية، بالقدر الذي يمكن تنفيذها به بطريقة لا تقوض الآفاق المستقبلية للمّ شمل الأسرة. فعلى سبيل المثال، يجب استشارة الوالدين وإبلاغهم بمكان وجود الطفل ما لم يكن ذلك من شأنه أن يُعرِّض الأسرة أو الطفل للخطر. وعلاوة على ذلك، يجب الدراسة والتحقق من مدى قدرة الطفل على الحفاظ على التواصل والعلاقة مع والديه بمجرد تنفيذ حل دائم في عملية اتخاذ القرارات.

- ربما أقام الطفل علاقة قوية مع أسرته الحاضنة، مما يجعل إجبار الطفل على الابتعاد عنهم من أجل تحقيق حل دائم أمرًا مؤلمًا لهم كانفصاله الأول عن والديه. ويجب تحليل مخاطر مثل هذه الحالات بدقة في عملية تحديد المصالح الفضلى مع إمعان النظر في الخيارات التي تكون ضمن المصالح الفضلى للطفل.

### 4.1.4 الإعادة الطوعية إلى الوطن

يترتب على الإعادة الطوعية إلى الوطن، سواء كان ذلك جزءًا من عملية مطبقة على نطاق واسع أو على أساس كل حالة على حدة، عواقب جسيمة على الطفل. وبالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في حالات استثنائية، فإن غياب والدي الطفل يعني أن الضمانات الإضافية لعملية تحديد المصالح الفضلى ضرورية قبل اتخاذ قرار يتعلق بالإعادة الطوعية إلى الوطن. وتنطبق مبادئ الطوعية والسلامة والكرامة وعدم الإعادة القسرية على الأطفال كما تنطبق على البالغين، ولا بد من التقيد بهذه المبادئ.

خلال عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن، ينبغي أن ينصب التركيز على تيسير مبادئ "السلامة والكرامة في العودة إلى الوطن" ودعمها.[107] فعلى سبيل المثال، لا يمكن اعتبار الإعادة الطوعية إلى الوطن ضمن المصالح الفضلى للطفل "إذا كانت تنطوي على "خطر محتمل" كأن تسفر هذه العودة عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للطفل."[108] وبالمثل، قد لا تكون العودة من المصالح الفضلى للطفل إذا لم يتم توافر ترتيبات الرعاية بالقدر الكافي عند العودة. وفي الحالات التي سيعود فيها الطفل من أجل لمّ شمله مع والديه أو غيرهما من أفراد الأسرة المقربين، يجب إمعان النظر في تقدير فوائد لمّ شمل الطفل مع الأسرة مقارنةً بأي مخاطر مرتبطة بالعودة والخيارات الأخرى المتاحة أمام الطفل والأسرة.

107 دليل المفوضية بشأن الإعادة الطوعية إلى الوطن (سيصدر قريبًا)

108 التعليق العام رقم 6، الفقرة رقم 84.

## مبدأ عدم الإعادة القسرية

ينطبق مبدأ عدم الإعادة القسرية على الأطفال وكذلك البالغين. وتنص مذكرة المفوضية بشأن مبدأ عدم الإعادة القسرية على أن المبدأ "يعكس التزام المجتمع الدولي بضمان تمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان، بما في ذلك، الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في الحرية والأمن الشخصي. ويمكن انتهاك هذه الحقوق وغيرها عند عودة اللاجئين إلى الاضطهاد أو الخطر".[109]

بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يعيشون في الرعاية الحاضنة، يجب أن تأخذ عملية تحديد المصالح الفضلى بعين الاعتبار ما يلي:

- طبيعة العلاقة بين الطفل والأسرة ومدى متانتها للمساعدة في تحديد ما إذا كان يجب بقاؤهم معًا. وقد تكون الأسرة الحاضنة للطفل معتادة على الحصول على مساعدة إضافية مُقدَّمة في بلد اللجوء، وتتوقع استمرار الحصول عليها في بلد المنشأ
- مكان نشأة الطفل غير المصحوب بذويه مقارنة بمكان المقصد للأسرة الحاضنة. وإذا كان الطفل من مكان مختلف، يجب تقديم المشورة له بعناية بشأن حقيقة اعتزام الأسرة الحاضنة العودة إلى مكان مختلف وكذلك بشأن المسافات وأي عوامل أخرى مُتضمَّنة وذات صلة. ويجب المقارنة بين ارتباط الطفل بالأسرة الحاضنة وحقيقة احتمالية تقليل العودة إلى منطقة بعيدة عن مكان نشأته من فرص لمّ شمله مع أسرته

بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم العائدين بمفردهم:

- ينبغي بذل كل جهد ممكن للتنسيق مع الشركاء في مكان المقصد والتأكد من تحديد وصي أو مقدم رعاية للطفل، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة بحماية الطفل في بلد المنشأ، حيثما أمكن ذلك
- قبل عودة الطفل الطوعية إلى الوطن، ينبغي وضع خطة حالة فردية لإعادة دمج الطفل على نحوٍ مستدام ويتم إعدادها بالتعاون مع الطفل ووصيه المحدد مسبقًا أو مقدم خدمة حماية الطفل في بلد المنشأ
- ينبغي تحديد أي أفراد في نظام الدعم الحالي في المجتمع المحلي للطفل، مثل الأصدقاء أو الجيران الذين قد يعودون إلى بلد المنشأ، وتسهيل العودة مع المقربين من الطفل، حيثما أمكن ذلك وكان متوافقًا مع المصالح الفضلى للطفل

بالنسبة إلى جميع الأطفال غير المصحوبين بذويهم:

- ضمان إمكانية الحصول على الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والتعليم وخدمات إعادة الدمج لتجنب زيادة قابلية تعرض الطفل للمخاطر وضمان استمرار البحث عن الأسر عند الضرورة
- أي احتياجات خاصة مثل الأطفال المرتبطين سابقًا بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة (CAAFAG) والأطفال المعرضين لخطر زواج الأطفال والناجين من العنف الجنسي والأطفال الآخرين الذين قد يحتاجون إلى دعم وخدمات مستمرة عند العودة.[110] وبالنسبة إلى العديد من الأطفال الذين يعانون من مواطن ضعف إضافية، يمكن أن تثير العودة إلى الوطن مشاكل متعلقة بقبولهم من قِبل أسرتهم والمجتمع الأوسع، مما يخلق تحديات إضافية تعترض إعادة دمجهم.[111]

109 *مذكرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن مبدأ عدم الإعادة القسرية*، 1997، https://www.refworld.org/docid/438c6d972.html

110 راجع: المفوضية، *موجز مشكلات حماية الطفل: تجنيد الأطفال*، 2013، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/529ddb574.html

111 راجع: المفوضية، *دليل - الإعادة الطوعية إلى الوطن: الحماية الدولية*، 1996، متوافر على: http://www.unhcr.org/publications/legal/3bfe68d32/handbook-voluntary-repatriation-international-protection.html

## 4.1.5 الدمج المحلي

يتضمن الدمج المحلي أربعة أبعاد منفصلة: البُعد القانوني، والبُعد الاجتماعي الثقافي، والبُعد الاقتصادي، والبُعد المدني السياسي. ويتيح منح اللاجئين وضعًا قانونيًا آمنًا وتصريحًا للإقامة تمتعهم تدريجيًا بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى الهيئات والمرافق والخدمات، إلى جانب لمّ شمل الأسرة في بلد اللجوء.

قد يكون الدمج المحلي هو الحل الدائم الأفضل لبعض الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم. فعلى سبيل المثال، يصدُق هذا في الحالات التالية:

- عندما لا تكون العودة إلى الوطن خيارًا ملائمًا أو عمليًا
- عندما لا يكون اللاجئون راغبين في العودة لأسباب خاصة بالرغم من تحسن الوضع العام في بلدهم الأصلي
- عندما يقيم اللاجئون روابط أسرية و/أو اجتماعية و/أو ثقافية و/أو اقتصادية وثيقة مع بلد اللجوء

قد يكون الدمج المحلي ملائمًا أيضًا للاجئين المولودين في بلدان اللجوء، والذين لا تربطهم أي روابط مع بلد المنشأ لوالديهم، والذين قد يكونون عرضة لخطر انعدام الجنسية بحكم الواقع أو بحكم القانون.

في حالة وجود توقعات بحدوث دمج محلي فعال، يجب أن يستند تحديد كون الدمج المحلي الحل الدائم هو الأكثر ملاءمة للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم في الأوضاع الاستثنائية إلى عملية تحديد المصالح الفضلى. أما بالنسبة إلى الأطفال الآخرين المنفصلين عن ذويهم، فسيكون تقييم المصالح الفضلى كافيًا. ويتعين أيضًا أن تتضمن هذه العملية إجراء تقييم الدعم الإضافي الممكن المطلوب لضمان سلامة الطفل ورفاهيته ولتيسير الدمج المحلي الناجح. ويتعين وضع استراتيجية محددة بوصفها جزءًا من عملية تحديد المصالح الفضلى لضمان الدمج الملائم للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. ويجب إيلاء اهتمام شديد بحقوق الطفل في التمسك بهويته، خاصة في حالة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، حيث قد تتعرض هذه الحقوق للخطر نتيجة عملية الدمج المحلي.

## 4.1.6 إعادة التوطين

إعادة التوطين هي نقل اللاجئين من بلد اللجوء إلى دولة أخرى قبلت مسبقًا بلجوئهم إليها ومنحهم في النهاية الاستيطان الدائم. وتعد المفوضية مفوضة بموجب نظامها الأساسي[112] بالقيام بأنشطة إعادة التوطين. وتضمن إعادة التوطين للاجئ المُعاد توطينه الحماية من الإعادة القسرية، إلى جانب حصوله وأسرته أو من يعوله على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفسها التي يتمتع بها المواطن.

تهدف إعادة التوطين في المقام الأول إلى حماية اللاجئين الذين تتعرض حياتهم، أو حريتهم أو سلامتهم أو صحتهم أو حقوقهم الإنسانية الأساسية للخطر في بلد اللجوء. وقد تقوم المفوضية بإحالة اللاجئ للنظر في إعادة توطينه استنادًا إلى عدة فئات، مثل: احتياجات الحماية القانونية والمادية أو الاحتياجات الطبية، وغيرها من الفئات التي يمكن تطبيقها على الأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية، بما في ذلك "الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر" و"لمّ شمل الأسرة" و"السيدات (والفتيات) المعرضات للخطر".

ينبغي إعطاء الأولوية للاجئين الذين لديهم احتياجات قانونية أو حماية مادية شديدة من بين الحالات التي ستتم إحالتها لإعادة التوطين. وقد يشمل هذا أيضًا الأطفال المعرضين للخطر، مثل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال المعرضين للعنف أو الإيذاء أو الاستغلال أو الأطفال الذين وقعوا ضحايا تلك المخاطر أو الأطفال ذوي الاحتياجات التي لا يمكن تلبيتها في بلد اللجوء، مثل الصحة النفسية، أو الأطفال ذوي الاحتياجات الطبية أو ذوي

112 الجمعية العامة للأمم المتحدة، النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 14 كانون الأول/ديسمبر 1950، قرار الجمعية العامة ألف (د-5) /A/RES/428(V)، متوافر على: https://www.refworld.org/docid/3b00f0715c.html

الإعاقات.[113] وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار توافر الحماية والاحتياجات الأخرى، إلى جانب البرامج الخاصة التي تقدمها الدول المعنية بإعادة التوطين التي تهتم باحتياجاتهم الخاصة عند وصولهم بهدف إعادة توطينهم، بوصف ذلك جزءًا من إجراءات المصالح الفضلى.

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقيقة أن إعادة التوطين تعني عادةً فصل الطفل عن مجتمعه الفعلي وبيئته الثقافية، ولا سيما فيما يتعلق بالتأثير الطويل الأجل على الطفل. وقد تعمل عملية إعادة التوطين على جعل لمّ شمل الأسرة أكثر صعوبة بمجرد وصول الطفل إلى بلده الجديد؛ لذلك من المهم أن يتم اختيار بلد إعادة التوطين بعناية وأن تكون إدارة العملية المسؤولة عن إحالة الحالات للنظر فيها على دراية بالقواعد واللوائح المتبعة في البلد المُقترَح لإعادة التوطين.[114] ويجب أن توازن عملية تحديد المصالح الفضلى بدقة بين حقوق الطفل مقارنةً بوضعه في بلد اللجوء، ويجب أن تحدد ما إذا كانت إعادة التوطين تمثل الحل الدائم الأمثل للطفل المعني.[115] ومن المهم أيضًا إشراك الوالدين أو أفراد الأسرة الآخرين في العملية، حيثما أمكن ذلك وكان ضمن المصالح الفضلى للطفل. وفي بعض الحالات، قد تكون إعادة التوطين ضمن المصالح الفضلى للطفل، ومن ثمّ يمكن اعتبارها أنسب شكل من أشكال الحماية. وبالنسبة إلى فئات معينة من الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، ينبغي أن تستفيد التوصية من الضمانات الإضافية الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى. ولا يجوز اعتبار إعادة التوطين تلقائيًا ضمن المصالح الفضلى للطفل؛ بل يتعين أن تخضع توصيات إعادة التوطين إلى تقييم المصالح الفضلى الفردية وتحديدها.

يجب مراعاة النقاط الآتية بشأن أدوات إجراءات المصالح الفضلى المحددة وتدابيرها في سياق إعادة التوطين:

- يجب أن يستند القرار الذي يفيد بأن إعادة التوطين هو الحل الدائم الأكثر ملاءمة للأطفال غير المصحوبين بذويهم إلى عملية تحديد المصالح الفضلى.
- يجب أن يستند القرار الذي يفيد بأن إعادة التوطين هو الحل الدائم الأكثر ملاءمة للأطفال المنفصلين عن ذويهم الذين يتعرضون لأحد عوامل الخطر الكبيرة أو الشواغل الأخرى المتعلقة بالحماية إلى عملية تحديد المصالح الفضلى. أما بالنسبة إلى الأطفال الآخرين المنفصلين عن ذويهم فسيكون تقييم المصالح الفضلى كافيًا.
- قد تشترط بلدان إعادة التوطين تحديد المصالح الفضلى لإيجاد حلول دائمة للأطفال المنفصلين عن ذويهم. لا تطلب المفوضية تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى للأطفال المنفصلين عن ذويهم إلا في حال وجود عامل إضافي لحدوث مخاطر كبيرة أو مخاوف تتعلق بالحماية. وإذا كانت إحدى الدول تتطلب تحديد المصالح الفضلى لأغراض إعادة التوطين، يجب إتمام ذلك.
- في بعض الحالات، مثل إعادة توطين طفل مع أحد الوالدين، يمكن إجراء تقييم المصالح الفضلى على يد موظفي إعادة التوطين إذا كانوا قد تلقوا التدريب اللازم ويتمتعون بكفاءة في "قضايا حماية الطفل، وأساليب المقابلة الشخصية الملائمة للأطفال".[116] ومع ذلك، نظرًا لأن تقييم المصالح الفضلى هو في الأساس عملية من عمليات حماية الطفل، يجب أن يشرف عليها الموظفون المسؤولون عن حماية الطفل، وليس مسؤولي إعادة التوطين، حتى عندما يتم إجراء تقييم المصالح الفضلى على يد موظفي إعادة التوطين.

113 راجع: إعادة توطين الأطفال والمراهقين الذين هم في خطر، حزيران 2016، متوافر على: http://www.refworld.org/docid/58344f244.html

114 راانظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل إعادة التوطين والفصول القطرية، متاح على: https://www.unhcr.org/resettlement-handbook/ar/

115 السابق نفسه.

116 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل إعادة التوطين (القسم 3.5) متاح على : https://www.unhcr.org/resettlement-handbook/ar/3-resettlement-submission-categories/3-5-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%87%d9%82%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%b6%d9%88%d9%86-%d9%84%d9%84%d8%ae%d8%b7%d8%b1

### الأطفال الذين يتم النظر في قبولهم باللجوء في بلد ثالث من خلال إعادة التوطين أو أحد المسارات التكميلية، مع أحد الوالدين فقط

لا يلزم إجراء تقييم المصالح الفضلى للأطفال الذين يُنظر في إعادة توطينهم مع أحد الوالدين إذا (1) : كان لدى الوالد المُعاد توطينه وثائق قانونية تمنحه الحق المطلق في الحضانة، أو (2) توافر دليل على وفاة الوالد الغائب، ولا يوجد شخص يتمتع بحق حضانة الطفل )جزئية كانت أو كاملة( بخلاف الوالد المُعاد توطينه مع الطفل.

ملحوظة: يختلف وضع كل طفل عن غيره. إذا كان هناك قلق أو شك بشأن وضع الطفل )على سبيل المثال، صحة الوثيقة( أو علاقته بأحد والديه، فمن شأن تقييم المصالح الفضلى المساعدة في تحديد الخيار المناسب للطفل .

بيد أنه، يجب إجراء تقييم المصالح الفضلى للأطفال المُعاد توطينهم مع أحد الوالدين عندما لا يكون لدى الوالد المُعاد توطينه وثائق قانونية تمنحه الحق المطلق في الحضانة: (1) حتى إذا كان الوالد الذي لا يُعاد توطينه مع الطفل قد قدم موافقة كتابية مستنيرة، أو (2) يتعذر الوصول إلى الوالد الذي لم يُعد توطينه مع الطفل على الرغم من جهود البحث المبذولة للوصول إليه[117] .

يلزم إجراء تقييم المصالح الفضلى للأطفال الذين يُنظر في إمكانية إعادة توطينهم مع أحد الوالدين في الحالات التالية: )1( جرى التواصل مع الوالد الذي لم يُعد توطينه ويرفض إبداء الموافقة على إعادة توطين الطفل، )2( أسفر التقييم أو لُوحظ أن الوالد الذي لم يُعد توطينه يقوم بدور فاعل في رعاية الطفل وتعليمه، أو )3( ثمة مؤشرات على أن الطفل قد يتعرض للخطر داخل الأسرة التي يُنظر في إمكانية إعادة توطينها .

للاطلاع على الاعتبارات الخاصة المتعلقة بالحضانة في سياق إعادة التوطين، راجع القسم 4.3.4: التعرض لأذى شديد من الوالدين والقسم 4.3.5: انفصال الوالدين وحقوق حضانتهما .

تنطبق الاعتبارات ذاتها على دراسة المسارات التكميلية للأطفال مع أحد الوالدين .

117 راجع القسم 3.8.1: تتبع أثر الأسر وإجراءات المصالح الفضلى.

## 4.1.7 المسارات التكميلية لقبول اللاجئين في البلدان الثالثة

تعد المسارات التكميلية طرقًا آمنة ومنظمة يتم من خلالها توفير إقامة قانونية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية في البلدان الثالثة التي تتم فيها تلبية احتياجات الحماية الدولية الخاصة بهم، مع منحهم فرصًا، مثل تعلم مهارات جديدة و/أو الحصول على التعليم و/أو المشاركة في سوق العمل بوصفهم عمالًا. وعندما تكون الحلول الدائمة غير قابلة للتحقيق لجميع اللاجئين، لا سيما في حالات اللاجئين الواسعة النطاق والطويلة الأمد، يمكن استخدام مسارات تكميلية للتمتع بالحماية وإيجاد الحلول المستدامة وتوسيع نطاق الخيارات لمن ليس لديهم سوى احتمالات قليلة للتوصل إلى حل دائم. وليس الهدف من المسارات التكميلية الاستعاضة بها عن الحماية الممنوحة للاجئين بموجب نظام الحماية الدولي؛ بل إنها تكملها، وتمثل تعبيرًا مهمًا عن التضامن العالمي والتعاون الدولي وتقاسم المسؤوليات على نحو أكثر إنصافًا لتلبية احتياجات الحماية للاجئين ودعمهم في تحقيق حلول مستدامة. وفي الحقيقة، على الرغم من أن المسارات التكميلية قد لا تؤدي دائمًا إلى إيجاد حل دائم تلقائيًا، فإنه من الأهمية بمكان أن تفعل ذلك مع حالات الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

يمكن أن تتخذ المسارات التكميلية أشكالًا مختلفة.[118] وقد تتضمن هذه المسارات فرصًا لجمع شمل أسرة اللاجئين المؤهلين وفقًا لمعايير جمع شمل الأسرة المتبعة في الدولة (راجع القسم 4.2: الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية) لبرامج القبول لأسباب إنسانية، وتأشيرات للدواعي الإنسانية للحصول على اللجوء، ورعاية مجتمعية أو خاصة، وفرص التعليم مثل التأشيرات الخاصة أو المجتمعية أو المؤسسية، ومنح، وبرامج التدريب وتدريب مهني، وفرص عمل في بلدان ثالثة، بما في ذلك من خلال أنظمة تنقل اليد العاملة، وغير ذلك.

في إطار المسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق المفوضية في دعم الدول لتوفير الحماية والتوصل إلى حلول للأشخاص المعنيين، تعمل المفوضية مع اللاجئين للتعاون مع الدول والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني والنقابات والمؤسسات المالية الدولية وما إلى ذلك؛ لتحديد المسارات التكميلية القابلة للتطبيق وإنشائها وتوسيع نطاقها لتوفير الحماية وإيجاد الحلول التي تلبي احتياجات الحماية الدولية المستمرة للاجئين.

بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في حالات استثنائية، الذين يتم النظر من أجلهم في استخدام المسارات التكميلية للسماح لهم بالدخول إلى البلدان الثالثة، وعندما يكون ذلك ضمن المسؤوليات المنوطة بالمفوضية، يلزم تحديد المصالح الفضلى ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ما إذا:

- تتوافر الحلول المستدامة الأخرى للطفل، مثل إعادة التوطين أو السماح بالدخول لأسباب إنسانية أو الإعادة الطوعية إلى بلد المنشأ أو الدمج المحلي في البلد المضيف أو بلد اللجوء
- تتوافر الحماية من الإعادة القسرية في البلد الثالث. ويجب أن يشمل ذلك إمكانية أن يلتمس الطفل حق اللجوء والبقاء في البلد الثالث بعد إكمال تعليمه أو أي برنامج آخر إذا لم يتمكن من العودة إلى بلد اللجوء الأول أو إلى بلد المنشأ، وكذلك إمكانية أن يطالب بحق الحصول على المساعدة القانونية
- سيتمكن الطفل فيما بعد من الحصول على الوضع القانوني والوثائق في البلد الثالث
- يمتلك الطفل أو سيُعطى فيما بعد وثيقة سفر صالحة، مثل وثيقة سفر وفق اتفاقية اللاجئين أو غيرها من وثائق السفر، التي تمت مواءمتها مع المعايير الدولية للوفاء بالمتطلبات البيومترية والأمنية.[119]
- سيتمكن الطفل فيما بعد من الوصول إلى برامج الدخول والتأشيرة المُبسَّطة لتسهيل الدخول إلى البلد الثالث.
- تتوافر إجراءات إعادة الدخول فيما بعد للطفل بعد توفير فرص التنقل القصيرة المدى في البلدان الثالثة، حتى يكون بإمكانه العودة إلى بلدان اللجوء الأول، أو لجمع شمله مع الأسرة والمجتمع المحلي.
- هناك احتمال أن تؤدي سياسات السماح بالدخول إلى البلدان الثالثة وإجراءاتها فيما يتعلق بجمع شمل الأسرة إلى نشوء خطر انفصال الطفل عن الأسرة بشكل دائم أو زيادة احتمال التعرض لذلك.
- تتوافر الآليات والإجراءات المؤسسية، التي تدعم إمكانية اللجوء إلى القضاء وإمكانية التحرر من التمييز أو الاستغلال أو من المخاطر الأخرى المرتبطة بالانتقال إلى بلد ثالث، بغض النظر عن الوضع القانوني، للاجئين في البلد الثالث.
- يتوفر الدعم اللازم، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والقانونية والاستشارية والنفسية الاجتماعية وخدمات الإيواء والدعم اللغوي والتواصل مع المغتربين والمجتمعات الأوسع نطاقًا في البلد الثالث.

118 راجع: المفوضية، المسارات التكميلية لقبول اللاجئين في دول ثالثة: اعتبارات رئيسية، نيسان/أبريل 2019، متوافر على: https://www.refworld.org/docid/5cebf3fc4.html

119 المفوضية، خلاصة اللجنة التنفيذية رقم 114 (68) لعام 2017 بشأن وثائق السفر المقروءة آليًا للاجئين وعديمي الجنسية، الفقرتين 1 و5، متوافر على الرابط: http://www.refworld.org/pdfid/59df19bc4.pdf

- سيتمكن اللاجئون الذين ليس لديهم جنسية محددة من الوصول إلى أنظمة تسجيل المواليد والحصول على الجنسية في البلد الثالث.
- سيراعي البلد الثالث احتياجات الطفل واهتماماته والوضع المحدد للطفل،ويشمل ذلك بيئته الثقافية أو احتياجاته التربوية والتعليمية الخاصة أو إعاقاته أو عدم قدرته على توفير الوثائق المطلوبة.
- تتوافر إمكانية الحصول على المعلومات عن المسارات التكميلية والخدمات والدعم الإداري في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالوضوح والشفافية وعدم التمييز، ويشمل ذلك معايير الاختيار والأهلية.
- ويعد تحديد المصالح الفضلى ضروريًا لضمان تقديم المشورة للطفل في جميع جوانب السبيل التكميلي على نحوٍ ملائم وضمان إيلاء الاعتبار لعمره ومستوى نضجه في اتخاذ القرارات على نحو ملائم فيما يتعلق بأي مخاطر معينة مترتبة على ذلك.

## دراسة حالة: **استخدام عملية تحديد المصالح الفضلى للاسترشاد بها في العبور الآمن للأطفال غير المصحوبين بذويهم من اليونان إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي**

منذ عام 2018، دعمت المفوضية وشركاء آخرون حكومة اليونان في وضع إجراءات المصالح الفضلى لنقل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والذين يتعرضون لمخاطر مرتفعة إلى المملكة المتحدة بموجب القسم 67 من قانون الهجرة البريطاني لعام 2016 (المشار إليه فيما بعد بمخطط "دوبس"). وأُبرمت مذكرة تعاون بين الهيئة اليونانية لحماية الطفل (المركز الوطني للتضامن الاجتماعي (EKKA)، التابع لوزارة العمل والتضامن الاجتماعي)، ووزارة سياسة الهجرة والمفوضية؛ لوضع إطار مؤسسي لإجراءات المصالح الفضلى. وشكَّل الإطار فريق متعدد التخصصات لمراجعة تقارير تحديد المصالح الفضلى ومعالجتها. وقدمت المفوضية الدعم الفني وتنمية القدرات طوال العملية.

اشتملت عملية إجراءات المصالح الفضلى على الخطوات الآتية:

- تم إجراء تقييم المصالح الفضلى من قبل الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل لجميع الأطفال غير المصحوبين بذويهم
- تم تحديد الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمعرضين لمخاطر مرتفعة الذين سيستفيدون من الانتقال إلى المملكة المتحدة بناءً على معايير الأهلية التي وضعها مخطط دوبس والمعايير المحلية المتصلة بمواطن الضعف التي وضعتها المفوضية وصدق عليها المركز الوطني للتضامن الاجتماعي (EKKA). وتمت إحالتهم بعد ذلك إلى المركز الوطني للتضامن الاجتماعي (EKKA) باستخدام استمارة إحالة موحدة
- تمت مراجعة الحالات بالاشتراك بين المركز الوطني للتضامن الاجتماعي (EKKA) والمفوضية، وتم ترتيبها حسب الأولوية بناءً على معايير الأهلية ومكامن الضعف
- تم الشروع في عملية تحديد المصالح الفضلى للحالات ذات الأولوية لتحديد ما إذا كان الانتقال إلى المملكة المتحدة سيكون ضمن مصالحهم الفضلى؛ ولذلك تم تقديم تقارير تحديد المصالح الفضلى لفريق متعدد التخصصات برئاسة المركز الوطني للتضامن الاجتماعي (EKKA)
- بعد قرار لجنة تحديد المصالح الفضلى، حرصت المفوضية على توثيق الحالة بالكامل وتقديمها إلى الهيئات المعنية للنظر فيها ومعالجتها، مثل المدعي العام (الذي يعمل بوصفه وصيًا مؤقتًا على الأطفال غير المصحوبين بذويهم في اليونان) ودائرة اللجوء اليونانية
- بمجرد إصدار موافقة رسمية من الدولة على انتقال الطفل، قدمت المفوضية الحالات إلى وزارة الداخلية البريطانية، ويشمل ذلك استمارة معلومات الطفل والوثائق المرفقة به، مثل شهادات الميلاد وبطاقات اللجوء والتقارير الطبية أو النفسية. واستخدمت الجهات النظيرة البريطانية هذه المعلومات لإجراء عملية الانتقال وتيسيرها، ويشمل ذلك تحديد ترتيبات الرعاية المناسبة والانتفاع بالخدمات اللازمة

# 4.2 الأطفال المعرضون للخطر في الأوضاع الاستثنائية

## ملخص القسم

الأسباب:

- قد يحتاج أيضًا الأطفال المعرضون للخطر، ويشمل ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، إلى عملية تحديد المصالح الفضلى في الأوضاع الاستثنائية. الأوضاع الاستثنائية هي تلك الحالات التي يلزم فيها اتخاذ قرار، ويصعب إيجاد حل يوازن بين المجموعات الأساسية من الحقوق على نحوٍ ملائم. وتشمل الحالات تلك التي تولي فيها جميع الخيارات، أو الخيار المقترح، أهمية أكبر لحق أو مجموعة من الحقوق على حساب حقوق أخرى، ويترتب على ذلك عواقب جسيمة وطويلة الأجل على الطفل.

الكيفية:

- ستساعد استمارة تقييم المصالح الفضلى غالبًا في تحديد ما إذا كان القرار الخاص بطفل معين يتطلب تحديد المصالح الفضلى. وتتمثل بعض التدابير الأخرى التي قد تكون مناسبة قبل اللجوء إلى تحديد المصالح الفضلى في المتابعة المكثفة والمؤتمرات المعنية بمناقشة الحالات.
- ينبغي عدم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى إلا للأطفال المعرضين للخطر في الأوضاع الاستثنائية إذا كان ذلك ضروريًا و/أو مفيدًا لتحديد مسار العمل الصحيح للطفل. يمكن أن تساعد عملية تحديد المصالح الفضلى في اتخاذ القرار عندما تكون الحالة والمخاطر التي تواجه الطفل بالغة التعقيد وحيث يلزم اتخاذ قرارات بشأن ما يأتي: 1) جمع شمل الأسرة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم؛ 2) ترتيبات الرعاية المؤقتة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم؛ 3) الحلول الدائمة، ويشمل ذلك المسارات التكميلية، للأطفال المعرضين للخطر (الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، راجع القسم 4.1: الحلول الدائمة للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم)؛ 4) الأوضاع الاستثنائية للأطفال الآخرين المعرضين للخطر.

## 4.2.1 الهدف من تحديد المصالح الفضلى

في حين أن أي طفل، بغض النظر عن أسرته أو خصائصه البيئية أو سماته الشخصية، يمكن أن يتعرض للعنف، أو الاستغلال أو الإيذاء أو الإهمال، فإن الأطفال في بعض الحالات المعينة عادة ما يكونون عرضة للمخاطر المرتفعة (راجع القسم 3.1.3: تطبيق مبدأ المصالح الفضلى للأطفال الأفراد). ويشمل ذلك، من بين أطفال آخرين: الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والأطفال المتزوجين، والأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة.[120]

في معظم الحالات، لا يحتاج الأطفال المعرضون للخطر الذين يطلبون الدعم من خلال إجراءات المصالح الفضلى، ويشمل ذلك تقييم المصالح الفضلى وتخطيط إجراءات الحالة والمتابعة، إلى عملية تحديد المصالح الفضلى (راجع الفصل 3). ومع ذلك، عندما يتسم القرار الذي يؤثر على الأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة في مستوطنات اللاجئين بالتعقيد والأهمية بصورة خاصة، فقد تكون الضمانات الإضافية لتحديد المصالح الفضلى ضرورية. ويتمثل الهدف من تحديد المصالح الفضلى في ضمان عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية لا يستهان بها أو زيادة قابلية تعرض الطفل للمخاطر.

120 راجع القسم 3.2.2: التحديد لمزيد من المعلومات عن تصنيف المخاطر وفئات الأطفال الذين يعانون من مواطن ضعف مختلفة.

## 4.2.2 متى يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟

تعد عملية تحديد المصالح الفضلى مطلوبة لاتخاذ القرارات المهمة بشأن الأطفال المعرضين للخطر عندما قد تكون المصالح الفضلى للطفل غير واضحة على الفور، ولكن قد تكون العواقب جسيمة. وعادةً ما تكون هذه القرارات الخاصة بالطفل المُعرض للخطر مطلوبة في حالات استثنائية في حالة يوجد تعارض كبير بين الخيارات التي من شأنها أن تعمل على الوفاء بحقوق الطفل المختلفة. وقد يندرج القرار الذي يتطلب إيلاء اعتبار أكبر لإحدى مجموعات الحقوق الأربعة الرئيسية (راجع القسم 2.4: موازنة الحقوق المنازعة عند اتخاذ القرار) أكثر من غيرها، مثل إعطاء الأولوية لجمع شمل الأسرة على احتياجات نمو الطفل، ضمن هذه الفئة. وقد يشمل ذلك قرارات بشأن الحلول الدائمة أو المسارات التكميلية التابعة، مثل جمع شمل الأسرة أو الانفصال المحتمل عن الأشخاص المقربين من الطفل (دون موافقة أحد الوالدين أو مقدم الرعاية، راجع القسم 4.3: إمكانية فصل الطفل عن والديه رغماً عنهما منهما وقضايا الحضانة، في الحالات التي يكون فيها الانفصال رغمًا عنهما).

ينبغي عدم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى إلا للأطفال المعرضين للخطر في الأوضاع الاستثنائية إذا كان ذلك ضروريًا و/أو مفيدًا لتحديد مسار العمل الصحيح للطفل. ويمكن أن تساعد عملية تحديد المصالح الفضلى في اتخاذ القرار عندما تكون الحالة والمخاطر التي تواجه الطفل بالغة التعقيد، لا سيما في حالة عدم وجود الوالدين لإعطاء الموافقة. ويمكن أن تساعد لجنة تحديد المصالح الفضلى في هذه الحالة في ضمان مراعاة جميع الخيارات المختلفة، وتقديم إرشادات عن كيفية تحقيق المصالح الفضلى للطفل على أفضل وجه، وتوفير الضمانات الإضافية المطلوبة لاتخاذ قرارات من هذا النوع.

بناءً على ذلك، يرد أدناه تحديد بعض الظروف الاستثنائية الشائعة للقرارات المتعلقة بالأطفال المعرضين للخطر:

- **حالات استثنائية لجمع شمل الأسرة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم**، على سبيل المثال: عندما تكون هناك احتمالية وقوع خطر معين قد يلحق الأذى بالطفل، أو شواغل جدية بشأن المصداقية، أو عندما يؤدي جمع الشمل إلى فصل الطفل عن شخص آخر تربطه صلات وثيقة بالطفل (راجع القسم 3.8.1: البحث عن الأسر وجمع شملها وإجراءات المصالح الفضلى)
- **حالات استثنائية لترتيبات الرعاية المؤقتة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم**، على سبيل المثال: عندما يكون هناك خطر يهدد متطلبات هوية الطفل في ترتيبات الرعاية الحالية، أو عندما يؤدي التغيير في ترتيبات الرعاية المؤقتة إلى فصل الطفل عن شخص تربطه صلات وثيقة بالطفل. (راجع القسم 3.8.2:الرعاية البديلة وإجراءات المصالح الفضلى)
- **حالات استثنائية للحلول الدائمة، ويشمل ذلك، المسارات التكميلية، للأطفال الآخرين المعرضين للخطر**، على سبيل المثال: عندما تكون هناك احتمالية وقوع خطر معين قد يلحق الأذى بالطفل، أو عندما يتسبب الحل في انفصال الطفل عن والديه أو مقدمي الرعاية الحاليين له لفترة طويلة، أو عندما يكون لدى الطفل مواطن ضعف معقدة و/أو خيارات محددة تتطلب إيلاء اعتبار أكبر لإحدى مجموعات الحقوق أكثر من غيرها؛
- **يمكن تحديد الأوضاع الاستثنائية للأطفال الآخرين المعرضين للخطر على أساس كل حالة على حدة أو في سياق محدد**. ومع ذلك، يجب أن تظل عمليات تحديد المصالح الفضلى في الحالات الأخرى غير تلك المذكورة في المبادئ التوجيهية الاستثناء لا القاعدة.

## 4.2.3 متى يجب البدء بتحديد المصالح الفضلى

يجب بدء إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى للأطفال المعرضين للخطر في الأوضاع الاستثنائية بمجرد تحديد الحالة. وفي كثير من الحالات، تكون هناك خطوات أخرى يجب اتخاذها قبل اتخاذ قرار الشروع في عملية تحديد المصالح الفضلى للحالات المدرجة في هذه الفئة. وعادةً ما يكون تقييم المصالح الفضلى هو الخطوة الأولى في اتخاذ قرار بشأن مدى ضرورة عملية تحديد المصالح الفضلى. وقد يحدد تقييم المصالح الفضلى الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها قبل أن تكون عملية تحديد المصالح الفضلى ضرورية. فعلى سبيل المثال، عندما يخلص تقييم المصالح الفضلى إلى أن الطفل ذا الاحتياجات المعقدة المعرض للخطر قد يستفيد من إحدى الخدمات المعطلة أو غير المتوافرة، فقد يكون اللجوء إلى عقد مؤتمرات متعددة التخصصات لمناقشة الحالات كافيًا لتحديد مسار العمل الصحيح. ويمكن أن تكون أيضًا الجلسات الإضافية المخصصة للاستشارة والمتابعة التي تُعقّد للطفل أو أفراد الأسرة

مهمة قبل الشروع في إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى، خاصة في الحالات التي ينشأ فيها التعقيد من الاختلافات في الرأي بين الأطفال والآباء أو مقدمي الرعاية و/أو مقدمي الخدمات.

## 4.2.4 حالات استثنائية متعلقة بجمع شمل الأسرة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم

يُنظر إلى جمع شمل الأسرة عادةً بوصفه ضمن مصالح الطفل الفضلى. ويسرد القسم 3.3: مشاركة الأطفال والأسر في إجراءات المصالح الفضلى، بشأن أهمية إشراك الأسرة في عملية اتخاذ القرار، تفاصيل عن الأساس القانوني للحق في جمع شمل الأسرة. إضافة إلى ذلك، يقدم القسم 3.8.1: البحث عن الأسر وجمع شملها وإجراءات المصالح الفضلى تفاصيل عملية عن كيفية العمل على البحث عن الأسر وجمع شملها من خلال إجراءات المصالح الفضلى. وتناول القسم 3.8.1 أنه في ظل الظروف العادية، يعد تقييم المصالح الفضلى كافيًا للتقييم واتخاذ القرارات بشأن جمع شمل الأسرة. ويركز هذا القسم على الأوضاع الاستثنائية لجمع شمل الأسرة التي تتطلب عملية تحديد المصالح الفضلى.

إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن لمّ الشمل يُعرِّض الطفل لمثل هذا الخطر أو من المحتمل أن يعرِّضه لخطر كهذا، يجب على المفوضية التحقق من خلال عملية تحديد المصالح الفضلى ما إذا كان لمّ شمل الأسرة في الواقع يصب في مصالح الطفل الفضلى. ولتمكين المفوضية من اتخاذ قرار سريع بشأن دعم لمّ شمل الأسرة من عدمه، يمكن تطبيق عملية مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى في بعض الحالات (راجع القسم 5.3: إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى).

ويمكن أن تساعد القائمة الواردة أدناه في تحديد ما إذا كان قرار لمّ شمل الأسرة للأطفال المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين بذويهم قد يحتاج إلى عملية تحديد المصالح الفضلى، وهذه المعايير تنطبق على لمّ شمل الأسرة في بلد الوصول أو اللجوء، وفي بلد المنشأ، وفي البلدان التي عبر منها الطفل، وفي البلدان الثالثة. ويمكن ملاحظة أنه في الحالة الأخيرة، قد تتطلب أيضًا إجراءات إعادة التوطين أو جمع شمل الأسرة في الدول تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى إما بمعرفة المفوضية وإما بمعرفة الوكالات المعنية في البلد المضيف، إن أمكن ذلك (راجع القسم 4.1.6: إعادة التوطين لمزيد من المعلومات عن إجراءات المصالح الفضلى في سياق إعادة التوطين والقسم 4.1.7: المسارات التكميلية لقبول اللاجئين في البلدان الثالثة وللاطلاع على إجراءات المصالح الفضلى في سياق المسارات التكميلية). ويجب أن تحدد عملية تحديد المصالح الفضلى ما إذا كان لمّ الشمل ضمن المصالح الفضلى للطفل.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/روي عوايدة

## قـائـمـة تـحـقّق: **تحديد المصالح الفضلى المتعلقة بلمّ شمل الأسرة**

يجب إكمال قائمة التحقق هذه قبل تيسير لمّ شمل الأسرة للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم. يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في حال انطبقت أي من العبارات التالية (يرجى وضع علامة في المربعات ذات الصلة) في الحالات التي تتولى فيها المفوضية المسئولية عن تنفيذ عملية إجراءات المصالح الفضلى:

☐ كشف الطفل عن تعرضه للإيذاء أو الإهمال، أو هناك دلائل على ذلك، في الوقت الماضي أو الحاضر داخل الأسرة التي سينضم إليها الطفل.

☐ بعد بذل جميع الجهود المعقولة، تظل المعلومات التي تم جمعها عن الطفل وعائلته غير كافية لاتخاذ قرار مدروس بشأن مدى احتمالية أن يؤدي جمع شمل الأسرة إلى انتهاك حقوق الطفل.

☐ ثمة شكوك عن شرعية العلاقة الأسرية.

☐ قدم أفراد الأسرة أو الطفل معلومات غير دقيقة أو أن هناك حالات ملحوظة من التناقض أو عدم الاتساق عن الحقائق الأساسية المتعلقة بجمع الشمل (مثل هوية أفراد الأسرة).

☐ يقيم أحد أفراد الأسرة أو أقاربها الذين سينضم إليهم الطفل في بيئة (رهن الاحتجاز، أو في منطقة متضررة من النزاعات المسلحة، أو ما إلى ذلك) يُحتمل أن يتعرض الطفل فيها إلى أذى جسدي أو نفسي. *

☐ ترحيل فرد الأسرة المعني قسريًا.

☐ هناك أي سبب آخر للاعتقاد بأن جمع الشمل سيُعرّض الطفل للإيذاء أو الإهمال أو من المحتمل أن يُعرّضه لذلك.

☐ فرد الأسرة الذي سينضم إليه الطفل ليس والده أو والدته أو مقدم رعاية سابق.[121]

☐ يمانع الطفل الرجوع إلى أفراد الأسرة (أو أحدهم) أو أحد الوالدين أو يعبر الوالد أو مقدم الرعاية عن عدم رغبته أو تحفظه بشأن جمع الشمل مع الطفل.

☐ لم يعش الطفل وأفراد الأسرة، الذين سينضمون إليه، معًا مطلقًا أو لم يعيشوا معًا لفترة طويلة.

☐ سيؤدي جمع الشمل إلى فصل الطفل عن أحد أفراد الأسرة أو مقدم رعاية آخر مقرب من الطفل أو عمن ارتبط الطفل به ارتباطًا قويًا، و/أو قد تؤثّر تداعياته على حقوق الحضانة أو التواصل مع أحد أفراد الأسرة (راجع القسم 3.8.1: البحث عن الأسر وجمع شملها وإجراءات المصالح الفضلى).

☐ يتم تيسير جمع الشمل من خلال إعادة التوطين أو برنامج المسارات التكميلية حيثما تحتاج الدولة (سواء كانت المرسلة للاجئين أم المستقبلة لهم) إلى إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى (راجع القسم 4.1.2: متى يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟).

* إذا كانت هذه هي العبارة الوحيدة المنطبقة، يمكن تطبيق إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة (راجع القسم 5.3: إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى.

121 إذا كانت هذه هي العبارة الوحيدة المنطبقة، يمكن تطبيق إجراءات اتخاذ قرار مبسطة. راجع القسم 5.3: إجراءات اتخاذ قرارات مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى.

## دراسة حالة: 3. البرنامج التجريبي لجمع شمل الأسرة للأطفال المعرضين للخطر في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط

في تموز/يوليو2019، أطلق مكتب المبعوث الخاص للوضع في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط مشروع جمع شمل الأسرة الذي يهدف إلى مساعدة الأطفال والشباب المعرضين للخطر من خلال تيسير جمع شمل الأسرة في البلدان الثالثة وجمع شمل الأسرة عبر الحدود وإعادة جمع شمل الأسرة في بلد المنشأ، عندما يكون ذلك ضمن مصالح الطفل الفضلى. وتم تنفيذ المشروع في ليبيا ومصر والسودان وإثيوبيا، حيث قامت المفوضية والشركاء بتحديد أعداد كبيرة من الأطفال الذين بدأت أسرهم جمع شمل الأسرة مع أحد الوالدين البيولوجيين (أو كليهما) أو أبدت رغبة في ذلك. وقدم المشروع مجموعة متنوعة من إدارة الحالات المباشرة من خلال إجراءات المصالح الفضلى، بالإضافة إلى الدعم القانوني المُقدَّم إلى الأسر في البلدان الثالثة.

في حين أن العديد من الأطفال والأسر المؤهلين لجمع شمل الأسرة تم إعداد لمحة موجزة عنهم من قِبل الشركاء أو تم تحديد هويتهم من خلال البيانات التي يوفرها النظام العالمي لتسجيل البيانات (proGres) التابع للمفوضية، إلا أن معظمهم لم يخضعوا لتقييم أو يتم تسجيلهم في تقييم المصالح الفضلى. وفي الغالبية العظمى من الحالات التي تم تحديدها لجمع شمل الأسرة، كان الطفل أو الأطفال (في حالة الأشقاء) ينضمون إلى أحد الوالدين البيولوجيين على الأقل، وتشير مقابلات الفحص الأولية إلى عدم وجود شواغل أخرى تتعلق بالحماية. ومع ذلك، امتدت مدة الانفصال في كثير من الأحيان لعدة سنوات، ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أن العديد من الآباء قطعوا مسافات طويلة إلى أوروبا عبر ليبيا، وانتقلوا بعد ذلك إلى أوروبا، واضطروا إلى الانتظار حتى يتم البت في قبول طلبات اللجوء الخاصة بهم. وخلال مقابلات الفحص الأولية مع الأطفال، تمت مراجعة قائمة تحقق الخاصة بجمع شمل الأسرة، وفي الغالبية العظمى من الحالات، ومن المفترض أن تجعل فترة الانفصال الطويلة إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى أمرًا ضروريًا بدلًا من تقييم المصالح الفضلى. وتمت دراسة المسألة بشأن ما إذا كان جمع شمل الأسرة ضمن مصالح الطفل الفضلى من خلال عملية تحديد المصالح الفضلى. وفيما يتعلق بالحالات التي لم يتم فيها الانتهاء من تقييم المصالح الفضلى الأولي بالفعل، لم يتم إجراء تقييم المصالح الفضلى قبل عملية تحديد المصالح الفضلى، حيث كان يُنظر إلى ذلك على أنه عمل مكرر في العمليات التي كانت تعاني من محدودية الموارد المخصصة لحماية الطفل وكانت تضم أعدادًا كبيرة من الأطفال المعرضين للخطر.sk.

### ماذا لو تم ترحيل الوالدين قسريًا أو عادوا طواعية؟

عند النظر فيما إذا كان يجب جمع شمل الطفل مع والديه عند ترحيل هذين الوالدين قسريًا إلى بلد المنشأ، يجب إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لتحديد الحل الأنسب ووقت وجوب تنفيذه. وفي حالة الإعادة القسرية للوالدين الحاضنين، اللذين تربطهما بالطفل علاقة عاطفية قوية وعلاقة أسرية فعلية، ينبغي تطبيق النهج نفسه.

يجب إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى عند الإعادة القسرية للوالدين، ما لم تكن هناك احتمالات قوية بأن يُسمح لهما بسرعة بالعودة إلى بلد اللجوء.

في بعض الحالات، يعود الوالدان أو الوالدان الحاضنان أو مقدمو الرعاية إلى بلدهم الأصلي طواعيةً دون مساعدة من المفوضية عندما لا تكون شروط الإعادة الطوعية منطبقة. وفي مثل هذه الحالات، التي يبقى فيها الأطفال في بلد اللجوء، يجب إجراء عمليات تحديد المصالح الفضلى للوقوف على ما إذا كان جمع الشمل سيكون ضمن مصالح الطفل الفضلى.

## 4.2.5 الأوضاع الاستثنائية للرعاية المؤقتة

يحتاج الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم إلى الحصول على رعاية مؤقتة حتى يتم جمع شملهم مع أسرهم أو مقدم الرعاية السابق، أو إيجاد حل دائم جديد، على النحو المبين في القسم 3.8.2: الرعاية البديلة وإجراءات المصالح الفضلى. ويجب أن تكون القرارات المتعلقة بالرعاية المؤقتة في العادة سريعة وألا تعوقها إجراءات المصالح الفضلى.

مع ذلك، توجد حالات استثنائية لا يكفي فيها إجراء التقييم وحده. وفي مثل هذه الحالات، يجب مراجعة مجموعة كبيرة من العوامل والحقوق على يد أكثر من شخص واحد، ويجب توثيق كل خطوة في العملية. ولا بد في بعض الحالات من نقل الأطفال من الرعاية البديلة أو الأنواع الأخرى من ترتيب الرعاية لحمايتهم. ويجب اتباع التشريعات والسياسات المحلية فيما يخص الإجراءات المتبعة لنقل الأطفال من ترتيبات الرعاية البديلة، حيثما وجدت، ويتعين إشراك السلطات المحلية كلما كان ذلك ممكنًا. وفي حالة تولي الدول ترتيبات الرعاية المؤقتة، فلا داعي لقيام المفوضية بإجراء عملية تحديد المصالح الفضلى، على الرغم من أنها قد تضطلع بإجراء عملية الرصد أو تقديم المشورة.

### قائمة تحقّق: **تحديد المصالح الفضلى للرعاية المؤقتة**

يجب إكمال قائمة التحقق هذه قبل تيسير إيداع الطفل في الرعاية المؤقتة، أو عند تقييم إيداع قائم. ويلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في حالة انطباق أي من العبارات الآتية في الحالات التي تكون فيها المفوضية مسؤولة عن تحديد المصالح الفضلى:

- ☐ كشف الطفل عن تعرضه للإيذاء أو الإهمال، أو هناك دلائل على حدوث ذلك في الوقت الماضي أو الحاضر داخل الأسرة التي سيلتحق بها أو التي التحق بها بالفعل.
- ☐ ثمة شكوك عن شرعية العلاقة بين الطفل ومقدمي الرعاية.
- ☐ قدم أفراد الأسرة أو الطفل معلومات غير دقيقة أو ثمة حالات ملحوظة من التناقض أو عدم الاتساق عن الحقائق الأساسية المتعلقة بالإيداع (مثل طول المدة التي عرف فيها الطفل الأسرة، أو كيف تم إيداع الطفل تحت رعايتهما، أو ما إلى ذلك).
- ☐ تعيش الأسرة التي سينضم إليها الطفل في بيئة (رهن الاحتجاز، أو في منطقة متضررة من النزاعات المسلحة، أو ما إلى ذلك) يُحتمل أن يتعرض الطفل فيها إلى أذى جسدي أو نفسي.
- ☐ قد يؤدي إيداع الطفل إلى حرمانه من الانتفاع بخدمات التعليم والصحة والحماية أو غيرها من الخدمات الأساسية.
- ☐ الأسرة التي سينضم الطفل إليها ذات انتماء إثني، أو ديني أو ذات جنسية أو وضع قانوني مختلف عن الطفل.
- ☐ يمانع الطفل أن يتم إيداعه لدى الأسرة.
- ☐ يكون الإيداع المقترح في منشآت الرعاية السكنية أو المؤسسية.
- ☐ سيؤدي الإيداع إلى فصل الطفل عن الأشقاء أو أفراد الأسرة الآخرين أو غيرهم من الأشخاص المقربين من الطفل أو الشخص الذي ارتبط الطفل به ارتباطًا قويًا.
- ☐ لا يحتمل أن يكون الإيداع، لأي سبب من الأسباب، مستدامًا على المدى الطويل، ولذلك فإنه من الممكن أن يتسبب في حدوث اضطراب بالغ للطفل في مرحلة لاحقة.
- ☐ هناك أي سبب آخر للاعتقاد بأن إيداع الطفل في الرعاية سيُعرِّض الطفل للإيذاء أو الإهمال أو من المحتمل أن يُعرِّضه لذلك.

يجب الشروع في إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى فور تحديد الحالة الاستثنائية. إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن حياة الطفل معرضة لخطر وشيك أو أن الطفل عرضة لخطر الإصابة الجسدية من الشخص البالغ المصاحب له، فمن الضروري فصل الطفل عن الشخص البالغ بوصفه إجراءً وقائيًا، قبل تحديد المصالح الفضلى. ويجب أن تتم الإجراءات نفسها بأسرع ما يمكن.

عند حدوث أي انفصال عن الوالدين الحاضنين اللذين تربطهما بالطفل علاقة أسرية فعلية وعلاقة عاطفية قوية بوجه خاص، يجب اتباع المبادئ التوجيهية الأكثر صرامة الواردة في القسم 4.3: إمكانية فصل الطفل عن والديه رغمًا عنهما وقضايا الحضانة.

## 4.2.6 الحلول الدائمة للأطفال الآخرين المعرضين للخطر

بالنظر إلى ولاية المفوضية، قد تنشأ حالات استثنائية للأطفال المعرضين للخطر غير المنفصلين أو غير المصحوبين بذويهم فيما يتعلق بالحلول الدائمة، ويشمل ذلك من خلال المسارات التكميلية. وتشمل الأمثلة التي يمكن اعتبارها حالات استثنائية تتطلب عملية تحديد المصالح الفضلى ما يلي:

- في حالة تعارض رغبات أسرة الطفل مع رغباته. على سبيل المثال، يخطط الوالدان العودة إلى بلد المنشأ، لكن الطفل لا يريد مرافقتهما.
- في حالة وجود حل دائم، ويشمل ذلك، أحد المسارات التكميلية، الذي تقترحه أسرة الطفل يحرم الطفل من تلقي خدمة متخصصة يحتاجها الطفل وفقًا لاحتياجاته الخاصة (مثل الخدمة الطبية وخدمة الصحة النفسية). على سبيل المثال، ترغب الأسرة في نقل طفل يتلقى رعاية طبية متخصصة ضرورية إلى منطقة لا تتوافر فيها هذه الرعاية.
- في حالة الإحالة إلى إجراءات الدولة التي قد تعرّض طفلًا معينًا أو أفراد أسرته للخطر.
- في حالة وجود حل دائم مقترح، ويشمل ذلك أحد المسارات التكميلية، للطفل أو الوالدين أو مقدمي الرعاية من شأنه أن يؤدي إلى انفصال طويل الأجل.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /محمد حسين دهقانيان

## الأطفال المتزوجون الذين يُنظر في إعادة توطينهم أو إجراء أحد المسارات التكميلية لهم

لا تحيل المفوضية في العادة حالات الأطفال المتزوجين[122] لإعادة التوطين في حالات زواج الأطفال؛ لأن زواج الأطفال ليس له أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي، ويتم التعامل معه كثيرًا بوصفه أحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي[123] ويعاقب عليه القانون في العديد من دول إعادة التوطين.

يجب معاملة أي طفل متزوج لم يكن والداه أو مقدمو الرعاية العرفية موجودين، بوصفه من الأطفال غير المصحوبين بذويهم (راجع القسم 4.1: الحلول الدائمة للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم). وتشمل المبادئ التوجيهية الأساسية ما يأتي:

- يجب إجراء تقييم المصالح الفضلى لجميع الأطفال المتزوجين، حتى المصحوبين بوالديهم وأزواجهم (ما لم يلزم تحديد المصالح الفضلى لهم، انظر أدناه). فعلى سبيل المثال، يلزم إجراء تقييم المصالح الفضلى للطفلين المتزوجين المعاد توطينهما برفقة والديهما أو مقدمي الرعاية لهم ولم يتم تحديد شواغل أخرى متعلقة بالحماية لهما.
- إذا تم النظر في إمكانية إعادة توطين زوج الطفل البالغ بصحبة الطفل ووالديه أو مقدم الرعاية له، فقد يلزم تحديد المصالح الفضلى حسب عمر الطفل المعني وآرائه. ويشمل ذلك الحالات التي يكون فيها الطفل أقل من السن القانوني للزواج في بلد اللجوء و/أو بلد إعادة التوطين، في حال توافر دلائل على أن الطفل لم يوافق على الزواج أو إذا كان الطفل متزوجًا دون سن 15 عامًا.
- يتم دائمًا إجراء عمليات تحديد المصالح الفضلى، عند الاقتضاء، في الحالات الآتية: عندما يتم النظر في إمكانية إعادة توطين الطفل المتزوج مع زوجه البالغ دون اصطحاب أحد الوالدين أو مقدم الرعاية للطفل، أو في حال النظر في مسألة الطفلين المتزوجين دون وجود مقدمي الرعاية لهما أو والديهما، أو في حال وجود دلائل تشير إلى تعرض الطفل للعنف أو الإيذاء أو الاستغلال من جانب زوجه أو الأشخاص الذين ستتم إعادة توطينهم معه.

يمكن النظر في إعادة التوطين لطفل لاجئ متزوج عندما:[124]

- يكون الطفل اللاجئ المتزوج بحاجة ماسة إلى الحماية أو يعاني من ضعف؛
- يكون الطفل المتزوج فرداً في أسرة شديدة الهشاشة أو في أسرة بحاجة ماسّة إلى الحماية
- قد تكون إعادة التوطين الخيار الأنسب لتلبية احتياجات الحماية المحددة أو معالجة مواطن الضعف
- يرغب الطفل اللاجئ المتزوج في إعادة التوطين برفقة زوجه.
- تنطبق الاعتبارات نفسها عندما تشارك المفوضية في تيسير الوصول إلى المسارات التكميلية للأطفال المتزوجين.

122 للحصول على المبادئ التوجيهية بشأن زواج الأطفال، يُرجى الاطلاع على المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن زواج الأطفال المتوافرة في مجموعة أدوات إجراءات المصالح الفضلى المتاحة على الرابط الآتي: https://www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox/guidance.html

123 المفوضية، أداة تقييم إعادة التوطين: الأطفال المتزوجون، 2011، شعبة الحماية الدولية التابعة للمفوضية، الصفحة 4.

124 المفوضية، أداة تقييم إعادة التوطين: الأطفال المتزوجون، 2011، شعبة الحماية الدولية التابعة للمفوضية، الصفحة 7.

## 4.2.7 الأوضاع الاستثنائية الأخرى للأطفال المعرضين للخطر

إن عملية تحديد المصالح الفضلى للأطفال المعرضين للمخاطر في الأوضاع الاستثنائية غير تلك الواردة في هذه المبادئ التوجيهية ستكون نادرة. ويُنصح عند إجراء العمليات بمراعاة المبادئ التوجيهية الواردة في مقدمة هذا الفصل، التي تحدد الأسباب التي تجعل إجراء عمليات تحديد المصالح الفضلى أمرًا ضروريًا. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى الأطفال الذين هم برفقة والديهم أو مقدمي الرعاية الآخرين، فإن اعتبارات مصالح الطفل الفضلى تقع في المقام الأول على الوالدين أو مقدم الرعاية. ويجب أن تراعي العمليات أيضًا أنه يمكن دعم معظم الأطفال المعرضين للخطر من خلال خطوات أخرى في إجراءات المصالح الفضلى الواردة في القسم 3.2: إجراءات المصالح الفضلى خطوة بخطوة، دون الحاجة إلى اللجوء إلى تحديد المصالح الفضلى.

يمكن تحديد الأوضاع الاستثنائية التي قد يستفيد فيها الأطفال المعرضون للخطر من عملية تحديد المصالح الفضلى غير تلك الحالات الواردة في موضع آخر من المبادئ التوجيهية هذه إما على أساس كل حالة على حدة وإما تعريفها على أنها أسباب منتظمة موجبة لتحديد المصالح الفضلى.

- بالنسبة إلى الحالات التي تنشأ على أساس كل حالة على حدة، يجب على أخصائي الحالة تنبيه مشرفه عند اكتشاف حالة قد تتطلب عملية تحديد المصالح الفضلى، ويجب موافقة مشرف عملية تحديد المصالح الفضلى على تقديم الحالة إلى اللجنة.
- بالنسبة إلى الحالات التي لا تفضل فيها إدارة العملية إجراء عمليات تحديد المصالح الفضلى على أساس منهجي نظرًا لخصوصيات سياقها، يجب أن تنظر العمليات فيما إذا كانت الضمانات الإضافية لعملية تحديد المصالح الفضلى ضرورية للغاية لهذا النوع من الحالات، وما إذا كانت هناك عمليات أخرى قد تلبي احتياجات الأطفال المحددة دون اللجوء إلى إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى. ويجب أن تنظر إدارة العملية أيضًا فيما إذا كانت هناك آليات أخرى في النظام الوطني لحماية الطفل يمكن استخدامها بدلًا من ذلك. وينبغي أن يوافق مسؤول الحماية الأول في إدارة العملية على قرار استخدام سبب موجب لتحديد المصالح الفضلى في سياق محدد. وقبل إدراج السبب الموجب لتحديد المصالح الفضلى في السياق المحدد بصورة رسمية، يُوصى بالتواصل مع إدارة العملية في المكتب الإقليمي وشعبة الحماية الدولية (DIP) في مقر المفوضية لمناقشة الأمر.

الشكل 8: **كيفية تقرير ما إذا كانت عملية تحديد المصالح الفضلى في سياق محدد مطلوبة**

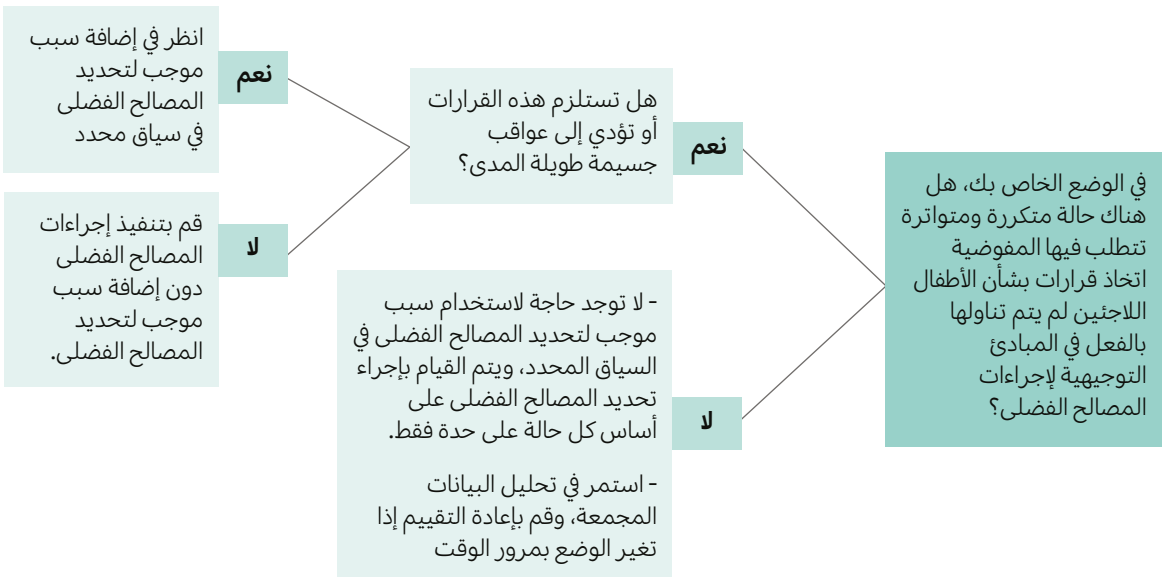

# 4.3 إمكانية فصل الطفل عن والديه رُغماً عنهما وقضايا الحضانة

## ملخص القسم

الأسباب:

- تقتضي المادة 9 من اتفاقية حقوق الطفل والقوانين الوطنية ذات الصلة "عدم فصل الطفل عن والديه رغمًا عنهما، إلا عندما يكون [هذا الفصل] ضروريًا من أجل المصالح الفضلى للطفل". وتنص الاتفاقية أيضًا على أن الطفل المنفصل عن أحد والديه أو كليهما يحق له "الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع المصالح الفضلى للطفل".

الكيفية:

- يقع قرار فصل الطفل عن والديه ضمن اختصاص الدول. وإذا نما إلى علم المفوضية حالات خطيرة من الإيذاء أو الإهمال من جانب الوالدين أو مقدمي الرعاية الآخرين، يتعين على المفوضية والشركاء، حيثما أمكن، إبلاغ السلطات الحكومية المختصة ودعمها في الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب المادة 9 من اتفاقية حقوق الطفل. وعندما تتعامل السلطات الوطنية مع مثل هذه الحالات فيما يتعلق بالأطفال المعنيين، يمكن للمفوضية رصد العملية وتقديم الدعم بالتعاون مع شركاء آخرين، على النحو المناسب.

- في حين يتناول هذا القسم فصل الأطفال عن والديهم، يمكن أن ينطبقَ أيضًا على قضايا الأطفال الذين يرعاهم أشخاص ليسوا والديهم البيولوجيين. وينبغي تفسير مصطلح "الأسرة" بالمعنى الواسع بما يتماشى مع العادات المحلية، ويمكن، بحسب السياق، أن يشمل أفراد الأسرة الممتدة أو أشخاصاً آخرين في المجتمع يعيش معهم الطفل.

- عندما تكون السلطات الحكومية المسؤولة غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، يجب على المفوضية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الطفل المشمول باختصاصها تماشيًا مع ولاية الحماية الدولية الخاصة بها. وفي الأوضاع الاستثنائية، وفي ظل غياب السلطات الوطنية، ربما يترتب على ذلك فصل الطفل عن والديه. وسيكون أي تدخل من المفوضية لفصل الطفل عن والديه ذا طبيعة استثنائية ومؤقتة لتوفير ترتيبات رعاية آمنة للطفل دون المساس بحقوق الوالدين أو مسؤولياتهما. ويقتصر الحق في اتخاذ قرار بشأن حقوق الوالدين أو مسؤولياتهما على السلطات الحكومية المختصة.

- نظرًا لخطورة تأثير الانفصال، حتى لو كان ترتيبًا مؤقتًا فقط، يجب إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في جميع الحالات التي ينظر فيها في فصل الطفل عن مقدم الرعاية بسبب تعرضه لخطر حدوث أذى وشيك (في حالة عدم اضطلاع السلطات المفوّضة بإجراء الفصل). ويجب أن يكون فصل الأطفال عن الوالدين أو مقدمي الرعاية رغمًا عنهما هو الملاذ الأخير، ولا ينبغي أبدًا اتخاذ هذا التدبير إذا كانت هناك تدابير أخرى أقل تدخلًا يمكن أن تحمي الطفل.

- تشمل الحالات التي تقوم فيها المفوضية بإجراء عملية تحديد المصالح الفضلى ذات الصلة بفصل الطفل عن والديه رغمًا عنهما وعن حقّهما في حضانة الطفل ما يلي:
  - التعرض لأذى شديد من الوالدين
  - نزاعات الحضانة العالقة

- نظرًا لأن المفوضية لا تملك الأهلية القانونية لتحديد الحضانة القانونية، فإن قرار تحديد المصالح الفضلى يمكن أن يحدد فقط أي من الوالدين ينبغي أن يبقى الطفل معه استنادًا إلى مبدأ المصالح الفضلى. وحتى بعد إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى، يجب أن تدعم المفوضية الوالدين في الحصول على قرار رسمي بتحديد الحضانة القانونية من السلطة الحكومية المختصة، أينما كان ذلك ممكنًا وضمن المصالح الفضلى للطفل.

## 4.3.1 الهدف من تحديد المصالح الفضلى

تمنح اتفاقية حقوق الطفل الحق في اتخاذ القرار بشأن فصل الطفل عن والديه رغماً عنهما حصرًا إلى "السلطات المختصة الخاضعة لمراجعة قضائية".[125] ولا تملك المفوضية الأهلية القانونية لتحديد الحضانة القانونية أو إبعاد الطفل عن والديه بصفة دائمة. ومن ثمّ، فإن أي تدخل من المفوضية لفصل الطفل عن والديه لا يمكن أن يكون إلا بصفة مؤقتة لتوفير ترتيبات رعاية آمنة للطفل، مع الاحتفاظ بحق السلطات الحكومية المختصة في اتخاذ قرار بشأن حقوق الوالدين أو مسؤولياتهما. وتُجرى عملية تحديد المصالح الفضلى فيما يتعلق بإمكانية فصل الطفل عن والديه رغم عنهما، سواء فيما يتعلق بالتعرض لأذى شديد من الوالدين أو النزاعات المتعلقة بالحضانة، بغية تيسير عملية اتخاذ القرار بشأن من يجب أن يبقى الطفل معه استنادًا إلى مبدأ المصالح الفضلى. وتوفر عملية تحديد المصالح الفضلى أساسًا للإجراءات التي تتخذها المفوضية من حيث التدابير الوقائية والمساعدة للطفل والوالدين أو مقدمي الرعاية. ويجب أن تقوم عملية تحديد المصالح الفضلى أيضًا بتيسير التدخلات للتوصل إلى حل رسمي يتوافق مع مصالح الطفل الفضلى. ومع ذلك، لا تعد عملية تحديد المصالح الفضلى بديلًا عن القرارات الرسمية بشأن الحضانة التي تتخذها السلطة الحكومية المختصة.

إذا كان سيتم إيداع الطفل في ترتيبات رعاية أخرى، يجب أن يحدد قرار عملية تحديد المصالح الفضلى ماهية ترتيبات الرصد التي يجب وضعها لتيسير التواصل بين الطفل ومقدمي الرعاية عندما يكون ذلك ضمن مصلحة الطفل الفضلى، ولضمان مراعاة القيود المفروضة على التواصل بين أحد الوالدين (أو كليهما) والطفل. ويتعين على لجنة تحديد المصالح الفضلى تحديد معدل تواتر التواصل بين الوالدين (أو أحدهما) ونوعه، كما يجب مناقشة ذلك مع جميع الأطراف المعنية، ويشمل ذلك الطفل. ويجب على اللجنة توضيح الغرض من الزيارات على الأمدين الطويل والقصير وأي إشراف ضروري والمدة والتكاليف ذات الصلة واختيار شخص أو منظمة مسؤولة لرصد تأثير الزيارات على الطفل وتقييمها.

تحظر أيضًا اتفاقية حقوق الطفل التدخل غير القانوني في أسرة الطفل[126] وعلاقاته الأسرية التي يُقرّ بها القانون.[127] وينبغي تفسير مصطلح "الأسرة" بالمعنى الواسع، ويشمل ذلك الوالدين أو، حيثما كان ذلك منطبقًا، أفراد الأسرة الممتدة أو المجتمع وفقًا للعرف المحلي.[128] وعلى الرغم من أن هذا القسم يشير إلى الانفصال عن الوالدين، إلا أن هناك علاقات أخرى تتطلب تحقيق توازن دقيق بين مخاطر الإيذاء أو الإهمال وتأثير الانفصال على الطفل، التي يجب أيضًا تطبيق المبادئ التوجيهية الواردة في هذا القسم عليها. وتشمل:

- الإبعاد عن أي شخص لديه حقوق الحضانة، كالإبعاد عن مقدم الرعاية الأساسي بحكم القانون أو العرف.
- الإبعاد عن مقدم رعاية (مثل أحد أفراد الأسرة أو الوالد الحاضن) الذي تربطه بالطفل علاقة وثيقة ورباط عاطفي بما يكفي لتشكيل علاقة أسرية. ويجب تقييم العلاقة بين الطفل ومقدم الرعاية على أساس كل حالة على حدة.

## 4.3.2 متى يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى؟

يجب عدم النظر في فصل الطفل عن والديه إلا عندما تكون هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن الطفل يتعرض لحالات الإيذاء أو الإهمال الشديدة من قبل الوالدين أو من المرجح أن يتعرض لذلك، مثل وقوع الأذى الجسدي أو النفسي الخطير والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتعين أن يقترن أي تدخل، سواء في حالة الفصل بسبب الضرر أم بسبب النزاعات المتعلقة بالحضانة، بجهود لدعم الأسرة من خلال الوساطة وتقديم المشورة لأفراد الأسرة المعنيين بمساعدة جهة فاعلة في مجال الخدمة الاجتماعية وموظفي حماية الطفل، حيثما كان ذلك ضمن مصالح الطفل الفضلى، أو بدعم من شخص كبير السن أو فرد آخر من ذوي المكانة من أفراد الأسرة أو المجتمع.

125 اتفاقية حقوق الطفل، المادة 9.
126 اتفاقية حقوق الطفل، المادة 16.
127 اتفاقية حقوق الطفل، المادة 8.
128 اتفاقية حقوق الطفل، المادة 5.

يوضح القسم أدناه الحالتين اللتين قد يُطلب فيهما من المفوضية إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى:

- حالات الإيذاء أو الإهمال التي يتعرض لها الطفل من الوالدين والتي بسببها يجري النظر في الفصل رغماً عنهما.
- الحالات التي يكون فيها الوالدان منفصلين أو قد ينفصلان، ويوجد نزاع معلق بشأن الحضانة، وعلى هذا النحو هناك حاجة إلى تحديد الشخص الذي يجب أن يبقى الطفل معه.

## 4.3.3 وقت بدء عملية تحديد المصالح الفضلى

يجب ألا تتسبب أي عوائق تحول دون إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى أو إتمامها في تأخير إجراءات التدخل لتفادي تعريض الطفل لمزيد من الضرر، على سبيل المثال إبعاد الطفل عن محيط الأسرة التي يكون فيها عرضة لخطر الإيذاء، والاستغلال والعنف والإهمال. وفي مثل هذه الحالات، يجب إبعاد الطفل بسرعة عقب إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى.

في الحالات المتعلقة بالحضانة التي يتم إحالتها لإعادة التوطين أو إيجاد حل دائم آخر لها على المدى القصير، يجب الشروع في إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى بمجرد تحديد المشكلة. وفي الحالات الأخرى المتعلقة بالحضانة، يجب عدم الشروع في إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى إلا عندما يفيد تقييم المصالح الفضلى بأن الطفل عرضة لخطر الهجر أو الأذى، أو في حالة تعرضه بالفعل لهذا الخطر واستمرار إحاطة الخطر به في ظل استنفاد جميع السبل الأخرى (مثل المشورة القانونية، ودعم العمل الاجتماعي).

في حالات الفصل عن الوالدين بسبب خطر إلحاق ضرر جسيم بالطفل، يجب أن يكون الفصل هو آخر ما يمكن أن يلجأ إليه من التدابير. ولا ينبغي أبدًا اللجوء إليه إذا كانت هناك تدابير أخرى أقل تدخلًا يمكن أن تحمي الطفل. ولذلك يجب عدم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى إلا بعد بذل جهود معقولة لمعالجة الوضع.

*يجب أن تتم هذه العملية الأولية على مرحلتين:*

**أ. التقييم الأولي للضرر الوشيك:**

تتمثل الخطوة الأولى في حاجة الموظفين المؤهلين للتعامل مع مثل هذه الحالات[129] إلى تحديد ما إذا كانت هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن الطفل معرض لخطر وشيك من الإيذاء أو الإهمال الشديد مثل الإصابة الجسدية أو الاعتداء الجنسي أو الوفاة. وفي مثل هذه الحالات، يجب اتخاذ قرار بإبعاد الطفل على الفور عن الأسرة وتقديم رعاية مؤقتة. ويلزم إجراء التقييم نفسه إذا تم بالفعل إبعاد الطفل، بوصفه تدبيرًا طارئًا، بواسطة الجيران أو المجتمع أو الآخرين. وإذا توصل الآخرون بالفعل إلى ترتيبات الرعاية المؤقتة، يجب تقييم مدى ملاءمتها.

يجب أن يتم التصديق على القرار بشأن إبعاد الطفل أو عدم عودته بمعرفة مشرف عملية تحديد المصالح الفضلى (أو، في حالة غيابه، من خلال عضو آخر من كبار موظفي المفوضية) قبل الإبعاد الطارئ. وإذا كانت الحالة ملحة لدرجة أنه لا يمكن الحصول على تصديق إشرافي قبل النقل، يجب الحصول على ذلك خلال مدة أقصاها 48 ساعة. ويجب أن يحدد القرار أيضًا الحد الأقصى لوقت الانفصال حتى يتم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى، ويجب أن يكون وجيزًا قدر الإمكان. ويتعين تسجيل جميع أسباب اتخاذ القرار والإطار الزمني كتابةً وتضمينها في ملف الطفل. وينبغي أن يقوم مشرف عملية تحديد المصالح الفضلى بإبلاغ السلطات الوطنية وفقًا لذلك، بشرط ألا يمثل ذلك خطرًا آخر على الطفل.

إذا تم إبعاد الطفل أو عدم عودته، يجب إبلاغ الوالدين (أو أحدهما) والطفل بالإجراءات التي سيتم اتباعها. ويجب أيضًا إجراء تقييم فيما إذا كان من مصالح الطفل الفضلى مشاركة المعلومات مع الوالدين بخصوص مكان وجود الطفل في هذه المرحلة، ويجب تنظيم الزيارات إذا كان ذلك آمنًا ومناسبًا. وإذا لم تكن الزيارات مناسبة على الفور، فقد يتم البحث عن خيارات بديلة للحفاظ على الاتصالات، مثل المكالمات الهاتفية، لضمان تحقيق التواصل بطريقة لا تعرض الطفل لمزيد من الضرر.

129 في السياقات التي تكون فيها المعايير الوطنية قائمة، فمن الأهمية بمكان تعيين موظفين لديهم الخبرة اللازمة.

### ب. دعم الأسرة

بصرف النظر عما إذا كان الطفل سيبقى مع والديه (أو أحدهما) أم لا، يجب توفير الدعم للوالدين (أو أحدهما) بغية مساعدتهما على تحمل مسؤولياتهما الوالدية واستعادة قدرة الأسرة على رعاية الطفل وتعزيزها. ويتعين توفير الدعم الأسري من قِبل الموظفين الذين يتمتعون بالخبرة اللازمة في مجال رعاية الأطفال والبدء في تقديمه على الفور.

ويوصى بإضفاء الطابع الرسمي على العمل مع الأسرة باتفاق مكتوب. وإذا كان الوالدان (أو أحدهما) من الأميين، يجب شرح الاتفاقية بوضوح بلغة يفهمانها. ويجب أن تحدد الاتفاقية جميع المهام والالتزامات التي تقع على عاتق الوالدين (أو أحدهما) فيما يتعلق برعاية الطفل، إضافة إلى الأطر الزمنية للامتثال. وإذا وافق الوالدان (أو أحدهما) على أداء المهام الموكلة إليهما، يجب على جميع الأطراف المعنية التوقيع عليها.

يجب، بعد ذلك، أن تقوم المفوضية أو شركاؤها برصد عملية تنفيذ الاتفاق وضمان متابعته. فعلى سبيل المثال، إذا نص الاتفاق على أنه يجب على الوالدين (أو أحدهما) اصطحاب الطفل إلى المدرسة كل صباح، من الضروري أن يقوم المعلم أو أي موظف آخر بالمدرسة بإبلاغ المنظمة المعنية بما إذا كان الوالدان (أو أحدهما) ينفذان ذلك، وبما إذا كان الطفل سيذهب بمفرده أم لن يذهب بمفرده على الإطلاق.

إذا كان الاتفاق مجديًا، ولم يعد الطفل معرضًا للخطر، فلا داعي للمفوضية أن تنظر في الفصل، ومن ثم ليس هناك حاجة إلى تحديد المصالح الفضلى. أما إذا لم يكن الاتفاق مجديًا، أو إذا لم يوافق الوالدان (أو أحدهما) عليه وظل الطفل يتعرض لحالات الإيذاء أو الإهمال الشديدة أو من المرجح أن يتعرض لذلك، يجب إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى استنادًا إلى المبادئ التوجيهية لإجراءات المصالح الفضلى.

## 4.3.4 التعرض لأذى شديد من الوالدين

يتضمن الوضع الأول الذي تكون فيه عملية تحديد المصالح الفضلى ضرورية لفصل الطفل عن والديه أو مقدمي الرعاية الآخرين حالات الإيذاء أو الإهمال الشديدة داخل الأسرة. ويجب على المفوضية إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في هذه الحالات فقط عندما تكون السلطات الحكومية المسؤولة غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتهتم المفوضية في المقام الأول، إن لم يكن حصريًا، بالأطفال اللاجئين.

وتشمل حالات الإيذاء العنف البدني (أي حدوث إصابة غير عرضية للطفل)، والعنف النفسي (أي الذي قد يتسبب في حدوث ضرر نفسي)، وكذلك الاعتداء الجنسي. وينطوي الإهمال على حرمان الطفل عمدًا من احتياجاته الأساسية (على سبيل المثال: الغذاء، والملبس، والمأوى، والرعاية الطبية)، عندما تكون تلبية هذه الاحتياجات في المتناول.

وإن إبعاد الأطفال عن والديهم دون مبرر من أخطر الانتهاكات التي يمكن أن تُرتكب في حق الطفل. لذلك، يجب ألا تبدأ المفوضية في النظر في الفصل إلا عندما تكون هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن الطفل يتعرض للإيذاء الشديد أو الإهمال الشديد أو من المرجح أن يتعرض لأي منها نتيجة أفعال الوالدين أو بسبب تقصيرهما.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/توماس فريتور

قـائـمـة تـحـقّق: **تحديد المصالح الفضلى لفصل الطفل عن والديه رغمًا عنهما**

يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في حالات فصل الطفل عن والديه رغمًا عنهما إذا انطبقت أي من العبارات الآتية (يُرجى وضع علامة في المربعات المنطبقة) في الحالات التي تكون فيها المفوضية مسؤولة عن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى:

- ☐ عندما تكون السلطات الحكومية غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالات الإيذاء أو الإهمال الشديدة داخل الأسرة؛[130]
- ☐ عندما يتعرض الطفل **لإصابة بدنية أو نفسية خطيرة** أو يرجح أن يتعرض لها بسبب، على سبيل المثال، الضرب المبرح، أو التهديدات بالقتل أو التشويه أو الحبس لفترات طويلة من جانب الوالدين أو مقدمي الرعاية بحكم القانون أو العرف، على سبيل العقاب أو الإكراه على العمل في أسوأ أشكال عمالة الأطفال أو التعرض المستمر للعنف المنزلي الشديد داخل المنزل؛
- ☐ عندما يتعرض الطفل **للاستغلال أو الانتهاك الجنسيين** أو يرجح أن يتعرض لذلك من قِبل الوالدين أو مقدمي الرعاية بحكم القانون أو العرف، على سبيل المثال: الاغتصاب، أو الاعتداء الجنسي، أو حمل الطفل أو إكراهه على مزاولة أي نشاط جنسي غير مشروع، أو الاستخدام الاستغلالي في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة، أو الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية، وما إلى ذلك.
- ☐ عندما يتعرض الطفل لحالات الإيذاء أو الإهمال الشديدة أو يرجح أن يتعرض لذلك من قِبل أحد أقارب الأسرة أو جيرانها أو أصدقائها، وعندما لا يرغب الوالدان أو مقدمو الرعاية بحكم القانون أو العرف في توفير الحماية ومنع حدوث مثل هذا الضرر.

130 تشمل حالات سوء المعاملة العنف البدني (أي: حدوث إصابة للطفل ليست عرضية)، والعنف النفسي (أي: الذي قد يتسبب في حدوث ضرر نفسي)، وكذلك الاعتداء الجنسي. وينطوي الإهمال على حرمان الطفل من احتياجاته الأساسية (على سبيل المثال: الغذاء، والملبس، والمأوى، والرعاية الطبية).

من أجل تحديد مدى احتمالية تعرض الطفل لحالات الإيذاء أو الإهمال الشديدة، ينبغي مراعاة العناصر الآتية: تكرار الحدوث وأنماط الحوادث الماضية، واتجاهات العنف، وإمكانيات المعالجة والمراقبة الفعالة، واستمرار الأسباب الجذرية للإيذاء أو الإهمال.

وعلى النحو المشار إليه آنفًا، يجب أن تراعي عملية تحديد المصالح الفضلى دعم الطفل والأسرة، بصرف النظر عن وقوع الانفصال. ويجب كذلك النظر في خطة شاملة للدعم. إذا كان سيتم إيداع الطفل في ترتيبات رعاية أخرى، يجب أن يحدد قرار عملية تحديد المصالح الفضلى ماهية ترتيبات الرصد التي يجب وضعها لضمان مراعاة أي قيود مفروضة على التواصل بين الوالدين والطفل. ويتعين على لجنة تحديد المصالح الفضلى تحديد معدل تواتر التواصل بين الوالدين ونوعه، كما يجب مناقشة ذلك مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الطفل. ويجب على اللجنة توضيح الغرض من الزيارات على الأمدين الطويل والقصير وأي إشراف ضروري والمدة والتكاليف ذات الصلة واختيار شخص أو منظمة مسؤولة لرصد تأثير الزيارات على الطفل وتقييمها. وينبغي أن يكون الفصل لأقصر فترة ممكنة. ويجب أن يحدد قرار عملية تحديد المصالح الفضلى فترة الانفصال وأن يحدد موعدًا نهائيًا لمراجعة الانفصال كلما كان هناك أي احتمال لجمع الشمل في المستقبل.

## 4.3.5 انفصال الوالدين وحقوق حضانتهما

يعتمد الوضع الثاني الذي يتطلب إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى بمعرفة المفوضية على الانفصال الفعلي أو المحتمل للوالدين، وضرورة تحديد الوالد الذي ينبغي أن يبقى الطفل معه. وفي هذه الحالات، يجب أن تحصر عملية تحديد المصالح الفضلى التي تجريها المفوضية على تلك الحالات التي تكون فيها السلطات المختصة غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تحديد الحضانة بما يتفق مع المصالح الفضلى للطفل.

## قـائـمـة تـحـقّق: **تحديد المصالح الفضلى لقضايا الحضانة العالقة**

يلزم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى في الحالات المتعلقة بقضايا الحضانة العالقة، إذا انطبقت أي من العبارات الآتية (يُرجى وضع علامة في المربعات المناسبة) في الحالات التي تكون فيها المفوضية مسؤولة عن تنفيذ إجراءات المصالح الفضلى:

- ☐ انفصل الوالدان وتم التخلي عن الطفل.
- ☐ انفصل الوالدان ويريد كل منهما بقاء الطفل معه.
- ☐ تستند إعادة توطين أحد الوالدين إلى ظهور مخاطر متعلقة بالحماية من داخل الأسرة (مثل حالات العنف الأسري).
- ☐ يجري النظر في إعادة توطين الطفل أو التوصل لحل آخر لنقله إلى بلد ثالث برفقة أحد الوالدين فقط، بينما يرفض الوالد الآخر الذي لم تتم إعادة توطينه، إعطاء الموافقة على إعادة توطين الطفل؛ أو هناك مؤشرات على أن الطفل قد يتعرض للخطر داخل الأسرة التي يتم النظر في إمكانية إعادة توطينها.
- ☐ ستتم إحالة أمر الوالدين من أجل إعادة توطينهما على نحو منفصل، وهما لا يتفقان على من ينبغي أن ستتم إحالته لإعادة توطينه برفقة الطفل أو لإيجاد حل آخر في بلد ثالث.
- ☐ تمنع التشريعات الوطنية في البلد الثالث تعدد الزوجات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى فصل أطفال الزوجات الأخريات عن والدهم أو والدتهم.
- ☐ يتفق الوالدان على حل بعد انفصالهما لكن المفوضية لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن اختيار الوالدين يعرض الطفل لأذى شديد أو من المحتمل أن يعرضه لذلك.
- ☐ تقرّرَ نقل الطفل إلى بلد ثالث دون موافقة الوالدين أو أي شخص آخر أو مؤسسة أو هيئة لديها حقوق الحضانة.[131]
- ☐ قد يؤدي تنفيذ الإجراءات الوطنية بشأن الحضانة إلى إلحاق الأذى بالطفل ولا يتماشى مع مبدأ المصالح الفضلى (على سبيل المثال، إجراءات الحضانة التي لا تستند إلى تقييم فردي لما هو ضمن المصالح الفضلى للطفل المعني الذي يجري البت في قضية حضانته)

131 لن يشكّل نقل الطفل دون موافقة الشخص أو المؤسسة أو أي هيئة أخرى لديها حقوق الحضانة اختطافًا إذا لم يتم ممارسة حقوق الحضانة. واعتمادًا على الظروف، يمكن أن يحدث هذا إذا لم يكن الشخص أو الهيئة المعنية على اتصال بالطفل أو مقدم الرعاية للطفل دون أي سبب وفترة ممتدة من الزمن.

تقع مسئولية الطفل الأساسية على عاتق والديه أو مقدمي الرعاية. لذلك لا يتم إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى ما لم يكن الطفل معرضًا للخطر من أحد الوالدين أو كليهما، أو إذا لم يتمكن الوالدان من التوصل إلى اتفاق على ما هو ضمن المصالح الفضلى للطفل مما ينجم عنه احتمالية تعرض الطفل للأذى، على سبيل المثال في الحالة المتعلقة بنزاعات الحضانة العالقة التي لا تتوافر فيها الإجراءات الوطنية أو في حال كان لا يمكن الوصول إلى هذه الإجراءات الوطنية أو إذا كانت لا تتماشى مع مبدأ المصالح الفضلى. ويشمل ذلك أيضًا قضايا الحضانة في حالة إعادة توطين أحد الوالدين، حيث يعد ذلك أحد التدابير اللازمة المتعلقة بالحماية.

يمكن لقضايا الحضانة العالقة أن تطيل أمد النزاع المستمر بين والدي الطفل مما يجعل الطفل يصاب بالشدة النفسية ويؤثر سلبًا على سلامته العاطفية. وفي بعض الحالات قد يُرتكب العنف ضد الطفل من قِبل أحد الوالدين أو كليهما أو قد يحاول الوالدان استخدام الطفل أو إشراكه في نزاعهما. وقد يتجاهل الوالدان المتنازعان احتياجات الطفل البدنية والعاطفية وغيرها من الاحتياجات المتعلقة بالحماية. وقد تعطل نزاعات الحضانة العالقة التوصل إلى حلول دائمة.

لذلك، يجب على المفوضية، في عموم برامج الحماية الخاصة بها ضمان توافر خدمات المساعدة القانونية والاستشارات للآباء والأمهات والأسر لتقديم المشورة بشأن إجراءات حل نزاعات الحضانة في بلد اللجوء. ومن المهم توافر هذه الخدمات في جميع مراحل النزوح. وينبغي أيضًا تقديم المشورة إلى الأسر و/أو دعمها للحصول على قرارات الحضانة الممكنة من المحاكم في البلدان الأصلية، إذا أمكن القيام بذلك بأمان.

يقع تحديد الحضانة القانونية مباشرةً ضمن اختصاص الدول. وتقع هذه المسئولية بوجه عام على عاتق الدولة التي يقيم بها الطفل،[132] بما في ذلك الأطفال اللاجئين. ولذلك يجب على المفوضية بذل جميع الجهود لإشراك الهيئات المعنية في بلد اللجوء. وإذا كانت الدولة غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ تدابير، أو إذا كانت قرارات الحضانة لا تتماشى مع مصالح الطفل الفضلى، فعندئذ ينبغي أن تحاول المفوضية وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية التي تعمل مباشرة مع الأطفال أو الشركاء القانونيين للتوسط وتوفير التوجيه والمشورة للأسرة. وإذا ظلت ترتيبات الحضانة، بعد هذه التدخلات، عالقة، يجب القيام بتحديد المصالح الفضلى، لا سيما في الحالات التي تم فيها تحديد إعادة التوطين بوصفه حلًا دائمًا مرغوبًا فيه ومجديًا. ولأن المفوضية لا تملك الأهلية القانونية لتحديد الحضانة القانونية، فإن قرار تحديد المصالح الفضلى سيحدد أي من الوالدين ينبغي أن يبقى الطفل معه استنادًا إلى مبدأ المصالح الفضلى للطفل. وإذا تم إشراك الوالدين على نحوٍ وافٍ، فقد تفيد عملية تحديد المصالح الفضلى الوالدين في التوصل إلى اتفاق بينهما. ومع ذلك، حتى بعد إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى، يجب أن تستمر الجهود المبذولة للحصول على حكم رسمي بشأن الحضانة القانونية من السلطة الحكومية المختصة، بما في ذلك في البلد الثالث المانح حق الدخول وبلد العودة، عند الضرورة.

عندما تشارك المفوضية في عملية تحديد المصالح الفضلى فيما يتعلق بالحضانة، يجب توثيق ترتيبات الحضانة الحالية والسابقة في إجراءات المصالح الفضلى والرجوع إلى الوثائق القانونية المتعلقة بالحضانة (ويفضل إدراج نسخ منها). وينبغي أن تعكس الوثائق تواتر التواصل بين الطفل ووالديه وطبيعته، بما في ذلك ما إذا كان الوالد الذي يملك حق الحضانة قد مارس هذا الحق وما مدة ذلك. وهكذا، يلزم الدراسة والتوثيق لظروف الطفل، وترتيبات رعايته وتوقعات جهود البحث عن أفراد الأسرة والوضع العام للأسرة.

132 تحقيقًا للغرض من المبادئ التوجيهية هذه، يشير ذلك عمومًا إلى بلد اللجوء. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، قد يكون من الممكن الحصول على قرارات الحضانة من بلدان المنشأ. ويجب طلب المشورة القانونية بشأن نزاعات الحضانة الدولية عندما يعيش الوالدان في بلدان مختلفة وفي ظل وجود احتمالية تنازع الاختصاصات القضائية المعنية بنزاعات حضانة الطفل، أو عندما يكون هناك تعارض بين قرارات الحضانة من بلدان مختلفة.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /أليكسيز ماسياريلي

## النقاط الرئيسية المتعلقة بحضانة الأطفال

- لا تملك المفوضية سلطة قانونية للبت في قضايا الحضانة.
- ينبغي توضيح قضايا الحضانة في أقرب وقت ممكن، من أجل السماح بالإجراءات القضائية في المحاكم الوطنية أو من خلال السلطات المحلية المعنية عندما تكون هذه الإجراءات متاحة ومناسبة.
- إذا كانت السلطات المعنية غير راغبة أو غير قادرة على تحديد الحضانة، يتعين على المفوضية والشركاء إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى بغية تقديم توصيات تكون ضمن المصالح الفضلى للطفل.
- لا يتمثل الاعتبار الأول فقط فيما إذا كان أحد الوالدين له حق الحضانة القانونية، بل ما إذا كان قد مارس حقوق هذه الحضانة كذلك.
- يجب أن تشارك المفوضية في المناصرة مع الشركاء الرئيسيين الآخرين لمعالجة قضايا الحضانة في بلد توجد فيه تشريعات لا تراعي الفوارق بين الجنسين (على سبيل المثال، التشريع الذي يمنح الحضانة للأب أو الأم تلقائيًا)، أو عندما يتم اتخاذ قرارات الحضانة بطريقة لا تعطي الأولوية لمصالح الطفل الفضلى في عملية صنع القرار. وفي مثل هذه الحالات، عندما تكون إجراءات الحضانة الوطنية تمييزية ولا تتماشى مع مصالح الأطفال الفضلى، فقد يتعين على المفوضية إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى بغية تقديم توصيات تراعي المصالح الفضلى للطفل.
- متى أمكن، ينبغي أن يكون مع الطفل أو مقدم الرعاية نسخة من خطاب الموافقة أو قرارات الحضانة أو غيرها من الوثائق ذات الصلة التي تخص حضانة الطفل. فقد يكون هذا الخطاب مفيدًا في تحديد الحضانة في بلد العودة أو في البلد الثالث.

## اعتبارات محددة تتعلق بالحضانة في سياق إعادة التوطين

في حالة انفصال الوالدين ووجود خلافات حول الحضانة، إضافة إلى الحالات التي تُعرِّض فيها قضايا الحضانة الطفل لخطر التخلي أو الضرر، طلبت اللجنة التنفيذية بالمفوضية اتخاذ إجراءات لإعادة توطين النساء والأطفال المعرضين للخطر والتيسير في إجراءات تسريع مغادرة النساء المعرضات للخطر ومُعاليهن.[133] وفي سياق إعادة التوطين، قد تنشأ قضايا حضانة معقدة. وبالنسبة للمبادي التوجيهية الخاصة بشأن إعادة توطين الأطفال مع أحد الوالدين فقط، راجع الإطار النصي الخاص بـ"الأطفال الذين يُنظر في قبولهم في بلد ثالث من خلال إعادة التوطين أو أحد المسارات التكميلية، مع أحد الوالدين" (ص.154) ودليل إعادة التوطين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، القسم 3.5: الأطفال والمراهقون المعرضون للخطر"[134].

قد يمثل نقل الطفل إلى بلد ثالث دون موافقة الوالدين، أو أي شخص آخر، أو مؤسسة أو هيئة لديها حقوق الحضانة، في ظروف معينة، اختطاف دولي للأطفال. إن المادة 1(3) من الاتفاقية المؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال[135] تعتبر نقل الطفل غير شرعي حيث "(أ) يعد تعديًا على حق الحضانة الممنوح لشخص [...] بموجب قانون الدولة التي بها الإقامة المعتادة للطفل مباشرةً قبل إبعاده أو عدم إرجاعه؛ (ب) إذا كانت ممارسة هذا الحق جارية بالفعل، انفرادًا أو بالاشتراك، في وقت إبعاد الطفل أو عدم إرجاعه أو أنها كانت ستمارس فعليًا لولا تحقق تلك الأحداث."

ويترتب على ذلك أنه لن يمثل نقل الطفل دون موافقة الشخص أو المؤسسة أو أي جهة أخرى لديها حقوق الحضانة اختطافًا إذا لم تجر ممارسة حقوق الحضانة. وتبعًا للظروف، يمكن أن يحدث ذلك إذا لم يكن الشخص المعني أو الهيئة المعنية على تواصل مع الطفل أو مقدم الرعاية للطفل لفترة طويلة من الزمن. وفي الحالات التي يمارس فيها كلا الوالدين حقوق الحضانة، يجب على المفوضية اتخاذ جميع التدابير المعقولة لتوضيح حقوق الحضانة قبل تيسير إعادة توطين طفل لاجئ دون اصطحاب أحد والديه. وفي الحالات التي تستنتج فيها المفوضية، في سياق أدائها لمهامها الخاصة بحماية اللاجئين الدولية، بعد مراجعة شاملة أن إعادة توطين أحد الوالدين هو الحل الوحيد أو الأنسب للحيلولة دون تعرّض المزيد من الأطفال إلى مخاطر شديدة متعلقة بالحماية، يجب على المفوضية اتخاذ التدابير الاحترازية الآتية فيما يتعلق بالطفل:

- الحصول على موافقة خطية مستنيرة لمغادرة الطفل من أجل إعادة التوطين من الوالد الذي لا يسافر مع الطفل حيثما أمكن، ولا يؤدي القيام بذلك إلى تعرض الطفل أو الوالد الذي يسافر معه للخطر.
- يمكن ملاحظة أنه في حالة منح قرار الحق المطلق في الحضانة للوالد الذي يسافر مع الطفل، فإن موافقة الوالد ليست مطلوبة قبل السفر. ومع ذلك، على النحو المشار إليه أعلاه، إذا كان من الواضح أن قرار الحق المطلق في الحضانة لم يكن ضمن المصالح الفضلى للطفل، يمكن إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لتحديد مسار العمل المناسب.
- في حالة عدم وجود الوالد أو في حالة رفضه، يُرجى التحقق مما إذا كانت قرارات الحضانة السابقة قد اتخذت بالفعل، وإذا كان الأمر كذلك، يمكن الحصول عليها، ما لم يكن الاتصال بسلطات بلد المنشأ من شأنه أن يعرض سلامة الطفل أو سلامة الوالدين للخطر.
- في حالة عدم وجود قرارات حضانة سابقة، أو إذا كان من الواضح أنها لا تستند إلى المعايير الدولية المتعلقة بمصالح الطفل الفضلى، يجب أن يُطلب من السلطات المختصة في بلد اللجوء تحديد الحضانة قبل المغادرة. يمكن للمفوضية، عند الضرورة، دعم بناء قدرات السلطات المختصة في بلد اللجوء، بما في ذلك إمكانية إدخال إجراءات خاصة للحالات العاجلة.

133 خلاصة اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن النساء والفتيات المعرضات للخطر، رقم 105 (LVII)، 2006، في الفقرة ع (2)، اللجنة التنفيذية رقم 107 في الفقرة ح (18)

134 االمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل إعادة التوطين (القسم 3.5) متاح على: https://www.unhcr.org/resettlement-handbook/ar/3-resettlement-submission-categories/3-5-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%87%d9%82%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%b6%d9%88%d9%86-%d9%84%d9%84%d8%ae%d8%b7%d8%b1/

135 مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، اتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الطفل على المستوى الدولي، 25 أكتوبر 1980 ، لاهاي الثامن والعشرون، مادة. 1( 3 )، متاح على: https://www.refworld.org/docid/3ae6b3951c.html

- إذا كانت السلطات الوطنية المختصة لا توضح حقوق الحضانة أو لا تستطيع توضيحها (على سبيل المثال، بسبب عدم توافر السلطات المختصة أو صعوبة الوصول إليها أو عدم إمكانية الحصول على المستندات الرسمية من البلد الأصلي)، أو إذا كان من الواضح أن الإجراءات الوطنية الحالية المخصصة لهذا الغرض لا تتماشى مع مصالح الأطفال الفضلى في الحالات التي تتم فيها إعادة توطين أحد الوالدين، وفي الحالات التي تظل فيها نزاعات الحضانة عالقة، يتعين على المفوضية إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى لتحديد ما إذا كانت إعادة التوطين بصحبة أحد الوالدين تراعي المصالح الفضلى للطفل.[136] ويجب بذل كل الجهود المعقولة لإشراك ممثلي بلد اللجوء في إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى من أجل إضفاء أقوى شرعية ممكنة عليها.
- يجب بذل كل الجهود للحصول على الوثائق الصحيحة واستكمال الإجراءات اللازمة في بلد اللجوء. وإذا لم يتم البت في قضايا الحضانة، ينبغي تقديم المشورة إلى الوالد الذي يعاد توطين الطفل معه للبدء في اتخاذ الإجراءات للحصول على حقوق الحضانة الكاملة لدى وصوله إلى دولة إعادة التوطين. إضافة إلى ذلك، يجب تقديم طلب رسمي إلى بلد إعادة التوطين لاتخاذ قرار بشأن حقوق الحضانة في أقرب وقت ممكن بعد إعادة توطين الطفل، استنادًا إلى المادة 25 من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللجوء، (المساعدة الإدارية). ويجب أن يحدد هذا القرار أيضًا حقوق الوصول.

متى أمكن، ينبغي أن يكون مع الطفل أو مقدم الرعاية نسخة من خطاب الموافقة أو قرارات الحضانة أو غيرها من الوثائق ذات الصلة التي تخص حضانة الطفل. فقد تكون هذه الوثائق مفيدة في تحديد الحضانة في بلد العودة أو إعادة التوطين.

وتنطبق الاعتبارات نفسها على الحضانة في سياق المسارات التكميلية. لمزيد من المعلومات عن إجراءات المصالح الفضلى في سياق المسارات التكميلية، راجع القسم 4.1.7: المسارات التكميلية لقبول اللاجئين في البلدان الثالثة.

136 استنتاج اللجنة التنفيذية رقم 105، الفقرة (2)، اللجنة التنفيذية رقم 107، الفقرة (14)

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /أليكسيز ماسياريلي

# القسم 5: عملية تحديد المصالح الفضلى واتخاذ القرارات

## مقدمة

على النحو الوارد في الفصل 4، فإن عملية تحديد المصالح الفضلى مطلوبة في الحالات التي يحتمل أن يكون للقرار فيها آثار بعيدة المدى على الطفل. ولذلك، من الضروري أن تستند العملية إلى ضمانات إجرائية صارمة تدعمها مبادئ حماية الطفل.

سيقدم هذا الفصل مبادئ توجيهية محددة عن إعداد عملية تحديد المصالح الفضلى وتعيين أدوار الأطراف المعنية ومسؤولياتها، بما في ذلك لجنة تحديد المصالح الفضلى. إضافة إلى ذلك، يتناول الفصل إجراءات اتخاذ القرار المُبسَّطة والوقت الذي ينبغي فيه مراجعة القرارات المتخذة بشأن تحديد المصالح الفضلى وإعادة النظر فيها.

## 5.1 الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعملية تحديد المصالح الفضلى

### ملخص القسم

الأسباب:

- تتطلب عملية تحديد المصالح الفضلى تكليف موظفين بأداء مسؤوليات فردية محددة لضمان تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى في الوقت المناسب وبطريقة منسقة تُراعي مصلحة الطفل.

الكيفية:

- تحتاج إدارات العمليات بالمفوضية إلى تعيين موظف في وظيفة مشرف تحديد المصالح الفضلى يتولى مسئولية إعداد عملية تحديد المصالح الفضلى والإشراف عليها. ويمكن للمنظمات الشريكة الاضطلاع بالمهام الإشرافية أيضًا. ويمكن أيضًا أن تعيّن إدارات العمليات الكبرى التي تضم العديد من المكاتب الميدانية القائمة على إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى مسؤولي مراجعة عملية تحديد المصالح الفضلى (المسؤولين عن مراجعة الحالات) ومنسقي عملية تحديد المصالح الفضلى على مستوى المكاتب الإقليمية أو المكاتب الفرعية، الذين يتحملون مسئولية ضمان اتساق الإجراءات في عدة أماكن وتقديم الدعم والتنسيق المستمرين لعملية تحديد المصالح الفضلى.
- إن أدوار المشرف والمنسق ومسؤول المراجعة في عملية تحديد المصالح الفضلى ليست بالضرورة مناصب مستقلة، بل هي مهام يجب أن تُسند إلى موظفين معينين. ويجب تخصيص نسبة مناسبة من الوقت لهذه المهام ضمن خطط عمل الموظفين ذات الصلة.
- يجب أن يعمل أخصائيو الحالات عادةً في إجراءات المصالح الفضلى بصفة عامة، والا يتم تعيينهم على وجه التحديد لعملية تحديد المصالح الفضلى. ومع ذلك، قد لا يكون بإمكان كل أخصائيي الحالات العمل في عمليات تحديد المصالح الفضلى.
- يجب وضع الاختصاصات، بما في ذلك الوصف الوظيفي الفني ذي الصلة، للمشرف ومسؤول المراجعة والمنسق في عملية تحديد المصالح الفضلى. وتُسند هذه الأدوار للموظفين الذين يتمتعون بخبرة في مجال حماية الطفل أو الذين تلقوا تدريبًا، وهي ليست مهمة معينة أو منصب محدد ما لم يتم تحديد خلاف ذلك على المستوى العملي.

## 5.1.1 مشرف تحديد المصالح الفضلى

تتمثل إحدى الخطوات المهمة للمكتب الذي يعمل مع الأطفال الذين يلزم تحديد المصالح الفضلى لهم في تعيين موظف في إدارة العملية سيكون مسؤولًا عن إعداد عملية تحديد المصالح الفضلى والإشراف عليها. وفي هذا السياق، سيُشار إلى الموظف المذكور باسم "مشرف تحديد المصالح الفضلى".

ويتم تعيين مشرف تحديد المصالح الفضلى من قِبل رئيس المكتب أو كبير مسؤولي الحماية في إدارة العملية. وينبغي أن يتمتع هذا الموظف بمعرفة أساسية وافية في مجال الحماية، بما في ذلك حماية الطفل أو خبرة في مجال رعاية الطفل أو العمل الاجتماعي، ويجب تعيينه من بين فريق الحماية في المكتب. وتبعًا لحجم العملية، قد يتولى مسؤول حماية الطفل في المكتب أو جهة التنسيق المعنية بشؤون حماية الطفل دور مشرف تحديد المصالح الفضلى. ويمكن أيضًا إسناد هذه المسئولية إلى موظف حماية آخر تحت إشراف مسؤول حماية الطفل أو جهة التنسيق المعنية بشؤون حماية الطفل. وفور تعيين مشرف تحديد المصالح الفضلى، سيكون مسؤولًا عن إعداد عملية تحديد المصالح الفضلى والإشراف عليها وتنسيقها وتنفيذها بالتعاون مع المفوضية والحكومة والشركاء الآخرين.

في حالة تعيين مشرف تحديد المصالح الفضلى من داخل إحدى المنظمات الشريكة لعمليات تحديد المصالح الفضلى لتلك المنظمات، يمكن لهذا الشخص إما أن يعمل بوصفه نظيرًا، داخل تلك المنظمة، لمشرف تحديد المصالح الفضلى لدى المفوضية وإما أن يتولى بعض المسؤوليات المتعلقة بأعمال التنسيق مع المنظمات الأخرى. ومع ذلك، يظل مشرف تحديد المصالح الفضلى لدى المفوضية مسؤولًا عن هذه العملية.

نصائح مفيدة لمشرفي تحديد المصالح الفضلى (والمنسقين في حال تعيينهم):

- تعزيز إجراءات المصالح الفضلى بوصفها أداة لحماية الأطفال المعرضين للخطر وليس فقط أداة للحلول الدائمة.
- عند التخطيط وتوفير الموارد، ضع في اعتبارك ضرورة أن يكون برنامج الحماية كافيًا ليس لمعالجة المقابلات الخاصة بتحديد المصالح الفضلى فحسب، بل لإدارة الحالات الكاملة، بما في ذلك رصد الأطفال الخاضعين لعملية تحديد المصالح الفضلى ومتابعتهم.
- الاستعانة بمنظمات غير حكومية شريكة مناسبة معنية بحماية الأطفال في عملية تحديد المصالح الفضلى، حيثما أمكن.
- وضع استراتيجية للتدريب على حماية الأطفال لأعضاء اللجنة المعنية بتحديد المصالح الفضلى وموظفي حماية الأطفال، وتنفيذ تلك الاستراتيجية. كما ينبغي طلب المساعدة عند الحاجة إلى مزيد من الموارد لبناء القدرات، على سبيل المثال، الاستعانة بموظفي المفوضية على المستوى الإقليمي والدولي ومن خلال الشركاء داخل الدولة أو من خلال خطط ابتعاث الموظفين أو نشرهم.
- إدراج عملية إجراءات المصالح الفضلى في الاستراتيجية الشاملة لحماية الطفل.
- المناصرة من أجل توفير الموارد الكافية (بشرية، مالية، مادية) للتنفيذ الفعال لعملية تحديد المصالح الفضلى.
- الاستفادة من الاتفاقيات الاحتياطية المتاحة بين المفوضية وشركائها في دعم تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى واستراتيجيات حماية الطفل عن طريق بناء القدرات والدعم الفني.
- تشجيع تشكيل لجان معنية بتحديد المصالح الفضلى، قدر الإمكان، في أماكن العمل الميدانية (خاصة في حال وجود عدد كبير من الأطفال الذين هم في حاجة إلى عملية تحديد المصالح الفضلى).

## 5.1.2 منسق تحديد المصالح الفضلى

قد ترغب إدارات العمليات الكبرى التي تضم العديد من المكاتب الميدانية أو الفرعية القائمة على إجراء عمليات تحديد المصالح الفضلى في تعيين منسق لعملية تحديد المصالح الفضلى على مستوى المكاتب القُطرية أو المكاتب الإقليمية. وسيساعد هذا على ضمان الاتساق بين الإجراءات في عدة أماكن وتقديم الدعم والتنسيق المستمرين

لعملية تحديد المصالح الفضلى. وتبرز أهمية دور منسق تحديد المصالح الفضلى على وجه الخصوص حينما يتم اتخاذ قرار بشأن تشكيل لجنة واحدة معنية بعملية تحديد المصالح الفضلى على المستوى الوطني، بدلًا من عدة لجان في أماكن العمل الميدانية المختلفة. وفي هذه الحالة، فإن مهام المنسق في عملية تحديد المصالح الفضلى تشبه تلك المهام التي يتم إسنادها عادةً لمشرف تحديد المصالح الفضلى.

وعادةً ما يتم تعيين منسقي تحديد المصالح الفضلى بمعرفة كبير مسؤولي الحماية، وبتوجيه من مشرف تحديد المصالح الفضلى. ويمكن أن يكون منسقو تحديد المصالح الفضلى أيضًا موظفين في المنظمات الشريكة. وليس من الضروري توافر منسق تحديد المصالح الفضلى لدى المفوضية في كل مكتب فرعي أو ميداني، حيث يجب تعيين منسقي تحديد المصالح الفضلى على أساس اعتبارات الكفاءة في كل عملية. راجع صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى لمعرفة بعض الاختصاصات عن وظيفة منسق تحديد المصالح الفضلى.

## 5.1.3 مسؤول مراجعة تحديد المصالح الفضلى

من ضمن العناصر الأخرى المهمة في عملية تحديد المصالح الفضلى مسئولية مراجعة الحالات قبل تقديمها إلى لجنة تحديد المصالح الفضلى. وقد يُطلب من المشرف أو المنسق في عملية تحديد المصالح الفضلى أداء هذا الدور في إدارة العمليات أو المكاتب التي تتعامل مع حالات قليلة دائماً. ومع ذلك، يجب تعيين الموظفين لأداء دور مسؤول مراجعة تحديد المصالح الفضلى في العمليات التي تتضمن عددًا كبيرًا من الحالات. وعادةً ما يكون مسؤولو مراجعة تحديد المصالح الفضلى من كبار أخصائيي الحالات أو المشرفين على أخصائيي الحالات، ويجب أن يكون لديهم خبرة في مجال حماية الطفل.

ويؤدي مسؤولو مراجعة تحديد المصالح الفضلى دور ضمان إجراء فحوصات جودة إضافية للحالات المقدمة من قبل أخصائيي الحالات وتقديم التوجيهات عن جمع المعلومات ومتابعتها. وكما هو الحال بالنسبة إلى الأدوار المحددة الأخرى في عملية تحديد المصالح الفضلى، فإن مسؤول مراجعة تحديد المصالح الفضلى ليس وظيفة قائمة بذاتها، وإنما يؤديها موظفون تلقوا تدريبًا مناسبًا في مجال إدارة حالات الخاصة بحماية الطفل وحماية اللاجئين، ولديهم معرفة جيدة عن ذلك. ويتم تعيين مسؤولي مراجعة تحديد المصالح الفضلى بمعرفة مشرف تحديد المصالح الفضلى، ويتم التأكيد على قرار تعيينهم من قِبل رئيس المكتب أو كبير موظفي شؤون الحماية. راجع صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى لمعرفة بعض الاختصاصات عن وظيفة مسؤول مراجعة تحديد المصالح الفضلى.

## 5.1.4 أخصائيو الحالات

يجب أن تُسند مهمة جمع جميع المعلومات اللازمة عن عملية تحديد المصالح الفضلى إلى فرد أو أكثر من أخصائيي الحالات ، إما من قِبل المشرف على عملية تحديد المصالح الفضلى داخل المفوضية وإما من قِبل شريك مفوض. ويتم استخدام مصطلح "أخصائي الحالة" في هذه المبادئ التوجيهية لوصف الشخص المسؤول عن اتخاذ إجراءات محددة ضمن إجراءات المصالح الفضلى. وقد يتم تعيين أخصائي الحالة من قِبل المفوضية أو أحد الشركاء خصيصًا لهذا الغرض. ويجب أن يعمل أخصائيو الحالات عادةً على عموم إجراءات المصالح الفضلى وألا يتم تكليفهم بعملية تحديد المصالح الفضلى وحدها دون غيرها من إجراءات المصالح الفضلى. راجع صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى لمعرفة بعض الاختصاصات عن وظيفة أخصائي الحالة بغية الحصول على مزيد من المعلومات عن أدوار أخصائي الحالة ومسؤولياته ومؤهلاته. ومع ذلك، قد لا يكون بإمكان كل أخصائيي الحالات العمل على تحديد المصالح الفضلى دون بناء قدرات إضافية. ومن المستحسن تحديد المؤهلات والمهارات اللازمة المطلوبة بوضوح للقيام بعمليات تحديد المصالح الفضلى، وبذل الجهود لضمان وصول جميع أخصائيي الحالات إلى هذا المستوى من الكفاءة. وفي بعض الحالات، قد يتم تحديد مجموعة مختارة من أخصائيي الحالات بوصفهم متخصصين في عمليات تحديد المصالح الفضلى، على الرغم من أن جميع أخصائيي الحالات في مجال حماية الطفل الذين يعملون مع الأطفال اللاجئين يجب أن يكون لديهم فهم أساسي وقدرة على إكمال عمليات تحديد المصالح الفضلى - وذلك لأن عمليات تحديد المصالح الفضلى يجب أن تكون جزءًا من إدارة الحالات المتصلة؛ ومن ثمّ يتم إنجازها على أفضل وجه على يد أخصائي الحالة للطفل الأكثر دراية بحالة الطفل والذي يمكنه ضمان المتابعة والرصد. وفيما يتعلق بأغراض عملية تحديد المصالح الفضلى، يعمل أخصائي الحالة تحت إشراف المشرف أو المنسق في عملية تحديد المصالح الفضلى أو مسؤول مراجعة تحديد المصالح الفضلى، على النحو المحدد في المستوى العملي، بغض النظر عن التسلسل الإداري المعياري للوظائف الأخرى.

وفي بعض الحالات، عندما توجد فجوة في قدرات أخصائي الحالة أو عندما تكون هناك زيادة مفاجئة في عدد عمليات تحديد المصالح الفضلى التي يتعين إكمالها، يمكن نشر موظفين متخصصين في عملية تحديد المصالح الفضلى. وعندما تقوم

المفوضية بنشر موظفين لإجراء عملية تحديد المصالح الفضلى، فمن الضروري أن يتم تنسيق عملهم مع الموظفين الدائمين المعنيين بإجراءات المصالح الفضلى الذين يعملون لدى المفوضية والشركاء والذين سيحتاجون إلى مواصلة تقديم الدعم للطفل و/أو أسرته، وإجراء المتابعة والرصد باستمرار.

في سياق عملية تحديد المصالح الفضلى، يكون أخصائيو الحالات مسؤولين عن جمع المعلومات ذات الصلة بحالة الطفل من خلال إجراء مقابلة مع الطفل أو أسرته أو مقدمي الرعاية الآخرين وغيرهم ممن قد يكونوا معنيين بحالة الطفل. ويتحمل أخصائيو الحالات أيضًا مسئولية إعداد تقرير الحالة وتقديمه إلى مسؤول مراجعة عملية تحديد المصالح الفضلى لاتخاذ مزيد من الإجراءات، مع الاستمرار في رصد حالة حماية الطفل ومتابعتها. وتتوافر المعلومات الإرشادية ذات الصلة اللازمة لعملية تحديد المصالح الفضلى في القسم 4: تنفيذ المفوضية لعملية تحديد المصالح الفضلى. ويجب على أخصائي الحالة أيضًا تحليل المعلومات التي تم جمعها وإعداد التوصيات بشأن القرارات (راجع أيضًا قائمة تحقق الواردة في الملحق 11).

وبالنظر إلى تعقيد القضايا التي من المحتمل أن تنشأ في حالات تحديد المصالح الفضلى والجوانب الحساسة التي يجب مراعاتها، يوصى بألا يكون أخصائي الحالة المعني بعملية تحديد المصالح الفضلى عضوًا في مجتمع الطفل المباشر. ويمكن أن يكون أخصائيو الحالات المعنيون بعملية تحديد المصالح الفضلى من اللاجئين إذا كان ذلك مسموحًا بموجب بذلك بموجب الإطار القانوني وإطار السياسات على الصعيد الوطني. ومع ذلك، يحتاج أخصائيو الحالات اللاجئين إلى تلقي التدريب والمؤهلات والالتزامات التعاقدية أو الحصول عليها بالمستوى المطلوب نفسه من المواطنين عند الاضطلاع بنفس الأدوار (لمزيد من المعلومات عن اعتبارات التوظيف بوجه عام، راجع القسم 3.4.3: التوظيف وتوفير الموارد لتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى). سواء كان الشخص لاجئًا أم لا، فمن الأهمية بمكان أن يكون لدى أخصائي الحالة الفهم اللازم لدور المجتمع وهيكله وممارساته، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والثقافية ومعايير النوع الاجتماعي للمجتمع. وإذا كان الخيار متاحًا في السياق المحدد، يجب بذل جميع الجهود المعقولة للسماح للطفل باختيار نوع جنس أخصائي الحالة.

## 5.2 لجنة تحديد المصالح الفضلى

### ملخص القسم

الأسباب:

- يتمثل دور لجنة تحديد المصالح الفضلى في تقديم تقييم متخصص عن كل حالة طفل بناءً على توصيات أخصائي الحالة، من خلال الموازنة بين أولويات الحماية المتزاحمة والتأكد من التوصل إلى قرارات تتوافق مع مصالح الطفل الفضلى.

الكيفية:

- يجب أن تكون اللجنة متعددة التخصصات ويراعي التوازن بين الجنسين. ويجب أن يتم اختيار أعضاء اللجنة من طيف كبير من الخبرات، بما في ذلك من النظام الوطني لحماية الطفل/الوكالات الحكومية المعنية والشركاء الأساسيين على الصعيد الوطني والدولي.
- يكون مشرف تحديد المصالح الفضلى مسؤولًا عن تشكيل لجنة تحديد المصالح الفضلى وتنسيق أعماله. ولتمكين اللجنة من العمل بكفاءة وفعالية، يلزم الإعداد المناسب من جانب كل من مشرف تحديد المصالح الفضلى وأعضاء اللجنة.
- التوصل إلى قرارات لجنة تحديد المصالح الفضلى بوجه عام يكون بالإجماع بعد دراسة متأنية للخيارات المتاحة.

### 5.2.1 دور لجنة تحديد المصالح الفضلى

يتمثل دور لجنة تحديد المصالح الفضلى في تحليل الحالات الفردية من أجل تقييم الخيارات المتاحة وتحديد ما يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى، استنادًا إلى تقييم أخصائي الحالة وتوصياته، على النحو الذي استعرضه المشرف تحديد المصالح الفضلى (أو مسؤول مراجعة عملية تحديد المصالح الفضلى، عندما يكون هذا الدور قائمًا).

تتألف لجنة تحديد المصالح الفضلى من موظفي المفوضية وموظفي الشركاء والمسؤولين الحكوميين من ذوي المعارف والخبرات مختلفة في مجال حماية الطفل والمجالات الأخرى ذات الصلة. وقد ثبتت أهمية مشاركة الشركاء

في لجنة تحديد المصالح الفضلى من خلال نجاح إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك عملية تحديد المصالح الفضلى. ويسهم إسناد مهمة اتخاذ القرارات إلى فريق متعدد الاختصاصات في تعزيز الضمانات الإجرائية؛ فوجهات النظر المتنوعة لأعضاء اللجنة تثمر مزيدًا من الخبرات. ومن المستحسن تمثيل ما لا يقل عن تخصصين ذوي صلة بالحالة، ويفضل أن يكون أكثر من تخصصين، في اللجنة. وفي حالة عدم وجود مشاركين آخرين ذوي صلة في لجنة تحديد المصالح الفضلى في المجال العملي الفوري، يمكن تشكيل لجان بديلة معنية بعملية تحديد المصالح الفضلى (راجع أدناه). ويسهم هذا التنوع في إثراء التحليل الخاص بتحديد المصالح الفضلى ويساعد على ضمان مراعاة التحديد النهائي لمصلحة الطفل الفضلى، وفي الوقت نفسه يعزز إجراءات التعاون والتنسيق الخاصة بالأطفال ممن هم في حاجة إلى الحماية والرعاية.

يجب أن يتماشى سلوك لجنة تحديد المصالح الفضلى مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل؛ حيث يجب اتخاذ جميع القرارات وفقًا لأسلوب اتفاقية حقوق الطفل. يجب على أعضاء اللجنة المعنية بعملية تحديد المصالح الفضلى مراعاة المبادئ الآتية في أثناء عملية اتخاذ القرار: (1) الطفل صاحب حق؛ (2) إيلاء الاعتبار اللازم لآراء الطفل عند اتخاذ القرار؛ (3) تصرف أعضاء اللجنة المعنية بعملية تحديد المصالح الفضلى بوصفهم مناصرين للطفل؛ (4) التزام أعضاء اللجنة المعنية بعملية تحديد المصالح الفضلى بالموضوعية والحيادية.

## 5.2.2 تشكيل لجنة تحديد المصالح الفضلى

يتحمل مشرف تحديد المصالح الفضلى مسئولية تشكيل لجنة تحديد المصالح الفضلى في إطار المجال العملي. ويجب على مشرف تحديد المصالح الفضلى، بالتشاور مع الأعضاء الآخرين الأساسيين لدى مكتب المفوضية منظمات الحماية أو حماية الطفل، تحديد الأعضاء المحتملين في لجنة تحديد المصالح الفضلى وفرزهم.

يعتمد تشكيل لجنة تحديد المصالح الفضلى على السياق الذي يتم فيه تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى. وبوجه عام، ينبغي أن تضم لجنة المصالح الفضلى دائمًا الهيئات الوطنية المعنية بحماية الطفل والشركاء الآخرين المعنيين بحماية الطفل. وتقع على عاتق مشرف تحديد المصالح الفضلى مسئولية التأكد من تشكيل هذه اللجان على أكمل وجه، في كل موقف، بما يضمن قدرة أعضائها على اتخاذ أفضل القرارات الممكنة بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل الواحد. ويوصى كذلك بأن يشرف كبار موظفي المفوضية على عملية تشكيل لجنة تحديد المصالح الفضلى، وتوجيه الدعوة الرسمية، إذا لزم الأمر، للأعضاء المناسبين للجنة تحديد المصالح الفضلى ذوي الخبرات الواسعة وذات الصلة في مجال حماية الأطفال.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /يوهان باقمان

### كفاءات أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى والمواصفات التي يتميزون بها

من المهم أن يتمتع أعضاء اللجنة المعنية بتحديد المصالح الفضلى بالكفاءات اللازمة للمشاركة في اللجان بفعالية. وتعد الكفاءات الشخصية والاجتماعية والمنهجية لأخصائيي الحالات الواردة في القسم 3.4.3: التوظيف وتوفير الموارد لتنفيذ إجراءات المصالح الفضلى ذات صلة أيضًا بأعضاء اللجنة المعنية بعملية تحديد المصالح الفضلى ويجب الرجوع إليها. وتعد الكفاءات الفنية مطلوبة، ولكن نظرًا للطابع متعدد الأبعاد للجان تحديد المصالح الفضلى، لم يتم هنا إيراد المهارات والكفاءات الفنية المحددة لمختلف المهن ذات الصلة. إلى جانب هذه الكفاءات، ترد المواصفات الضرورية المحددة لأعضاء اللجنة المعنية بعملية تحديد المصالح الفضلى أدناه:

- يجب أن يكون لدى أعضاء اللجنة خلفيات مهنية ومؤهلات ذات صلة (أو خبرة معادلة) في مجال حماية الطفل والتخصصات ذات الصلة، بما في ذلك العمل الاجتماعي، والبحث عن الأسر وجمع شملها، والحلول الدائمة، والتعليم، والصحة النفسية والعمل النفسي الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ينبغي أن يكون لدى أعضاء اللجنة وعي تام بنمو الأطفال والشباب وعافية الأطفال النفسية الاجتماعية والبدنية بما في ذلك الجوانب التعليمية والحماية.
- يجب أن يكون أعضاء اللجنة ملمين بالبيئة القانونية والثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية للأطفال المعنيين. عندما تتطلب قرارات محددة خبرة في القضايا القانونية أو الحلول الدائمة، يمكن إشراك أعضاء اللجنة الذين يمتلكون هذه الخبرة.
- ينبغي أن يتمكن أعضاء اللجنة من تقييم مقتضيات السلامة للقرارات الخاصة بتحديد المصالح للأطفال الأفراد.
- ينبغي لإدارة المنظمة منح أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى سلطات مناسبة لاتخاذ القرارات داخل المنظمة التي ينتمون إليها.
- ينبغي تشجيع لجنة تحديد المصالح الفضلى على إشراك الهيئات التي تعمل بشكل مباشر مع المجتمعات والأطفال المعنيين أو تقدم لهم الخدمات.
- يجب أن تسعى عملية تعيين أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى إلى تشكيل لجنة متعددة التخصصات وتراعي التوازن بين الجنسين.
- يجب ألا يكون لأعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى أيّ صلاتٍ بالطفل أو أفراد أسرته، حيث قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.

حتى وإن كان أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى يحظون بخبرة سابقة في مجال حماية الأطفال، من المهم أيضًا تزويدهم بالتدريب اللازم حول عملية تحديد المصالح الفضلى، ويشمل ذلك الأعضاء الاحتياطيين وأعضاء اللجان الفرعية لتحديد المصالح الفضلى. وفي الوقت ذاته، يمكن الاستعانة بالوكالات الدولية والوطنية المعنية بحماية الأطفال في تقديم التدريب لأعضاء اللجنة المعنية بتحديد المصالح الفضلى أو الأشخاص المشاركين بصورة أخرى في عملية تحديد المصالح الفضلى. وإذا ما ظهرت الحاجة إلى مزيد من الخبرات في مجال حماية الأطفال ضمن المفوضية أو المنظمات الشريكة، يمكن أيضًا الاستعانة بموارد خارجية لبناء القدرات، على سبيل المثال، عبر الدعم من الاستشاريين الإقليميين أو وحدة حماية الطفل في شعبة الحماية الدولية أو نشر الموظفين المجدول. وبالإضافة إلى توفير التوجيه لأعضاء اللجنة الجدد، يعتبر من الممارسات الجيدة تقديم دورات تدريبية على إجراءات المصالح الفضلى لأعضاء اللجنة مرة واحدة على الأقل كل عام. ويجب أيضًا على جميع أعضاء اللجنة المعنية بتحديد المصالح الفضلى التوقيع على مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمفوضية أو تعهد مماثل لمنظمتهم بالإضافة إلى التعهد بالحفاظ على السرية.

في حين أنه لا يوجد حد لعدد الأفراد الذين يمكن تحديدهم وفحصهم للمشاركة في لجنة تحديد المصالح الفضلى، يجب أن تتكون لجنة تحديد المصالح الفضلى من ثلاثة إلى خمسة أشخاص على الأقل يتمتعون بقدر كبير من الخبرة في مجال حماية الطفل والعمل الاجتماعي أو النفسي الاجتماعي. وبصفة عامة، ينبغي ألا يزيد عدد أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى عن سبعة أعضاء نظرًا لأن هذه الزيادة قد تسفر عن تأخير عملية اتخاذ القرار وتهدد أيضًا سرية العملية. وقد تجد بعض العمليات أنه من المفيد تعيين أعضاء بديلين على دراية تامة بعملية تحديد المصالح الفضلى، ويكون بإمكانهم أن يحلوا محل أعضاء اللجنة الدائمين عند الضرورة.

وكلما أمكن، يجب تشكيل أعضاء اللجنة المعنية بتحديد المصالح الفضلى بالتعاون مع السلطات الوطنية أو المحلية المعنية برعاية الطفل، ويجب أن يكون لها دور حيوي في عملية اتخاذ القرار. ويجب أيضًا دعوة المنظمات الدولية و/أو الوطنية والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصلاحيات خاصة بالأطفال، وعلى دراية الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للمشاركة في لجنة تحديد المصالح الفضلى. إن المنظمات التي قد يكون لديها تضارب في المصالح، مثل تلك التي تشارك في جوانب معينة من رعاية الأطفال وإعالتهم أو في الإجراءات الخاصة بالمفوضية المتبعة في عملية إعادة التوطين، يجب ألا تمثل أغلبية داخل اللجنة. ولفهم المجتمع بصورة أكبر، يمكن توجيه الدعوة إلى أعضاء المجتمع ذوي الخبرة للمشاركة في اللجنة وتقديم الضمانات الكافية لدعم وتعزيز نزاهة العملية وسريتها، إلى جانب ضمان السلامة للجميع.

الجدول 14: **نظرة عامة على الشركاء الذين يمكنهم المشاركة في عملية تحديد المصالح الفضلى**

| | |
|---|---|
| **الهيئات الحكومية والوطنية** | بوجه عام، ينبغي أن تضم لجنة تحديد المصالح الفضلى أعضاءً يمثلون الهيئات الوطنية المعنية بحماية الطفل وغيرها من الهيئات الوطنية المعنية. فهؤلاء يكونون على دراية بالقوانين المحلية والخدمات المتاحة ويمكنهم أن يلعبوا دورًا كبيرًا في الدعم. ويمكن للمسؤولين الحكوميين تقديم المشورة، وقد يتمتعون بصلاحيات تمكنهم من اتخاذ العديد من التدابير لا سيما تلك المتعلقة بقضايا الحضانة وانفصال الأطفال عن والديهم رغمًا عنهم ومتابعة مزاعم الإيذاء والإيداع مع الأسر الحاضنة والحلول الدائمة، خاصةً الدمج المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن القرارات التي يتخذها المسؤولون من الوكالات أو السلطات الحكومية كجزء من لجنة تحديد المصالح الفضلى قد تتطلب إجراءات إضافية ليتم اتخاذها من أجل اعتبارها ملزمة قانونًا وفقًا للإطار القانوني أو إطار السياسات المتبع في البلد. وقد يتعذر في بعض الحالات إشراك السلطات الحكومية، بل قد ينصح بعدم إشراكها (على سبيل المثال، في الحالات التي تكون فيها السلطات المعنية غير راغبة أو غير قادرة على الاشتراك في إجراءات المصالح الفضلى أو البلدان التي يمكن أن تؤدي مشاركة الحكومة فيها إلى المساس بحماية اللاجئين). |
| **المفوضية** | يجب أن تكون المفوضية دائمًا ممثلة في لجنة تحديد المصالح الفضلى. وتضطلع المفوضية بضمان حماية الأطفال المعنيين ومساعدتهم، ويشمل ذلك عمليات التسجيل والرصد والمتابعة والدعم، وتحديد الحلول الدائمة، مثل إعادة التوطين. وبوجه عام، ستتولى المفوضية دور مشرف تحديد المصالح الفضلى. وعادةً ما يعتبر مشرف تحديد المصالح الفضلى رئيسًا أو عضوًا منسقًا للجنة، ومن ثم يجب ألا يكون له حق التصويت. وقد تتم دعوة موظفي المفوضية الآخرين ليكونوا أعضاء في لجنة تحديد المصالح الفضلى بشرط أن يمتلكوا مواصفات عضو لجنة تحديد المصالح الفضلى المذكورة أعلاه. |

| | |
|---|---|
| **المنظمات الدولية و/أو الوطنية والمنظمات غير الحكومية** | ينبغي دعوة المنظمات الدولية و/أو الوطنية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بصفة مباشرة مع المجتمعات المحلية والأطفال المعنيين أو تقدم الخدمات لهم للحصول على عضوية في لجنة تحديد المصالح الفضلى. ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال حماية الأطفال دورًا حيويًا في عملية تحديد المصالح الفضلى لما تتمتع به من فهم عميق للوضع والممارسات والخدمات المحلية. وتتمتع هذه المنظمات بخبرة واسعة في مجال حماية الطفل وربما تكون مشاركة بالفعل في عملية البحث عن الأسرة وجمع الشمل والحماية ورعاية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر. وفي بعض الحالات، تضطلع المنظمات غير الحكومية الدولية أو الوطنية بمسئولية تنفيذ عملية تحديد المصالح الفضلى وإدارتها بشكل مباشر في ظل الاستعانة بشريك تنفيذي وبمشرف تحديد المصالح الفضلى لدى المفوضية وبإشراف من المفوضية. ويمكن أيضاً للمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الطفل تقديم الدعم بالتدريب اللازم في مجال حماية الأطفال للعاملين المشاركين في عملية تحديد المصالح الفضلى. وبمقتضى ولايتها، يمكن لمنظمة اليونيسيف أن تقدم دعمًا أكبر إلى جانب السلطات الوطنية المعنية بحماية الأطفال والرعاية الاجتماعية. وينبغي للمنظمات، التي قد يكون لديها تضارب في المصالح، مثل تلك التي تشارك في جوانب من رعاية الأطفال وإعالتهم أو في الإجراءات الخاصة بالمفوضية المتبعة في عملية إعادة التوطين، الكشف عن مشاركتها وإعفاء نفسها من عملية اتخاذ القرار النهائي. |
| **أخصائيو الحالات** | لا يُطلب عادةً من أخصائيي الحالات حضور اجتماعات لجنة تحديد المصالح الفضلى. وإذا تم إعداد وثائق عملية تحديد المصالح الفضلى جيدًا ومراجعتها، فلن تكون هناك حاجة لأن يقتطع أخصائيو الحالات وقتًا من جدولهم لحضور اجتماعات لجنة تحديد المصالح الفضلى. ومع ذلك، إذا كان حضور أخصائيي الحالات مرغوبًا به ومجديًا، فيستحسن التأكد من حضور أخصائيي الحالات فقط في أثناء النظر في الحالات التي أعدوها هم. وعندما يشارك أخصائي الحالة، يجب عليه تقديم الحالة، والعمل بوصفه مناصرًا للطفل، والإجابة عن أي أسئلة قد يطرحها أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى. ولا يعد أخصائي الحالة عضوًا مصوتًا في لجنة تحديد المصالح الفضلى. |
| **خبراء آخرون (مراقبون)** | يمكن دعوة الأفراد، بما في ذلك أعضاء المجتمع المضيف ومجتمع اللاجئين، للمشاركة بوصفهم مراقبين في لجان تحديد المصالح الفضلى للتباحث في الحالات الفردية، حسب الحاجة. وفي مثل هذه الأوضاع، على سبيل المثال، لا يكون الخبير جزءًا من لجنة تحديد المصالح الفضلى، ولكن لديه خبرة خاصة ذات صلة بحالة معينة. وفي مثل هذه الحالات، يجب على مشرف تحديد المصالح الفضلى التأكد من إطلاع الفرد على العملية والحصول على توقيعه على مدونة قواعد السلوك والتعهد بالحفاظ على السرية قبل المشاركة في لجنة تحديد المصالح الفضلى.<br><br>لمزيد من المعلومات عن أعضاء المجتمع المشاركين في لجنة تحديد المصالح الفضلى، راجع أدناه. |

## إدراج أعضاء المجتمع في لجنة تحديد المصالح الفضلى

قد تتم دعوة أعضاء المجتمع بما في ذلك اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف ليمثلوا جزءًا من لجنة تحديد المصالح الفضلى؛ بغية توفير فهم أفضل للمجتمع. ويمكن لعضو المجتمع أن يشارك في اللجنة إذا كانت لديه المهارات والكفاءات والمواصفات المطلوبة (راجع أعلاه)، وإذا أظهر التحليل الموضوعي عدم وجود تضارب في المصالح في مشاركته.

وقد يحضر أحد أعضاء المجتمع بصفة مراقب و"خبير آخر". وعندما يكون عضو المجتمع مراقبًا، سيتمثل دوره في تمثيل مجتمع الطفل في عملية تحديد المصالح الفضلى، وتقديم مدخلات بناءً على آليات الحماية الخاصة بالمجتمع، والجوانب الاجتماعية والثقافية للمخاطر المحددة التي يواجهها الطفل. وعادة ما يكون في أي مجتمع أفرادًا لديهم

معرفة وخبرة في مجال نمو الطفل وحمايته. وبصفته خبيرًا، قد يُطلب من عضو المجتمع المدعو للمشاركة في اجتماع لجنة تحديد المصالح الفضلى تقديم وجهة النظر المتخصصة عن حالة الطفل والتوصيات الخاصة بتحديد المصالح الفضلى.

من خلال مشاركة أعضاء المجتمع، يجب توفير الضمانات إلى جانب تلك الضمانات الواردة في القسم 5.1: الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعملية تحديد المصالح الفضلى في حيز التنفيذ لدعم وتعزيز نزاهة العمليات وسريتها إلى جانب ضمان سلامة المشارك. وتشمل:

- إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى دون الكشف عن الهوية؛ أي تتم إزالة اسم الطفل وأي بيانات شخصية أخرى، من تقرير عملية تحديد المصالح الفضلى بحيث لا يمكن التعرف على هوية الطفل.
- إجراء المشاورة لفهم كيف ينظر المجتمع الأوسع والأطفال إلى مشاركة المجتمع في لجنة تحديد المصالح الفضلى وبالتالي تحديد الخيارات التي قد تكون أكثر ملاءمة.
- تحقيق التوازن فيما يتعلق بالجنس والخلفية الدينية والعرقية لأفراد المجتمع المشاركين الذين تم تحديدهم، ويجب أن يعكس هذا التوازن مجمل الحالات التي يتم العمل عليها.
- إجراء التثبت من المستندات لأعضاء اللجنة المقترحين.

إذا أُعتبر أنه من غير المناسب أن يشارك أحد أعضاء المجتمع في لجنة تحديد المصالح الفضلى، أو إذا لم يكن لديهم المهارات والكفاءات والمواصفات المطلوبة، يمكن تضمين خبراتهم من خلال تقديم بيان خطي لينظر فيه أعضاء اللجنة. ويهدف البيان الخطي إلى توفير معلومات عن السياق القُطري لا تتوافر لدى اللجنة الحالية ولكنها تعتبر ضرورية لاتخاذ قرارات مدروسة. ويمكن أيضًا تضمين آراء أعضاء المجتمع وتحليل الاعتبارات الثقافية في تقرير تحديد المصالح الفضلى ذاته، حيثما يكون ذلك مناسبًا للقرار.

## إشراك زملاء من وحدات أخرى داخل المفوضية في لجان تحديد المصالح الفضلى

يُعد الطابع متعدد التخصصات الذي تتسم به لجان تحديد المصالح الفضلى أساسيًا لتحقيق هدفها؛ لذلك، في كثير من الحالات، من الضروري والمفيد مشاركة موظفين من وحدات وظيفية تابعة للمفوضية من غير الموظفين في مجال حماية الطفل أو مجال الحماية في اللجان. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما يكون القرار المعني ذا صلة بمجالات خبرتهم. وكما هو الحال مع أي عضو في لجنة تحديد المصالح الفضلى، يجب أن يحصل موظفو المفوضية الآخرون المشاركون في لجان تحديد المصالح الفضلى على التدريب اللازم وأن يتمتعوا بالكفاءات والمواصفات المطلوبة. ويجب عليهم أيضًا اتباع المبادئ المنصوص عليها في القسم 5.2.1: دور لجنة تحديد المصالح الفضلى، بما في ذلك التحلي بالموضوعية والحياد ومراعاة المصالح الفضلى للطفل على نحو شامل بدلًا من تأييد حل معين. ومن المهم من أجل الحفاظ على هذه الضمانات والمعايير والتأكد من أن جميع أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى يقدمون إسهامًا موضوعيًا وحياديًا وتقييمًا لمصالح الطفل الفضلى استنادًا إلى مجالات خبرتهم وتلاشي أي تضارب محتمل في المصالح. وتم توضيح المعلومات الأساسية عن ضرورة الفصل بين إجراءات المصالح الفضلى، بما في ذلك عملية تحديد المصالح الفضلى، وعمليات حماية اللاجئين الأخرى في الجزء الثاني: مقدمة.

## لجان تحديد المصالح الفضلى البديلة

في سياقات عملية معينة، قد لا يكون من الممكن تشكيل لجنة على أساس المعايير المذكورة هنا. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون هناك عدد كافٍ من المشاركين ذوي مهارة عالية في لجنة تحديد المصالح الفضلى من مختلف التخصصات في إحدى مناطق العمليات. ومن أجل تشكيل لجنة قوية، يمكن البحث في خيارات تتعلق بعملية تحديد المصالح الفضلى على المستوى الإقليمي أو مستوى بلدان متعددة، ويمكن للممثلين من مختلف مجالات العمل أو البلدان المشاركة عن بُعد في مناقشات اللجنة المشتركة. ويعد دعم الضمانات الإجرائية للموظفين متعددي التخصصات الذين يتمتعون بالمهارات العالية أكثر أهمية من أن يلتقي أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى وجهًا لوجه. وفي الوقت ذاته، حيثما أمكن، يجب أن يكون التعامل مع لجنة تحديد المصالح الفضلى عن بُعد حلاً مؤقتًا، ويجري تحديد إستراتيجية انتقال للمضي قدمًا نحو التوصل إلى حل محلي.[137]

137 لمزيد من المعلومات، راجع دليل الطوارئ الخاص بالمفوضية، https://emergency.unhcr.org/entry/43381/child-protection.

في حالات معينة، قد تكون هناك حاجة إلى تنفيذ إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة، مما يؤدي إلى خفض عدد أفراد لجنة تحديد المصالح الفضلى أو تعديله من أجل ضمان اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب بما يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى (راجع القسم 5.3: إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى).

### 5.2.3 إجراءات لجنة تحديد المصالح الفضلى

يجب تحديد إجراءات تحديد المصالح الفضلى في إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى في السياق العملي (راجع القسم 3.4.2: تطوير إجراءات عمل موحدة لإجراءات المصالح الفضلى). وقدر الإمكان، يجب مراجعة الحالة من قِبل أعضاء اللجنة نفسهم بدءًا من تقديمها إلى لجنة تحديد المصالح الفضلى وحتى الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى قرار.

عندما ينتهي مسؤول مراجعة عملية تحديد المصالح الفضلى أو مشرف تحديد المصالح الفضلى من مراجعة الحالات المقدمة من أخصائي الحالة ويخلص إلى أنه يجب تقديم الحالات إلى لجنة تحديد المصالح الفضلى، يجب عليه إرسال دعوة يطلب فيها مشاركة أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى. ومن الممارسات الجيدة توجيه دعوات إلى لجنة تحديد المصالح الفضلى قبل أسبوعين على الأقل من عقد اجتماع اللجنة. وقد يتم تحديد إطار زمني أقصر من قِبل أعضاء اللجنة اعتمادًا على السياق العملي، بينما في سياقات أخرى، قد يتم الاتفاق على جدول زمني ثابت مخصص لعقد مجموعة من الاجتماعات الاستثنائية في حالات الطوارئ.

يجب على مشرف تحديد المصالح الفضلى مشاركة نسخ (دون الكشف عن الهوية بصورة مثالية) من تقارير تحديد المصالح الفضلى المقرر مناقشتها في أثناء الاجتماع لمراجعتها من قِبل أعضاء اللجنة قبل أسبوع واحد على الأقل من اجتماع لجنة تحديد المصالح الفضلى (راجع القسم 3.5: إدارة المعلومات الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى للحصول على مزيد من المعلومات عن المشاركة الآمنة والأخلاقية للمعلومات). ويُطلب من أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى مراجعة جميع التقارير الفردية عن عملية تحديد المصالح الفضلى برمتها قبل اجتماع لجنة تحديد المصالح الفضلى. وبوجه عام، لا ينبغي النظر في أكثر من ست إلى ثماني حالات في كل اجتماع للجنة، على ألا تتجاوز مدة الاجتماعات ساعتين. ومع ذلك، قد تختار إدارة العمليات النظر في المزيد من الحالات أو عقد اجتماعات مطولة حسب القيود العملية أو اللوجستية.

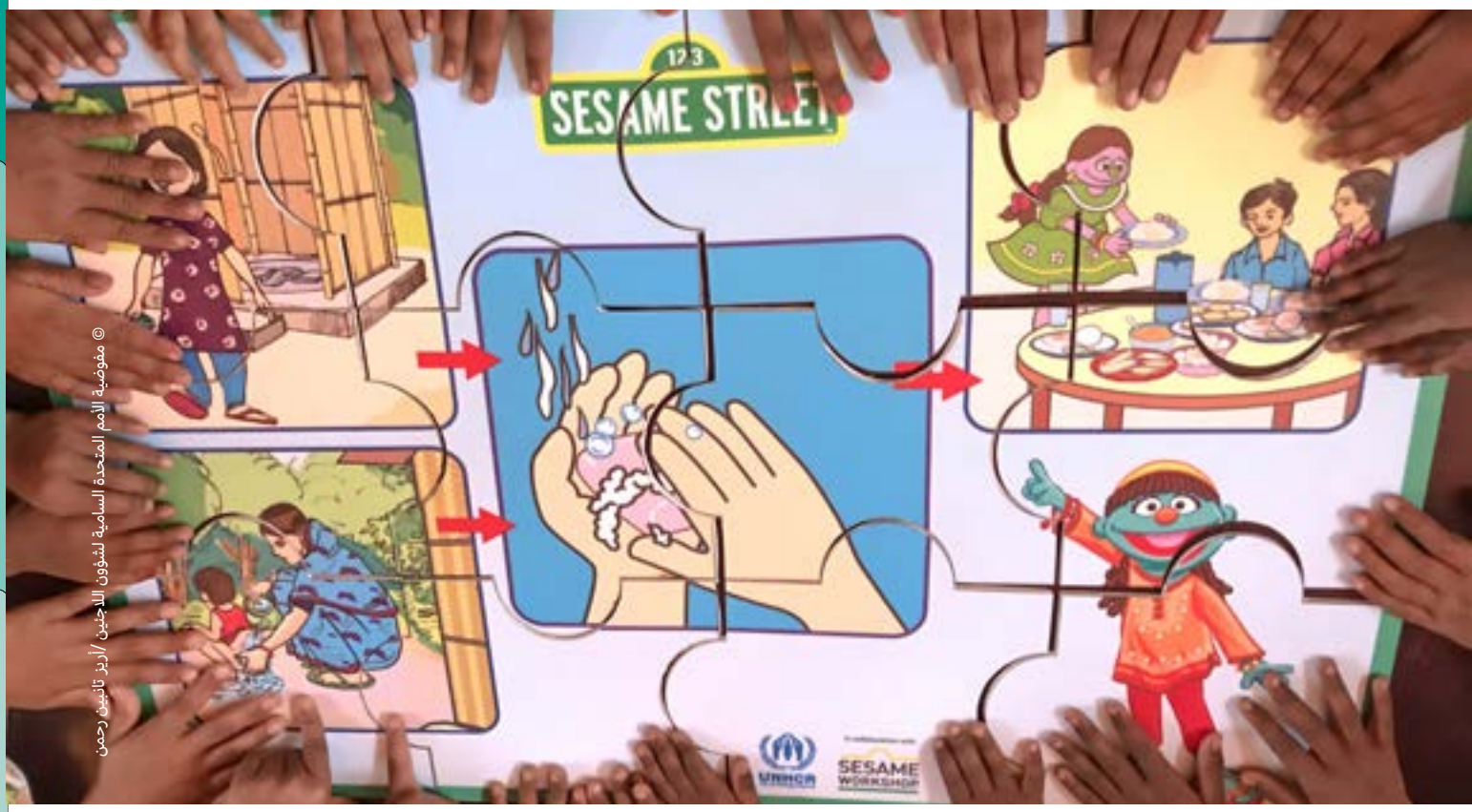

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /أريز تانيين رحمن

### خطوات عملية اتخاذ القرار في اجتماعات لجنة تحديد المصالح الفضلى

1. **عرض الحالة:** لكل حالة، يجب تقديم ملخص موجز للخيارات والتوصيات بواسطة أخصائي الحالة أو مشرف تحديد المصالح الفضلى، شريطة أن يكونا على دراية بالحالة. ونظرًا لأنهما لا يشتركان في إدارة الحالة، فإن أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى (صانعو القرار في عملية تحديد المصالح الفضلى) يتحملون مسئولية الإلمام الجيد بكل حالة حتى يتسنى لهم اتخاذ قرار سليم.
2. **مناقشات أعضاء اللجنة:** يجب أن تناقش اللجنة الخيارات والتوصيات التي قدمها أخصائي الحالة في تقرير عملية تحديد المصالح الفضلى. ومن المهم أن يتاح لكل عضو من أعضاء اللجنة الفرصة لتبادل وجهات نظره على أساس خبرته الخاصة. وفي معظم الحالات، يجب ألا تستغرق المناقشة أكثر من 10-15 دقيقة.
3. **قرارات أعضاء اللجنة:** تتوصل اللجنة إلى قرارها النهائي بالموافقة على التوصية أو رفضها، إضافة إلى إجراءات المتابعة بتوافق الآراء. وإذا لم يتم التوصل إلى قرار بسبب عدم كفاية المعلومات أو الأسئلة المتعلقة بالمصداقية أو نشوء خلاف بين أعضاء اللجنة حول الخيار الأفضل للطفل، يجب تدوين ذلك في قسم "تعليقات اللجنة" الوارد في تقرير تحديد المصالح الفضلى، وإرجاء القرار. وفي حالة إرجاء قرار بشأن تحديد المصالح الفضلى، يجب على اللجنة وضع جدول زمني لجمع المعلومات الإضافية ولإعادة صياغة التقرير بشأن تحديد المصالح الفضلى. وفي ظروف استثنائية، في حالة عدم إمكان التوصّل إلى توافق في الآراء، يجب إحالة الحالة إلى كبير موظفي شؤون الحماية لدى المفوضية[138] الذي يتمتع بسلطة الموافقة على توصية تحديد المصالح الفضلى والإشراف على تنفيذها. إذا لم يكن لدى كبير موظفي شؤون الحماية معرفة أساسية عن حماية الطفل، يمكنه التشاور مع ممثل حماية الطفل الإقليمي أو شعبة الحماية الدولية الكائنة في مقر المفوضية للحصول على دعم فني إضافي.
4. **التوقيع:** بمجرد اتخاذ قرار من قِبل أعضاء اللجنة بشأن توصية تحديد المصالح الفضلى، يجب على أعضاء اللجنة التوقيع على صفحة التوقيع بتقرير تحديد المصالح الفضلى. وقبل اختتام اجتماع لجنة تحديد المصالح الفضلى، يجب على مشرف تحديد المصالح الفضلى التأكد من أن القسم 3 من تقرير تحديد المصالح الفضلى قد اكتمل بالكامل مع توثيق جميع توصيات أعضاء لجنة تحديد المصالح الفضلى والحصول على توقيعاتهم.

138 في العمليات التي لا يوجد فيها كبير موظفي شؤون الحماية، يجب إحالة الحالة إلى كبار موظفي الحماية، مثل الممثل المساعد (لشؤون الحماية).

## 5.2.4 تشكيل لجان تحديد المصالح الفضلى في أماكن متعددة

تبعًا للسياق العملي، يمكن تنسيق أعمال لجان تحديد المصالح الفضلى من قبل إحدى اللجان المركزية في المكتب القطري أو في أحد المكاتب الفرعية، أو في لجان فرعية متعددة معنية بتحديد المصالح الفضلى في أماكن العمل الميدانية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة عند التعامل مع أعداد كبيرة من الأطفال الذين يلزم تحديد المصالح الفضلى لهم. وعندما يتم تشكيل لجان فرعية تُعنى بتحديد المصالح الفضلى، يتحمل مشرف تحديد المصالح الفضلى في اللجنة الرئيسية المعنية بتحديد المصالح الفضلى أو منسق تحديد المصالح الفضلى مسئولية ضمان الاتساق والتناسق في عملية تحديد المصالح الفضلى. ولا يُنصح بتشكيل لجان فرعية لتحديد المصالح الفضلى إلا عند توافر أعضاء يتمتعون بالخبرات ذات الصلة بمجال حماية الأطفال سواءً أكانوا تابعين للمفوضية أم للشركاء. ويجب أن تتلقى اللجان الفرعية المعنية بتحديد المصالح الفضلى التوجيه والدعم بصفة منتظمة من المشرف أو المنسق في عملية تحديد المصالح الفضلى لدى لجنة العمل الرئيسية المعنية بتحديد المصالح الفضلى. وتبعًا للسياق العملي وإجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى، قد تتم مراجعة تقارير تحديد المصالح الفضلى، التي قدمها أخصائي الحالة، من قِبل المشرف على عملية تحديد المصالح الفضلى في المكتب الميداني أو الفرعي أو قد تُرسل للمراجعة من قِبل منسق تحديد المصالح الفضلى في المكتب الفرعي.

# 5.3 إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لتحديد المصالح الفضلى

## ملخص القسم

الأسباب:

- في بعض الحالات، قد تكون هناك حاجة إلى تنفيذ إجراءات اتخاذ قرار مُبسَّطة لضمان اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب بما يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى. ولا يجوز تطبيق إجراءات اتخاذ القرار المُبسَّطة إلا في حالات محددة.

الكيفية:

- يجب الحفاظ على جميع الضمانات الرئيسية لعملية تحديد المصالح الفضلى في الحالات التي تطبق فيها إجراءات المصالح الفضلى المُبسَّطة، باستثناء واحد: يتم تبسيط عملية اتخاذ القرار.
- يمكن تبسيط عملية اتخاذ القرار من خلال ما يأتي: (1) تقليل عدد أعضاء اللجنة أو تعديله (2) إحلال مسؤول مراجعة يتمتع بخبرة في حماية الطفل محل اللجنة.
- يجب أن تكون عملية تحديد المصالح الفضلى المُبسَّطة مرفقة بضمانات حماية إضافية لتقليل المخاطر التي يتعرض لها الطفل.

## 5.3.1 متى يجب تطبيق إجراءات اتخاذ القرار المُبسَّطة

يجب عدم تطبيق إجراءات اتخاذ القرار المُبسَّطة إلا في الأوضاع الاستثنائية عندما تحد القيود العملية والزمنية من قدرة المفوضية و/أو الشركاء على إجراء عملية كاملة لتحديد المصالح الفضلى. وقد يتم تطبيق إجراءات اتخاذ القرار المبسَّطة لعمليات تحديد المصالح الفضلى عند اتخاذ قرار بشأن الحلول الدائمة أو ترتيبات الرعاية المؤقتة في حالات استثنائية، عندما تكون هناك دلائل واضحة بشأن ما يشكل المصالح الفضلى لطفل واحد أو مجموعة من الأطفال الذين يتشاركون الخصائص نفسها (مثل الخلفية العرقية أو مكان النشأة أو ترتيبات الرعاية المماثلة). وفي مثل هذه الحالات، يجب وضع مستويات المخاطر والمعايير المتعلقة بمكامن الضعف الواردة تفصيلها في القسم 3.2.2: التحديد أو أداة تحديد المخاطر المرتفعة (HRIT)،[139] وقوائم التحقق الخاصة بالسياق العملي أو غيرها من العمليات حيز التنفيذ لتحديد الأطفال، مثل الأطفال المعرضين لمخاطر مرتفعة، الذين قد يحتاجون إلى عملية تحديد مصالح فضلى كاملة وأولئك الذين يناسبهم استخدام الإجراءات المُبسَّطة.

عندما يكون تحديد المصالح الفضلى مطلوبًا، يجب أن يقتصر تحديد المصالح الفضلى المُبسَّط على الحالات الآتية:

- جمع شمل الأسرة، تبعًا لمدى تعقيد الحالة (راجع القسم 3.8.1: البحث عن الأسر وجمع شملها وإجراءات المصالح الفضلى).
- المواقف التي تتطلب إجراءات عاجلة لتلافي تعريض الطفل لمزيد من الضرر، على سبيل المثال: بسبب الحالات الطارئة الطبية أو تلك المتصلة بالحماية.
- فيما يتعلق بعمليات الانتقال المفاجئة لأعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تحد القيود العملية من قدرة المفوضية وشركائها على إجراء عمليات كاملة لتحديد المصالح الفضلى.
- حالات استثنائية أخرى، رهنًا بموافقة شعبة الحماية الدولية التابعة للمفوضية.

139 أداة تحديد المخاطر المرتفعة.

تشمل الحالات النموذجية التي تكون فيها الإجراءات المُبسَّطة مناسبة، على سبيل المثال، ما يلي: عندما يُنظر إلى الإعادة الطوعية إلى الوطن أو جمع شمل الأسرة بوصفه حلًا دائمًا، في إطار زمني قصير، لأعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين لم يتم تنفيذ عمليات تحديد المصالح الفضلى لهم؛ أو عندما يكون لدى الطفل غير المصحوب بذويه حالة طارئة طبية أو متصلة بالحماية تستدعي استجابة فورية من خلال إعادة التوطين. وقد تستخدم أيضًا إجراءات مُبسَّطة للحالات العاجلة في العمليات الطارئة في حالة عدم وضع إجراءات بشأن عمليات تحديد المصالح الكاملة. وبوجه عام، يجب عدم استخدام إجراءات اتخاذ القرار المُبسَّطة إلا في الأوضاع الاستثنائية عندما تحد القيود العملية والزمنية من قدرة المفوضية و/أو الشركاء على إجراء عملية كاملة لتحديد المصالح الفضلى.

## 5.3.2 وضع إجراءات مُبسَّطة

يبدأ وضع إجراء مُبسَّط بالاتفاق على مجموعة من المعايير لتحديد الوقت الذي يمكن فيه استخدام إجراء مُبسَّط وشكل الإجراء المُبسَّط. وتعد معايير "مستويات الخطر" و"مواطن الضعف" الموضحة في القسم 3.2.2: التحديد نقطة مرجعية مهمة. ويجب تقديم مقترحات لوضع إجراء مُبسَّط إلى رئيس المكتب أو كبير موظفي شؤون الحماية (في حالة العمليات القُطرية) بمعرفة مشرف تحديد المصالح الفضلى، ويجب أن تستند إلى المشاورات مع أخصائيي الحالات وموظفي شؤون الحماية لدى المفوضية والشركاء الآخرين ذوي الصلة. وسيتخذ ممثل المفوضية أو الممثل أو الممثل المساعد قرار وضع إجراء مُبسَّط بناءً على توصية رئيس المكتب أو كبير موظفي شؤون الحماية.

يمكن أن تتخذ الإجراءات المُبسَّطة شكلين: (1) تقليل عدد أعضاء اللجنة أو تعديله (2) إحلال مسؤول مراجعة يتمتع بخبرة في حماية الطفل محل اللجنة.

وقد يتمثل تقليل عدد أعضاء اللجنة أو تعديله في تقليص عدد اللجنة إلى عضوين (قد يشملان واحدًا أو أكثر من موظفي المفوضية) أو في مشاركة أعضاء اللجنة عن بُعد. ويجب تعيين أحد هذين الموظفين (أو أكثر) بصفته مشرفًا على تحديد المصالح الفضلى وسيرأس اجتماعات تحديد المصالح الفضلى. وفي حالة إجراءات المصالح الفضلى لعدد كبير من الأطفال الذين لديهم حالات سابقة مماثلة (مثل الإعادة الطوعية الجماعية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم إلى بلد المنشأ)، يمكن تلخيص الحالات وتقديمها إلى اللجنة في شكل جداول.

بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن وضع إجراء مبسط عن طريق تقليل عدد أعضاء اللجنة أو تعديله، سيعمل مشرف تحديد المصالح الفضلى على تعيين أعضاء اللجنة المتاحين بسهولة للاجتماع في وقت قصير، وتوضيح الإجراء، وحيثما يكون ذلك مناسبًا تحديد وسائل الاتصال المناسبة لمشاركة أعضاء اللجنة عن بُعد في الاجتماعات. وبالتشاور مع أخصائيي الحالات ومسؤولي الحماية، سيضع المشرف على عملية تحديد المصالح الفضلى أيضًا قائمة مرجعية خاصة بالسياق العملي لتحديد الوقت اللازم لتطبيق إجراءات المصالح الفضلى المُبسَّطة وإعداد قائمة الحالات على هيئة جدول لتلخيص الحالات التي سيتم عرضها على اللجنة (عدد كبير من الحالات التي لديها حالة سابقة مماثلة).

عندما لا يكون من المجدي دعوة لجنة تحديد المصالح الفضلى، التي تم خفض عدد أعضائها أو تعديلها، إلى اجتماع، قد تقوم المفوضية بإحلال مسؤول مراجعة يتمتع بخبرة في حماية الطفل محل اللجنة. ويجب أن يكون هذا الشخص من كبار مسؤولي الحماية في المكتب ويجب أن يتمتع بخبرة في حماية الطفل.

يكون أخصائي الحالة مسؤولًا عن إجراء عمليات تقييمات الحالة وتوثيقها ويقدم تقرير عملية تحديد المصالح الفضلى والتوصيات بشأن العملية إلى مشرف تحديد المصالح الفضلى (للجنة تحديد المصالح الفضلى التي تم خفض عددها) أو إلى مسؤول (مسؤولي) المراجعة. ويتعين على اللجنة تحديد المصالح الفضلى المخفض عددها أو مسؤول (مسؤولي) المراجعة تقديم ملاحظاتهم بشأن الحالات إلى أخصائيي الحالات وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه. هذا بالإضافة إلى تولي اللجنة المخفض عددها أو مسؤول (مسؤولي) المراجعة مهمة إتمام قرارات تحديد المصالح الفضلى بينما يقوم مشرف تحديد المصالح الفضلى بالإشراف على تنفيذ القرارات. ومن المهم أن نتذكر هنا أنه نظرًا لأن تحديد المصالح الفضلى جزء من إجراءات المصالح الفضلى، فقد تم إنشاء خدمات إجراءات المصالح الفضلى الحالية، بما في ذلك استمارات تقييم المصالح الفضلى، وتفعيلها قبل التغيير في الموقف الذي استلزم عملية تحديد المصالح الفضلى المبسطة. ويمكن لأي معلومات أو إجراءات موجودة مسبقًا أن تفيد عملية صنع القرار ووضع إجراءات مبسطة.

يجب تحديد الإجراء المبسط وتوضيحه في إجراءات العمل الموحدة الخاصة بإجراءات المصالح الفضلى.

## خطوات استخدام إجراء مبسط في لحالة طفل فرد أو للحالات العاجلة

- يقوم أخصائي الحالة بتحديد الطفل الذي تكون حالة الحماية الخاصة به عاجلة وتتطلب استخدام الإجراء المبسط، وإحالة الحالة إلى مشرف تحديد المصالح الفضلى. ويقرر ممثل المفوضية أو رئيس المكتب وضع إجراء مبسط.
- يقوم مشرف تحديد المصالح الفضلى بمراجعة الحالة استنادًا إلى قائمة تحقق ويؤكد ما إذا كان يتعين المضي قدمًا أم لا.
- إذا قرر عدم المتابعة، فستتبع الحالة الإجراء الموحد لتحديد المصالح الفضلى.
- إذا كان القرار هو المضي في استخدام إجراء مبسط، يعطي أخصائي الحالة الأولوية لجمع أي معلومات إضافية مطلوبة لإكمال تقرير تحديد المصالح الفضلى. ويجب تقديم تقرير تحديد المصالح الفضلى خلال مدة لا تتعدى 48 ساعة بعد قرار المضي في استخدام الإجراء المبسط.
- يقوم مشرف تحديد المصالح الفضلى في الوقت نفسه بتنبيه أعضاء اللجنة القادرين على المشاركة في الاجتماع لمراجعة الحالة. وإذا عقدت اللجنة اجتماعًا عن بُعد، يضمن مشرف تحديد المصالح الفضلى الاتفاق على وسيلة التواصل واتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل الاجتماع.
- بمجرد أن يقدم أخصائي الحالة تقرير تحديد المصالح الفضلى، يعطي مشرف تحديد المصالح الفضلى الأولوية لمراجعة التقرير وتقديمه إلى اللجنة، ويُفضل أن يتم ذلك في غضون 24 ساعة من استلام التقرير.
- تتخذ لجنة تحديد المصالح الفضلى (أو مسؤول المراجعة، إذا كانت لجنة تحديد المصالح الفضلى المخفض عددها أو المعدلة غير قادرة على ذلك) قرارًا بشأن التوصيات.
- يبدأ مشرف تحديد المصالح الفضلى متابعة الحالة من خلال أخصائي الحالة.

## خطوات استخدام إجراء مبسط في حالة وجود أعداد كبيرة من الأطفال

- يتخذ مشرف تحديد المصالح الفضلى قرارًا يفيد بأن عددًا كبيرًا من الأطفال يحتاجون إلى تحديد المصالح الفضلى استنادًا إلى قائمة تحقق سيتم تطويرها على المستوى العملي. ويقرر ممثل المفوضية أو رئيس المكتب وضع إجراء مبسط
- يتم حشد مجموعة من أخصائيي الحالات بسرعة لجمع المعلومات عن حالة كل طفل وتقييم الآثار المحددة للخطة المقترحة. يجب على أخصائيي الحالات مراجعة المشكلات المحتملة الأخرى بشكل دقيق وتقييمها، والتي قد تتطلب إجراء عملية كاملة لتحديد المصالح الفضلى وتقييمها
- يجب على مشرف تحديد المصالح الفضلى أو أخصائي الحالة المُعيَّن أو مسؤول الحماية، جمع معلومات عن حالة كل طفل في جدول ملخص يشمل قائمة للحالات. ومن المهم إيلاء اهتمام خاص للحالات التي تنطوي على القضايا المتعلقة بالحماية على وجه الخصوص، حيث يجب إحالة هذه الحالات من أجل إجراء عملية كاملة لتحديد المصالح الفضلى
- يدعو مشرف تحديد المصالح الفضلى اللجنة ويقدم نظرة عامة على السياق ويوزع الجدول الملخص
- تتخذ لجنة تحديد المصالح الفضلى (أو مسؤول المراجعة، إذا كانت لجنة تحديد المصالح الفضلى المخفض عددها أو المعدلة غير قادرة على ذلك) قرارًا بشأن التوصيات

## ضمانات إضافية لإجراء عملية مبسطة لتحديد المصالح الفضلى

يجب أن تكون عملية تحديد المصالح الفضلى المبسَّطة مرفقة بضمانات حماية إضافية لتقليل المخاطر التي يتعرض لها الطفل. وفيما يلي مجموعة من الضمانات الأساسية والإجراءات المتبعة في مثل هذه الأوضاع الاستثنائية:

- يجب أن يصدر ممثل المفوضية قرارًا رسميًا يسمح باستخدام العلميات المبسطة لتحديد المصالح الفضلى وفقًا لتوصيات مشرف تحديد المصالح الفضلى (وحسب الاقتضاء، موظف شريك يتمتع بخبرة في مجال حماية الأطفال) ومبدأ المصلحة الفضلى
- يجب أن يستند قرار استخدام عميلة تحديد المصالح الفضلى المبسطة إلى التقييم أو التحليل الخاص بالوضع بما يستعرض وضع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر. وفي هذا الصدد، يحدد هذا التحليل الحالات التي تستدعي إجراء عملية كاملة لتحديد المصالح الفضلى والحالات التي تناسبها إجراءات المصالح الفضلى المُبسَّطة
- يمكن استخدام قوائم مرجعية خاصة بالسياق العملي لتحديد الأطفال الذين قد يحتاجون إلى عملية تحديد مصالح فضلى كاملة، وأولئك الذين يناسبهم استخدام الإجراءات المبسطة
- يتولى أحد موظفي المفوضية أو أحد موظفي المنظمات الشريكة مسئولية الإشراف على حالات الأطفال التي تتطلب إجراء عملية تحديد لمصالح الفضلى
- يتعين أن يقوم أحد موظفي حماية الأطفال من ذوي الخبرة في هذا المجال بإجراء مقابلة شخصية مع كل طفل وجمع المعلومات ذات الصلة وتوثيقها في التقرير الخاص بتحديد المصالح الفضلى
- ضرورة حفظ التقرير الخاص بتحديد المصالح الفضلى، بما في ذلك القرار والتوصيات وغيرها من الوثائق ذات الصلة في ملف منفصل
- إشراك ما لا يقل عن اثنين من الموظفين، ويفضل اختيارهم من وكالات مختلفة (المفوضية و/أو موظفو منظمة لحماية الأطفال و/أو الهيئات المعنية بالرعاية الاجتماعية أو حماية الأطفال)
- يتعين على الموظفين تطوير استجابة منسقة لتنفيذ القرارات ومراقبة تنفيذها، بما في ذلك ترتيبات المراقبة لدى الوصول إلى بلد العودة أو البلد الثالث، والمرافقة في أثناء السفر، والتحقق النهائي من قرار تحديد المصالح الفضلى يوم المغادرة، ورصد ترتيبات الرعاية ومراجعتها في بلد العودة أو في البلد الثالث
- ينبغي أن يلتزم الموظفون بالرصد والتقييم بصورة منتظمة للعملية المبسطة لتحديد المصالح الفضلى وتحديد الفجوات المحتملة ومراجعة استراتيجيات العمل على النحو المطلوب

## 5.4 إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى

### ملخص القسم

الأسباب:

- قد يكون من الضروري إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى بعد التصديق عليه. تشمل الأسباب الرئيسية لذلك ما يلي:
  - التغييرات الجوهرية الطارئة في الظروف التي يمكن أن تغير القرار الأصلي، مثل البحث الناجح أو ظهور أدلة جديدة
  - لا يمكن تنفيذ القرارات الأولية بشأن تحديد المصالح الفضلى في غضون إطار زمني معقول. في سياق الحلول الدائمة، بما في ذلك المسارات التكميلية، يجب ألا يتجاوز ذلك سنة من صدور القرار الأولي بشأن تحديد المصالح الفضلى
  - عند انفصال الطفل عن والديه بناءً على طلب منه أو بطلبٍ من الوصي عليه أو من والديه

الكيفية:

- عند تحديد ما إذا كان يجب إعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى، يجب إجراء "تقييم المصالح الفضلى" لتقييم الوضع الحالي للطفل وما إذا كانت هناك أي تغييرات تستدعي إجراء عملية تحديد المصالح الفضلى.
- إذا قرر مشرف تحديد المصالح الفضلى إجراء عملية جديدة لتحديد المصالح الفضلى، يجب إعادة فتح الحالة وسيتم إعداد تقرير جديد بشأن تحديد المصالح الفضلى بمعرفة أخصائي الحالة وتقديمه للمداولة من قِبل لجنة تحديد المصالح الفضلى.

## 5.4.1 مراجعة قرار تحديد المصالح الفضلى

قد تتطلب التغييرات في الظروف الجوهرية لحالة ما أو التأخيرات في تنفيذ قرار تحديد المصالح الفضلى أو عدم القدرة على تنفيذه بسبب ظروف غير متوقعة مراجعة القرار الأولي. وسيساعد ذلك في ضمان مراعاة الوضع الحالي للطفل وتحديد مصالح الطفل الفضلى على نحو صحيح.

### التغييرات الجوهرية في الظروف

قد تؤثر التغييرات الجوهرية الطارئة على الظروف المحيطة بوضع الطفل على قرار تحديد المصالح الفضلى الأصلي الذي اتخذته لجنة تحديد المصالح الفضلى. وتتضمن التغييرات الجوهرية التي قد تستوجب إعادة النظر في عملية تحديد المصالح الفضلى ما يلي:

- التغييرات في آراء الطفل أو والديه أو مقدم الرعاية. وتكمن أهمية ذلك بشكل خاص في إعادة التقييم لأن نضج الطفل يمكن أن يتطور بشكل كبير على مدار عام حيث ينمو الطفل وقد تتغير العلاقة بين الطفل والوالد أو مقدم الرعاية أو الأسرة بمرور الوقت.
- أي مغادرة أو وصول لأفراد الأسرة أو أشخاص آخرين مقربين من الطفل، في بلد اللجوء أو البلد الثالث المقترح المانح لحق الدخول. وفي سياق إعادة التوطين، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأولئك المدرجين في استمارة إعادة توطين اللاجئين (RRF).
- التغييرات الطارئة في مخاطر الحماية التي تؤثر على الطفل، أو أي حوادث حماية جديدة وقعت منذ اعتماد قرار تحديد المصالح الفضلى، على سبيل المثال حوادث إيذاء أو اعتداء جنسي، وحوادث عنف جسدي في الأسرة، وما إلى ذلك.
- ترتيبات الرعاية التي تختلف عن العملية الأصلية لتحديد المصالح الفضلى (على سبيل المثال، لم يعد مقدم الرعاية المشار إليه في العملية الأولية لتحديد المصالح الفضلى هو الشخص البالغ المسؤول عن الطفل أو ينوي التخلي عن المسئولية عن الطفل).
- أي تغيير كبير يطرأ على إمكانية استفادة الطفل من حلول دائمة أخرى، على سبيل المثال الوصول إلى الخدمات الوطنية التي تجعل فرصة الدمج المحلي أكبر، أو تغيير في فرص إعادة التوطين.
- إذا نجح البحث عن الأسر ويمكن اعتبار جمع شمل الأسرة خيارًا متاحًا.

### معلومات جديدة أو تناقضات

يمكن أيضًا إعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى عند اكتشاف معلومات جديدة لم يتم الوصول إليها في أثناء التقييم الأولي لتحديد المصالح الفضلى. ويتضمن ذلك أي معلومات جديدة، أو إعادة تقييم للمعلومات الحالية، والتي تشير إلى عدم إمكانية تنفيذ قرار تحديد المصالح الفضلى في غضون إطار زمني معقول.

إضافة إلى ذلك، قد يتم اكتشاف تناقضات في تحديد المصالح الفضلى. فعلى سبيل المثال، في بعض الظروف، قد يكون الطفل أو غيره من أفراد الأسرة أو المجتمع المعنيين قد حجب في البداية معلومات ذات صلة عن أخصائي الحالة. ويجب التحقق من المعلومات غير المتسقة وتأكيدها وتصحيحها، مع توضيح التناقضات التي تم توثيقها. وفي الحالات التي تمت فيها إحالة الطفل لإعادة التوطين، وأجري فيها مقابلة إعادة التوطين، قد تكون المعلومات الموثقة في مقابلة تحديد المصالح الفضلى غير متسقة مع تلك المعلومات الواردة في استمارة تسجيل إعادة التوطين (RRF). وإذا علم أخصائي الحالة عن وجود تناقضات كبيرة بين الوثيقتين، فإنه يقع على عاتق أخصائي الحالة المعني بحماية الطفل (بناءً على الإحالة من موظفي إعادة التوطين) إعادة إجراء مقابلة الطفل ومقدمي الرعاية لتوضيح المعلومات غير المتسقة. ويجب معالجة المعلومات الجديدة في تقرير جديد لتحديد المصالح الفضلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن وجود التناقضات الطفيفة في الحقائق يعد أمرًا طبيعيًا، وقد يكتشف مقدمو الرعاية أو الأطفال معلومات إضافية جديدة أو يتذكرونها خلال مسار عملية تحديد المصالح الفضلى. ويمكن توضيحها وتحديثها في استمارة تسجيل إعادة التوطين. ولن يتطلب الأمر سوى إعادة إجراء مقابلة مع الطفل بشكل كامل إذا تم تحديد النقاط المتضاربة الجوهرية التي ربما تغير نتيجة تحديد المصالح الفضلى. أما التناقض الجوهري فهو ما يمثل تغييرًا جوهريًا في الظروف، مثل وجود أحد الأقارب أو الاتصال به ولم يسبق ذكره.

### حل دائم لم يتم تنفيذه بما في ذلك قرارات المسارات التكميلية

في سياق الحلول الدائمة، بما في ذلك المسارات التكميلية، ينبغي النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى للمراجعة إذا:

- كان هناك أي تغيير كبير في امكانية استفادة الطفل من حلول أخرى
- كان هناك أي مغادرة أو وصول لأفراد الأسرة أو أشخاص آخرين مقربين من الطفل سواء في بلد اللجوء أو البلد الثالث المقترح أو بلد العودة، مما قد يؤثر على التوصية الواردة في قرار تحديد المصالح الفضلى
- مضى أكثر من عام على تاريخ إصدار القرار الأصلي من لجنة تحديد المصالح الفضلى

### إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى بناءً على طلب الطفل، أو الوالد أو مقدم الرعاية أو الوصي

يمكن أيضًا إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى بشأن فصل الطفل عن الوالدين رغمًا عنهما بناءً على طلب من الوصي على الطفل (أو من الطفل نفسه إن لم يكن هناك وصي) أو أصحاب الحقوق الوالدية. وبينما تقع مسئولية القرار النهائي بشأن الحقوق الوالدية على عاتق السلطات الحكومية المختصة، تقوم المفوضية بمراجعة التدابير المتخذة، بناءً على طلب من الوصي على الطفل أو والديه في ضوء وجود وقائع أو أدلة جديدة أو اعتبارات قانونية قد تؤثر على القرار الأصلي. ومن المستحسن أن تأخذ إجراءات العمل الموحدة لإجراءات المصالح الفضلى في الحسبان أن ينظر في هذه المراجعات فريق موسع، أو لجنة بتشكيل مختلف عن اللجنة التي اتخذت القرار السابق. ويجب منح الوالدين أو الوصي حق الحصول على الوثائق المقدمة إلى اللجنة خلال عملية تحديد المصالح الفضلى السابقة.

## 5.4.2 إجراءات إعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى

عادةً ما تكون إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى مسئولية مشرف تحديد المصالح الفضلى. ويمكن إعادة النظر في قرار تحديد المصالح الفضلى إذا لم يتم تنفيذ التوصيات في غضون فترة زمنية معقولة (سنة واحدة تعد نقطة مرجعية للحلول الدائمة على وجه الخصوص). وعند تحديد ما إذا كان يجب إعادة النظر في عملية تحديد المصالح الفضلى، يجب صياغة تقييم الحالة لفحص الوضع الحالي للطفل. ويجب توثيق الظروف المتغيرة التي يتعرض لها الطفل في استمارة تقرير تحديد المصالح الفضلى، أو بدلًا من ذلك في استمارة تقييم المصالح الفضلى للعملية.[140] ويجب استخدام هذا التقرير لمراجعة ما إذا كان يجب إعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى أو ما إذا كان ينبغي الإبقاء على التوصيات الأولية.

140 يمكن الوصول إلى صندوق أدوات إجراءات المصالح الفضلى المتوافر على الرابط الآتي: www.unhcr.org/handbooks/biptoolbox

عند تقييم ما إذا كان هناك تغيير في الظروف التي قد تتطلب إعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى، يجب على أخصائي الحالة إعادة إجراء المقابلات مع الطفل، والأسرة الحاضنة أو الأوصياء، والوالدين أو الأقارب مرة أخرى، وحيثما أمكن، القيام بزيارة منزلية. ويفضل أن يقوم الموظف الأصلي الذي أعد التقرير الأولي لتحديد المصالح الفضلى بإجراء تقييم الحالة المتطورة. ويجب مشاركة التقييم مع مشرف تحديد المصالح الفضلى، والذي سيحدد ما إذا كان يجب إعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى.

ولا داعي لإعادة النظر في تحديد المصالح الفضلى إذا رأى المشرف المسؤول عن عملية تحديد المصالح الفضلى أنه:

- لا توجد تغييرات جوهرية طارئة على حالة الطفل أو آرائه أو ظروفه منذ إصدار قرار تحديد المصالح الفضلى، وكذلك لم تطرأ تغييرات جوهرية على الأشخاص المرافقين للطفل المعاد توطينه معهم و/أو الوالدين أو الأقارب الذين سينضم إليهم الطفل
- لا يوجد سبب للاعتقاد بأنه سيتعذر تنفيذ قرار تحديد المصالح الفضلى في إطار زمني معقول

أما إذا قرر مشرف تحديد المصالح الفضلى وجوب إجراء عملية جديدة لتحديد المصالح الفضلى، يجب إعداد تقرير جديد لتحديد المصالح الفضلى وتقديمه إلى اللجنة المعنية بتحديد المصالح الفضلى للمداولة.

© مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/سيف الحق أمي

المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

© جميع الحقوق محفوظة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2021.